نتائج الأفكار

المعروف بـ "آطه لي"

شرح

إظهار الأسرار

للعلامة محمد بن پير علي البركوي

المتوفى سنة (٩٨١هـ/١٥٧٣م)

تأليف

الإمام مصطفى بن حمزة بن إبراهيم آطه لي

المتوفى سنة (١٠٨٥هـ/١٦٧٤م)

دار السراج

نتائج الأفكار شرح إظهار الأسرار

اسم الكتاب: نتائج الأفكار شرح إظهار الأسرار

المؤلف: الأمام مصطفى بن حمزة آطه لي

الطبعة الأولى: ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م

ISBN: 978-605-68682-2-1

دار السراج

حي بلاط، شارع مانياسي زاده، رقم: ٣٤/ أ

الفاتح - إسطنبول

İsmailağa Yayınevi
Balat Mah. Manyasızade Cad.
No: 34/A, Fatih/İstanbul
Tel: 0 (212) 521 72 45 – 0 (212) 635 10 10
e-mail: bilgi@ismailagayayinevi.com
www.ismailagayayinevi.com

Baskı-Cilt
Sistem Matbaacılık
Yılanlı Ayazma Yolu No: 8
Davutpaşa, Zeytinburnu/İstanbul
Tel: 0 (212) 482 11 01

نتائج الأفكار

المعروف بـ "آطه لي"

شرح

إظهار الأسرار

للعلامة محمد بن پير علي البركوي

المتوفى سنة (٩٨١هـ/١٥٧٣م)

رحمه الله

تأليف

الإمام مصطفى بن حمزة بن إبراهيم آطه لي

المتوفى سنة (١٠٨٥هـ/١٦٧٤م)

رحمه الله

دار السراج

بسم الله الرحمن الرحيم

إنه من سليمان وإنه

بين يدي الكتاب

الحمدُ للهِ الكريم المنَّان، الذي رفعَ المُتَّقينَ إلى أعلى الجنان، والصَّلاةُ والسَّلامُ على المُنكسرِ تواضعًا لربِّهِ، محمَّدٍ خيرِ ولدِ عدنان، المبعوثِ رحمةً للإنسِ والجانِّ، عددَ من حجَّ البيتَ وصام شهرَ رمضان، وآله وأصحابه الطاهرينَ والتابعينَ لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد:

فإنَّ علمَ النَّحو من أهمِّ العلوم وأنفَسها، فهو مفتاحُ البيان، وميزانُ اللسان، ومحكُّ اعتدالِ الأفهام والأذهان، وهو علمٌ باحثٌ عن أحوالِ المركبات الموضوعة وضعًا نوعيًا لنوع من المعاني التركيبية النسبية من حيثُ دلالتها عليها، وهو من فروض الكفايات؛ إذ يحتاج إليه الاستدلال بالكتاب والسنة.

وما زالت العربية ولله الحمدُ محفوظةً، قد قيَّد الله لها من يذبُّ عنها على مرِّ الأيام والأزمان، فهي لغة القرآن، وقد اعتبر العلماءُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أنَّ خدمةَ اللغة العربية والتأليفَ فيها خدمةٌ للقرآن الكريم، والدفاعَ عنها يعدُّ دفاعًا عن حماه.

فمعرفة اللغة العربية من أهمِّ الأدوات لفهم القرآن الكريم وتفسيره؛ إذ القرآن نزل باللسان العربي، فلا شكَّ أنه لا يصحُّ فهمه وتفسيره إلا عن طريق ذات اللسان الذي نزل به الروح الأمين على قلب النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولقد أدرك العلماء أهمية اللغة العربية في فهم القرآن وتفسيره، وحذَّروا

من تفسير كتاب الله من غير علم بالعربية.

قال مجاهد بن جبر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يحلُّ لأحدٍ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلَّم في كتاب الله إذا لم يكن عالمًا بلُغاتِ العرب».

ويقول الإمام الشاطبيُّ: القرآن نزل بلسانِ العرب على الجُملة، فطلبُ فهمِه إنما يكون من هذا الطريق خاصةً؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

وقال: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣].

وقال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾ [فصلت: ٤٤].

وبهذا يتبيَّن لنا أهميةُ اللغة العربية للقرآن الكريم، وأهميتُها في فهمه وتفسيره، لأجل ذلك نرى العلماءَ صنَّفوا المصنفات النفيسة في خدمة العربية، وخاصةً العلماءُ الأعاجمُ، وذلك لحبِّهم لهذه اللغة، وصدقهم في تعلمها، ليسهل عليهم تعلُّمُ وفهمُ الشريعة الغرَّاء، وممَّن ألَّف في خدمة العربية وتقريبها للأعاجم الإمامُ البِركِوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ الذي ابتكر في تصنيفه طريقة جديدةً وضعها على طريقة المتكلمين، فقسم كتابه على ثلاثة أبواب؛ الباب الأول: **في العامل**، والباب الثاني: **في المعمول**، والباب الثالث: **في الإعراب**.

فكان كتابه إظهارًا بمعنى الكلمة للأعاجم، فتلقَّوْه بتلهف شديد، وكتب الله له القبول، وما ذاك إلا لصِدق نيةِ مؤلفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

ثم عكف العلماءُ على شرحه شرحًا يحلُّ عقدَ ألفاظه ومبانيه، ويوضِّح الغوامضَ والعويصاتِ من معانيه، ويبيِّن ما له وما عليه وما فيه، وما حواه من نكتٍ دقيقة، ورموزٍ خفيَّة، وممن كان له قدمُ صدق في شرحه وتقريبه نحويُّ زمانه مصطفى بن حمزة آطه لي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فشرحه شرحًا ماتعًا، وذلك بعد أن ألحَّ عليه طلبةُ زمانه، وأخصُّ خُلَّانه، فألَّفه لهم ولولديه، وسمَّاه «**نتائج الأفكار**»، وذلك لتحقيقاته البديعة وفرائده الأنيقة ودقائقه الشريفة، فنال القبولَ بين العلماء قديمًا وحديثًا، وذلك لما حواه من الفوائدِ الجليلة والتحقيقاتِ النفيسة، فكثُرت عليه الحواشي والتقريراتُ والتعليقات النافعة لكثيرٍ من علماءِ هذا الفن الأجلاءِ، وما زال - ولله الحمد - يعتني به المشايخُ والطلبة في مدارس تركيا، فكان لزامًا علينا أن نقوم بخدمته خدمةً تليقُ بمكانته ومكانة مؤلفه.

ودار **السراج** تتشرف بخدمة كتب الأجداد لتقدُّمها للأحفاد بثوبها الجديد، سائلةً المولى أن يرحم مؤلفه وشارحه وناظره وقارئه، وأن يعيدَ علينا من بركاتهم، وينفع بهذا الكتاب المسلمينَ عامةً وطلَّاب العلم خاصةً، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وصلى الله وسلَّم على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

دار السراج
للنشر والتوزيع
اسطنبول

* * *

إضاءةٌ على كتاب «إظهار الأسرار» للبركوي وشرحه «نتائج الأفكار»

يعتبر كتاب «**إظهار الأسرار**» للإمام البِركِوي من الكتب الهامَّة في العربية، وخاصةً لدى الأتراك والداغستانيين والشيشانيين والبوسناويين، فهو يُقرأ ويُدرَّس في شتى المدارس والمعاهد والمساجد، ولقد انكبَّ عليه العلماء شرحًا وتعليقًا وتقريرًا، وممن شرحه:

١. الشيخ مصلح الدين الأولامشي، وهو أحد تلاميذ البِركِوي، له شرح عليه سمَّاه: «**كشف الأسرار في شرح إظهار الأسرار**».

٢. الشيخ إبراهيم القصاب الروميُّ، المتوفى سنة ١٠٢٩هـ. له شرح عليه.

٣. الشيخ الإمام مصطفى بن حمزة بن إبراهيم بن ولي الدين بن مصلح الدين الرومي الحنفي الشهير بـ «آطه لي»، تلميذ نوح أفندي القونوي، كان حياً سنة ١٠٨٥هـ. له شرح عليه سمَّاه: «**نتائج الأفكار في شرح الإظهار**». وهو من أشهر الشروح، وهو كتابنا هذا.

٤. الشيخ المدرس سليمان بن أحمد بيخشي بيك، من علماء القرن الحادي عشر الهجري، له شرح عليه سمَّاه: «**زبدة الأنظار في حلِّ عُقدة إظهار الأسرار**».

٥. الشيخ محمد بن أحمد الشيخي، المتوفى سنة ١١٤١هـ، له شرح عليه سمَّاه: «**فتح الأسرار في شرح الإظهار**».

٦. الشيخ محمد بن محمد بن أحمد الصبوجه وي الرومي، المتوفى سنة ١١٧٢هـ، له شرح عليه سمَّاه: «**فتح الأسرار في شرح الإظهار**».

٧. الشيخ سليمان فيضي باشا الوزير بن عبد الله مولى أحمد الإزميري أصله من سبي الكرج، تولى رئاسة الكتاب ثم صار واليًا بروم إيلي وحلب، توفي سنة ١٢٠٨هـ، له شرح عليه سمَّاه: «**فيض البحار في شرح الإظهار**» لم يكمل.

٨. الشيخ حمزة بن الشيخ إبراهيم فيض الله السندي المدني الحنفي، كان فقيهًا فاضلًا، توفي سنة ١٢١٢هـ. له شرح عليه سمَّاه: «**شرح الإظهار**».

٩. الشيخ خليل بن أحمد بن همت القونوي الحنفي، تولى إفتاء بلدة مغنيسا، وتوفي بها بذي الحجة من سنة ١٢٢٤هـ. له «**شرح الإظهار**».

١٠. الشيخ محمد رشيد عرب زاده، المتوفى سنة ١٢٣٩ه، شرح الباب الأول من الإظهار.

١١. رئيس القراء بجامع أبي أيوب الأنصاري، الشيخ عبد الله بن محمد صالح الإمام بالآستانة، توفي سنة ١٢٥٢. له شرح عليه سمَّاه: «**فواتح الأفكار في شرح الإظهار**».

١٢. الشيخ حسن بن عمر بن معروف الشطيُّ البغدادي، المتوفى سنة ١٢٧٤هـ، له شرح عليه، سماه: «**النثار على الإظهار**».

١٣. الشيخ إسماعيل بن عبد الله الشُّمني الرومي، الملقب: نيازي، المتوفى سنة ١٢٧٥هـ، له شرح عليه، سماه: «**رفع الأستار في حلِّ مغلقات الإظهار**».

١٤. الشيخ عمر بن أحمد بن محمد سعيد الخربوتي المتخلص بنعيمي المدرس، هو من بيت العلم ببلده كان عالمًا فاضلًا أديبًا، ولد سنة ١٢١٦هـ، وتوفي في جمادى الأولى من سنة ١٢٩٩هـ. له شرح الإظهار.

١٥. الشيخ عبد الله بن صالح بن إسماعيل، له شرح عليه سمَّاه: «**فواتح الأذكار**»، ألفه سنة ١٢٤٧هـ، طبع في أستانة، سنة ١٣٠٥هـ.

١٦. الشيخ حامد بن عبد الله القارصي الحنفي، المتوفى سنة ١٢٩١هـ، له شرح عليه.

١٧. الشيخ مصطفى بن مصطفى الرومي المدرس الحنفي الصاري ياري الميخاليجي، من قرى ميخاليج، توفي في ربيع الأول سنة ١٣٠٠هـ. له شرح عليه سمَّاه: «**انكشاف الأزهار في أسئلة الإظهار**».

١٨. الحاج محمد الفوزي، الشهير بمفتي أدرنه، توفي سنة ١٣١٨هـ، له شرح عليه، سماه: «**مفتاح المرام في تعريف أحوال الكلمة والكلام**».

١٩. الشيخ عبد السلام بن الحاج سعيد البغدادي الحنفي مدرس القادرية والإمام بها، من تلاميذ المفتي الآلوسي، ولد سنة ١٢٣٧هـ، وتوفي سنة ١٣٢٠هـ. له «**شرح الإظهار**» للبركوي.

٢٠. الشيخ عمر بن طه بن أحمد الحمصي الدمشقي، توفي سنة ١٣٠٨هـ، له شرح عليه، سماه: «**مجمع الأنهار شرح الإظهار**».

٢١. الشيخ علي بن محمد بن محمد الطباطبائي النجفي، توفي سنة ١٣١٥هـ، له شرح عليه سماه: «**الاستظهار في شرح الإظهار**».

٢٢. الشيخ محمد شكري المكي، توفي سنة ١٣١٨هـ، له شرح عليه سماه: «**مفهوم الإظهار**».

٢٣. الشيخ عبد الله بن عبد القادر بن محمد الحلبي الشهير بسلطان، توفي سنة ١٣٢٤هـ. له شرح الإظهار.

إعراب الإظهار:

وممن أعرب «**إظهار الأسرار**»:

الشيخ عبد الله بن محمد بن ولي الآيديني، توفي سنة ١١٣٧هـ.

الشيخ حسين بن أحمد، الشهير بزيني زاده، المتوفى نحو ١١٦٨هـ، له معربٌ عليه سمَّاه: «**حل أسرار الأخيار على إعراب إظهار الأسرار**»، ويعرف عادة بـ«**معرب الإظهار**»، طبع بدار الطباعة العامرة سنة ١٢٥١هـ.

نظم الإظهار:

وممن نظمه:

الشيخ خليل بن الملا حسين الأسودي العمري الكردي الشافعي، توفي سنة ١٢٥٩هـ، له نظم الإظهار سماه: «**مقتطف الأزهار في نظم إظهار الأسرار**».

الشيخ محمد النحوي الصفدي، توفي سنة ١٢٩٠هـ. له نظم الإظهار سماه: «**الفوائد النحوية على التحفة المرضية**».

العلامة عثمان بن محمد أغا الديوه جي الموصلي قاضي بغداد، له نظم الإظهار، في (٢٠٤) بيت شعري من بحر الرجز.

حواشي نتائج الأفكار:

أما الشرح «**نتائج الأفكار في شرح الإظهار**» للشيخ الإمام مصطفى بن حمزة بن إبراهيم بن ولي الدين بن مصلح الدين الرومي الحنفي الشهير بـ«آطه لي»، فهو من أشهر الشروح وأهمها، وقد كثرت عليه الشروح والحواشي والتعليقات، ومن هذه الحواشي المشهورة والنافعة:

١. حاشية الشيخ مصطفى بن علي الأماسي، الشهير بالآق طاغي، المتوفى سنة ١١٥٠هـ، سمَّاها: «**منافع الأخيار على نتائج الإظهار**».

٢. حاشية الشيخ حسن بن محمد العطار، توفي سنة ١٢٥٠هـ، المشهورة بحاشية العطار.

٣. حاشية الشيخ خليل بن عبد الله الگوزلحصاري، توفي سنة ١٢٦٩هـ، وسماها: «**غنية الإبصار على نتائج الإظهار**».

٤. حاشية الشيخ مصطفى بن دده الإسطنبولي، وسماها: «**غاية الأنظار على نتائج الأفكار**».

٥. حاشية الشيخ علي بن محمد بن علي، المشهور بسپاهي زاده، وسماها: «**سراج بصيرة ذات الأبصار على نتائج الأفكار**».

٦. حاشية الشيخ محمد الأمين بن أبي بكر النكدي، توفي سنة ١٢٧٦هـ.

٧. حاشية الوزير أحمد جودت پاشا، توفي سنة ١٣١٢هـ.

٨. حاشية الشيخ عبد الحميد بن عمر نعيمي الخرپوتي، توفي سنة ١٣٢٠، وسماها: «**نسائج الأبكار على نتائج الأفكار**».

٩. حاشية الشيخ محمد رحمي بن عبد الله الأگيني، توفي سنة ١٣٢٧هـ، وسماها: «**غالية النوافج على النتائج**».

وقد شرح الشواهد النحوية في «**نتائج الأفكار**» الشيخ مصطفى بن مصطفى الرومي الميخاليجي، توفي سنة ١٣٠٠هـ[(١)].

---

(١) ينظر: «كشف الظنون» (١/ ٨١)، «جامع الشروح والحواشي» لمحمد الحبشي (١/ ٢٣١-٢٣٦)، «اكتفاء القنوع» (١/ ١٠٩)، «هدية العارفين» (٢/ ٨٠).

المنهجُ المتَّبعُ في التَّحقيقِ

❖ قُمنا بنسخ الكتاب، وعارضناه على أصوله الخطية، وأثبتنا في الهامش بعض الفروق المغايرة التي ينبني عليها معنىً أو فائدة، وأشرنا في الهامش بقولنا: وفي نسخة، ومعظمها من هامش النسخة الثانية.

❖ ضبطنا الكتابَ ضبطًا يُزيل الإلباسَ عند قراءته، وضبطنا المتن بالضبط التامِّ، ليسهلَ الأمرُ على الطلبة.

❖ حصرنا الآيات الكريمة بقوسين مزهرين ﴿ ﴾، مع ذكر السورة ورقم الآية بالهامش، وذكرنا القراءات التي أشار إليها المؤلف، وبيَّنا من قرأها من القرَّاء.

❖ رصَّعنا الكتابَ بعلامات الترقيم المناسبة التي اجتهدنا فيها بما يُيسِّر ويُذلِّلُ صعوبة الشرح أمام طلابنا الأعزاء.

❖ خرَّجنا الأحاديث النبوية الشريفة الواردة التي استدل بها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

❖ شرحنا الكلمات الغريبة.

❖ ترجمنا للأعلام الواردين من أهل اللغة وغيرهم ترجمةً موجزةً.

❖ ترجمنا للفِرقَ والملل الواردة في الشرح.

❖ أحلنا النصوصَ الواردةَ إلى مصادرها المطبوعة من كتب اللغة، ورجعنا أحيانًا إلى الكتب المخطوطة، كما في نقله عن «امتحان الأذكياء»، و«شرح التسهيل» للدماميني.

❖ علَّقنا على بعض المواضع التي تحتاج إلى تقييد، أو إيضاح، أو تحقيق أو تنبيه، وانتقينا غالبها من الحواشي والتعليقات من هامش النسخة الأولى.

❖ ترجمنا ترجمةً علمية موجزة لكلٍّ من صاحب المتن الإمام البِركِوي، وصاحب الشرح الإمام مصطفى بن حمزة آطه لي الرومي الحنفي.

❖ سلَّطنا الأضواء على «إظهار الأسرار» وشروحه، و«نتائج الأفكار» وحواشيه.

❖ صنعنا فهرسًا للكتاب؛ ليسهل الرجوع إلى المواضع المطلوبة.

* * *

ترجمة صاحب المتن الإمام العلّامة النّحويّ
محمد بن پير علي البِرگِوي

(٩٢٩ - ٩٨١هـ)

طيَّب الله ثراه

اسمه ونسبه ولقبه:

الإمامُ العلَّامةُ، الشيخُ المحقِّق النحويُّ المحدِّثُ الفقيه ولي الدين محمد بن پِيرْ علي بن إسكندر الرومي الحنفي البِرگوي.

مولده ونشأته:

ولد البِرگِوي في مدينة باليكسير التركية سنة (٩٢٩هـ)، ومنذ نعومة أظفاره أخذ يتلقى العلوم من مشايخ عصره، فحفظ القرآن الكريم في صغره، وأخذ يتلقى العلوم والدروس عن والده وشيخه القاضي والعالم في مدينة باليكسير، ثم نهل العلوم من مشايخ عصره، وممن أخذ عنهم:

الشيخ العالم شمس الدين كوجك أفندي.

الشيخ العالم أخي زاده محمد أفندي.

الشيخ العلامة عبد الرحمن أفندي المشهور بـ(قيزيل مولى).

وظائفه وتدريسه:

بعد أن أنهى الإمام البِرگِوي الدراسة، وأخذ الإجازات بدأ بالتعليم

والتدريس في مدارس إسطنبول، وكان يعظ ويرشد في مساجد أدرنه، بالحكمة والموعظة الحسنة.

وقد بني له مدرسة بقصبة بِركِي، وذلك بمساعي الشيخ عطاء الله أفندي معلم السلطان سليم الثاني الذي كان بينه وبين البِركِوي مودة كبيرة، فلما انتهت المدرسة فوض تدريسها إليه، فكان يدرس فيها تارةً ويعظ أخرى؛ فانتفع الناس بما يلقيه عليهم من دروس العلم والوعظ، وانتفع الطلبة مما كان يلقيه عليهم من دروس العلم في شتى العلوم.

مصنفاته:

صنف البِركِوي المصنفات الشريفة والتآليف المفيدة، التي سارت بها الركبان وانتشرت في سائر البلدان.

فله تصانيف كثيرة في شتى أنواع العلوم والفنون؛ فمن مؤلفاته:

- ❖ الأربعون في الحديث.
- ❖ إظهار الأسرار في النحو. وهو كتابنا هذا.
- ❖ امتحان الأذكياء في شرح «لب الألباب» للبيضاوي في النحو.
- ❖ إمعان الأنظار في شرح المقصود.
- ❖ إنقاذ الهالكين في حكم أخذ الأجرة على تلاوة القرآن الكريم.
- ❖ إيقاذ النائمين وإلهام القاصرين.
- ❖ ذخر المتأهلين والنساء في تعريف الأطهار والدماء.
- ❖ رسالة في أصول الحديث، وقد شرحها الشيخ داود بن محمد القارصي المتوفى ١١٦٩هـ.

- ❖ البدر المنير؛ في اللغة.
- ❖ بيان الصفات السلبية.
- ❖ تحفة المسترشدين في بيان مذاهب فرق المسلمين.
- ❖ تفسير سورة البقرة.
- ❖ تفسير آية: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾.
- ❖ تراكيب الأدوية.
- ❖ جلاء القلوب.
- ❖ حاشية على شرح الأنموذج.
- ❖ حاشية على شرح الوقاية لصدر الشريعة.
- ❖ دامغة المبتدعين وكاشفة بطلان الملحدين في الكلام.
- ❖ الدر اليتيم في علم التجويد.
- ❖ رسالة في حرمة التغني ووجوب استماع الخطبة.
- ❖ رسالة في الفرائض.
- ❖ الرد على الشيعة.
- ❖ السيف الصارم في عدم جواز وقف المنقول والدراهم.
- ❖ صحاح عجمية.
- ❖ الطريقة المحمدية.
- ❖ العوامل في النحو.
- ❖ كفاية المبتدئ في التصريف.
- ❖ محك المتصوفين.

❖ نوادر الأخبار.

❖ نور الأخيار.

❖ وصيت نامه.

وفاته:

انتقل الإمام البرِكْوي إلى جوار ربه بعد حياة قضاها في التدريس والتعليم والوعظ والإصلاح بين الناس، وذلك سنة (٩٨١هـ)[1].

* * *

(١) مصادر ترجمته: «كشف الظنون» (١-١١٧، ١٨٣)، و«إيضاح المكنون» (٣/ ٢، ٤٤٢)، و«هدية العارفين» (٦/ ٢٥٢)، و«الأعلام» (٦/ ٦١)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ١٧٦).

ترجمة صاحب الشرح العلامة النحوي مصطفى بن حمزة بن إبراهيم آطه لي

(١٠٨٥هـ-١٦٧٤م)

طيّب الله ثراه

اسمه ونسبه ولقبه:

أُستاذُ العُلماء المتأخرين وسيِّدُ الفُضلاء المتقدِّمين الشيخُ الفقيه النحويُّ مصطفى بن حمزة بن إبراهيم بن ولي الدين بن مُصلح الدين الروميُّ، الحنفيُّ، الشهيرُ بـ «آطه لي»، أو «قوش آطه لي».

مولده ونشأته وشيوخه:

ولد الشيخ مصطفى بن حمزة آطه لي في طرابزون، ولم نعثر له على تاريخ ولادة، وقد نهل العلوم من مشايخ عصره، ولازم الشيخ نوح القونوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعنه تخرج.

مصنفاته:

صنَّف الشيخ مصطفى بن حمزة آطه لي الكتب النافعة التي تدل على علُوِّ كَعبه في زمانه، ومن هذه المصنفات التي وقفنا عليها:

حاشية آطه لي على «امتحان الأذكياء» للمولى البِركوى، وهو شرح

«اللب» للقاضي البيضاوي، وسمى الكتاب: «حاشية آطه لي على الامتحان»، فرغ من تأليفه سنة ١٠٨٥هـ.

الحياة في شرح شروط الصلاة.

رسالة الأُمنية في بيان الأضحية.

شرح ديباجة مختصر غنية المتملي للحلبي.

رسالة في أنواع المشروعات وغير المشروعات.

نتائج الأفكار في شرح الإظهار في النحو، فرغ من تأليفها في ٢٧ رمضان ١٠٨٥ه، وهو كتابنا هذا.

وفاته:

توفي الشيخ مصطفى بن حمزة آطه لي في (قوش آطه سي) بعد سنة (١٠٨٥هـ-١٦٧٤م)[١].

* * *

(١) مصادر ترجمته: «معجم المؤلفين» (١٢/ ٢٤٩)، و«الأعلام» (٧/ ٢٣٢)، و«هدية العارفين» (٢/ ١٧٦)، و«فهرس المخطوطات في المكتبة السليمانية» (٢/ ٨٨).

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

اعتمدنا في تحقيق هذا الشرحِ القيِّم، على نسختين قيِّمتين مطبوعتين طباعة حجرية.

❖ النسخة الأولى:

وهي نسخة مطبوعة في زمن السلطان ابن السلطان؛ السلطان الغازي عبد المحيد خان رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى وذلك بنظارة محمد لبيب.

تاريخ طباعتها: (١٢٧٧هـ) آواخر شهر محرم الحرام.

عدد أوراقها (٢٠٧).

في هامشها تعليقات وتقييدات لعدة من العلماء، كحسن المصري، وعصام الدين، والسيالكوتي، ومفتي زاده، والقيصري، وحسن چلبي، ومن «فتح الأسرار»، و«شرح التجريد»، ومنهوات المؤلف، وآطه لي على «الامتحان».

❖ النسخة الثانية:

وهي نسخة جيدة مطبوعة في إسطنبول، في مكتب صنايع مطبعه سي.

تاريخ طباعتها: (١٣٠٧هـ).

عدد أوراقها (٢٦٧).

صور النُّسخ المعتمدةِ

اللوحة الأولى للنسخة الأولى



نتايج الافكار
على الاظهار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعانى ۞ وفضلها على سائر
الاصوات بنظم درر حروف المبانى ۞ وبفضله رفع الخطأ عن الامة عامة
۞ وبتكوينه كان الافعال تامة ۞ ولايسع ظروف الكنايات تعريف
موصولات نعمائه ۞ ولايأتى بالاشارة اظهار مضمرات آلائه ۞ والصلوة
والسلام على من اوتى جوامع الكلم من بين المرسلين ۞ محمد الذى
اعرب عن حجج الدين للعالمين ۞ وعلى آله الجازمين العاملين بمرفوعات
احكامه ۞ والممتازين عن اهل الخفض بالاضافة الى منصوبات
اعلامه ۞ اللهم اجعل صدورنا مصادر صفات الكرام ۞ واصرف
جوارحنا عما منع فى الاسلام ۞ وابدل مغفرتك عما جنايه غلطا ۞ واجعنا
مع الموحدين لا القائلين شططا (اما بعد) فيقول العبد الفقير ۞ الى
عطف ربه القدير ۞ الشيخ مصطفى بن حمزه ۞ اسكنهما الله بفضله
فى الجنة ۞ ان كتاب اظهار الاسرار ۞ للفاضل صاحب امعان الانظار
بديع الفضل فى الاعصار ۞ مارأت مثله الابصار ۞ خلف السلف
الاخيار ۞ سند الخلف الاحبار ۞ مولانا الشيخ محمد المحقق الحقانى
والنحرير الحبر المدقق الربانى ۞ الشهير المعروف بالبركوى ۞ الفائز
بالنوال الوفى ۞ اسكنه الله فى جنة مفتحة الازهار ۞ واركنه فى مسكنة
تجرى من تحتهما الانهار ۞ لما كان مشتملا على مسائل دقيقة وتحقيقات

قوله ولايسع ظروف
الكنايات الظروف جمع
ظرف وهو الوعاء
والكنايات جمع كناية
لفظ اريد به لازم معناه
كطويل النجاد المراد به
طويل القامة والاضافة
من قبيل اضافة المشبه به
المشبه باعتبار ان اللفظ
متضمن لمعناه فكانه محيط
به احاطة الظرف
بمظروفه والتعريف
الاعلام فاعل يسع
وموصولات جمع موصول
ضد المقطوع والنعماء
ان فتحت نونه مد وان
ضمت قصر وهى الشئ
المنعم به والانسب هنا
المد لمشاكلة آلائه
واضافة موصولات
اليها من اضافة الصفة
لموصوفها والمعنى ان
الكنايات المحيطة بمعانيها
كاحاطة الظرف بمظروفه
لاتسع اعلام اى افادة
واداء نعم الله تعالى
المتواصلة على عبيده
اى تقصر عن افادتها
والاعلام بها كما قال الله
تعالى وان تعدوا نعمة الله
لاتحصوها فنعم الله
على عبيده لاتدخل تحت
العدو لاحصاء ولذلك قيل افرد النعمة فى الآية مع ان العد انما يتعلق بالمتعدد ؟ عميقة

اللوحة الأخيرة للنسخة الأولى

﴿٢٠٧﴾

مفردا نكرة مثل لا رجل ولا امرأة فيها (وصفة اسم لا) عطف على الظروف او اسم لا (المبنى) صفة لاسم لا احتراز عن المعرب فان صفته لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب قطعا (المفردة المتصلة به) اى الاسم صفتان للصفة احترز بالاول عن المضافة فانه لا يجوز بناؤها اصلا نحو لا رجل حسن الوجه وبالثانى عن المفصولة مثل لا غلام فيها ظريف فانه لا يجوز بناؤهما اصلا بل تعربان رفعا ونصبا (فانه يجوز بناؤها) اى الصفة المذكورة (على الفتح) حملا على الموصوف للاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفى اليها حقيقة فكان لا باشرها (نحو لا رجل ظريف) بالفتح (و) يجوز (اعرابها رفعا) حملا على محله البعيد (ونصبا) حملا على لفظه او محله القريب (نحو لا رجل ظريف) بالرفع (وظريفا) بالنصب واما معطوفه نكرة بلا تكرير لا يرفع حملا على محله البعيد وينصب حملا على لفظه او محله القريب ولا يجوز بناؤها لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له لان كلامه فى جائز البناء وانما لم يتعرض لحكم سائر التوابع ايضا لانه لا نص عنهم فيها غير انه نقل عن الاندلسى ان ما عداهما كتوابع المنادى * قد وقع الفراغ من تسويد شرح اظهار الاسرار * بعون الملك العزيز الغفار * على يد اضعف الورى الشيخ مصطفى فى الضحوة الكبرى من يوم الاربعاء السابع والعشرين من رمضان المبارك من سنة خمس وثمانين والف

فان معنى لا رجل ظريف نفى ظرافته لا نفسه بخلاف صفة المنادى كيا زيد الظريف فانها غير مقصودة بالنداء ولذا لم تبن

قد تم طبع هذا الشرح المسمى بنتائج الافكار * على المتن المسمى باظهار الاسرار * بعناية الله الغفار * فى زمن السلطان ابن السلطان ﴿السلطان الغازى عبد المجيد خان﴾ لا زال محفوظا بحفظ المولى الى آخر الدوران بنظارة (محمد ايوب) فى اواخر شهر محرم الحرام سنة سبع وسبعين ومائتين والف

اللوحة الأولى للنسخة الثانية



(اظهار شرح آطه لى)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني ۔ وفضلها على سائر
الاصوات [illegible] المباني ۔ وبفضله رفع الخطا من الامة
تامة وبتكوينه كان الافعال تامة ۔ ولايسع ظروف الكنايات تعريف
موصولات نعمائه ولا يتأتى بالاشارة اظهار مضمرات آلائه ۔ والصلوة
والسلام على من أوتي جوامع الكلم من بين المرسلين ۔ محمد الذي
اعرب عن نهج الدين للعالمين ۔ وعلى آله الجازمين العاملين بمرفوعات
احكامه ۔ والممتازين عن اهل الخفض بالاضافة الى منصوبات
اعلامه ۔ اللهم اجعل صدورنا مصادر صفات الكرام ۔ واصرف
جوارحنا عما منع في الاسلام ۔ واجعل مغفرتك عما جنينا به غلطا ۔ واجعلنا
مع الموحدين لا القائلين شططا ۔ اما بعد فيقول العبد الفقير ۔ الى
لطف ربه القدير ۔ الشيخ مصطفى بن حمزة ۔ اسكنهما الله بفضله

(في الجنة)

اللوحة الأخيرة للنسخة الثانية

فانه لايجوز بناؤهااصلا بل تعربان رفعاونصبا (فانه يجوز بناؤها)
اى الصفة المذكورة (على الفتح) حملا على الموصوف للاتحاد
بينهماوالاتصال وتوجه النفي اليهاحقيقة فكأن لاباشرها (نحو لارجل
ظريف) بالفتح (و) يجوز (اعرابها رفعا) حملا على محله البعيد
(ونصبا) حملا على لفظه اومحله القريب (نحو لارجل ظريف)
بالرفع (وظريفا) بالنصب واما معطوفه نكرة بلا تكرير لا فيرفع
حملا على محله البعيد وينصب حملا على لفظه او محله القريب
ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له
لان كلامه فى جائز البناء وانما لم يتعرض لحكم سائر
عن الاندلسى ان ماعداهما التوابع ايضا لانه
لانص عنهم فيها غير انه نقل كتوابع المنادى *
وقد وقع الفراغ من تسويد شرح اظهار
الاسرار * بعون الملك العزيز الغفار *
على يد اضعف الورى الشيخ مصطفى *
* فى الضحوة الكبرى * من يوم
الاربعاء السابع والعشرين
من رمضان المبارك من
سنة خمس وثمانين
والف *
م م
م

وقل رب زدني علما

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة الكتاب]

الحمدُ لله الذي جعلَ الألفاظَ قوالبَ المعاني، وفضَّلها على سائرِ الأصوات بنظْمِ دُرر حروف المباني، وبفضلِهِ رفعَ الخطأ عن الأُمَّة عامةً، وبتكوينهِ كان الأفعالُ تامة، ولا يسعُ ظُروفَ الكنايات تعريفُ موصولات نَعمائه، ولا يتأتى بالإشارة إظهارُ مُضمراتِ آلائه.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَن أُوتي جوامعَ الكَلِم من بين المُرسلين، محمَّدٍ الذي أعربَ[١] عن حُججِ الدين للعالمين، وعلى آله الجازمينَ العاملينَ بمرفوعاتِ أحكامه، والمُمتازينَ عن أهل الخفضِ بالإضافةِ إلى منصوباتِ أعلامِهِ.

اللهم اجعلْ صدورنا مصادرَ صفات الكرام، واصرفْ جوارحَنا عمَّا مُنع في الإسلام، وأبدلْ مغفرتك عمَّا جئنا به غلطًا، واجمعنا مع المُوحِّدين لا القائلينَ شططًا[٢].

أما بعد:

فيقول العبدُ الفقيرُ إلى لُطف ربِّه القدير، الشيخُ مصطفى بن حمزةَ، أسكنهما الله بفضله في الجنة:

---

(١) أي: أفصح.

(٢) لا يخفى ما في هذه المقدمة من براعة الاستهلال؛ حيث ذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ غالب أبواب النحو في هذه الافتتاحية لكتابه.

إنَّ كتابَ «إظهار الأسرار» للفاضل صاحبِ إمعان الأنظارِ، بديعِ الفضلِ في الأعصارِ، ما رأتْ مثلَه الأبصارُ، خلفِ السَّلفِ الأخيار، سندِ الخلَفِ الأحبارِ، مولانا الشيخ محمَّدٍ المحقِّق الحَقَّانيِّ(١)، والنِّحرير(٢) الحَبْر المدقِّق الرَّبانيِّ، الشهيرِ المعروف بـ«البِركِوي»، الفائز بالنوالِ الوفيِّ، أسكنه الله في جنةٍ مُفتَّحةِ الأزهار، وأركنه في كُنَّة(٣) تجري من تحتها الأنهار؛ لمَّا كان مشتملًا على مسائلَ دقيقة، وتحقيقاتٍ عميقة، واعتباراتٍ لطيفة، ورموز خفية، ومرتبًا بالتراتيب البديعة، ومُنكبًّا في الأساليب البريعة، ومقصورًا على محضِ الفوائد، ومحذوفًا ما هو كالزوائد، مع غاية الاقتصار، ونهايةِ الاختصار.

ولهذا طارَ كالأمطار في الأقطار، وصار كالأمثال في الأعصار، ونالَ في الآفاق حظًّا من الاشتهار، اشتهارَ الشمس في نصف النهار.

وكان إظهار أسراره والتعمُّق في الأغوار، قد أَوقد في أفئدة الطالبينَ النار، سألني بعض الإخوان - وأخصُّ الخُلَّان(٤) -، أن أكتب لهم شرحًا يحلُّ عقدَ ألفاظه ومبانيه، ويوضِّح الغوامض والعويصات من معانيه، ويبيِّن ما له وما عليه وما فيه، مشتملًا على نكتٍ دقيقة، ورموزٍ خفية، موجزًا غاية الإيجاز بلا إخلالٍ، تسهيلًا للضبط والحفظ بلا إملالٍ.

---

(١) الحَقَّانِيُّ: منسوب إلى الحَقِّ كالربانيِّ إلى الربِّ.

(٢) النِّحْرير: الحاذِقُ الماهِرُ العاقِلُ المُجرِّب، وقيل: النِّحْرير: الرجلُ الطَّبِن المُتقِن الفَطِن البَصيرُ بكلّ شيءٍ، مأخوذٌ من قولهم: نَحَرَ الأمورَ عِلمًا، أي: لأنّه يَنْحَرُ العلمَ نَحْرًا. «تاج العروس» مادة (نحر).

(٣) الكُنَّةُ، بالضَّمِّ: جَناحٌ يَخْرُجُ من حائِطٍ وشبْهِه كالشُّرفة.

(٤) خُلَّان: جمع خَلِيل، وهو الصَّادِقُ، وقيل: هو المُحِبُّ الذي لا خَلَلَ في مَحبَّتِه.

فقلت لهم: إنِّي قد وهن العظمُ مني، ووهنتْ الطبيعةُ والقُوى، وفاحت القطيعةُ والجوى[١]، ولحبتُ ولازبَنِي[٢] عدَّة العِلل، ووجبتُ وقاربني عَلْدَة الأجل[٣]، مع انكدارِ أواني وانتشار جَناني من نائبات وحِوَل، وأين الصفاء هيهاتَ إيقاع الأمل.

وقد صدر منِّي الوعدُ بمنزلة العهد في أثناء هذا الكلام، أنِّي إنْ وهبَ لي ربِّي ولدًا ذكرًا أصرف عِنانَ الهمَّة نحوَ هذا المرام، ثم لمَّا وهبَ لي ربِّي ولدًا سميًّا لفخر الأنام، أعادوا الاقتراحَ على وجه الاهتمام، فنظرتُ لو كُرِّر الاعتذار والالتماس، لوصلَ إلى ضرب أخماس بأسداس، فلاحَ لي أن ليس فيه فلاح، سوى إسعاف حاجتهم وإنجاح، فنظرتُ إلى ما عندي من البضاعة فوجدتُها مُزجاة، وتأملتُ ضعف استطاعتي فوجدتها غير مُرجاة، غير أني أُلهمتُ بأن الضَّرورات تُبيحُ المحظورات، فشرعتُ فيه معترفًا بأنَّ شروع مثلي في مثل هذا من الفَظاعة، كما أن كتابةَ الأشلِّ[٤] من الضَّياعة.

ولكنْ تضرعتُ إلى من هو عليه هيِّنٌ يسير، وما من ممكنٍ عليه بعسير، وتوكلتُ على الحيِّ الذي لا يموت، وكلُّ حيٍّ غيره يموت، ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾[٥]، ومن يدعوه صِدقًا فهو يُجيبه.

---

(١) أي: الحزن.

(٢) أي: لازمني.

(٣) أي: شدة وصلابة الأجل.

(٤) الأشل: من يبستْ يدُه أو فسدتْ، عافانا الله.

(٥) سورة الطلاق (٣).

ثم لمَّا وهب لي شقيقه عبد الله؛ لوعده الكريم بقوله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾[١] بفضله العظيم، لزِمَنا الإقدامُ على وجه الاهتمام، فلمَّا تيسر الإتمام بعون الملك الغفار، سميته بـ«**نتائج الأفكار**»، سائلًا منه تعالى أن ينفع به هذينِ الولدين وسائرَ الطلاب، ويكونَ لنا ذُخرًا يوم يقوم الحساب.

ثم اقتضت الحكمةُ الإلهية انتقالهما إلى دار الآخرة، إنا لله وإنا إليه راجعون، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾[٢]، جعل الله بفضله جنة المأوى لهما مَأوىً، وجعل كلًّا منهما فَرَطًا شافعًا مشفعًا وذخرًا لنا في العُقبى.

والمرجو من إخوان الصَّفا أن لا ينسوهما من الدعاء؛ لأنَّهما كالعلَّة الغائية لهذا، لعلَّه يستجيب من وعد الاستجابة لمن دعا.

لـئنْ أدْرَكـتَ فِـي نَظْمِـي فُتُـورا ... وَوَهْنًـا فِـي بَيـانِي لِلْمَعَـانِي

فَـلَا تَنْسِـبْ لِنَقْصِـي إِنَّ رَقْصِـي ... عَلَـى مِقْـدَارِ تَنْشِـيطِ الزَّمِـانِ

ولمَّا أراد الافتتاح بالبسْمَلةِ والحَمْدَلةِ كما هو أسلوب الكتابِ المجيد، وعليه الإجماعُ في الدفتر العتيقِ والجديد؛ صيانةً لتأليفه عن الأَقْطَعيَّة والأَجْذميَّة، على ما نطقتْ به المقالةُ القاسمِيَّة، على قائلها الصلواتُ الأحديَّة، والتسليماتُ الأبديَّة[٣]، قال:

---

(١) سورة إبراهيم (٧).

(٢) سورة الأنبياء (٢٣).

(٣) يُشير إلى ما رواه أبو داود (٤٨٤٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ كلامٍ لا يُبْدَأُ فيهِ بِالحَمدُ للهِ فَهُوَ أجذَمُ». ورواه النسائي في «الكبرى» (١٠٣٢٨)، وابن ماجه (١٨٩٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١) بلفظ: =

(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ) له معنىً لغويٌّ: وهو الوصفُ بالجميل تعظيمًا على الجميلِ الاختياريِّ مطلقًا، وعُرفيٌّ: وهو فعلٌ يُشعر بتعظيم المُنعم قصدًا لإنعامه مطلقًا.

وللشكر أيضًا معنىً لغويٌّ: وهو فعل يُنبئ عن تعظيم المُنعم قصدًا لإنعامه على الشاكر، وعُرفيٌّ: وهو صرفُ العبد جميعَ ما أنعم عليه إلى ما خُلقَ له.

والمدحُ: هو الوصفُ بالجميل تعظيمًا على الجميل مطلقًا.

والثناءُ: فعل يشعر بالتعظيم، فهو أعمُّ مُطلقًا من الكُلِّ؛ لأنه يكون باللسان وغيرِه، وبمُقابلة الإنعامِ وغيره اختياريًا أو غيره.

والحمدُ اللغويُّ أخصُّ مطلقًا من المدح، ومن وجهٍ من الحمد العُرفيِّ والشُّكرِ اللغوي، وأعمُّ من وجهٍ منهما، ومباينٌ للشكر العرفي بحسب الحَمل، وأعمُّ مطلقًا منه بحسب الوجود.

والحمدُ العُرفيُّ أعمُّ مطلقًا من الشكر اللغويِّ والعرفيِّ، ومن وجهٍ من المدح، وأخصُّ من وجه منه.

والشكرُ العُرفيُّ مباينٌ للمدح بحسب الحَمْلِ، وأخصُّ مطلقًا منه بحسب الوجود، كذا في «الإمعان» شرح المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ لـ«المقصود»[(١)].

= «كلُّ أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بالحمد أقطع»، ورواه أحمد في «مسنده» (٨٧١٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «كلُّ كلامٍ أو أمر ذي بالٍ لا يفتح بذكرِ الله عَزَّوَجَلَّ فهو أبتر ـ أو قال: أقطع ـ».

(١) «إمعان الأنظار في شرح المقصود» شرح لطيف للعلامة البركوي حقق فيه ودقق، وذكر أنه: سوده وسنه ثلاث وعشرون سنة، في سنة (٩٥٢هـ)، وله شروح عديدة. ينظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٨٠٦). وينظر كلام المصنف في «الإمعان» (ص٤).

ولامُه للجنس أو الاستغراق، وأيًّا ما كان فتعريفُ المسند إليه لتخصيصه بالمسند، كما في «التوكُّلُ على الله»، و«الكرمُ في العربِ»، فيكون جميع أفراده متصفًّا بالمسند، أما في الاستغراق فظاهر، وأما في الجنس فلأن المسندَ إليه هو الماهية في نفسها لا في ضمن الفرد، فيكون المسند لازم الماهية، كما في قولنا: «الأربعةُ زوجٌ»، فلا يوجد فردٌ من الحمد بدون الاتِّصاف بالكَينونةِ لله تعالى، كما لا يُوجد فردٌ من الأربعة بدون الاتِّصاف بالزوجيةِ.

وما وقع لغير الله تعالى في الظاهر فراجعٌ إلى الله في الحقيقة، والمُصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختار الثانيَ في «الإمعان»[1]؛ لظهوره في أداء المرام، ولأنَّ معنى الاستغراق يدلُّ على وجود المحامد، وحصولِها له تعالى بخلاف معنى الجنس؛ إذ لا وجود له في الخارج، فيكون في الإفادة أوفى، وبمقام الثناء أحْرى.

فإن قلت: في أيِّ معنيي الجنس أو الاستغراق يكونُ بعض أفراد الآخر خارجًا عن التخصيص الذي يفيده تعريفُ المسند إليه بلام الجنس أو الاستغراق، فلا يكونُ حمدُ المُخصِّص على وجه أكمل؟

قلت: فإنْ أردت الإكمالَ فعليك بعموم المجاز.

واعلم أن الحامدَ في بدء تصنيفه، إما حامدٌ لغةً فقط إن لم يقابل حمده بنعمة، أو حامدٌ لغةً وعرفًا إن قابله بها، أو حامدٌ لغةً وعرفًا، وشاكر كذلك إن جعله جزءًا من شكر عرفي، بأن صرفَ سائر ما أنعم عليه إلى ما أُنعم له، كما صرف لسانه، وذلك أعلى مراتب الحامدين.

---

(١) «إمعان الأنظار في شرح المقصود» (ص٤).

(لله) اللام للاستحقاق لا للاختصاص عند من يفرِّق بينهما، بأن يعتبر الأول بين الذات والصفة، نحو: «العزةُ لله» و«الأمرُ لله»، والثاني بين الذاتين، نحو: «الجنةُ للمؤمنينَ» و«النارُ للكافرينَ».

وللاختصاص عند من لم يفرِّق بينهما، وعمَّم الثاني للأول، وهو اختيارُ ابن هشام[1]؛ لما فيه من تقليل الاشتراكِ، ذكره مولانا نور الدين صاحب «الهوادي»[2]، وهو المختارُ عند المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال في «الإمعان»: إن اللامَ للاختصاص[3].

و«الله» علمٌ لذاتِ واجبِ الوجود، وأصله «لاه» من «لاهَ يليهُ» أي: تستَّر، ثم أدخلَ عليه الألف واللام فجعل علمًا معهما، وحذف ألف «لاه» في الخطِّ؛ لئلا يكون على صورة النفي، فلما أدخل عليه اللام حذف همزة الوصل؛ لئلا يلتبس بالنفي، ولام «لاه»؛ لئلا يجتمع ثلاث لامات، وكذا كلُّ ما في أوله لام،

(١) مغني اللبيب (١/ ٢٧٥). وابن هشام: هو أبو محمد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف ابن هشام المصري النحوي. درس على ابن المرحل وابن السراج وأبي حيان. من كتبه: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك». توفي سنة: ٧٦١هـ. «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٠٨- ٣١٠)، «بغية الوعاة» (٢/ ٦٨- ٧٠).

(٢) الهوادي هو شرح المسالك لابن طورغود، حمزة بن طورغود الآيديني الرومي الشهير بكوجك نور الدين الحنفي المدرس بچورلو، المتوفى بها سنة (٩٧٩هـ). و«المسالك في تلخيص تلخيص المفتاح في المعاني والبيان». صنفه سنة ٩٦٢. «هداية العارفين» (١/ ١٧٨).

وينظر: «الهوادي هو شرح المسالك» مخطوط (ورقة/ ٢) في شرح المقدمة.

(٣) «إمعان الأنظار في شرح المقصود» (ص٤).

ثـم أدخل عليه الألف واللام، ثـم اللام نـحو: «للَّحم»، ذكره في «الإمعان»[١].

(رَبِّ الْعَالَمِينَ) أي: مالكهم ومُبلِّغهم إلى كمالهم شيئًا فشيئًا.

والعالم: اسم لِما يعلم به، كـ«الخاتم» و«القالب» غلِّب فيما يعلم به الصانع: وهو كل ما سواه من الجواهر والأعراض، وإنما جُمع ليشمل ما تحته من الأجناس المُختلفة، وغلب العقلاء منهم، فجمع بالياء والنون كسائر أوصافهم، وقيل: اسمٌ وُضع لذَوِي العلم من الملائكة والثَّقلين، وتناوُله لغيرهم على سبيل الاستتباعِ.

(وَالصَّلَاةُ) هي في اللغة: الدعاءُ أو التعظيمُ، تتنوَّع بالإضافة إلى محلِّها على ثلاثة أنواع.

تنوُّعَ الأجناسِ بالفصول، فمنه قيل: الصلاة من الله الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن المؤمنين الدعاء.

ثم نُقلت في عُرف الشرع من أحد المعنيين إلى العبادة المخصوصة؛ لتضمنها إياه، والمراد هنا المعنى اللغوي المتنوع على الأنواع الثلاثة.

ولامُها كلامِ «الحمد» في تحمُّلِ الجنسية والاستغراق وإفادة التخصيص، ذكره مولانا نورُ الدين صاحبُ «الهوادي»، ومراده - والله أعلم - القَصْر الادِّعائي، أو الاستغراق العُرفي؛ إذ جنس الصلاة أو جميعها غير مختص بنبينا عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ ولذا قال في «الإمعان»: لامها للجنس باعتبارِ وجوده في ضمن بعض الأفراد[٢].

---

(١) «إمعان الأنظار في شرح المقصود» (ص٤).

(٢) «إمعان الأنظار في شرح المقصود» (ص٦).

والظاهر أن مراده أنه للعهد الذهني، ويحتملُ أن يكون مراده ما أراده مولانا المزبور، فالمعنى جنس الدعاء أو جميعه، أو جنس التعظيم أو جميعه واردٌ أو نازلٌ.

(**عَلَى مُحَمَّدٍ**) ودعاؤُه تعالى ذاتَه العليَّة: مغفرتُه تعالى له عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وإحسانُه تعالى إليه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وكذا تعظيمه، ودعاءُ الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم: طلبُ المغفرة والإحسانِ منه تعالى.

وبما ذكرنا ظهرَ أنها مشتركة معنوية بين الأنواع الثلاثة لا لفظية، فلا يلزمُ عموم المشترك إذا أُريد كلٌّ منها في إطلاقٍ واحدٍ؛ إذ لا اشتراك لفظًا فضلًا عن العموم.

فإن قيل: إذا استعمل الدعاء بـ«على» يكون للمضرَّة، فكيف يصحُّ استعمالها بـ«على» على تقدير كونها بمعنى الدعاء؟

قلت:هذا مختصٌّ بلفظ الدعاء، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَٓا اَيُّهَا الَّذِينَ اٰمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[1].

و«محمَّد» في الأصل يقال لمن كثُر خصاله الحميدة، ثم جُعل علمًا لأفضل الرسل؛ لكثرة خِصاله الممدوحة وأخلاقِه المحمودة، قال الله تعالى في حقِّه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿وَاِنَّكَ لَعَلٰى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[2]، ﴿وَمَٓا اَرْسَلْنَاكَ اِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾[3].

---

(١) سورة الأحزاب (٥٦).

(٢) سورة القلم (٤).

(٣) سورة الأنبياء (١٠٧).

(وَآلِهِ) أي: أتباعِهِ صحابةً أو غيرهم، فلذا تركَ عطفها، أو لِتركِه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في تعليم كيفية الصلاةِ عليه، حيثُ قالوا: كيف نصلِّي عليك، فقال: «قولوا: اللهم صلِّ على محمدٍ وعلى آل محمد... الحديثَ»[1].

والجملةُ الصلاتية عطفٌ على الحَمْدية بجامعِ أن الأولى ثناءٌ على الله، والثانيةَ على رسوله، وكل منهما خبرٌ لفظًا وإنشاءٌ معنىً.

(أَجْمَعِينَ) تأكيدٌ لـ«الآل»؛ لدفعِ احتمالِ أن يُراد منه البعضُ بحملِ الإضافة على الجنس، والتنبيهِ على أنها للاستغراق.

(وَبَعْدُ) أي: بعد الفراغ من البسْمَلة والحَمْدلة والتَّصلية. والواو: إما ابتدائية قائمةٌ مقام «أمَّا»، أو عاطفة له مع ساقَته على الجملة السابقة بطريق عطفِ القصة على القصة.

(فَهَذِهِ) الفاءُ جواب «أما» المُقدَّرة أو الموهومة إجراء لها مُجرَى المُحقَّقة.

(رِسَالَةٌ) وهي الوساطة بين المُرسِل والمُرسَلِ إليه في إيصال الأخبار والأحكام، ثم أُطلقت في العُرف على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد العِلمية على سبيل الاختصار، وعلى المعاني المُدونة كذلك، كإطلاق القضية والقياس ونظائرهما على القبيلتين؛ لما فيهما من إيصال كلامِ المؤلِّف ومرادهِ إلى المؤلَّف له.

فعلى الأول يكون «هذه» إشارة إلى الألفاظ والعبارات التي تُتْلى بعدُ، أو التي بين الدَّفتين، وعلى الثاني يكون إشارة إلى المعاني المُرتبة الموجودة في

---

(١) رواه البخاري (٤٧٩٨) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الذهن، أو فيه وفي الألفاظ، أو فيهما وفي الكتابة، ولو عكس لاحتيجَ إلى حذف المُضاف في المبتدأ أو في الخبر، فافهمْ.

(**فِي**) بيان أحوال (**مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ كُلُّ مُعْرِبٍ**) أو في تحصيل إدراكاتِها، والتفصيلُ يطلب من الباب الأول؛ أي: كلُّ من يُريد معرفةَ إجراءِ الإعراب على الكلمة على قاعدةِ النحو؛ إذ من عرفه بالفعل لا يحتاجُ فضلًا عن كونه أشدَّ (**أَشَدَّ الِاحْتِيَاجِ، وَهُوَ**) أي: ما يحتاج إليه كلُّ مُعربٍ أشدَّ الاحتياج.

(**ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الْعَامِلُ، وَالْمَعْمُولُ، وَالْعَمَلُ**) إذ ما لم يُعلم العاملُ وكيفيةُ عمله وشرائطه وفي أيِّ لفظ يعملُ، لا يُمكن إجراءُ الإعراب على الألفاظ المُستعملة.

وأما احتياجه إلى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث، والتثنية والجمع، والمعرفة والنكرة وغير ذلك، فليس بهذه المَثابة، ولذا لم يَجعلْ لكلٍّ منها بابًا على حِدة، بل ذكر بحث كلٍّ منها في أثناء بحث هذه الثلاثة على سبيل التبعِ، كما لا يخفى على من تتبَّعَ كلامَهُ.

(**أَيِ: الْإِعْرَابُ**) إنما فسَّره به للتنبيه على أن المراد به الحاصلُ بالمصدر لا المعنى المصدريُّ الذي هو الحدثُ، وإنما لم يقل أولًا: «الإعراب» حتى لا يحتاج إلى التفسير؛ ليوافق الأولين في الحروف الأصلية، وإذا كان شدةُ الاحتياج إليها مقتضيةً لكمال الاعتناء بشأنها المقتضي لبيان كلٍّ منها في باب على حدةٍ (**فَوَجَبَ تَرْتِيبُهَا**) أي: جعل الرسالة ثابتةً (**عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ**) فـ«على» يتعلَّق به بلا تضمين، هذا إذا حمل على المعنى اللغوي، وهو جعلُ الشيء متصفًا بالرتوب وهو الثبوت، وإن حُمل على العُرفيِّ وهو وضعُ الأشياء بتقديم

بعضها وتأخير بعضها، فلا بدَّ له من معمول متعددٍ، فيعتبر أجزاء الرسالة، فيتعلق «على» به باعتبار تضمين معنى القَصْر أو الاشتمال، أي: فوجبَ ترتيبُ أجزائها مقصورةً أو مشتملةً على ثلاثة أبواب أوقصرها، أو اشتمالها عليها مرتبةً على اختلاف المذهبين.

قال الفاضل العصام[1]: «اختلفوا في حقيقته، فقيل: إنه حذف متعلَّق ما هو أجنبيٌّ عن العامل المذكور.

وأُورد عليه: أنه حينئذ هو الحذف، فلا معنى للتسمية بالتضمين، ودُفعَ: بأنه لا بُعْدَ في تسمية قسم منه شائع في كلامهم باسمٍ خاصٍ.

وقيل: هو كنايةٌ عن متعلَّق ذلك الأجنبي، ورُدَّ: بأن المعنى المكنيَّ به قد لا يُقصد ثبوته، وفي التضمين لا بدَّ من قصده فيتخالفان.

ودُفع أيضًا: بأنه لا اتجاه له؛ إذ لا بُعْد في أن يلتزم في بعض الكنايات شيءٌ لا يجب في جنسها، وليكنْ التسميةُ باسمٍ خاصٍ لهذا التمييز.

---

(١) عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه من ذرية أبي إسحق الأسفراييني قرية من قرى خراسان كان أبوه قاضيًا بها وجده في أيام أولاد تيمور، وهو من بيت علم حصل وبرع وفاق أقرانه وصار مشارًا إليه بالبنان، وكان بحرًا في العلوم له التصانيف الحسنة النافعة في كل فن، خرج في آواخر عمره من بخارى إلى سمرقند لزيارة الشيخ العارف خواجه عبيد الله النقشبندي فمرض بها مدة اثنين وعشرين يومًا ثم قضى نحبه عن اثنتين وسبعين سنة سنة (٩٤٥هـ)، وكان آخر ما تلفظ به: (الله)، وازدحم الناس للصلاة عليه ودفن بسمرقند قرب الشيخ المذكور، من مؤلفاته: «شرح آداب عضد الدين»، «الأطول شرح الدلائل»، «حاشية على أنوار التنزيل إلى سورة الأعراف»، «حاشية على جزء النبأ»، وغير ذلك. «شذرات الذهب» (٨/ ٢٨٨).

وقيل: هو عبارةٌ عن أن يقصد بالمذكور معناه الحقيقيُّ، ويلاحظ معنىً آخرُ معه من غير استعماله فيه، ومن غير تقدير لفظ آخر يدلُّ عليه، ويدل عليه بذكر مُتعلّقه.

ورُدَّ: بأنه يلزم حينئذ جعلُ المتعلَّق معمولًا من غير تقدير عامل لمجرد فهم معناه في ضمن عاملٍ آخرَ، لا سيَّما إذا كان المتعلِّق هو المفعولَ به، أو إعمالُ المذكور فيه من غير استعمالٍ في معناه، وهو بعيد». انتهى كلامه.

قوله: «قد لا يُقصد ثُبوتُه» أي: تحقُّقه في نفس الأمر، هذا الردُّ إنما يردُ بناءً على ما ذهب إليه بعض المُحقِّقين من المُتأخرين من أن إمكان المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلًا عن تحقُّقه، وعلى ما ذهب إليه صاحب «الكشاف»(١) أن إمكانَه شرطٌ لا تحقُّقَه.

وأما على ما اختاره في «شرح الفرائد» وما يستفاد من شرحه لـ«التلخيص» من أن تحقُّقه شرطٌ، فلا يَرِدُ حتى يحتاج إلى الدفع، ولكن يردُ أن الموضوع له في الكناية لا يقصد لذاته، بل للانتقال إلى المَكنيِّ عنه، وأما في التضمين، فالمعنى المذكورُ والمعنى المُضمَّنُ مقصودانِ لذاتهما، ولو فُرض أنهما مرادان باللفظ المذكور، للَزِم أن يُراد بلفظٍ واحدٍ في إطلاقٍ واحدٍ معناه

(١) صاحب «الكشاف» هو جار الله، أبو القاسم، محمود بن عمر الزمخشري، الأديب اللغوي النحوي، أخذ عن أبي الحسن النيسابوري وأبي منصور الحارثي وأبي سعد الشفاني، وأخذ عنه الحافظ السلفي وإسماعيل الخوارزمي وأبو سعد الشاشي. من تصانيفه: تفسير الكشاف «حقائق التنزيل وغوامض التأويل»، «المفصَّل في صنعة الإعراب». توفي سنة (٥٨٣هـ). «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ١٥١- ١٥٦)، «بغية الوعاة» (٢/ ٢٧٩- ٢٨٠).

الموضوعُ له وغيرُه معًا لذاتهما، وهو غيرُ صحيح كما صرَّح به في «شرح الفرائد» والعلَّامة التفتازاني[١] في «التلويح»، فلا صحةَ لكونه كنايةً، فافهم[٢].

وقوله: «من غير استعماله فيه»، أي: فلا يلزم ما لزم في الكناية.

وقوله: «ومن غير تقدير لفظ آخر»، أي: فلا يكون حذفًا حتى يرد الإيراد المذكور.

* * *

(١) مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازاني، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق وغيرها، ولد سنة (٧١٢هـ)، وأخذ عن القطب والعضد، وتقدم في الفنون، واشتهر ذكره، وطار صيته، وانتفع الناس بتصانيفه، ومنها: «شرح العضد»، و«شرح التلخيص»، و«التلويح على التنقيح» في أصول الفقه، و«شرح العقائد»، و«شرح تصريف العزي»، وغير ذلك، مات بسمرقند سنة (٧٩١هـ). «بغية الوعاة» (٢/ ٢٨٥).

(٢) شرح التلويح على التوضيح (١/ ٢٣٠).

البَابُ الأَوَّلُ
فِي
العَامِلِ

وقل رب زدني علما

الباب الأول في العامل

(**الْبَابُ الْأَوَّلُ**) الذي عُهِدَ جزءًا من الرسالة لفظًا أو تقديرًا كائنٌ (**فِي**) بيان أحوال (**الْعَامِلِ**) ومسوقٌ له، وجعلُ المعاني ظروفًا للألفاظ بتقدير البيان توسُّعٌ شائعٌ باعتبار أنه كما يحصل بها يحصل بغيرها، فكأنه شيءٌ يُحيط بها إحاطةَ الظرف بمظروفه، كجعلِ الألفاظ ظروفًا لها، حيث قالوا: إنها قوالبُ المعاني؛ باعتبار أنها تُؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقصُ بنقصانها.

وقيل: يصحُّ هذا بلا تقديره أيضًا، فإنَّهم يجعلون أنفُسَ المعاني محلًّا للألفاظ توسُّعًا، حيث قالوا: عند الاستدلال على امتناع الجمعِ بين الحقيقة والمجاز: إنَّ الموضوع له بمنزلة المحلِّ للفظ، والشيءُ الواحد لا يكون مستقِرًّا في محلِّه ومتجاوزًا عنه في حالة واحدة، أو في تحصيل إدراكاتها، فلا يلزمُ ظرفية الشيء لنفسه، والتحصيلُ كما يحصل بهذه المعاني، من حيثُ إنها مدلولات هذه الألفاظ يحصل بغيرها، فكأنه شيءٌ يُحيط بها.

ويجوزُ إيراد «اللام» بدل «في»؛ لوجود معناها هنا وهو الاختصاص، على ما قاله السيِّدُ(١)، أو التعليلُ على ما قيل.

---

(١) السيِّدُ: هو الشريفُ الجرجاني عليُّ بنُ محمدِ بنِ عليٍّ، ولد في تاكو (قرب أَسْتَرَاباذ) ودرس في شيراز، ولما دخلها تيمور سنة ٧٨٩هـ فرَّ الجرجاني إلى سمرقند، ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور، فأقام إلى أن توفي، قال العيني: عالم بلاد الشرق، =

حتى قيل: إن «في» هنا أيضًا للتعليل، كما في قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[1]، فيُقدَّر متعلَّقٌ يصلح أن يكون معلولًا لِما بعدها، فلا حاجةَ حينئذ إلى ما ذكر من التوسُّع في تصحيح الظرفية، وهكذا سائرُ العبارات المُعنونِ بها المباحثُ؛ كـ«المقاصد»، و«المواقف»، و«المقدمة» قدَّمهُ؛ لتوقُّف صحة أكثر تعريفات المعمولِ على بحثه كما سنُبيِّن، ولشرفه لكونه مؤثِّرًا بخلاف المعمول، فإنه متأثِّرٌ.

ولمَّا كان البحثُ عن أحوال العامل موقوفًا على معرفته ومعرفةِ أقسامه، ومعرفتُهما موقوفةً على معرفة أقسام الكلمة الموقوفة على معرفتها؛ إذ بعضُه فعلٌ، وبعضه اسمٌ، وبعضه حرفٌ، أراد أن يقسِّم الكلمةَ أولًا مُعرِّفًا لها، ولكل قسم من أقسامها، ويبيِّنَ كونَ كلٍ منها عاملًا كلًّا أو بعضًا في أثنائه، ويعرِّفَ العاملَ ويقسِّمَه ثانيًا، فقال:

* * *

= كان علامة دهره، وكانت بينه وبين الشيخ سعد الدين مباحثات ومحاورات في مجلس تمرلنك، توفي سنة (٨١٦ هـ)، له نحو خمسين مصنفًا، منها «التعريفات»، و«شرح مواقف الإيجي»، و«شرح السراجية» في الفرائض، و«الكبرى والصغرى في المنطق» و«الحواشي على المطول للتفتازاني» و«حاشية على الكشاف» وصل إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾. «بغية الوعاة» (٢/ ١٩٦)، «هدية العارفين» (١/ ٣٨٧).

(١) سورة يوسف (٣٢).

[الكلمة وأقسامها]

(اعْلَمْ) بخطابٍ عامٍّ (أَوَّلًا) أي: قبلَ الشروع في المقصود، في «الصحاح» و«القاموس» إذا جعلت «أولًا» صفةً لم تصرفه، تقول: «لِقِيتُهُ عامًا أَوَّلَ»، وإذا لم تجعله صفةً صرفته، تقولُ: «لقيتُه عامًا أولًا»، ومعناه في الأَوَّل: أول من هذا العام، وفي الثاني: قبل هذا العام(١).

(أَنَّ الْكَلِمَةَ) لامُها للجنس من حيثُ وجوده في ضمن الكلِّ؛ إذ المقصودُ التقسيم، وهو للأفراد لا للماهية على ما هو رأيُ البعض، والتعريفُ تبعيٌّ، فعلى هذا في الضمير استخدامٌ أو من حيث هو هو؛ إذ التقسيمُ كالتعريف للماهية لا للأفراد على ما حقَّقه الفاضل العصامُ في أوائل شرحه لـ«الكافية»(٢).

وتاؤها للوحدة الشخصيةِ الكُليةِ اللازمة لحقيقة الكلمة، ولا تَنافيَ بينها وبين الجنس لا من حيثُ هو هو، ولا من حيث وجوده في ضمن الفرد، وإنما التنافي بينها وبين المُركب أو بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس.

ثم «الكلمة» و«الكلام» مأخوذانِ من «الكَلْم» بسكون اللام بمعنى: الجَرحِ؛ للتأثير في القلوب.

---

(١) «الصحاح» و«القاموس» مادة (وأل).

(٢) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٨).

وقال الشيخُ الرَّضِيُّ: وهو اشتقاقٌ بعيدٌ[١].

(وَهِيَ) الواو: اعتراضية (اللَّفْظُ) وهو في الأصل بمعنى «الرَّمْي»، وفي العُرف: صوتٌ من شأنه أن يخرجَ من الفم معتمدًا على المخرج.

وتعريفه المشهور - وهو ما يتلفظ به الإنسانُ حقيقةً أو حُكمًا - دَوْرِيٌّ؛ لتوقُّف التلفُّظِ على اللفظ، ولا مجال هاهنا للجواب المشهور في أمثاله، وهو كونُ المراد ممَّا في التعريف لغويًا، لما عرفت أنَّه الرمي، فلا يصحُّ تفسيرُ الاصطلاحي به كما لا يخفى، كذا في «الامتحان»[٢]، خرج به الدوالُّ الأربعُ ك: الخُطوط، والعُقود، والإشارات، والنُّصَب[٣].

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٩). واستبعده الرضي لأنَّ التناسب هاهنا بين المشتق والمشتق منه ليس إلا باعتبار التأثير المخصوص الذي هو لازم معنى الجرح؛ أي: التأثير الذي يصحبه الألم، وليس مدلولًا مطابقيًا للمشتق ولا تضمينيًا، وذلك ظاهر.
والرضي هو الإمام المشهور محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي؛ صاحب «شرح الكافية» لابن الحاجب، الذي لم يؤلف عليها بل ولا في غالب كتب النحو مثلها، جمعًا وتحقيقًا، وحسن تعليل. وقد أكبَّ الناس عليه، وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم، في مصنفاتهم ودروسهم، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمَّة، ومذاهب ينفرد بها؛ ولقبه نجم الأئمة، فرغ من تأليف هذا الشرح سنة (٦٨٣). توفي (٦٨٤). وله شرح على الشافية. «بغية الوعاة» (١/ ٥٦٧).

(٢) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٣).

(٣) الدوال الأربع؛ هي المفهمات الأربع، وهي: الخط والإشارة والعقد والنصب، فالخط هو: النقوش الموضوعة لألفاظ مخصوصة بواسطة القلم. والعقد هو: عقد الأصابع لبيان قدر العدد؛ فهو يدل على قدر العدد وضعًا وليس باللفظ.
والإشارة: تدل على المعنى المشار إليه وضعًا وليست لفظًا؛ كإشارة الرأس على نعم وهو الإجابة، أو على معنى لا، وهو عدم الإجابة. =

عرَّفه باللام؛ للتنصيصِ على الجنسية والماهية، ولذا عدل عن قولهم: «وضع» إلى قوله: (الْمَوْضُوعُ) ولأن اسم المفعول أدلُّ على المقصود، وهو البقاء في الحال المُتبادِر منه، بخلاف الماضي، فإنه يفهم منه بالاستصحاب، ولأنَّ الأصل في الصفة الإفراد.

والوضعُ المُطلق: تعيين شيء لشيء متى أدرك الأول فهم الثاني ولو بغيره للعالم به.

والوضعُ اللفظيُّ نوعان: شخصي: وهو تعيينُ لفظ معيَّن بنفسه، أي: بمادته وجوهره لمعنًى، وجعلُه بإزائه.

ونوعيٌّ: وهو تعيينُ هيئة إفرادية أو تركيبية لمعنى، والمُتبادرُ عند الإطلاق هو الوضعُ الشخصيّ، والاستعمالُ: ذكرُ اللفظ الموضوع ليُفهم معناه أو مُناسبُه، فهو فرعُ الوضع، ذكره في «الامتحان»[1].

عدلَ عن التخصيص؛ لأنَّ استعمالَ الوضع بـ«اللام» دون «الباء» يأباه، وليشملَ التعريفُ وضعَ المشتركِ والمرادفِ بلا تكلُّف.

قوله: «للعالم به» أي: بالتعيين، زائدٌ على المشهور، ولا بد منه متعلِّق بـ«فهم»، قوله: «هيئة إفرادية» كما في الأفعال وسائر المشتقات والمُصغَّر والمنسوب والمُثنى والمجموع.

قوله: «أو تركيبية» كما في المركبات كلاميةً أو غيرَها، وخرج بهذا القيد المُهملاتُ كـ«الدَّيْز» و«المَيْز»، ومقتضياتُ الطبع كـ«أخ»، والمحرَّفاتُ عن

= والنُّصَب هو نُصَب الحدود بين الأملاك، ونصب أعلام الطريق.

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٤).

الوضع غلطًا كـ«المَيشُوم» المُحرَّف عن «المَشؤُوم»، فإن المُحرِّف الأول لم يقصِد جعلَه لمعنًى، بل قصَده به بتوهُّم أنه مجعول له.

وبقي الحرف؛ لأن احتياجه إلى متعلَّقه في الدلالة وفَهمِ معناه لا في التعيين والجَعْل المذكورين، فيحتاج إليه المستعمِلُ لا الواضعُ.

وأما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيًا ولا نوعيًا، نعم، قد يقال: إن المجاز موضوعٌ بالنوع، بمعنى أن كل موضوع لمعنًى يجوزُ استعماله في غيره إذا وُجدتْ علاقةٌ من العلاقات المُعتبرة، لكن هذا استعمالٌ لا وضعٌ، ولو قيل: نسمِّيه وضعًا، فلا مُشاحَّةَ في الاصطلاح.

فظهر أنَّ الوضع يخصُّ الحقيقة والاستعمالَ يعمُّها والمجازَ والكنايةَ.

(لِمَعْنىً) هو في الأصل مصدرٌ ميميٌّ، ثم نُقل ابتداءً، أو بعد جعله بمعنى المفعول إلى ما يُقصد بشيء، أو اسم زمان أو مكان ثم نُقل إليه، أو اسم مفعول، وفي الأصل: «معنِيٌّ» كـ«مرمِيٍّ» ثم خفِّف ونُقل.

قال الفاضل العصامُ: وهو أقرب الوجوه بحسب المعنى، لكنْ لا نظيرَ لتخفيفه[1].

وخرج به حروف الهجاء الموضوعةُ لغرضِ التركيب لا بإزاء المعنى.

ثم إنَّ ذِكره بعد الوضع مع كونه داخلًا في مفهومه تصريحٌ بما عُلم التزامًا؛ لأنَّ دلالة الالتزام مهجورةٌ في التعريف، فعلى هذا يرِدُ عليه أنه يلزم أن يذكر الدلالةَ أيضًا؛ لأنَّ دلالة الوضع عليها التزاميةٌ أيضًا، بل دلالةُ الوضع على المعنى أوضحُ منها عليها؛ لذكره في مفهومه كما سبق.

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص١١).

وللمُصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا المقام تحقيقٌ مذكورٌ في «الامتحان»، ومن أرادَ التفصيل فليرجع إليه[١]، لكن تبع في هذه الرسالة ابنَ الحاجب في تركِ الدلالة؛ لأنه لكلِّ مقامٍ مقالٌ.

(مُفْرَدٍ) صفةٌ لـ«معنىً» وهو ما لا يدلُّ جزءُ لفظه على جُزئه.

فإن قيل: هذا يوهم أن اللفظ موضوعٌ للمعنى المتصف بالإفراد، وليس الأمر كذلك، فإن اتِّصافه به بل بالمعنوية إنما هو بعدَ الوضع، فيحتاج إلى أن يُرتكب فيه تجوُّز، كما يرتكب في مثل: «مَن قتَل قتِيلًا»[٢]، وذا مما لا يجوزُ في التعريف.

قلتُ: لا تجوُّزَ فيه؛ لأنَّ زمان وقوع نسبة الوضع واتصافِ المعنى بالإفراد بل بالمعنوية واحد، فيكون حقيقةً، وإنما يكون مجازًا لو كان حصولُ الإفراد بعد زمان الوضع، وليس كذلك.

نعم، للوضع تقدُّم ذاتيٌّ على الإفراد بل على المعنوية، وذا غير معتبر في المجازية، كما أن زمان القتل والمقتولية واحد؛ لأن القتل لا يقع على الحيِّ حين هو حيٌّ، بل على المقتول بذلك القتل، فالقتلُ حقيقةٌ، كما حقَّقه المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما علَّقه على «الامتحان» في بحث المعطوف[٣].

وخرج بهذا المُركباتُ كلاميةً أو غيرَها، ومثل: «قائمةٍ» و«بَصْريٍّ» مما له معنىً يدلُّ جزء لفظه على جزئه، لكن لشدة امتزاجه يُعدُّ لفظًا واحدًا.

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٤-٥).

(٢) جزء من حديث رواه البخاري (٣١٤٢) من حديث أبي قتادة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٣) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٦٠).

فإن قيل: يخرج أيضًا مثل: «ضربَ» و«ضاربٌ» و«مضروبٌ»؛ لأنَّ صيغة كلٍّ منها كمادَّتِه تدل على معنًى، فلا يكونُ مفردًا مع أنه كلمةٌ اتفاقًا، فينتقض تعريفها جمعًا.

قلتُ: إنَّ الصيغة ليست بلفظ عند المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كالحركات؛ لأن المختار عنده مذهبُ من يجعل اللفظ نفسَ الصوت المكيَّفِ لا كيفيةً له، كما هو مذهبُ الشيخ ابن سينا[1]، فيصدقُ عليه تعريفُ المفرد والكلمة، ولا يخرج مثل: «عبد الله» علمًا؛ لأنه مما له معنىً لا يدل جزء لفظه على جزئه، وفي هذا المقام تحقيقٌ وتفصيلٌ يُطلب من «الامتحان»[2]، (ثَلَاثَةٌ):

[تعريفُ الفعلِ وخَواصِّه]

(فِعْلٌ) سُمِّي باسم مدلولِه التضَمُّنيِ، وهو الحدثُ، قدَّمه على الاسم على عكسِ ما في «الكافية»[3]؛ لأنَّ الكلام في العامل، وهو أصلٌ في العمل، ولأنَّ كله عامل بخلاف الاسم، كما سيصرِّح به.

---

(١) ابن سينا: أبو علي، شرف الملك، الحسين بن عبد الله بن سينا، الشيخ الرئيس، الفيلسوف المنطقي الطبيب الحكيم، أحد فلاسفة المسلمين، ونادرة العصر في الذكاء والفطنة والعلم، بحيث صار ممن تضرب به الأمثال، وتعقد الخناصر عليه فحول الرجال. أخذ عن أبي عبد الله الناتلي وإسماعيل الزاهد، ذكره الحافظ الذهبي، في «تاريخ الإسلام» (٩/ ٢١٨- ٢٣٣)، وشرح أحواله مفصلة. من كتبه: «القانون» في الطب، و«الشفاء» في الحكمة. توفي سنة (٤٢٨هـ). «وفيات الأعيان» (٢/ ١٥٧- ١٦٢). «الطبقات السنية» (ص٢٤٨).

(٢) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٥).

(٣) «شرح الكافية للرضي» (١/ ٣٥).

(وَهُوَ) أي: الفعل، ولما كان فصله من الاسم بالدلالة على أحدِ الأزمنة بالهيئة، وكان ظاهر عبارة القوم - وهي الاقتران بأحدِ الأزمنة - غيرَ مفيدٍ لذلك، بل مفيدًا اقترانَ لفظه مع أنه ليس كذلك، ولذا احتيج إلى التأويلات التي ذُكرتْ في «الامتحان»[١]، أو مفيدًا اقترانَ المعنى، فوجب حينئذٍ أن يراد به المعنى التضمُّنيُّ الذي هو الحدثُ، وهو تكلُّفٌ لا يشعر به اللفظُ؛ عدَل عنها، فقال:

(مَا دَلَّ) و«ما» عبارةٌ عما كان الكلمة عبارة عنه، فتذكيرُ الضمير في «دلَّ» باعتبار لفظه ومعناه -كما حقَّقه الفاضلُ العصامُ[٢]- لا عن لفظها؛ حتى يكونَ التذكيرُ باعتبار لفظه كما زعمَ الفاضل الجامي[٣].

(بِهَيْئَتِهِ وَضْعًا) أي: دلالةَ وضعٍ، أو زمانَه، أو دلالةً وضعيةً، أو حالَ كونه موضوعًا أو وضعيًّا.

(عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ) أي: الماضي والحال والاستقبال، بأن وُضع هيئتُه الإفراديةُ له بوضع نوعيٍّ، كما وُضعت مادتُه للحدث بوضع شخصي، ولكن لم يَذكر دلالتَه عليه بنفسه بهذا الوضع كما ذكرها القومُ لعدم الاحتياج إليها؛ لأنه بما ذكره يخرجُ الحرفُ؛ لعدم دلالته على الزمان أصلًا، كما يخرجُ

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٥-٦).

(٢) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٠).

(٣) الإمام الفاضل العارف بالله تعالى عبد الرحمن بن أحمد الجامي كان من العلماء الكرام ومشهورًا بأنواع العلوم والفنون، وفضائله ومناقبه مستغنية عن التفصيل، وتوفى بهراة سنة (٨٩٨هـ)، ومؤلفاته كثيرة مشهورة مقبولة متداولة بين العلماء ومن مؤلفاته: «شرح الكافية» في النحو، و«نقش النصوص في شرح الفصوص». «شذرات الذهب» (٧/ ٣٥٩)، «البدر الطالع» (١/ ٣١٠).

الاسمُ؛ لأنَّ منه ما لا يدلُّ على الزمان أصلًا أيضًا؛ كـ«رجل» و«ضَربٍ»، ومنه ما يدلُّ عليه لكن بمادته لا بهيئته؛ كـ«أمْسِ» و«غَدٍ» و«الآنَ»، وكذا «الصَّبُوحُ» و«الغَبُوقُ».

وكذا يخرجُ أسماءُ الأفعال وأسماء الفاعل والمفعول؛ لأنَّ هيئة كلٍّ منها غيرُ موضوعة للزمان

حتى يدل عليه وضعًا، بل إنما يدل كلٌّ منها عليه عقلًا أو بغلبة الاستعمال، وهذه غير معتبَرة.

فإن قيل: إن قولهم: إن كلًّا من اسمي الفاعل والمفعول حقيقةٌ في الحال، ومجازٌ في الاستقبال بالاتفاق، يُشعِر كون هيئته موضوعةً للزمان، فينتقض التعريفُ به منعًا.

قلتُ: معنى قولهم: إنه حقيقةٌ في الحال؛ أنه حقيقةٌ في المعنى الكائن في الحال، فلا يلزمُ كونه موضوعًا للزمان، ولا يخرج الأفعال المُنسلِخة عن الزمان بحسب الاستعمال؛ لدلالة هيئة كل منها في الأصل عليه وضعًا.

ويخرج نحو: «يَزِيدُ» علمًا؛ لأنَّ واضع العلَم لم يضعْ هيئتَه للزمان، كما لا يخفى على من له الإذعانُ.

فإن قيل: إنَّ المُضارع لكونه دالًّا على الزمانين يخرج بقوله: «عَلَى أحدِ الأزمِنة»، فينتقض التعريف به جمعًا.

قلتُ: ذلك ممنوعٌ؛ لأنه لأحدِ الأزمنة في أصلِ الوضع، والاشتراكُ إنما نشأ في الاستعمال، ولو سُلِّم الاشتراكُ فيه، فالخروج ممنوعٌ؛ لأن الدالَّ على الاثنين دالٌّ على الواحد ضمنًا، فالدلالة عليه أعمُّ منه، وأما إذا لم يكن مشتركًا

أصلًا، بل كان في أحدهما حقيقةً وفي الآخر مجازًا، فلا إشكالَ أصلًا.

ولما كان تمييزُ الأفراد بالخاصة أوضحَ منه بالحدِّ، وانتفاعُ المُبتدئ بها أكثرَ منه بالحدِّ وإن كان الحدُّ أشرفَ؛ لكونه من الذاتيات، وأنفعَ في نفسه؛ لإفادته التمييزَ الذاتيَّ، ولذا قدَّم؛ قال:

(وَمِنْ خَوَاصِّهِ) خبرٌ مقدمٌ على المُبتدأ، وهو «دخولُ قد»، أي: بعضُ خواصِّ الفعل لا كلُّها: دخولُ مجموعِ هذه الأشياء الثمانية، وهذا مبنيٌّ على أن يكون الواو لعطف الجُزء على الجُزء، فالعطفُ قبل الحُكم، أو على أن حقَّ المبتدأ التقديمُ مع ما يتعلق به، فيُقدَّر معه مقدمًا، فيكون الخبرُ للمجموع، كما إذا كان معه مقدَّمًا لفظًا؛ كـ«زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ في الدَّار»، وأن «من» للتبعيض، وإلا فلا دليل على بعضية المجموع التي هي المقصودة، بل على بعضية كلٍّ منها على تقدير كون «من» للتبعيض وحدَه، وهي ليست بمُرادةٍ؛ لكونها من أوضح الواضحات.

وعلى تقدير عدمه أيضًا، فلا دليلَ عليه أيضًا في اللفظ وإن حصلت بالمشاهدة.

وإنما قلنا: إن دخول المجموع بعضٌ منها؛ لأن منها ما لم يذكر هنا، كتاءِ التأنيث الساكنة والضميرِ المرفوع البارز المتصل ونُوني التأكيد.

وهي[١] جمعُ «خاصَّة»، وخاصَّةُ الشيءِ ما يختصُّ به ولا يوجد في غيره[٢]، وهي إما شاملةٌ لجميع أفراده، أو غيرُ شاملة، وما ذُكر هنا من القسم الثاني، والحدُّ لا يكون إلا شاملًا.

---

(١) أي: الخَواصّ.

(٢) قوله: وخاصة الشيء ما يختص... إلخ؛ كذا عرفها الجامي. قال عبد الغفور: ولا يوجد في غيره، فلم يكتف بقوله: يختص به؛ اهتمامًا به بالجزء السلبي.

(دُخُولُ «قَدْ») الأولى حذفُ «الدُّخول»؛ لعدم الاحتياج إليه؛ إذ يصدق تعريف الخاصَّة عليها كما يصدقُ عليه، والإيجازُ مطلوبٌ، والخاصَّة المنطقيةُ لا تصدق عليهما؛ لاشتراطِ الحمل فيها، ذكره في «الامتحان»[١].

وجهُ الاختصاص: كونُها لتحقيق الحدَثِ الفعليِّ أو تقليلِه أو توقُّعِه، أو تقريبِ الحَدَثِ الماضي إلى الحال وشيءٌ منها لا يتحقَّق إلا في الفعل.

فإن قيل: ذلك معلومٌ من الاختصاص إذ لم يُخبِر به الواضعُ، ولو عُرِف الاختصاصُ به لزم الدَّورُ.

قلتُ: ذلك معلومٌ بالاستقراء لا من الاختصاص، فلا دورَ، فافهم.

(وَ«السِّينِ») أي: سين الاستقبالِ بقرينة «سوف».

(وَ«سَوْفَ») ويسمَّيان: «حَرفي تَنفِيسٍ»[٢]، لكنه في الثاني زائدٌ.

وجهُ الاختصاص: كونهما لتخصيص الحَدَث الفِعليِّ بالاستقبال المعلوم بالاستقراء.

(وَ«إِنْ»)؛ لأنه لتعليق الشيء بالحَدَثِ الفعليِّ.

(وَ«لَمْ» وَ«لَمَّا»)؛ لأنهما لنفي الحَدَثِ الفِعليِّ.

(وَ«لَامِ الْأَمْرِ»)؛ لأنه لطلبِ الحَدثِ الفِعليِّ.

(وَ«لَاءِ النَّهْيِ»)؛ لأنه لطلبِ تَركه، ولا يُتصور كلٌّ منها إلا في الفعل.

ثم إنه إما بالإضافة بتنكير المُضاف، وإلا يلزم تعريفُ المعرفة؛ لأنه عَلَمٌ

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٨).

(٢) في نسخة: (حرفي التنفيس).

لنفسه، أو بتجويز نحو: «زيدُ الشَّجاعةِ» كما هو رأيُ الرَّضِيّ[١]، أو الوصفِ، أو البيانِ بتأويلِ الدالِّ على النهي، كذا في «الامتحان»[٢].

قال السيِّدُ السَّندُ[٣] في «حاشية الكشاف»: إن أمثالها إذا أُريد بها أنفسها قد تزادُ في أواخرها الهمزةُ، كما تزاد إذا جُعلت أسماءً، وقد لا تُزاد، فاحفظه.

(وَكُلُّهُ عَامِلٌ عَلَى مَا سَيَجِيءُ) في بحث العاملِ القياسي.

[تعريفُ الاسمِ وخَواصُّه]

(وَاسْمٌ) مأخوذ من «السُّمُوِّ» وهو العلُوُّ، سمِّي به؛ لاستعلائه على أَخَويه من جهةِ كونه مُسندًا إليه، وتركُّبِ الكلام منه وحدَه بخلافهما.

(وَهُوَ مَا) أي: كلمةٌ بقرينة جعله قِسمًا منها (دَلَّ عَلَى مَعْنًى) وضعًا؛ إذ المُتبادِرُ من الدلالة التي وُصف بها الكلمة ما يكونُ الكلمة كلمةً باعتبارها، وهي الدلالةُ الوضعيَّةُ، أو اكتفى بما ذكَره في تعريف الفعلِ.

ولمَّا كان كون المعنى في نفسه أو في نفس الكلمة راجعًا إلى كونه مستقِلًّا بالمفهوميَّة، وكان هذا غيرَ ظاهر من ظاهر قولهم: «فِي نَفْسِه» عدَل عنه إلى قوله: (مُسْتَقِلٍّ بِالْفَهْمِ) أي: بالمفهومية، تصريحًا بالمقصود، وإيضاحًا للمراد، يعني: يُفهَمُ ذلك المعنى من غير حاجة إلى تعقُّلِ متعلّقه بخصوصه، أو يُفهمُ من لفظه الدالِّ عليه من غير حاجة إلى ذكر اللفظ الدالِّ على المتعلّق.

---

(١) «شرح الكافية للرضي» (٢/ ٢١٥).

(٢) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٨).

(٣) تقدمت ترجمته، وحاشيته على «الكشاف»، وصل فيها إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾.

وخرج بهذا القيدِ «الحرفُ»، فإن معناهُ غيرُ مستقلٍّ كما سيجيء.

(**غَيْرِ مُقْتَرِنٍ**) وضعًا، تركه اكتفاءً بما ذكره في تعريف الفعل (**فِيهِ**)، أي: في الفهم عما دلَّ عليه (**بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ**) والظاهرُ المُناسب لما سبق أن يقول: «غيرِ دالٍّ بهيئته على أحدِ الأزمنةِ»، بل الأظهَر الأنسَب أن يقول: «ما دلَّ بمادته على معنىً مستقلٍّ بالفهم غيرِ دالٍّ بهيئته على أحد الأزمنة»، لكنه أراد التنبيهَ على أنه يمكنُ إصلاحُ عبارةِ القومِ في الجملة بذكر قيدٍ أهملوه، كما أصلح الفاضلُ الجامي عبارةَ ابن الحاجب به[1]، يعني: أن المراد بعدم الاقتران عدمُ الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظه الدالِّ عليه، فلا يَقدَح في عدم الاقتران كونُ المعنى مقارنًا بالزمان في الواقع، فلا يخرج مثل: «الضَّربِ» و«الضَّاربِ» مع أنَّ «الضَّرب» إنما يقع في أحد الأزمنة فيقترنُ به في الواقع؛ لكونه غيرَ مقترن في الفهم، ولا كونه مفهومًا قبل فهم الزمان من لفظ آخر أو بعده، فلا يخرج مثل: «ضارب» في قولنا: «زيدٌ ضاربٌ أمسِ» أو «في الماضي زيدٌ ضاربٌ».

وخرج بهذا القيد الفعل، ودخل به ما خرجَ عن حدِّ الفعل، مثلُ: «رجلٍ» و«زمانٍ» و«أمسِ» و«رُوَيْدَ».

(**وَمِنْ خَوَاصِّهِ**) تذكّرْ ما ذُكرَ في الفعل (**دُخُولُ التَّنْوِينِ**) وهو نونٌ ساكنة تتبعُ حركةَ الآخر لا للتأكيد، والمرادُ به: ما سوى الترنُّم والغالي، فإنهما غيرُ مختصَّيْن بالاسم، ولم يستثنِهما كما استثنى البيضاوي[2]؛ لأنهما لكونهما في

---

(١) «الفوائد الضيائية» (ص١١٤).

(٢) البيضاوي ناصرُ الدين، أبو الخير، عبد الله بن عمر، الإمام النظار الأصولي المفسر المتكلم، توفي سنة (٦٩١هـ)، من مؤلفاته: «منهاج الوصول إلى علم الأصول»، «تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل». «طبقات الشافعية الكبرى» (٨/ ١٥٧- ١٥٨)، =

غاية النُّدرة، لا يُرادان عند الإطلاق، صرَّح به في «الامتحان»(١).

أما اختصاصُ تنوين التمكُّن؛ فلأنه لتمكُّن مدخوله، أي: لتقرُّره وأصالتِه في الإعراب الذي لا يوجد في الحرف أصلًا ولا في الفعل أصالةً.

وأما اختصاصُ تنوين التنكير؛ فلأنه لتنكير المعنى المطابقي المستقلِّ، وهو لا يوجد إلا في الاسم، وقد عرفتَ أن ذلك معلومٌ بالاستقراء.

وأما اختصاصُ تنوينِ العِوض عن المضاف إليه، فلاختصاص الإضافة به، وسيجيء وجهُه.

وأما اختصاصُ تنوين المقابلة؛ فلأنه لمقابلة نون الجمع المذكر السالم الذي لا يُوجد إلا في الاسم، فإنه لمَّا وُجد فيه حرفٌ يسقُط بالإضافة جُعل في مقابلته في الجمع المؤنث السالم حرفٌ يسقُط بها؛ ليكون الفرعُ على وَتِيرة الأصل، فلا يوجد إلا في الجمع المؤنث السالم الذي لا يوجد إلا في الاسم بشهادة الاستقراء، هذا على رأي ابن الحاجب، وأنكر الزمخشريُّ تنوينَ المقابلة، ومن أرادَ التفصيل فليرجع إلى «الامتحان»(٢).

(**وَحَرْفِ الْجَرِّ**)؛ لأنه لإفضاء معنى الفعل أو شِبهِه إلى الاسم أو المؤوَّل به، فلا يدخلُ إلا إياهما، ورُدَّ بأن هذا منقوضٌ بالهمزة وتضعيفِ العين اللذَين للتعدية، فإنهما مع كونهما للإفضاء يدخلان الفعلَ، فلا يصحُّ جعل الإفضاء وجهًا للاختصاص، وكونهما جزءًا من حروف المَباني وحرف الجر كلمةً لا

= «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ١٧٢ – ١٧٣).

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩).

(٢) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩).

يدفع هذا كما لا يخفى؛ لوجود الإفضاء في كلٍّ منها، ولو سلم ذلك، فالإفضاءُ إنما يوجد في البعض دون الكلِّ كما يجيء.

والمقصودُ بيان اختصاص الكل دونَ البعض، فلا يتِمُّ التقريبُ، والمختارُ عند المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وجه الاختصاص فيه وفي أمثاله الاستقراءُ ليس إلا، كما صرح به في «الامتحان»[١].

(وَلَامِ التَّعْرِيفِ) وهذا أظهرُ من قولهم: «اللام»؛ لأنهم أرادوا به لامَ التعريف، واعتمدوا في ذلك على الاشتهار، وقد نبَّه في «الامتحان» على أنه لا يكون قرينةً للمبتدئ[٢].

ثم إنَّ في هذا إشارةً إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه سِيبَويه[٣] من أن حرف التعريفِ هو اللام وحده، زِيدَ عليه همزة الوصل؛ لتعذر الابتداء بالساكن، لا ما ذهب إليه المُبرِّد[٤] من أنه الهمزةُ وحدها زِيد عليها اللامُ؛ للفرق

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩).

(٢) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٨).

(٣) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، إمام البصريين، إمام النحو وحجة العرب، صاحب «الكتاب». أخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطاب الأخفش. وأخذ عنه الأخفش وقطرب. توفي بالبصرة سنة (١٦١هـ)، وقيل: (١٨٨هـ)، وقيل: (١٩٤هـ). «نزهة الألباء» (ص٥٤- ٥٧)، «بغية الوعاة» (٢/ ٢٢٩- ٢٣٠). وسيبويه معناه بالفارسية: رائحةُ التفاح، وقيل: سمي به؛ لأن وجنتيه كأنهما تفاحتان.

(٤) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أبو العباس المبرد، إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني، روى عنه إسماعيل الصفار ونفطويه والصولي، وكان فصيحًا بليغًا مفوهًا، ثقةً أخباريًا علامة، ولما صنف المازني =

بينها وبين همزة الاستفهام، ولا ما ذهب إليه الخليلُ(١) من أنه كلاهما؛ وجهُ الاختصاص: أنه لتعيين المعنى المُطابقي المستقلِّ بالمفهومية بشهادة الاستقراء، وهو لا يوجد إلا في الاسم.

ولمَّا كان المرادُ بقولهم: «الإسناد إليه» كونَه مسندًا إليه، وهو معنىً التزاميٌّ مجازي له، والحقيقةُ أولى وأظهر، عدلَ عنه إلى قوله:

(وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأً وَفَاعِلًا) وإنما لم يقل: كونه مسندًا إليه مع كونه أشمل وأخصر؛ تنبيهًا على أن الأصل في المسند إليه المبتدأ أو الفاعل، والبواقي فروعٌ، قدم الأول إشارةً إلى أن حقَّه التقديم، وحقَّ الثاني التأخيرُ.

ثم الظاهر أنَّ الضمير راجع إلى الاسم، فيَردُ عليه أن الاختصاص حينئذ معلومٌ عقلًا، فلا يفيد الخبر بأنه من خواصه، وأن معرفته بعد معرفة الاسم، والغرضُ معرفة الاسم بالخاصة كما سبق الإشارة إليه، فيلزم الدَّورُ.

ويُدفع بأنه راجع إلى الاسم باعتبار جنسه الأعم وهو الشيء، فحينئذ لا

= كتاب «الألف واللام»، سأل المبرد عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له: قم فأنت المبرد – بكسر الراء – أي: المثبت للحق، فغيره الكوفيون، وفتحوا الراء، من مصنفاته «معاني القرآن»، «الكامل»، «المقتضب»، «المقصور والممدود»، «إعراب القرآن»، توفي ببغداد سنة (٢٨٥هـ). «بغية الوعاة» (١/ ٢٦٩– ٢٧١).

(١) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، أبو عبد الرحمن صاحب العربية والعروض، كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه؛ وهو أول من استخرج العروض، وحصر أشعار العرب بها، وعمل أول كتاب «العين» المعروف المشهور الذي به يتهيأ ضبط اللغة، توفي سنة (١٧٥هـ)، وقيل: (١٧٠هـ)، وقيل: (١٦٠هـ) وله أربع وسبعون سنة. «بغية الوعاة» (٢/ ٥٥٧– ٥٦٠).

يلزمُ المحذوران، وإنما يلزمان لو رَجع إليه باعتبار خصوصه النوعي، فالمعنى كون الشيء مبتدأً وفاعلًا.

وجهُ الاختصاص: أن الفعل موضوع لإسناد مفهوم مصدره إلى شيء، والمسندُ إليه مبتدأً أو فاعلًا لا يكون إلا ذاتًا، فلو كان مسندًا إليه بأن كان مبتدأً أو فاعلًا يلزم الخروج عن وضعه؛ إذ اللفظُ الواحدُ لا يُرادُ منه الذات والمفهوم معًا في حالة واحدة.

والحرفَ لا يصلح أن يكون مسندًا ومسندًا إليه كما يجيء، فثبت الاختصاصُ بالاسم ضرورةً.

(وَمُضَافًا) أي: كونُ الشيء مضافًا.

وجهُ الاختصاص: كونُ الإضافة المعنوية مفيدةً للتعريف أو التخصيص اللذَيْن يستدعيانِ استقلالَ المعنى ومطابقيَّتَه بشهادة الاستقراء، وهما لا يوجدان معًا إلا في الاسم، واللفظيةُ فرعُ المعنوية، فتختصُّ بما تختصُّ هي به.

(وَبَعْضُهُ عَامِلٌ كَاسْمِ الْفَاعِلِ) سيجيءُ في بحث العامل القياسي.

(وَبَعْضُهُ غَيْرُ عَامِلٍ؛ كَـ«أَنَا» وَ«أَنْتَ» وَ«الَّذِي»).

[تعريفُ الحرفِ]

(وَحَرْفٌ، وَهُوَ) في اللغة بمعنى الطَّرَف والجانب، ثم نُقل إلى ما كان في طرف الكلام غيرَ جزءٍ منه ولا مستقلٍّ بنفسه، وفي الاصطلاح **(مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى غَيْرِ مُسْتَقِلٍّ بِالْفَهْمِ)** ولا مقصودٍ بالملاحظةِ **(بَلْ آلَةٌ)** وتابع **(لِفَهْمِ)** حال **(غَيْرِهِ)** وهو المتعلَّقُ، حتى إذا قصد بالملاحظة صار معنىً مستقلًّا ومعنى اسمٍ، مثلًا

معنى «من» في قولك: «سرتُ منَ البَصْرَةِ» ابتداءٌ مخصوصٌ ملحوظٌ من حيث هو حالة بين السير والبصرة، وآلةٌ لمعرفة حالهما، ولذا لا يصلحُ أن يحكم عليه وبه.

وإذا لُوحِظ ذلك الابتداءُ قصدًا صار معنىً مستقلًّا بالمفهومية قابلًا للحكم عليه وبه ومعنى لفظ الابتداء، تقولُ: «ابتداءُ سيري من البَصرةِ وقع في يومِ كذا» فلما لزمَ كونُ معنى الحرف ملحوظًا في ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصدٍ، لزم ذكر المتعلَّق ليُلاحَظ معناه قصدًا، ومعنى الحرف ضمنًا، فيحصلَ الدلالة، وهذا هو المراد بقولهم: «على معنىً في غيره»، لكن لما لم يكن هذا ظاهرًا من ظاهره، عدلَ عنه إلى ما ذكره إيضاحًا وإظهارًا للمراد، وخرج به عن التعريف الاسم والفعل.

فإن قلتَ: إن أُريد بالدلالة المُطابقيةُ لزمَ دخولُ الفعل في التعريف؛ لدلالته على الحَدَث المستقلِّ والنسبة الغير المُستقلة، فالمجموعُ غير مستقلٍّ لا بدَّ في دلالته عليه من ذكر الفاعل - كما بيَّنه الشريفُ قُدِّس سرُّه -، وإنْ أُريد التضمُّنية زادَ الفسادُ لعدم صدقه على الحرف؛ لعدم دلالته على معنىً تضمنيٍّ غيرِ مستقلٍّ، مع صدقه على الفعل لدلالته على معنىً تضمنيٍّ غيرِ مستقلٍّ، وهو النسبة إلى فاعلٍ معيَّنٍ، وإن أريدَ الأعمُّ لزم ما لزم في المطابقية.

قلتُ: المرادُ الأعمُّ، ولفظ «فقط» مقدَّرٌ، ولكن لا قرينةَ ظاهرةً تدل عليه كما صرَّح به في «الامتحان»[1]، وصرح فيما علَّقه عليه بأن مجردَ ورودِ الاعتراض لا يكون قرينةً.

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩).

(**وَبَعْضُهُ عَامِلٌ كَحَرْفِ الْجَرِّ، وَبَعْضُهُ غَيْرُ عَامِلٍ كَـ«هَلْ» وَ«قَدْ»**).

[تعريفُ العَاملِ]

(**ثُمَّ**) اعلَمْ، أي: بعدما علمتَ الكلمةَ وأقسامها وما يتعلَّقُ بها أن مفهومَ (**الْعَامِلِ**) الذي هو المقصود.

فـ«ثُمَّ» للتَّراخي الزماني أو الرُّتبي، أظهرَ مع أن الظاهر الإضمارُ لسبْق المرجع؛ لبُعده لفظًا، وللتَّنبيه على المغايرة؛ إذ المرادُ بالأول ما صدَق عليه، وبالثاني المفهوم.

وما قيل: أنَّ المعرفة إذا أعيدت معرفةً فهي عينُ الأولِ، فليس على الإطلاق، بل إذا لم يوجد صارفٌ، وههنا وُجد لِما عرفتَ.

(**هُوَ مَا**) أي: شيءٌ لفظًا أو غيرَه (**أَوْجَبَ بِوَاسِطَةٍ**) بالتنوين زيادةٌ على قول الجمهور، ولا بدَّ منها، وإلا ينتقض التعريف بها؛ لأنها موجِبةٌ أيضًاكما يَظهر من كلامه، لكن إيجابها ليس بسبب الواسطة (**كَوْنَ**) بالنصب (**آخِرِ الْكَلِمَةِ**) فِعلًا أو اسمًا، حقيقيًا أو حُكميًا، معربةً أو مبنيةً (**عَلَى وَجْهٍ مَخْصُوصٍ مِنَ الْإِعْرَابِ**) بيانٌ للوجه المخصوص، وزيادةٌ على قول بعضهم؛ لئلَّا ينتقض[1] بياءِ المتكلِّم في مثل: «غُلامي»، فإنه يوجب بواسطة المُجانسة والاتصال كونَ آخر الغلام مكسورًا، لكنَّ الكسر ليس بإعراب، فيخرج به.

فإن قيل: المراد بالواسطة المعاني الخفيّةُ أو المشابهة التامة المقتضية للإعراب على ما سيُبيِّنه، فيخرج ياء المتكلم بها، فإنه وإن كان مُوجِبًا، لكنه ليس بهذه الواسطة.

---

(١) في نسخة: (لئلا ينتقض التعريف).

قلت: كونُ المراد بها ما ذكر إنما فُهم من الإعراب، ولولاه لم يُفهم، فافهم، لكن لزِم بذكره الدَّورُ؛ لذكره العاملَ في تعريفه فيما بعد، إلا أن يقال: إن هذا تعريفٌ لفظي يُقصد به تعيينُ صورة حاصلة وتمييزُها عمَّا عداها، فيجوز فيه التعاكُس، نحو: «القِصاصُ القَوَدُ» و«القَودُ القِصاصُ» فلا دورَ، وإنما يلزم أن لو كان هذا تعريفًا اسميًا يقصد به تحصيل الصورة.

ولا يخفى أن هذا لا يصلح له؛ لأنَّ معرفة العامل لا تحصل إلا بمعرفة جميع أقسامه وكيفية أعمالها وشرائطها، كما صرَّح به في «الامتحان»، وتفصيلُ الفرق بين الاسميِّ واللفظيِّ مذكورٌ فيه أيضا، وفَّقك الله تعالى بمطالعته[(١)].

(وَالْمُرَادُ بِالْوَاسِطَةِ مُقْتَضِي) بالكسر (الْإِعْرَابِ) فيَخرج بها عن التعريف ما لا يعمل بالأصالة، بل بالحمل على الأصلي من الحروفِ الجارَّة الزائدة، ومثل: «رُبَّ»، والمضاف بالإضافة اللفظية، و«إِنْ» و«أَنْ» الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع، فيكون تعريفًا للعامل الأصلي، فيلزم كون ذكرها فيما سيأتي استطرادًا مع كونه من مقاصد الفن.

ولو زاد بعد قوله: «من الإعراب»: «أو حُملَ عليه» لأصابَ، كذا اعترض في «الامتحان» على تعريفِ البَيضاويِّ لحرف الجر[(٢)].

ويمكن أن يقال: إنه أشار إلى انحطاط رتبتها بأن أخرجها عن التعريف، وأدخلها في التقسيم، كما يجيء، وهذا مفهومٌ من كلامه أيضًا في بحث

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ١٢-١٣).

(٢) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩٥).

المجرورات في «الامتحان»[١].

(**وَهُوَ**) أي: مُقتضِي الإعراب (**فِي الْأَسْمَاءِ**) حالٌ من المبتدأ، والعاملُ معنى الفعل المفهومُ من نسبة الخبر إليه أو ظرفٌ له، وهو أظهر.

(**تَوَارُدُ الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ عَلَيْهَا**) أي: كلُّ واحد من الفاعلية والمفعولية والإضافة حقيقةً أو حكمًا واردٌ على اسم واحد من الأسماء، بناءً على أن الجمع إذا قُوبِل بالجمع يقتضِي انقسامَ الآحاد إلى الآحاد، فالمُقتضي في التحقيق هو المعاني، كما يُشعر به قولُه: «فإنها...إلخ» وقولُه: «وهي تقتضي... إلى آخره» لا تواردها، لكن أضافه إليها؛ إشارةً إلى أنَّ اقتضاءَها له بسبب توارُدِها عليها (**فَإِنَّهَا**) أي: المعانيَ المختلفةَ (**أُمُورٌ خَفِيَّةٌ تَسْتَدْعِي عَلَائِمَ**) أي: كلُّ أمر منها يستدعي علامةً على حِدةٍ (**ظَاهِرَةً**) لكن قد يمنع من ظهورها مانع، فإن كان حالًا في آخر الكلمة فتقديريةٌ، وإن [كان][٢] في نفسها فمحليةٌ، كما يجيء في الباب الثالث.

(**لِتُعْرَفَ، مَثَلًا إِذَا قُلْنَا: «ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَ عَمْرٍو»؛ فَـ«ضَرَبَ» أَوْجَبَ كَوْنَ آخِرِ «زَيْدٌ» مَضْمُومًا، وَآخِرِ «غُلَامَ» مَفْتُوحًا بِوَاسِطَةِ وُرُودِ الْفَاعِلِيَّةِ**) أي: بواسطةِ الفاعلية الواردة (**عَلَى «زَيْدٍ» وَ**) بواسطة ورود (**الْمَفْعُولِيَّةِ عَلَى «غُلَامَ»؛ بِسَبَبِ تَعَلُّقِ «ضَرَبَ» بِهِمَا**) تعلُّق القيام بالأول، وتعلُّق الوقوع بالثاني.

(**وَأَوْجَبَ «غُلَامَ» أَيْضًا كَوْنَ آخِرِ «عَمْرٍو» مَكْسُورًا بِوَاسِطَةِ وُرُودِ الْإِضَافَةِ عَلَيْهِ، أَيْ: كَوْنِهِ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ لِـ«غُلَامَ»**) بسبب تعلُّقه به (**فَالْعَامِلُ يُحَصِّلُ الْمَعَانِيَ**

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩٥).

(٢) ما بين معكوفتين ليست في الأصل.

الْخَفِيَّةَ فِي الْأَسْمَاءِ) بسبب تعلُّقه بها **(وَهِيَ)** أي: المعاني الخفيّة **(تَقْتَضِي نَصْبَ عَلَائِمَ، هِيَ الْإِعْرَابُ)** فالعاملُ يحصلُ الإعرابَ بالواسطة، وجعلُ العامل محصِّلًا وموجبًا للمعاني وعلائمِها إنما هو اعتبارُ النحويين.

وأما في التحقيق فالفاعل المؤثر هو المتكلِّم، والعاملُ هو الآلة، وجعلَها النحويون كأنَّها هي الموجِدُ على ما هو رأي الرَّضِيّ(١)، وقال الفاضل العصام: بل الآلةُ هو اللسان، وجعل العامل آلةً مبنيٌّ على التنزيل أيضًا.

اعلم أنَّ للإعراب معنيين:

عامٌّ: وهو ما اقتضاه عروضُ معنىً بتعلُّق العامل ليكون دليلًا عليه، وهو تابعٌ لمقتضيه، فيوجَد في غير الحرف، والماضي والأمر بغير اللام، والمراد به هنا هذا المعنى.

وخاصٌّ بالإعراب اللفظي والتقديري، وهو ليس بمرادٍ هنا، كما لا يخفى على من تتبَّع كلامَه.

(وَفِي الْأَفْعَالِ) أي: مُقتضي الإعرابِ فيها **(الْمُشَابَهَةُ التَّامَّةُ لِلِاسْمِ)** أي: اسمِ الفاعل كما سيجيء التصريحُ به.

(وَهِيَ فِي الْمُضَارِعِ فَقَطْ) لا في سائر الأفعال، وإنما لم يقلْ: «وفي المُضارع» أولًا؛ حتى لا يُحتاج إلى بيانٍ ثانيًا، لتحسين المُقابلة بالأسماء.

وإنما أتى بصيغة الجمع مع أنَّ المناسب للمضارع الإفرادُ؛ للمُشاكلة أو للتَّنبيه على تنوُّع المضارع، كالجَحْد المُطلق والمُستغرَق إلى غيرِ ذلك، أو للنَّظر إلى الأفراد.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٧٢).

[مشابهةُ الفعلِ المضارعِ لاسمِ الفاعلِ]

(فَإِنَّهُ مُشَابِهٌ لِاسْمِ الْفَاعِلِ) ولو صورةً، كما في صورة دخول اللاَّم عليه، فإنه حينئذٍ فعلٌ معنىً كما سيجيءُ (لَفْظًا وَمَعْنىً وَاسْتِعْمَالًا، أَمَّا) الشَّبهُ (الْأَوَّلُ) وهو الشَّبهُ لفظًا (فَلِمُوَازَنَتِهِ) أي: المضارعِ (لَهُ) أي: لاسم الفاعل (فِي الْحَرَكَاتِ) أي: في مُطلقها، وافَقَ في نوعها أو لا (وَالسَّكَنَاتِ) في عددهما وترتيبهما وصيغةُ الجمع، إما بالنظر إلى الأفراد أو للمُشاكلة.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وأما التفسيرُ بالمُفرد؛ لاضْمِحلال الجَمعية باللام، فليس بمُفيد هنا؛ إذ ليس معنى الاضْمحلال بُطلانَ التعدُّد أصلًا حتى يجوز أن يقال: «جاءَ الرِّجالُ» إذا جاء واحدٌ، بل معناه بُطلانُ معنى الجمع فيما نُسب إليه، وكونه بمعنى الكلِّ الإفرادي في أن يُعتبرَ كلُّ فرد منه كأن ليس معه غيرُه (نَحْوُ: «ضَارِبٍ»، وَ«يَضْرِبُ»، وَ«مُدَحْرِجٍ»، وَ«يُدَحْرِجُ») مثَّل بمثالين من الأصليين.

(وَأَمَّا الثَّانِي) وهو الشَّبهُ معنىً (فَلِقَبُولِ كُلٍّ مِنْهُمَا) أي: المُضارعِ واسمِ الفاعل (الشُّيُوعَ) والانتشارَ بين المعاني، والاحتمال لها على سبيل البدَل عدلَ عن العموم الشائع في كلامهم إليه؛ إذ لا عموم حقيقةً في كلٍّ منهما، والحمْلُ على الشيوع بعيدٌ، والتصريحُ به أَولى.

(وَالْخُصُوصَ، فَإِنَّ الِاسْمَ) أي: اسمَ الفاعل (عِنْدَ تَجَرُّدِهِ عَنِ اللَّامِ يُفِيدُ الشُّيُوعَ) بين الأفراد (وَعِنْدَ دُخُولِ حَرْفِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ يَتَخَصَّصُ) وإنما قال: «حرفِ التعريفِ» ولم يقُل: «عندَ دخولِهِ» بالضمير الراجع إلى اللام مع كونه أخصرَ وعلى مقتضَى الظاهر؛ للتنبيه على أن اعتبارَ المُشابهة لاسم الفاعل عند

دخوله عليه مبنيٌّ على اعتبار كونِ اللام حرف تعريف ولو صورةً، المستلزِم اعتبارَ كون المدخول عليه اسمًا ولو صورةً، وإلا فالمدخول عليه ليس باسمِ فاعلٍ فضلًا عن المُشابهة له، بل فعلٌ في المعنى والتحقيق على ما هو رأيُ الجمهورِ كما سيجيءُ.

وإنما لم يقل أولًا: «حرف التعريف»؛ لعدم الحاجة إلى هذا التنبيه عند التجرُّد.

ثم إن في اختيار اللام إشارةً إلى أن الاختلاف الجاريَ في حرف التعريف أنه الألف أو اللام، أو كلاهما جارٍ في الموصول أيضًا، كما صرح به الفاضل العصام[1]، وأن المختار عنده مذهبُ سِيبَويه؛ كما في حرف التعريف.

(**نَحْوُ**: «**ضَارِبٍ**») فإنَّه يحتمل زيدًا وعمرًا وغيرهما (**وَ**«**الضَّارِبِ**») فإنه يختصُّ بمعيَّن سواءٌ كان اللام حرفَ تعريفٍ أو اسمًا موصولًا، فإنه معرفةٌ يجب أن تكون صلته معلومةً عند المُخاطب.

(**كَذَلِكَ الْمُضَارِعُ عِنْدَ تَجَرُّدِهِ عَنْ حَرْفِ الِاسْتِقْبَالِ وَالْحَالِ**) قدَّم الأولَ لاختصاصه به، بخلاف الثاني، فإنه يُوجدُ في الاسم أيضًا، ولأنَّ الاحتياج إلى الأول أشدُّ؛ لعدم تبادُرِ الاستقبال عند التجرُّد عنهما، بخلافِ الحال، فإنه المُتبادر، فلا تشتدُّ الحاجةُ إلى حرف الحال.

(**يَحْتَمِلُ الْحَالَ وَالِاسْتِقْبَالَ**) قدَّم الأولَ؛ لأنَّ الاحتمال إليه أرجحُ؛ لتبادره بخلاف الثاني (**نَحْوُ**: «**يَضْرِبُ**»، **وَعِنْدَ دُخُولِهِمَا**) أي: دخولِ أحدهما (**عَلَيْهِ يَخْتَصُّ بِالِاسْتِقْبَالِ أَوِ الْحَالِ؛ نَحْوُ**: «**سَيَضْرِبُ**» **وَ**«**مَا يَضْرِبُ**»، **وَلِمُبَادَرَةِ**

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٦).

الْفَهْمِ فِيهِمَا عِنْدَ التَّجَرُّدِ عَنِ الْقَرَائِنِ) حاليةً أو مقاليةً، وهي حرفُ الاستقبال في المضارع، و«أمسِ» في الاسم، وحرف الحال، و«الآنَ»، و«غدًا» فيهما **(إِلَى الْحَالِ)** لاقتضاء مفهومِهما الوقوع.

(وَأَمَّا الثَّالِثُ) وهو الشَّبهُ استعمالًا **(فَلِوُقُوعِ كُلٍّ مِنْهُمَا صِفَةً لِنَكِرَةٍ)** بحسب الظاهر، وأما في التحقيق فجزءٌ أولٌ منها؛ **(نَحْوُ: «جَاءَنِي رَجُلٌ ضَارِبٌ أَوْ يَضْرِبُ»)** فإنها في الأول مركَّبة، وفي الثاني جملةٌ، فإطلاق الصفةِ عليهما مبنيٌّ على المُسامحة؛ لظهور المراد، أو على التجوُّزِ بإطلاق اسم الكل على الجزء.

(وَلِدُخُولِ لَامِ الِابْتِدَاءِ عَلَيْهِمَا، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا لَضَارِبٌ أَوْ لَيَضْرِبُ» فَهَذِهِ الْمُشَابَهَةُ) أي: المُشابهةُ لفظًا ومعنىً واستعمالًا **(تَقْتَضِي تَطَفُّلَ الْمُضَارِعِ)** أي: تبَعيَّته للاسم **(فِيمَا)** أي: في شيء **(هُوَ)** أي: الاسم **(أَصْلٌ فِيهِ، وَهُوَ)** أي: ذلك الشيء **(الْإِعْرَابُ)** والمرادُ به هنا: استعدادُ الآخِرِ للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظًا أو تقديرًا.

ويُقابله البناءُ لا أثر العامل، كما لا يخفى، كما تقتضي تطفُّل اسم الفاعل للمُضارع فيما هو أصلٌ فيه وهو العملُ، ولهذا اعتُبر هذه المُشابهة بينهما.

والقومُ اعتبروا الشَّبهَ الثاني بينه وبين اسم الجنس.

ونظرُ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أدقُّ، وبالقبول أحقُّ؛ لأنها لو كانت كما اعتَبروا لم يكن مشابهة كلٍّ منهما تامَّةً، كما اعترفوا في بيان وجه اشتراط الزمانين في عمل اسم الفاعل، حيث قالوا: لو كان بمعنى الماضي لم يكن المُشابهة لفظًا ومعنىً تامةً، بل سقط قوَّتها وضعُفت في كلا الجانبين، ولأنه حينئذٍ لا يظهر من هذا الشبه أثرٌ في اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل.

والمقصودُ من هذا التشبيه: الجمعُ بين الشيئين في أمرٍ من غير قصدِ إلى إلحاق الناقص بالكامل، فيجوز في مثله التعاكسُ، كما يظهرُ ذلك من تتبُّع كلامِهم.

(فَإِعْرَابُهُ لَيْسَ بِالْأَصَالَةِ، فَإِذَا قُلْنَا: «لَنْ يَضْرِبَ»؛ فَـ«لَنْ» أَوْجَبَ كَوْنَ آخِرِ «يَضْرِبُ» مَفْتُوحًا بِوَاسِطَةِ الْمُشَابَهَةِ لِاسْمِ الْفَاعِلِ).

* * *

[أقسامُ العاملِ]

(ثُمَّ) اعلم، أي: بعدما علمتَ مفهوم العاملِ وما يتعلَّقُ به أن (الْعَامِل) المرادُ به ما يعمُّ الأصليَّ وما يُلحق به؛ لذكره في الأقسام، ولذا أعاده مُظهرًا، أو لأنه يُراد به فيما سبقَ المفهوم، وهنا الأفراد. (عَلَى ضَرْبَيْنِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ).

[العاملُ اللَّفظيُّ]

(فَاللَّفْظِيُّ: مَا يَكُونُ لِلِّسَانِ فِيهِ حَظٌّ) ولا يكونُ معنىً يُعرفُ بالقلب (وَهُوَ) أي: اللفظيُّ (عَلَى ضَرْبَيْنِ: سَمَاعِيٌّ وَقِيَاسِيٌّ).

[السماعيُّ]

(فَالسَّمَاعِيُّ) في الاصطلاح (هُوَ الَّذِي يَتَوَقَّفُ إِعْمَالُهُ) بخصوصه (عَلَى السَّمَاعِ) والمرادُ به: اللغويُّ، فلا دورَ، ولا يُمكنُ أن يُذكر في عمله قاعدةٌ كليةٌ موضوعُها غيرُ محصور، وليس المراد به ما يتبادَر من ظاهره بحسب اللغة من سماعيةِ صيغته؛ إذ قد يكون ما صيغتُه سماعية قياسيًا بذكر القاعدة الكلية في عمله، كالصفة المُشبهة كما سيجيء، وإنما قدَّمه على القياسيِّ عكسَ ما في «المصباح»[1] لسهولة ضبطِ أفراده المقصود معرفُتها؛ ليجري الأحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلافِ أفراد القياسي، فإنها أكثرُ من أن تُحصى، ولأنَّ من

---

(١) «شرح السروري على مصباح المطرزي» (ص٢٧).

أقسام القياسي ما يتوقف معرفتُه على معرفة بعض أقسامه، وهو حرفُ الجر، كالظرف المُستقر وبعضِ أسماء الأفعال والمضاف معنىً والاسم التام بالإضافة، ولأنَّ الفعل وشبهه ومعناه قد تحتاجُ في العمل في بعض المعمولات إلى حرف الجر، وهو من تمام العاملِ لا المعمول، كما سيجيءُ، فلا بُدَّ من معرفته قبلها.

فإن قيل: إنَّ حرف الجرِّ يحتاج إليها دائمًا؛ إذ لا بُدَّ له من متعلَّقٍ على ما سيجيء، كما تحتاجُ إليه، فلا بدَّ من معرفتها قبله.

قلتُ: إن الفعل من حيثُ الماهية معلومٌ مما سبق، ومن حيث الصيغةُ من الصرف الذي يُتعلَّم عادةً قبل النحو، وكذا شِبهُه، بخلاف حرف الجرِّ، فإنه غيرُ معلوم قَبله أصلًا، ومعنى الفعل وإن كان غيرَ معلوم منهما، إلا أنه أُخِّر للاطِّراد، وأما تقديمُ سائر السماعي فللاطِّراد لحرفِ الجرِّ.

(**وَهُوَ**) أي: السَّماعيُّ (**أَيْضًا**) أي: كاللفظيِّ (**عَلَى نَوْعَيْنِ: عَامِلٌ فِي الِاسْمِ، وَعَامِلٌ فِي الْمُضَارِعِ، وَالْعَامِلُ فِي الِاسْمِ أَيْضًا**) أي: كالسَّماعيِّ (**عَلَى قِسْمَيْنِ: عَامِلٌ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ، وَعَامِلٌ فِي اسْمَيْنِ، أَعْنِي: الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ فِي الْأَصْلِ**) أي: قبلَ دخول العامل (**وَيُسَمَّيَانِ بَعْدَ دُخُولِ الْعَامِلِ اسْمًا وَخَبَرًا لَهُ**) أي: يسمَّى الأولُ اسمًا والثاني خبرًا له.

* * *

[حروف الجرّ]

(وَالْعَامِلُ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ) قدَّمه؛ لكون معموله واحدًا، ولكونه أكثرَ استعمالًا وأوفرَ فائدةً، ولِما مرَّ من أن تقديم غيره على القياسي؛ للاطراد له.

(حُرُوفٌ تَجُرُّهُ) أي: اسمًا واحدًا سماعًا؛ ليناسبَ عملُها اللفظي عملَها المعنويَّ في الأصلي، وللحمل عليه في غيره (تُسَمَّى «حُرُوفَ الْجَرِّ» و«حُرُوفَ الْإِضَافَةِ») لوجودهما في مفهومها: وهو ما وُضع لإفضاء الفعل أو معناه إلى الاسم، أو المؤوَّل به، أو حُمل عليه.

(وَهِيَ عِشْرُونَ: الْبَاءُ) هو (لِلْإِلْصَاقِ) أي: لإفادةِ لُصوقِ أمرٍ إلى مجروره.

وهو إما حقيقيٌّ: نحو: «بِهِ داءٌ» و«أمسَكتُ الحَبلَ بيَدي»، أو مجازيٌّ: نحو: «مررتُ بزيدٍ» أي: التصَقَ مُروري بمكان يقرُبُ منه زيدٌ.

ومنه: القَسَمُ، ولذا لم يذكر باءه، وهو يستلزم المُصاحبةَ بلا عكس، فإذا قلتَ: «اشتريتُ الفرَسَ بسَرجِهِ» لا يلزم أن يكون السَّرجُ ملصقًا به حالَ الشراء، ذكره في «الامتحان»[١].

ولمَّا كان الإلصاقُ أصلًا وغالبًا - كما ذكره فيه، ولذا اقتصر سِيبَويه عليه - اكتفَى به، ولم يذكُر سائرَ معانيه، ولأنَّ مقصودَه الأصليَّ بيانُ العامل لا بيانُ

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩٥).

معانيه، قدَّمه لبَسَاطته وكثرته في الاستعمال، وعدمِ خُروجِه عن كونه حرفَ جرٍ، ولذا يُكسر دائمًا ليُوافق عمله بخلاف اللام؛ فإنه يخرج عنه، ويكون للابتداء والأمر، ولذا لا يُكسر في المُضمر إلا في ياء المتكلِّم.

(وَ«مِنْ») هي (لِلابْتِدَاءِ) في المكان بلا خلافٍ، وفي الزمان أيضًا عند الكوفية، كقوله تعالى: ﴿مِنْ اَوَّلِ يَوْمٍ﴾[١].

قيل: علامتُه صحةُ إيراد «إلى» أو ما يُفيد فائدتَها في مقابلتها، نحو: «أعوذُ بالله منه» أي: ألتَجئُ إليه منه.

وفيه: أنه لا يتمشَّى في نحو «من» التفضيلية، ذكَرهُ في «الامتحان»[٢].

وأجاب عنه بعضُ الكُمَّل بأن عدم التمشي ممنوعٌ؛ إذ مثلُ: «زيدٌ أفضلُ منْ عمرٍو» في تقدير «ترقَّى الفضلُ منه إليه».

أقولُ: المنع مُكابرةٌ، والتقدير المذكور فاسدٌ.

ولمَّا كان هذا المعنى غالبًا فيها- حتى قال المحقِّقون: إنه الأصل، والبواقي راجعةٌ إليه، ذكره ابنُ كمال الكامل في الأصول،- اكتفى بذكره، وقد عرفتَ أن مقصوده بيانُ العامل لا استيفاءُ المعاني، قدَّمها ليناسبَ معناها في الجملة.

(وَ«إِلَى») هي (لِلانْتِهَاءِ) في المكان، نحو: «خرجتُ إلى السُّوق»، والزمان، نحو: ﴿ثُمَّ اَتِمُّوا الصِّيَامَ اِلَى الَّيْلِ﴾[٣] بلا خلاف، وفي غيرهما، نحو: «قَلبي إليكَ» أي: مُنتَهٍ ميلُه وشوقُه إليكَ.

(١) سورة التوبة (١٠٨).

(٢) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩٥).

(٣) سورة البقرة (١٨٧).

لم يذكُر كونَها بمعنى «مَعَ»، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[(١)]؛ لأن ذلك ممنوعٌ، بل الحق كونها على معناها بتضمين معنى الضمِّ، كما ذكره في «الامتحان»[(٢)]، ولو سُلِّم، فلقِلته.

قدَّمها على «عن» لمقابلتها لـ«من»، ولم يذكر «حتى» معها مع كونها بمعناها؛ لكثرةِ مجيئها بمعنى «مع»، ولأنها لا تدخل إلا على المُظهَر، فلا تَستحقُّ التقديمَ على ما قُدِّم عليها.

(وَ«عَنْ») هي (لِلْبُعْدِ) ولم يذكر البصريونَ لها معنىً سِواه، ذكره الدَّمامِينيُّ في «شرح التسهيل»[(٣)].

(وَالْمُجَاوَزَةِ) أي: لتعدية شيءٍ عن شيءٍ إلى شيءٍ آخرَ، وهي إنما تكون حقيقةً بزوال الأول عن الثاني، ووصوله إلى الثالث، كـ«رميتُ السَّهمَ عن القوْسِ إلى الصَّيدِ»، والأولُ عامٌّ لها، ولمَّا كان بالوصول بلا زوال، كـ«أخذتُ عنه العلمَ»، أو بالزوال وحْدَه كـ«أدَّيتُ عنه الدَّين»، كما ذكره في «الامتحان»[(٤)]، فذِكرُها بعده للإظهار.

---

(١) سورة النساء (٢).

(٢) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩٥).

(٣) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشي المخزومي الإسكندراني بدر الدين المعروف بابن الدماميني المالكي النحوي الأديب. ولد بالإسكندرية سنة (٧٦٣هـ)، تصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو، توفي في الهند في شعبان سنة (٨٣٧هـ) مسمومًا. من تصانيفه: «تحفة الغريب في حاشية مغنى اللبيب»، و«شرح البخاري»، و«شرح التسهيل» طبع منه جزء. «بغية الوعاة» (١/ ٦٦).

(٤) «شرح التسهيل» (ورقة/ ٩٥).

وما ذكروا من عمومها للأخِيريْن، فإنما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهُّم، لا بحسَبِ الحقيقة، كما صرَّح به الفاضلُ العصام[١].

قدَّمها لمناسبتها لـ«من»؛ إذ قد يجوز استعمالهما في محلٍّ ولو بالاعتبارين، نحو: «سقاهُ عن الغَيْمة» أي: بعَّدَه عنها بالإرواء، ويجوزُ بـ«من» بمعنى: سقاهُ من جهة الغيمة.

قال مولانا السُّروريُّ[٢]: يُقال: «خرجتُ منَ[٣] البَلَدِ»، إذا أُريد الرجوعُ إليه، و«عنِ[٤] البلدِ» إذا لم يُرد[٥].

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص ٢٦٤).

(٢) العالم العامل العارف الكامل المولى مصلح الدين بن شعبان الحنفي الرومي، مصلح الدين، ولد بقصبة گليبولي (٨٩٧هـ)، وأخذ عن طاش كبري زاده وغيره وخدم الفناري، وتوفي (٩٦٩هـ) وقد بلغ اثنتين وسبعين سنة، ودفن بقصبة قاسم باشا بإسطنبول بمرض الهيضة، أحرز الفضائل والمعارف، وجمع النوادر واللطائف، من مصنفاته: «الحواشي الكبرى على تفسير البيضاوي»، و«الحواشي الصغرى» عليه، و«شرح البخاري» وصل فيه قريبًا إلى النصف، و«حاشية على التلويح»، و«شرح مصباح المطرزي». «الشقائق النعمانية» (ص٣٤٣)، و«معجم المؤلفين» (١٢/٢٥٦).

(٣) في الأصل: (عن). والصواب ما أثبت.

(٤) في الأصل: (من). والصواب ما أثبت.

(٥) «شرح السروري على مصباح المطرزي» (ص٢٧)، فإنه قال: فإن قيل: ما الفرق بين «عن» و«من»؟ قلت: إذا قلت: «خرجتُ عن البلد» تُريدُ عدم الرجوع إليه، وإذا قلت: «خرجتُ من البلد» تُريدُ الرجوع إليه.

(وَ«عَلَى») هي (لِلِاسْتِعْلَاءِ) أي: استعلاءِ شيءٍ على شيءٍ حقيقةً، كـ«زيدٌ على السَّطْحِ»، أو مجازًا كـ«علَيه دَينٌ»، كأنَّ ثِقلَه يُحملُ عليه.

قدَّمها على «اللام» مع كونها من البسائط؛ لمناسبتها لـ«عن» في أنهما قد يكونانِ اسمين، نحو: «مِن عَن يميني» و«مِن عليه»، ومجيئها بمعنى «عن»، كقوله:

إذا رَضِيتْ عليَّ بَنو قُشيرٍ ... لَعَمْرُ الله أعجَبَني رِضَاها[(١)]

أي: عَنِّي.

(وَ«اللَّامُ») هي (لِلتَّعْلِيلِ) أي: لبيان علَّة شيء ذهنًا، كـ«ضربتُ للتأديب»، أو خارجًا كـ«خرجت لمَخافتك»، ولم يذكر كونها للعاقبة، كقوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[(٢)]، ومثلُ:

لِدُوا للموتِ وابنُوا للْخَرابِ ... .[(٣)]

لأنَّ المحقِّقين على أنها للتعليل مجازًا، كما ذكره في «الامتحان»[(٤)].

---

(١) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي، شاعر إسلامي مقلٌّ، والبيت في «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (٢/ ٨٤)، و«النوادر» لأبي زيد (ص ٤٨١)، و«المقتضب» (٢/ ٣٢٠)، و«الخصائص» (٢/ ٣١١)، و«شرح المفصل» (١/ ١٢٠).

(٢) سورة القصص (٨).

(٣) صدر بيت من الوافر، وهو لأبي العتاهية، ونسب للإمام علي 1 ولأبي نواس، وتمامه: فكلكم يصير إلى ذهاب. ينظر: «ديوان أبي العتاهية» (ص ٣٣)، و«ديوان الإمام علي» (ص ٤٦)، و«ديوان أبي نواس» (ص ٢٠٠)، و«الجنى الداني» (ص ٩٨)، و«التصريح» (٢/ ١٢)، و«همع الهوامع» (٢/ ٣٢)، و«خزانة الأدب» (٩/ ٥٢٩).

(٤) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩٦).

(أَوْ لِلتَّخْصِيصِ) أي: لبيانِ اختصاص شيء وارتباطه بالمجرور، إما باعتبار المُلكية، نحو: «المالُ لزيد»، أو التَّمليكِ، نحو: «وهَبتُ لزيدٍ»، أو الاستحقاقِ، نحو: «الجُلُّ للفرَسِ»، أو النَّسبِ، نحو: «الابنُ لزيد»، فليس معنى الاختصاص الحَصرَ كما ظُنَّ، فقيل: «الحمدُ لله» مشتملٌ على حصر الحمد فيه تعالى، بناءً على لام الاختصاص، كما ذكره الفاضلُ العصام[1]، بل الحصرُ مبنيٌّ على تعريف المسند إليه، فإنه يُفيد اختصاصَه بالمسند، كما في «التوكُّل على الله»، فيلزم عليه إما التزامُ التكرار، أو بيانُ الفَرقِ.

وفي تخصيص هذَينِ المعنيَيْن بالذِّكرِ تنبيهٌ على أنهما الأصلُ والغالب فيها.

قدَّمها على «في»؛ لبَساطتها.

(وَ«فِي») هي (لِلظَّرْفِ) أي: لظرفيةِ مدخولها حقيقةً، كـ«الماءُ في الكُوز»، أو مجازًا كـ«النجاةُ في الصِّدق»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[2]، فإنَّ التحقيقَ أنها فيه للظرفية على ضربٍ من الاستعارة؛ لتمَكُّن المَصلوبِ في الجِذْع تمكُّنَ المظروفِ في الظرف.

وقيل: إنها فيه بمعنى «على».

قال بعضُ الكُمَّلِ: اعلمْ أنَّ كلَّ موضعٍ فيه معنى الاشتمال والاستعلاء يَصلحُ لـ«في» و«على»، ومنه قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى الْفُلْكِ﴾[3]، وقولُه تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾[4].

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٦٤).

(٢) سورة طه (٧١).

(٣) سورة يونس (٢٢).

(٤) سورة المؤمنون (٢٨).

قدَّمها على «الكاف» مع بساطته؛ لأنه لا يدخل على المُضمر إلا على قلَّةٍ في المرفوع، نحو: «ما أنا كأنتَ»، ويكون اسمًا بمعنى «المِثل»، ولذا لم يُكسَر أبدًا بخلاف «في».

(وَالْكَافُ) هي (لِلتَّشْبِيهِ) نحو: «زيدٌ كالأسدِ»، قدَّمه على «حتى»؛ لبساطته، ولأنَّ «حتى» لا يدخل على المُضمر أصلًا.

(وَ«حَتَّى») هو (لِلْغَايَةِ) نحو: «أكلتُ السَّمَكةَ حتَّى رأسِها»، ونحو: «نُمتُ البارحةَ حتَّى الصَّباحِ».

ولكونه عاملًا أصليًا قدَّمه على «رُبَّ».

(وَ«رُبَّ») هو (لِلتَّقْلِيلِ) أي: لإنشائه، نحو: «رُبَّ رجلٍ كريمٍ لَقِيتُه»، ويستعمل غالبًا للتكثير، كما في مقام المَدح والذمِّ، نحو: «رُبَّ تالٍ يلْعنهُ القُرآنُ».

قدَّمه على واو القسم وتائِه؛ لأنَّ الواو بدلٌ من الباء، والتاءَ من الواو، ولوجوب انحِطاط رُتبةِ الفرع عن رتبة الأصل، اختُصَّ الواو بالظاهر، والتاء بلفظة «الله»، ولذا لم يُكسر أبدًا.

(وَ«وَاوُ الْقَسَمِ» وَ«تَاؤُهُ») ولم يذكر باءه؛ لِما عرفت من أن مقصوده بيانُ العامل لا المعنى، وأنه داخلٌ في الإلصاق.

قدَّمهما على «حاشا»؛ لأنه قد يخرج عن الجارِّيَّةِ بخلافهما.

(وَ«حَاشَا») هو (لِلاسْتِثْنَاءِ) أي: لاستثناء ما بعدَه عما قبله، ومعناه: تنزيه المُستثنَى عما نُسب إلى المُستثنى منه، نحو: «ضربَ القومُ عمرًا حاشا زيدٍ»، أي: هو مُنزَّهٌ عن ضربِ عمرٍو، وهو فعلٌ في الأقلِّ كما يُشير.

قدَّمه على «مُذْ» و«مُنذُ»؛ لأنه وإن شاركهما في الخروج عن الجارِّيَّةِ، لكنه لا يخرج عن العامِليَّةِ بخلافهما.

(وَ«مُذْ») قدَّمه مع أنهم قالوا: إنَّ أصله «مُنْذُ»، بدليل تصغيره بعد التسمية به على «مُنَيْذٍ»، وجمعه على «أمْناذٍ»؛ لخفَّته، ولأنه لغةُ عامَّة العرب بخلاف «مُنْذُ»، فإنه مختصٌّ بالحجازيِّينَ على ما صرح به الفاضل العصام[1]، على أن قولهم المذكور غيرُ مَوثوقٍ به؛ لما قال صاحب «المغني» أنه غيرُ منقولٍ عن العرب[2].

(وَ«مُنْذُ») هما (لِلِابْتِدَاءِ) أي: لابتداء زمان الفعل حالَ كونهما (فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي) يعني: أنه إذا أُريد بما بعدهما الزمان الماضي، فمعناهما أن مبدأ زمان الفعل مُثبتًا أو منفيًا هو ذلك الزمان الماضي لا جميعَه.

كما إذا قلت: «سافرتُ منَ البلدِ» أو «ما رأيتهُ مُذْ سنةِ كذا»، ولم تكن في تلك السنة يكون المعنى: مَبدأُ مسافَرَتي أو عدمُ رُؤيتي كان هذه السنةَ، وامتدَّ إلى الآن.

وأما إذا أُريد بما بعدهما الزمانُ الحاضر ولو باعتبار البعض بأن مضى البعض، فمعناهما ظرفيةٌ لفعلهما مع التَّساوي، كما إذا قلت: «ما رأيتُه مُذْ شَهرِنا

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢١٦).

(٢) ينظر: «شرح الرضي على الكافية» (٣/ ٢٠٨). و«المغني» هو لمنصور بن فلاح ابن محمد بن سليمان بن معمر اليمني الشيخ تقي الدين أبو الخير المشهور بابن فلاح النحوي له مؤلفات في العربية، منها: «الكافي»؛ جزء في غاية الحسن؛ يدل على معرفته بأصول الفقه، و«المغني في النحو»، توفي سنة (٦٨٠هـ). «بغية الوعاة» (٢/ ٣٠٢). والرضي نقل عنه كثيرًا.

أو يَوْمِنَا»، وكنتَ في ذلك الشهر أو اليوم؛ يكون المعنى: جميعُ زمانِ عدم رؤيتي هو هذا الشهرُ أو اليوم الحاضران؛ لأنهما لم ينقضِيا بعدُ، ولم يمتدَّ زمان الفعل إلى ما وراءهما، فلا يصحُّ اعتبارهما مبدًا له.

(**وَقَدْ يَكُونَانِ اسْمَيْنِ**) بمعنى أولِ المدة أو جميعها، فيكون كلٌّ منهما مبتدأً وما بعدهما خبرًا، فهذا البيانُ استطراديٌّ.

قدَّمهما على «خلا» و«عدا»؛ لأنَّ خروجَهما عن الجارية أقلُّ، بخلاف «خلا» و«عدا».

(**وَ«خَلَا»**) قدَّمه لتقدُّم الخاءِ (**وَ«عَدَا»**) هما (**لِلاسْتِثْنَاءِ، وَقَدْ يَكُونَانِ فِعْلَيْنِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ**) يجيء التفصيل في بحث المُستثنى.

قدَّمهما على «لولا»؛ لأنَّ كونَها حرفَ جرٍ مختلفٌ فيه، مع قِلَّتِها في الاستعمال.

(**وَ«لَوْلَا»**) هي (**لِامْتِنَاعِ شَيْءٍ لِوُجُودِ غَيْرِهِ**) فإنها يجرُّ بها (**إِذَا اتَّصَلَ بِهَا ضَمِيرٌ**) كما ورد في بعض اللُّغات، نحو: «لولاكَ لهَلك عُمَرُ»، فسِيبَويه تصرَّف في العامل لئلا يلزم التأويل في ألفاظٍ كثيرةٍ، فجعل «لولا» حرفَ جرٍّ[1]؛ يعني: نزَّله منزلَته؛ لأنه في المآل واقعٌ موقع لام التعليل، فإن المعنى: لم يهلِكْ عمرُ لوجودك.

والأخفشُ[2] تصرَّف في الضمير؛ لأنَّ الإشكال جاء من قِبَله، فهو أحقُّ

---

(١) «الكتاب» (٢/ ٣٧٢).

(٢) سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط، كان مولى بني مجاشع بن دارم من أهل بلخ، سكن البصرة، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسنَّ منه، ولم يأخذ عن =

بالتأويل، فجعله مستعارًا للمرفوع، كما في قولهم: «ما أنا كأنتَ»، والأكثرُ «لولا أنتَ» بانفصال الضمير؛ لكونه مبتدأً حُذف خبرهُ وجوبًا.

ولكَثرتها بالنسبة إلى «كي» قدَّمها عليه؛ لأنَّ كونها حرف جرٍّ وإن كان مشروطًا باتصال الضمير بها، لكنْ للضمير ألفاظٌ كثيرةٌ، بخلاف «ما» الاستفهاميَّة.

(وَ«كَيْ») فإنه يُجرُّ به **(إِذَا دَخَلَ عَلَى «مَا» الِاسْتِفْهَامِيَّةِ)** هو **(لِلتَّعْلِيلِ)** نحو: «كَيْمَهْ فَعَلْتَ؟»، أي: لأيِّ غرضٍ فعلتَ.

ويدل على كونها حرفَ جرٍّ حذفُ ألف «ما»، كما في «لِم» و«عمَّ».

قال الدَّمامِينيُّ في «شرح التسهيل»: إن فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه حرفُ نصب دائمًا، وهو قول الكوفيين.

والثاني: أنه حرفُ جرٍّ دائمًا، وهو قولُ الأخْفَش[(١)].

والثالث: أنه يكونُ حرف جرٍّ تارةً، وناصبًا للفعل تارةً، وهو قول أكثرِ البَصريين.

(وَ«لَعَلَّ») هو **(لِلتَّرَجِّي)** فإنه يجرُّ به **(فِي لُغَةِ عُقَيْلٍ)** ولذا أَخَّرهُ، بضم العين مُصغَّرًا، ذكره الدَّمامينيّ، كقوله:

= الخليل، وكان معتزليًا، حدث عن الكلبي والنخعي وهشام بن عروة، وروى عنه أبو حاتم السجستاني، ودخل بغداد وأقام بها مدة، وصنف: «معاني القرآن»، و«المقاييس في النحو»، و«الاشتقاق»، و«المسائل»؛ الكبير الصغير، و«العروض»، وغير ذلك، توفي سنة عشر (٢١٠هـ). «بغية الوعاة» (١/ ٥٩٠-٥٩١).

(١) تقدمت ترجمته قريبًا.

فقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوتَ مرَّةً　　لَعَـلَّ أَبِـي المِغْـوارِ مِنْـكَ قَرِيـبُ(١)

[متعلَّقُ حروفِ الجرِّ]

(**وَلَا بُدَّ**) أي: لا فراقَ حاصلٌ (**لِهَذِهِ الْحُرُوفِ**) أي: حروف الجر (**مِنْ مُتَعَلَّقٍ**) بفتحِ اللام ولو محذوفًا، والظاهر «لا بُدًّا»؛ لظهور تعلُّق الجار به، وكونه شِبهَ مضاف.

قال الرَّضِيُّ: يجبُ صرفُ مِثله عن الظاهر بجعل الظرف مستقرًا متعلّقًا بمحذوف، وكلُ مصدر يتعدَّى بحرف من الحروف الجارَّة يجوز جعلُ هذا الجار مع مجروره خبرًا عن ذلك المصدر؛ لأن فيه معنى المصدر لتضمُّنه ضميره، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾(٢)، أي: حاصلٌ عليكم.

وحَكى أبو عليٍّ(٣) عن البَغداديِّين جوازَ تعلُّق الجار بالمنفيِّ المبنيِّ، وفيه نظرٌ؛ لوجوب إعراب الشَّبيه بالمضافِ بلا خلاف.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغَنوي كما في «الأصمعيات» (ص٩٦)، و«خزانة الأدب» (١٠/ ٤٢٦)، و«نوادر أبي زيد» (ص٣٧)، و«الأصمعيّات» (ص٩٦)، و«سرّ صناعة الإعراب» (١/ ٤٠٧).

(٢) سورة يوسف (٩٢).

(٣) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان، أبو علي الفارسي، واحد زمانه في علم العربية، أخذ عن الزجاج وابن السراج، وطوَّف بلاد الشام، وقيل: إنه أعلم من المبرد. وبرع من طلبته جماعة؛ كابن جني وعلي بن عيسى الربعي، وتقدم عند عضد الدولة؛ وله صنف «الإيضاح في النحو»، من تصانيفه: «الحجة»، و«التذكرة»، و«أبيات الإعراب»، و«تعليقة على كتاب سيبويه»، و«المسائل الحلبية»، توفي ببغداد سنة (٣٧٧هـ). ولم يقل شعرًا إلا ثلاثة أبيات: =

وذهب ابنُ مالك[1] إلى أن مثل هذا مُعرب، لكنه انتزعَ تنوينه تشبيهًا بالمضاف، هذا كلامه ملخَّصًا[2].

هو (**فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ**) هو ما دلَّ على الحدث من الأسماء المُتصلة بالفعل (**أَوْ مَعْنَاهُ**) والمرادُ به: ما سيذكره من أنه كلُّ لفظ يُفهم منه معنى الفعل، كأسماء الأفعال والظرف، وسيجيءُ تحقيقهُ.

(**إِلَّا الزَّائِدَ**) بالجرِّ أو النصب استثناءٌ من هذه الحروف (**مِنْهَا، نَحْوُ**: «**كَفَى بِاللهِ**») مثالٌ للفاعل (**وَ**«**بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ**») مثالٌ للمبتدأ (**وَ**) إلا («**رُبَّ**» **وَ**«**حَاشَا**»

خصبت الشيب لمَّا كان عيبا ... وخضبُ الشيب أولى أن يُعابا
ولم أخضبْ مخافةَ هجرِ خِلٍّ ... ولا عتبًا خشيتُ ولا عِتابا
ولكنَّ المشيبَ بدا دميما ... فصيَّرتُ الخضابَ لهُ عِقَابا

«بغية الوعاة» (١/ ٤٨٦).

(١) محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الشافعي النحوي، نزيل دمشق، إمام النحاة وحافظ اللغة، سمع بدمشق من السخاوي والحسن بن الصباح وجماعة، وأخذ العربية عن غير واحد، وجالس بحلب ابن عمرون وغيره، وتصدر بها لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين، وكان إمامًا في القراءات وعللها، وتخرج به جماعة كثيرة، وصنف تصانيف مشهورة، من تصانيفه: «الألفية» في النحو، و«تسهيل الفوائد»، و«شرحه» له، و«الكافية الشافية»؛ أرجوزة في نحو ثلاثة آلاف بيت، وروى عنه ابنه الإمام بدر الدين والشمس بن أبي الفتح البعلي، والبدر بن جماعة، والعلاء بن العطار. توفي ابن مالك ثاني عشر شعبان سنة (٦٧٢هـ). «بغية الوعاة» (١/ ١٣٧).

(٢) شرح الرضي على الكافية (٢/ ١٥٨-١٦٠).

وَ«**خَلَا**» وَ«**عَدَا**» و«**لَوْلَا**» و«**لَعَلَّ**») فإنَّ لها بُدًّا من المُتعلَّق (**فَإِنَّهَا**) أي: هذه المُستثنيات (**لَا تَتَعَلَّقُ**) أصلًا (**بِشَيْءٍ**) من الفعل وشبهِه، ومعناه: أي: لا تُوصِلُ ذلك الشيءَ إلى ما يليها، بل يتعدَّى ذلك الشيءُ بنفسه إليه.

ففائدة الزائدِ إما التأكيدُ أو تحسينُ اللفظ أو غيرُ ذلك، وفائدةُ «رُبَّ» التقليلُ أو التكثيرُ، لا تعديةُ العامل، وحملُ الزائد في العمل على غيره مما هو للإفضاء؛ للاشتراك في الصورة والحرفية وتصوُّرِ معانيه فيه بضربٍ من التأويل.

و«رُبَّ» إما على الزائد للاشتراك في عدم الإفضاء، أو على غيره للاشتراك في إفادة المعنى، أو على «مِن» الاستغراقية للاشتراك في إفادة التأكيد، ذهبَ إلى هذا الرُّمانيُّ وابنُ طاهرٍ[1]، وتبِعهما المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وذهب الجمهور إلى أنها مُعدِّيةٌ لعاملها كسائر الحروف الجارَّة.

ورُدَّ بأنه إن أرادوا به العاملَ المذكور فهو مُتعدٍّ بنفسه.

---

(١) علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرُّمانيُّ، وكان يعرف أيضًا بالإخشيدي وبالوراق، كان إمامًا في العربية، علامة في الأدب في طبقة الفارسي والسيرافي، ولد سنة (٢٧٦هـ)، وأخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد. صنّف الرماني: «التفسير»، و«الحدود الأكبر»، و«الأصغر»، و«شرح أصول ابن السراج»، و«شرح سيبويه»، و«معاني الحروف»، وغير ذلك، مات في حادي عشر جمادى الأولى (٣٨٤هـ). «بغية الوعاة» (١/ ٤٨٦).

وابن طاهر هو: محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، أبو بكر المعروف بالخِدَبِّ - أي: الرجل الطويل، بكسر الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وتشديد الموحدة - اشتهر بتدريس «الكتاب» فما دونه، وله على «الكتاب» طرر مدّونة مشهورة، اعتمدها تلميذه ابن خُروف في «شرحه»، وله تعليق على «الإيضاح»، مات في عشر الثمانين وخمسمائة. «بغية الوعاة» (١/ ٢٨).

وأيضًا قد يستَوفِي معمولَه، كما في «رُبَّ رجلٍ صالحٍ لَقِيتُه»، فلا حاجةَ إلى التعدية.

وإن أرادوا به المحذوف - وهو حصل أو مثله، كما صرَّح به جماعةٌ منهم -، فهو تقديرُ ما يَستغني عنه معنى الكلام، ولم يُلفظ به قطُّ.

وأيضًا: لو كان كما ذكروا لم يجز العطفُ على محلِّ مجرورها رفعًا ونصبًا، وقد جاز في الفصيح، كما يقال: «رُبَّ رجلٍ صالحٍ وأخاهُ أكرمتُ» أو «وأخوهُ أكرمتُهما»، ولا يجوز «بزيدٍ وأخاهُ مررتُ» أو «وأخوهُ مررتُ بهما».

(**فَمَجْرُورُ الزَّائِدِ وَ«رُبَّ» بَاقٍ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخُولِهِمَا**) من كونه فاعلًا أو مبتدأً - كما مرَّ - أو خبرًا، كـ«ما زيدٌ بقائم»، أو مفعولًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[1]، ومثلُ: «رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُه أو لقيتُ»، فمجرورها مفعولٌ في الثاني، ومبتدأٌ في الأول، أو مفعولٌ، كما في مثل «زيدًا ضربتُه»، لكن يُقدَّر الناصب بعد المجرور؛ لأن لـ«رُبَّ» صدرَ الكلام.

(**وَمَجْرُورُ حُرُوفِ الِاسْتِثْنَاءِ**) وهي «حاشا» و«خلا» و«عدا» (**كَالْمُسْتَثْنَى بِـ«إِلَّا» عَلَى مَا سَيَجِيءُ**) في بحث المُستثنى في وجوب النصب - ولو محلًّا - في كلام موجَبٍ تامٍّ، وفي جواز النصب واختيار البدل - ولو محلًّا - في كلامٍ غير موجَبٍ، والمستثنى منه مذكور، وغير ذلك مما يُذكر في بحثه.

وذهب بعضُ النُّحاة إلى أنها غيرُ متعلِّقة بشيء كـ«رُبَّ»، وتبِعه المصنف

---

(١) سورة البقرة (١٩٥).

رَحِمَهُ ٱللَّهُ، واستَصوبَهُ ابنُ هشام[١]، وقال: لأنها لا تُوصلُ معناه إلى الاسم، بل تُزيله كـ«إلا»، فحُملت على الزائد في العمل؛ للاشتراك في عدم التَّعدية[٢].

وقال الدَّمامِينيُّ: كونُ معنى التعدية ما ذكرهُ ممنوعٌ، بل معناه جَعلُ مجرورها مفعولًا به، ولا يلزَم إثباتُ ذلك المعنى للمجرور، بل إيصاله إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف، وهو هنا يُفيدُ انتفاءَه عنه.

وأقولُ: المنعُ مُكابرةٌ، وإلا ينتقِض تعريفُ حرف الجر منعًا بأداة الاستثناء؛ لوجود التعدية، والإفضاءِ على هذا المعنى فيها، وذهب بعضُهم إلى أنها متعلِّقةٌ بشيء كسائرِ حروف الجر.

(**وَمَجْرُورُ «لَوْلَا» وَ«لَعَلَّ» مُبْتَدَأٌ**) مرفوعُ المحلِّ (**وَمَا بَعْدَهُ**) لفظًا كما في الثاني، أو تقديرًا كما في الأول (**خَبَرُهُ**) فهما غيرُ متعلقَين بشيء، ومحمولان في العمل إما على الزائد، أو على غيره لِما سبقَ.

---

(١) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، جمال الدين الحنبلي النحوي الفاضل، العلامة المشهور، أبو محمد، ولد في ذي القعدة سنة (٧٠٨هـ)، ولزم الشهاب عبد اللطيف بن المُرحل، وتلا على ابن السراج، وسمع على أبي حيان «ديوان زهير بن أبي سلمى»، ولم يلازمه ولا قرأ عليه، وحضر دروس التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهاني «شرح الإشارة» له إلا الورقة الأخيرة، وتفقه للشافعي ثم تحنبل، صنّف: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، و«التوضيح على الألفية»، و«رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة»، و«شذور الذهب»، توفي ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة (٧٦١هـ). «بغية الوعاة» (١/ ٤٨٦).

(٢) مغني اللبيب (ص١٨٧).

(**نَحْوُ:** «**لَوْلَاكَ**» موجودٌ (**لَهَلَكَ زَيْدٌ**»، وَ«**لَعَلَّ زَيْدٍ قَائِمٌ**» **وَمَجْرُورُ مَا عَدَا هَذِهِ السَّبْعَةَ مَنْصُوبُ الْمَحَلِّ عَلَى أَنَّهُ مَفعُولٌ فِيهِ لِمُتَعَلَّقِهِ**) أي: ما عدا هذه (**إِنْ كَانَ الْجَارُّ** «**فِي**» **أَوْ مَا**) كان (**بِمَعْنَاهُ**) كالباءِ (**نَحْوُ:** «**صَلَّيْتُ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ بِالْمَسْجِدِ**») هذا على رأيِ ابن الحاجب، وأما على رأيِ الجمهور؛ فمفعول به غيرُ صريحٍ؛ إذ المفعولُ فيه عندهم مشروطٌ بتقدير «في» (**أَوْ**) على أنه (**مَفْعُولٌ لَهُ**) لمتعلَّقِه (**إِنْ كَانَ الْجَارُّ لَامًا أَوْ مَا بِمَعْنَاهُ**) كـ«كَيْمَه» (**نَحْوُ:** «**ضَرَبْتُ زَيْدًا لِلتَّأْدِيبِ**»، وَ«**كَيْمَهْ عَصَيْتَ؟**») وهذا كالمفعول فيه في الاختلاف (**أَوْ**) على أنه (**مَفْعُولٌ بِهِ غَيْرُ صَرِيحٍ إِنْ كَانَ الْجَارُّ مَا عَدَاهُمَا، نَحْوُ:** «**مَرَرْتُ بِزَيْدٍ**»، **وَقَدْ يُسْنَدُ الْمُتَعَلَّقُ إِلَى الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ**) أي: يُسنَد المتعلَّقُ إلى المجرور بواسطة الجار، ففي العبارة مسامحةٌ؛ إذ الجارُّ آلةٌ ووسيلةٌ في إفضاءِ معنى المتعلَّقِ إلى المجرور، فيكون من جملة المتعلق الذي هو العامل، فكيف يكونُ من جملة المسند إليه الذي هو من قَبيل المعمول، كما حقَّقهُ في «الامتحان»[1].

(**فَيَكُونُ**) أي: مجموعُ الجارِّ والمجرور على ما هو المناسب للسِّباق، فعلى هذا يكون في قوله: (**مَرْفُوعَ الْمَحَلِّ**) تسامُحٌ أو تجوُّزٌ بتسميَة الكل باسم الجزء، أو الضميرُ راجعٌ إلى المجرور فقط لقُربِه، فحينئذ لا تسامُحَ ولا تجوُّزَ فيه (**عَلَى أَنَّهُ نَائِبُ الْفَاعِلِ، نَحْوُ:** «**مُرَّ بِزَيْدٍ**»، **وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ مَا عَدَا هَذَا**) أي: ما يكون نائبَ الفاعل من الجارِّ والمجرور (**عَلَى مُتَعَلَّقِهِ، نَحْوُ:** «**بِزَيْدٍ مَرَرْتُ**»)؛ لأنه معمولٌ ضعيفٌ يعمَلُ فيه العامل أينما وُجِد، ولأنه من قبيل الظرف، وهو كالحَميم له، فيدخلُ فيما لا يدخُل فيه الأجانبُ.

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ١٠٦).

وأما نائبُ الفاعل فكالفاعل كما يجيء في بحث المرفوع.

وقال العلَّامةُ التفتازانيُّ[١] في «شرح مختصَر عزِّ الدين»: ظاهرُ كلام صاحبِ «الكشاف» أنَّ النائب إذا كان جارًا ومجرورًا يجوزُ تقديمه على عامله، فيقال: «زيدٌ به ممرورٌ»؛ لأنه ذكر في قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُلًا﴾[٢]: أن «عنه» فاعلُ «مسؤولًا» قُدِّم عليه.

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُتَعَلَّقُ، فَإِنْ كَانَ) الْمُتَعَلَّقُ **(الْمَحْذُوفُ فِعْلًا)** اصطلاحيًا فاكتفَى به عمَّا يُشابهه، أو المرادُ به الدالُّ على الحدث فيعمُّهما **(عَامًّا)** لكلِّ الموجودات، كالكائن والحاصل والموجود والمستقرِّ **(مُتَضَمَّنًا فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ)** أي: مفهومًا معناه منهما عُرفًا **(يُسَمَّيَانِ)** أي: الجار والمجرور في الاصطلاح **(ظَرْفًا مُسْتَقَرًّا)** فيه؛ لاستقرار معنى العامل وعمله وإعرابه وضميره فيهما.

أما الأول فظاهرٌ، وأما البواقي فبانتقال كلٍّ منها منه إليهما؛ لقَيامهما مَقامَه، وقد يقعُ ركنًا وقد لا؛ **(نَحْوُ: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ» أَيْ: حَصَلَ)** أو حاصلٌ **(وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ)** أي: إن لم يكن المحذوف عامًّا متضمَّنًا فيهما **(أَوْ لَمْ**

---

(١) مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازاني، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق وغيرها، ولد سنة (٧١٢هـ)، وأخذ عن القطب والعضد، وتقدم في الفنون، واشتهر ذكره، وطار صيته، وانتفع الناس بتصانيفه، ومنها: «شرح العضد»، و«شرح التلخيص»، و«التلويح على التنقيح» في أصول الفقه، و«شرح العقائد»، و«شرح تصريف العزي»، وغير ذلك، مات بسمرقند سنة (٧٩١هـ). «بغية الوعاة» (٢/ ٢٨٥).

(٢) سورة الإسراء (٣٦).

يُحْذَفْ مُتَعَلَّقُهُ) أي: الجار ولو عامًا (**يُسَمَّيَانِ ظَرْفًا لَغْوًا**) أي: فَضلةً مُستغنىً عنه أبدًا في الكلام؛ لعدم انفهام معنى العامل منهما، وعدم انتقال شيءٍ من الأمور الثلاثة منه إليهما، ولا لهما إعرابٌ في أنفُسهما.

وأما الإعرابُ المحلي فللمجرور فقط لِما سبقَ؛ (**نَحْوُ: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ»؛ أَيْ: أَكَلَ**) أو آكلٌ، بقرينة حاليَّةٍ أو مقاليَّةٍ، وما حذف بها فكالمذكورِ، والظرفُ مع المذكور يكون فضلةً ولَغوًا بلا شُبهة، فكذا مع الخاصِّ المحذوف بها، هذا مَسلَكُ الجمهور.

وقيل: إنه مع الخاصِّ المحذوف بها يكون مستقرًّا، (**وَ«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»**) ووُجدَ زيدٌ في الدار.

[حذفُ حرفِ الجرِّ]

(**وَقَدْ يُحْذَفُ الْجَارُّ وَهُوَ**) أي: حذفُ الجارِّ (**عَلَى نَوْعَيْنِ: قِيَاسِيٌّ**) أي: مضبوطٌ بضابط كليٍّ، بحيث إذا وجد في جزئيٍّ من الجزئيات لم يحتجْ إلى السماع فيه بخصوصه.

(**وَسَمَاعِيٌّ**) أي: غيرُ مضبوط بضابطٍ كليٍّ، بل يُحتاج إلى السماع في كلِّ جزء بخصوصه.

(**فَالْقِيَاسِيُّ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ**) الموضعُ (**الْأَوَّلُ: الْمَفْعُولُ فِيهِ، فَإِنَّ حَذْفَ «فِي»**) لا ما بمعناه؛ إذ لا يُقدَّر إلا الشائع؛ لتبادره، وجوَّز الفاضلُ العصامُ تقديرَه أيضًا[1].

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٣٦).

(مِنْهُ قِيَاسٌ) أي: قياسيٌّ **(إِنْ كَانَ)** المفعولُ فيه **(ظَرْفَ زَمَانٍ مُبْهَمًا كَانَ أَوْ مَحْدُودًا)**؛ إذ الأولُ جزء مفهوم الفعل، فيصح انتصابه به بلا واسطة، كالمصدر، وأما انتصابه بشِبهه أو معناه وإن لم يكن ذلك جزءًا من مفهومهما، فبالحَمل عليه.

والثاني محمولٌ على الأول؛ لاشتراكهما في الزمانية؛ **(نَحْوُ: «سِرْتُ حِينًا»)** أو زمانًا **(وصُمْتُ شَهْرًا)** أو يومًا، الأولُ للأول، والثاني للثاني **(أَوْ)** كان **(ظَرْفَ مَكَانٍ مُبْهَمًا)** للحمل على الزمان المُبهم؛ لاشتراكهما في صفة الإبهام.

(وَهُوَ) أي: مدلوله أو اسم **(مَا ثَبَتَ لَهُ اسْمٌ بِسَبَبِ أَمْرٍ غَيْرِ دَاخِلٍ فِي مُسَمَّاهُ)** بل خارجٍ عنه، فهو مبهمٌ في ذاته يتعيَّن الاسمُ بذلك الخارج.

ومنهم من فسَّره بالنكرة، ورُدَّ بأنه غيرُ مانع لدخول نحو: «بيتٍ» و«مسجدٍ» فيه، مع أنه من المحدود.

وقيل: غيرُ جامعٍ أيضًا؛ لخروج نحو: «خلفكَ» عنه، ورُدَّ بأن الجهات الستَّ؛ مثل: «غيرٍ» و«مثلٍ» في عدم التعرُّف بالإضافة.

ومنهم من فسَّره بما لم يُعتبر له حدٌّ ونهاية، ويخرج منه المقَادير الممسوحَة مع أنها مما يُحَذف منه «في».

ويجب أن يُستثنى منه مثلُ: «جانبٍ»، ولذا لم يسلُك المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسلكَهما، واختارَ ما هو المرضيُّ عند ابنِ الحاجب على ما ذكره الفاضلُ العصامُ، ولقد أصاب في استثناء ما استثنى، وابنُ الحاجب سكتَ عنه، مع أنه لا بُدَّ منه، كما ذكره الرَّضِيّ[١].

---

(١) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (١/ ٤٨٨).

(**كَالْجِهَاتِ السِّتِّ: وَهِيَ: «أَمَامٌ» وَ«قُدَّامٌ» وَ«خَلْفٌ» وَ«يَمِينٌ» وَ«يَسَارٌ» وَ«شِمَالٌ» وَ«فَوْقٌ» وَ«تَحْتٌ»**) كـ«جلستُ أمامَه»؛ فإن تسمية المكان «أمامًا» مثلًا بُوقوعه إزاءَ وجه الإنسان أو غيره، وإذا حوَّل وجهَه إلى جانبٍ آخَرَ زال عنه اسم «الأمام»، والوجهُ غيرُ داخل في ذلك المكانِ، وقِسْ عليه غيرَه.

(**وَكَـ«عِنْدَ»**) نحو: «جلستُ عندكَ»، فإن تسمية المكان بـ«عند» بوقوعه حولَ المخاطب، أو ما في حمايته كـ«داره» و«مملكته»، أعادَ الجارَّ ليتعيَّن العطف على الجهات، ولا يُتوهَّم العطف على «أمام» فإنه ليس بصحيح؛ إذ يلزمُ حينئذ كونه من الجهاتِ الستِّ، وليس كذلك.

(**وَ«لَدَى»**) بمعنى «عندَ» إلا أنه مختصٌّ بالحَضرة، عطفٌ عليه، وكذا غيرُه.

(**وَ«وَسْطٍ» بِسُكُونِ السِّينِ**) بمعنى «بَيْنَ».

قال في «مختار الصحاح»: كلُّ موضعٍ يصحُّ فيه «بَيْنَ» فهو «وَسْطٌ» بالسكون، تقول: «جلستُ وسْطَ القومِ» كما تقولُ: «بَيْنَ القومِ»[1].

(**وَ«بَيْنَ» وَ«إِزَاءَ» وَ«حِذَاءَ» وَ«تِلْقَاءَ»**) والثلاثةُ الأخيرة بمعنى الجِهة، وتطبيقها بالمُمثَّل ظاهرٌ.

(**وَكَالْمَقَادِيرِ الْمَمْسُوحَةِ**) أي: المعلومة بالمِساحة، أعاد الجارَّ؛ إشارةً إلى أنها نوعٌ آخرُ من المبهَم، حتى ظنَّ البعض أنها خارجة عنه، حيث قال: إن كان مُبهمًا أو محدودًا؛ (**نَحْوُ: «فَرْسَخٍ»**) فإنه مقدارٌ من المَسافة يُعرف بالمِساحة باثني عَشَر ألفَ خَطوةٍ، وهي أمر غير داخل فيه.

---

(١) «مختار الصحاح» مادة (وسط).

(وَ«مِيلٍ») فإنه أيضًا مقدارٌ من المسافة يعرف بالمساحة بأربعة آلافِ خَطوةٍ، فهو ثُلثُ الفَرسخ.

(و«بَرِيدٍ») وهو أيضًا مقدار من المسافة، إنما يُطلق عليه «البريدُ» باعتبار كونه مُقدَّرًا باثنيْ عشر مِيلًا.

(إِلَّا «جَانِبًا») يعني: يحذف «في» قياسًا من المكان المُبهم إلا «جانبًا»، (وَ«جِهَةً» وَ«وَجْهًا») كلُّها بمعنىً، (وَ«وَسَطًا» بِفَتْحِ السِّينِ) وهو محدودٌ على التفسير الثاني؛ لأنه اسم لمعيَّن مما بين طرفَيِ الشيء، ومبهمٌ على تفسير المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، لكنه مُخرَجٌ عن حُكمه.

(وَ«خَارِجَ الدَّارِ» وَ«دَاخِلَ الدَّارِ» وَ«جَوْفَ الْبَيْتِ» وَ) إِلَّا (كُلَّ اسْمِ مَكَانٍ) هو في العُرف ظرف مشتقٌّ بزيادة الميم في أوله (لَا يَكُونُ) ملتبسًا (بِمَعْنَى الِاسْتِقْرَارِ) بأن لا يكون مشتقًا من حدَثٍ بمعنى الاستقرار، والكونِ في مكان مع القرار ولو في الجملة (نَحْوُ: «الْمَقْتَلِ» وَ«الْمَضْرِبِ») فإن كلًّا من القتل والضرب اللذينِ اشتقَّ منهما «المَقتلُ» و«المَضربُ» عرَضٌ غيرُ قارِّ الذات، فلا يظهرُ كونهما ظرفًا لمضمونهما فضلًا عن كونهما لعاملهما؛ إذ معنى الظرفية كونُ الشيء مستقرّاً لآخرَ، فلا بُدَّ من «في» للتنصيص على الظرفية.

(وَكَذَا) أي: كما يُستثنى كلُّ اسم مكان إن لم يكن بمعنى الاستقرار، يُستثنى أيضًا (إِنْ كَانَ بِمَعْنَاهُ) أي: الاستقرارِ (وَلَمْ يَكُنْ مُتَعَلَّقُهُ بِمَعْنَاهُ، نَحْوُ: «مَقَامٍ» وَ«مَكَانٍ») فإنه وإن ظهرَ كونهما ظرفًا لمضمونهما، لكن لم يظهر كونهما ظرفًا لعاملهما مع أنه المقصودُ؛ لعدم كونه بمعنى الاستقرارِ.

فلا بُدَّ مِن «في» للتنصيص على ظرفيتهما له، (**فَإِنَّ هَذِهِ الْمُسْتَثْنَيَاتِ لَا يَجُوزُ حَذْفُ «فِي» مِنْهَا**) مع كون كلٍّ منها مُبهمًا.

أما مثلُ «جانب»؛ فلأنه مما ثبتَ له اسمٌ؛ بسبب الإضافة إلى شيءٍ خارجٍ عن المسمَّى.

وأما اسمُ المكان؛ فلأنه إنما ثبت مثل هذا الاسم للمكان؛ بسببِ اعتبار الحَدَث الواقع فيه الخارج عنه، وذلك معلومٌ بالاستقراء.

وقد عرفتَ سرَّه في اسم المكان، ولعل سرَّه في مثل «جانب» أنه كمِثل «خارج» ليس بأصل في الظرفية، بل ظرفيته إنما حصلت بالإضافة إلى المحدود، ويُرشدُك إليه قولُه: «جانب الدار»، ويُؤيده قولُ بعض الكُمَّل، ويُستثنى من حُكم المُبهم ما أضيف إلى محدود كـ«جانب الدار» و«خارج الدار» و«جوف البيت»، وكذا «وجه الدار» و«جِهة الباب»، هذا كلامه فيكونُ في حُكم المحدود، ولو سُلِّم أن الإضافةَ إلى المحدود ليست بلازمة في مثل «الجانب» كما يدلُّ عليه ذكره بلا إضافة، بخلاف مثل: «الخارج»، فالسرُّ فيه أنه ليس بأصل في الظرفية، بل يُستعمل كثيرًا في غيرها، فلا بُدَّ من «في» للتنصيص على الظرفية.

(**لَا يُقَالُ: «أَكَلْتُ جَانِبَ الدَّارِ»**) و«جهةَ البيتِ»، و«وجهَ الخانِ»، و«وسَطَ الدُّكانِ» بالفتح كما نصَّ عليه سِيبَوَيه[1] (**أَوْ «مَضْرِبَ زَيْدٍ أَوْ مَقَامَهُ» بَلْ**) يُقال: أكلتُ (**«فِي جَانِبِ الدَّارِ أَوْ فِي مَضْرِبِ زَيْدٍ أَوْ فِي مَقَامِهِ»، وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَامِلُ الْقِسْمِ الْأَخِيرِ**) وهو ما يكونُ بمعنى الاستقرار من اسم المكانِ

(١) «الكتاب» (١/ ٤١١).

(**بِمَعْنَى الِاسْتِقْرَارِ**) كما كان نفسه بمعناه سواءٌ كان مشتقًا من الحَدَث الواقع فيه أو لا (**يَجُوزُ حَذْفُ «فِي» مِنْهُ**) لأنه لكونه متضمنًا لمصدر بمعناه يُشعِرُ بكونه ظرفًا لحدث بمعناه، فلا حاجة إلى ذكر «في» (**نَحْوُ: «قُمْتُ مَقَامَهُ»، وَ«قَعَدْتُ مَكَانَهُ»**) الأولُ للأولِ والثاني للثاني.

(**وَإِنْ كَانَ ظَرْفَ مَكَانٍ مَحْدُودًا: وَهُوَ مَا ثَبَتَ لَهُ اسْمٌ بِسَبَبِ أَمْرٍ دَاخِلٍ فِي مُسَمَّاهُ**) غير خارج عنه (**نَحْوُ: «دَارٍ»**) و«بيتٍ» و«بلدٍ»، فإنها أسماءٌ لتلك المواضع؛ بسبب أشياءَ داخلةٍ فيها، كـ«الدار في البلدِ»، و«البيت في الدار»، و«الجدار والسَّقف في البيت» (**فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ «فِي» مِنْهُ**)؛ إذ لا يُحمَل على الزمان المُبهم؛ لاختلافهما ذاتًا وصفةً، ولا على المحدود، ولا على المكان المُبهم؛ لعدم أصالتهما (**فَلَا يُقَالُ: «صَلَّيْتُ دَارًا» بَلْ**) يُقال: «صَلَّيْتُ (**فِي دَارٍ**» **إِلَّا مِمَّا**) أي: من مكانٍ محدود وقعَ (**بَعْدَ «دَخَلَ» وَ«نَزَلَ» وَ«سَكَنَ»**)، فإنه يجوزُ حذفُ «في» منه على الحذف والإيصال بطريق التوسُّع؛ لكثرة استعمالها، أو لكمال مُشابهة ما بعدها بالمفعول به؛ لشدة اقتضائها إياه، حتى ظن الجَرْمِيُّ[1] أنه مفعولٌ به، وليس كذلك؛ لمجيء استعماله بـ«في» على أنَّ مصدرها على

---

(١) صالح بن إسحاق أبو عمر الجَرمي البصري، مولى جرم بن زَبَّان، من قبائل اليمن، كان يلقب بالكلب، وبالنبَّاح لصياحه حال مناظرة أبي زيد، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، وحدث عنه المبرد. وكان جليلًا في الحديث والأخبار، وناظر الفرّاء، وانتهى إليه علم النحو في زمانه، توفي سنة (٢٢٥هـ)، وله من التصانيف: «التنبيه»، و«كتاب السير»، و«كتاب الأبنية»، و«غريب سيبويه». «بغية الوعاة» (٢/ ٨).

«فُعُول»، وهو في الأغلب مصدرُ اللازم كـ«الخُروج»[١].

وما قيل: أن الفعل لا يطلبُ المفعول فيه إلا بعد تمام معناه، ومعنى «الدخول» مثلًا لا يتم إلا بنحو: «الدار» فجوابه: منعُ أن تمامه بالمحدود، بل إنما يتمُّ عقلًا بمَدخلٍ ما، كما يتمُّ «جلستُ» بمجلسٍ ما عقلًا، ولا يُعدُّ بذلك مُتعدِّيًا عُرفًا (**نَحْوُ: «دَخَلْتُ الدَّارَ»، وَ«نَزَلْتُ الْخَانَ»، وَ«سَكَنْتُ الْبَلَدَ»**).

(وَ) الموضعُ (**الثَّانِي: الْمَفْعُولُ لَهُ**)، فإنه يُحذفُ منه اللام قياسًا (**إِذَا كَانَ فِعْلًا**) أي: حدثًا لا عينًا؛ كـ«جئتُكَ للسَّمن» (**لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمُعَلَّلِ**) به؛ أي: اتَّحد فاعلهما (**وَمُقَارِنًا لَهُ**) أي: للفعل المُعلَّل (**فِي الْوُجُودِ**) بأن يتَّحد زمانُ وجودهما، كما في مثال المتن، أو يكون زمانُ وجودِ أحدهما بعضًا من زمان وجود الآخر، كـ«قعدتُ عن الحَربِ جُبْنًا».

ثم إن المراد بالوجود أعمُّ مما في الواقع أو في قصد الفاعل، فلا يردُ أنَّ مثلَ: «شهدتُ الحربَ إيقاعًا للصلحِ» صحيحٌ وإن لم يُوقعه الشاهدُ، فالمقارنة ليست مما لا بُدَّ منه؛ لوجودها في قصده.

وجهُ الاشتراط حصولُ المُشابهة للمصدر بسببها، فيتعلَّقُ العاملُ به بلا واسطةٍ تعلُّقَ المصدر. (**نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا تَأْدِيبًا لَهُ»**) أي: إيقاعًا للأدب عليه، فإنَّ زمان وجود الضربِ والتأديبِ واحدٌ، لكن التأديب يحصل بالضرب ويَترتَّب عليه ذاتًا.

قيل: التأديبُ عين الضرب، فكيف يحصلُ به؟

---

(١) «الكتاب» (١/ ٤١١).

وأجاب عنه الفاضلُ العصامُ بأن هذا ممنوع، بل هو إحداثُ الأدب وما يلِيقُ بالشخص، والضربُ سببٌ ووسيلةٌ له، كالشَّتم والنصيحة وغيرِ ذلك(١).

(**بِخِلَافِ: «أَكْرَمْتُكَ لِإِكْرَامِكَ»**) لعدم الاتِّحاد في الفاعل (**وَ«جِئْتُكَ الْيَوْمَ لِوَعْدِي»**) بذلكَ (**أَمْسِ**) لعدم المقارنة في الوجود (**وَفِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ**) أي: المفعول فيه والمفعول له المذكورَين (**إِذَا حُذِفَ الْجَارُّ يَنْتَصِبُ الْمَجْرُورُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَائِبَ الْفَاعِلِ، وَيُرْفَعُ إِنْ كَانَ نَائِبَهُ**) يعني: لا يبقَى مجرورًا لا قياسًا ولا شذوذًا (**بِالِاتِّفَاقِ**).

ثم إن الرفع على تقديرِ النيابة وُقُوعيٌ في الأول، وفَرَضيٌ في الثاني؛ لِمَا تقرَّر عندهم أنه لا ينوبُ مَناب الفاعل.

(**وَالثَّالِثُ**) من المواضعِ الثلاثة («**أَنْ**») بالسكون (**وَ«أَنَّ»**) بالتشديد وفتح الهمزة فيهما (**فَالْجَارُّ يُحْذَفُ مِنْهُمَا قِيَاسًا**) لتخفيفِ الثِّقل الحاصل بالطُّول؛ لكونهما مع الجملة التي بعدهما في تقدير الاسم (**نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾**(٢)؛ **أَيْ: لِأَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى**) وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا﴾(٣)؛ أي: لأنَّ المساجدَ لله.

(**وَالسَّمَاعِيُّ فِيمَا عَدَا هَذِهِ الثَّلَاثَةَ مِمَّا سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ فَيُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ**).

---

(١) ينظر: «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص١٣٤).

(٢) سورة عبس (١-٢).

(٣) سورة الجن (١٨).

[الحذفُ والإيصالُ]

(**ثُمَّ**) أي: بعد بيان مواضعِ حذف الجارِّ (**الْقِيَاسُ بَعْدَ الْحَذْفِ**) قياسيًا أو سماعيًا (**فِي غَيْرِ الْأَوَّلَيْنِ**) من السماعي، والثالث من القياسي؛ إذ في الأوَّلين لا يبقى مجرورًا أصلًا بالاتفاق كما مرَّ (**أَنْ تُوصِلَ مُتَعَلَّقَهُ إِلَى الْمَجْرُورِ فَـ**) أَنْ (**تُظْهِرَ الْإِعْرَابَ الْمَحَلِّيَّ**) فيه؛ لزوال كونه مدخولَ الجار، وهو المانع من الوصول والظهور، وإن لم يظهر في الثالث لمانعٍ آخرَ منه، ثم إنَّ كون القياس فيه ذلك ما ذهب إليه سِيبَويه؛ لأنه الغالب في حذف الجار، فينبغي أن يُحمل عليه ما أُبهم حاله.

وذهب الخليلُ والكِسائيُّ إلى أن القياس بعده الإبقاءُ على ما كان من الجر؛ لأن ما أبهم حاله ينبغي أن يبقى على ما كان بالاستصحاب، وإن كان الإبقاء فيما ظهر فيه شاذاً قليلاً، وقس عليه ما لم يظهر فيه لمانع آخر من بعض السماعي (**وَهُوَ النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ أَوِ الرَّفْعُ عَلَى النَّائِبِيَّةِ وَيُسَمَّى**) أي: ما ذُكر من حذف الجار وإيصال متعلقه إلى المجرور وإظهار الإعراب المحلي فيه (**حَذْفًا وَإِيصَالًا**) وجهُ التسمية ظاهرٌ، مثال النصب من السماعي: (**نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾**[1]؛ **أَيْ: مِنْ قَوْمِهِ، وَ**) مثال الرفع منه (**نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «مَالٌ مُشْتَرَكٌ» وَ«ظَرْفٌ مُسْتَقَرٌّ»؛ أَيْ: مُشْتَرَكٌ فِيهِ وَمُسْتَقَرٌّ فِيهِ**) حُذف الجارُّ، ورفع المجرور، وأُنيبَ مناب الفاعل واستتر، ومثال النصب من ثالث القياسي مر، ومثال الرفع منه نحو: «أعجِبَ أن ضَربتَ أو أنَّكَ ضاربٌ».

(**وَقَدْ يَبْقَى**) أي: المجرور بعد حذف الجار بلا عوضٍ (**مَجْرُورًا عَلَى**

(١) سورة الأعراف (١٥٥).

الشُّذُوذِ) وإن كان الكثير الموافق للقياس النصب أو الرفع، وهذا مختص عند البصريين بلفظة «الله» قَسمًا، والكوفيون قاسوا عليها سائر المقسَم به، ومن أراد التحقيق والتفصيل فليرجع إلى «شرح التسهيل».

(**نَحْوُ: «اللهِ)** بالْجَرِّ (**لَأَفْعَلَنَّ»؛ أَيْ: وَاللهِ، وَلَا يَجُوزُ تَعَلُّقُ الْجَارَّيْنِ)** ملفوظينِ أو محذوفينِ حالَ كونهما مُلتبسَين (**بِمَعْنًى وَاحِدٍ بِدُونِ الْعَطْفِ)** والإبدال؛ إذ بالتبعية يحصلُ نوع مغايرةٍ، وهذا من قبيل: «أكلتُ منْ ثَمرهِ مِن تُفَّاحهِ»، ولو قال: «بلا تبعيَّة» لكان أشملَ وأوْلى (**بِفِعْلٍ وَاحِدٍ)** اصطلاحيٍّ بقرينة المثال، فاكتفى به عن شِبههِ ومعناه، أو المرادُ به: الدالُّ على الحدث، فيعمُّها؛ لأن مبنَى العمل على الاقتضاء، وإذا تعلَّق أحدهما به اشتغل بالعمل في مجروره عن غيره، وقضى حاجته، ولم يبقَ له اقتضاء لمثله حتى يعمل فيه، بخلاف ما إذا لم يكونا بمعنىً واحد؛ لأن أحدهما لا يُغني عن الآخر حينئذٍ (**فَلَا يُقَالُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِعَمْرٍو»)** بل يقال: «وبِعَمْرٍو».

ولو جُعل بدلًا لكان بدلَ الغَلطِ، وهو لا يوجد في كلام الفُصحاء، بخلاف نحو: «مررتُ بزيدٍ بأخيكَ»، ونحو: «نظرتُ إلى الفَلَكِ إلى قمرهِ».

(**وَلَا)** يُقالُ: (**«ضَرَبْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمَ السَّبْتِ»)** بل يُقالُ: «ويومَ السبتِ»، ولا يصحُّ البدل؛ لما مرَّ.

الأول: مثالٌ لكون الجارَّين ملفوظين، ومدخولهما مفعولًا به غير صريح.

والثاني: لكونهما محذوفينِ، ومدخولهما مفعولًا فيه على عكس ما يأتي من المثالين.

قيل: لأنه يلزم في الأول لصوقُ مرور واحد في حالة واحدة بشيئين، وفي الثاني وجودُ ضرب واحد في حالة واحدة في زمانين، وهما ممتنعان.

وفيه أنه إن أُريد بالواحد المرَّة، فهو ليس بمدلول الفعل، وإن أُريد به الجنس الذي هو مدلوله فلا امتناع كما لا يخفى.

(**بِخِلَافِ «ضَرَبْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْمَسْجِدِ»، وَ«أَكَلْتُ مِنْ ثَمَرِهِ مِنْ تُفَّاحِهِ»**) فإن الجارَّين في كلٍّ منهما وإن كانا بمعنىً واحد، إلا أنهما لم يتعلَّقا بفعل واحد، بل الأول بالمُطلق، والثاني بالمقيَّد بالوقوع في مدخول الأول في الأول، أو بكونه مبتدأً وناشئًا من الأول في الثاني، فكان الأول متعلقًا بفعل عام، والثاني بخاص، فلا اتحاد لمتعلقهما بخلاف المثالين الأولين، فإن الثاني فيهما لو تعلَّق لتعلق بالمطلق كالأول، فيتَّحد مُتعلَّقهُما، وذا لا يجوز لِما مرَّ.

هكذا استُفيد من كلام صاحب «الكشاف» والبيضاويِّ والعلَّامة التفتازاني ومن تبعهم في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا﴾... الآية[1]، وقول الشارحِ الأول: إن الجواز لعدم اتحاد معنى الجارَّين؛ لأن معنى الأول في الأول ظرفية الزمان، ومعنى الثاني ظرفية المكان، ومعنى الأول في الثاني عام وهو ابتداء الثمر، ومعنى الثاني خاصٌّ وهو ابتداء التفاح، مع عدم موافقته لكلام هؤلاء الفُحول العظام، قاصرٌ عن إفادة هذا المرام في هذا المقام؛ لأن المفهوم من هذا الكلام كفايةُ مجرد المُغايرة على تقدير التمام، مع أنه لا يكفي؛ لأنه لا يجوز: «أكلتُ من تُفَّاحِهِ من ثَمرِه» مع وجود المغايرة المذكورة؛ إذ لا يُمكنُ التخصيص بالثاني بعد التخصيص بالأول، بخلاف العكس، ولأن معنى الحرف لا يصلُح للعموم والخصوص، ولم يُسمع التوصيفُ بهما من غير هذا القائل، بل هو وسيلةٌ لتقييدِ معنى العامل بمدخوله وتخصيصه به كما حقَّقنا.

---

(١) سورة البقرة (٢٥). وينظر: «الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل» (١/ ١٣٦).

[حروف تنصب الاسم وترفع الخبر]

(وَالْعَامِلُ فِي اسْمَيْنِ) يعني: المبتدأ والخبر في الأصل (عَلَى قِسْمَيْنِ أَيْضًا) أي: كالعامل في اسم (قِسْمٌ) منهُما (مَنْصُوبُهُ قَبْلَ مَرْفُوعِهِ، وَقِسْمٌ عَلَى الْعَكْسِ) أي: مرفوعُه قبل منصوبه.

[الحروفُ المشبهةُ بالفعلِ]

(الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: ثَمَانِيَةُ أَحْرُفٍ) ولقد أحسنَ في اختيار القِلَّة (سِتَّةٌ مِنْهَا تُسَمَّى حُرُوفًا) والأحسنُ الأنسبُ «الأحرُف»، لكنه أُريد التنبيه على أن لهذا أيضًا وجهًا باعتبار أن لهذه الحروف مفهومًا كليًا، وهو ما شابه الفعل، وعمِل عملَه الفرعيَّ، وله أفرادٌ ذهنية كثيرةٌ تُلاحظ معه إجمالًا، أو باعتبار أنها إذا لوحظت مع فروعِها تبلغُ الكثرةَ.

(مُشَبَّهَةٌ) لفظا (بِالْفِعْلِ) الماضي (لِكَوْنِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ فَصَاعِدًا) أي: لكونها منقسمة إلى الثلاثي كـ«إنَّ» و«أنَّ» و«ليت»، والرباعي كـ«لعلَّ» و«كأنَّ»، والخماسي كـ«لكنَّ».

(وَ) لـ(فَتْحِ أَوَاخِرِهَا) أي: لبنائها على الفتح (وَ) معنىً واستعمالًا بالفعل مطلقًا لـ(وُجُودِ مَعْنَى الْفِعْلِ) وهو الحَدثُ (فِي كُلٍّ مِنْهَا) مثلُ: التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي، ولملازمتها الأسماءَ، وبالمتعدي خاصةً في دخولها على الاسمين.

ولذا عَملتْ عملَه، إلا أنه قدِّم منصوبها على مرفوعها، وهو عمل فرعيٌّ له؛ تنبيهًا على فرعيتها له في العمل، وزيَّفهُ الرَّضِيُّ بأنه مُشتركٌ بينها وبين «ما» و«لا» المُشبَّهتين بـ«ليس»، مع أنه لم يعمل به فيهما.

والجوابُ أنه لما شابه «لا» لنفي الجنس لـ«إنَّ» في التأكيد وملازمة الأسماء، جُعل مساويًا لها في العمل؛ لعدم عملها الفرعي، وأيضًا لمَّا شابه بواسطتها للفعل عمل عمله الفرعي مثلها، فلو عمل به فيهما لالتَبَسَ بها «لا» المشبَّهة بـ«ليس»، ولم يعكس؛ لأن المناسب أن يعتبر عمل الأولى أولًا؛ لكثرتها وقلة الثانية، ولكون ما يشبِه به الثانية ناقصًا غير متصرف، على أنه يلزم حينئذ مزية الفرع، أعني: «لا» على الأصل، أعني «إنَّ» وحمل «ما» عليها، هكذا استُفيد من «حاشية أنوار التنزيل» للفاضل العصام.

وقال الرَّضِيّ: الوجهُ هو أن أقوى عمل الفعل نصبُ المفعول أولًا، ثم رفع الفاعل ثانيًا؛ لأنه عمل على خلاف مقتضاه، وذا غاية في العمل، فأُعطيَ ذلك لها تنبيهًا على كمال مشابهتِها له[1].

وقال الفاضلُ العصامُ في «حاشية أنوار التنزيل»: إنه لما ثبتَ لها شبه بالمتعدي، اقتبست أولًا ما هو من خواصه من عمل النصب، وثانيًا ما هو مشتركٌ بين جميع الأفعال من عمل الرفع.

(«إِنَّ» و«أَنَّ») هما (لِلتَّحْقِيقِ) أي: لتقرير مضمون الجملة بلا تغيير في الأول، وبه في الثاني كما سيجيءُ.

---

(١) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (١/ ١٠٤).

(وَ«كَأَنَّ») حرفٌ برأسه على الصحيح؛ حملًا على أخواته، ولأن الأصل عدمُ التركيب هو (لِلتَّشْبِيهِ) أي: لإنشاء تشبيهِ اسمه بخبره، جامدًا كان الخبر، نحو: «كأنَّ زيدًا الأسدُ»، أو مشتقًا، نحو: «كأنَّكَ قائمٌ أو تقومُ».

وقال الزَّجاجُ[1]: إذا كان مشتقًا كان للشكِّ؛ لأنَّ الخبرَ حينئذٍ عبارةٌ عن الاسم، ولا يجوزُ تشبيه الشيء بنفسه.

أُجيبَ: بأن التقديرَ: «كأنَّك شخصٌ قائمٌ أو يقومُ»، فلما حذف الموصوف غيِّر الغيبة إلى الخطاب، والاتِّحاد إنما كان بعد التشبيه ادِّعاء.

وقال الفاضلُ العصامُ: دليلُ الزجَّاجِ قويٌّ، والجوابُ ضعيفٌ؛ لأن الشخص القائم إن كان عينَ المخاطب فلا يصحُّ التشبيه، وإن كان غيره فلا يصحُّ حملُ ضميره له، وادِّعاءُ الاتحاد ينافيه ذِكرُ أداة التشبيه، ولأن موصوف الجملة لا يحذف إلا بشرطٍ غير موجود هنا.

والمصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كابن الحاجب لم يتعرض لكونه للشك؛ متابعةً للجمهور، أو حملًا له على التوسُّع.

(وَ«لَكِنَّ») أيضًا مفردٌ عند البصريين؛ لما مرَّ، هو (لِلاسْتِدْرَاكِ) أي: لدفع توهمٍ يتولَّد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء.

ومن ثمَّة قدِّر أداةُ الاستثناء في المنقطع بـ«لكن»، فإذا قلتَ: «جاءني زيدٌ»،

---

(١) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، جميل المذهب، كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو، فلزم المبرد، من تصانيفه: «معاني القرآن»، و«الاشتقاق»، و«خلق الإنسان»، و«فعلت وأفعلت»، وغير ذلك، مات في جمادى الآخرة سنة (٣١١هـ). «بغية الوعاة» (١/ ٤١١).

فكأنه توهَّم أن عمرًا أيضًا جاءك؛ لِما بينهما من الأُلفة، فدفعتَ ذلك التوهُّم بقولك: «لكنَّ عمرًا لم يجئ»، ذكره الرَّضِيُّ[١].

وفي «القاموس»: استدركَ الشيءَ بالشيءِ: حاولَ إدراكه به[٢].

فالمعنى أنَّ «لكنَّ» للدلالة على استدراك المتكلِّم، وطلبه إدراك ما فاته من الإفادة، حيث أوهمَ الكلام السابقَ نقيضه، فطلب إفادته بما بعده، ذكره الفاضلُ العصامُ[٣].

وفسَّره الفاضلُ الهندي[٤] بطلب دَرك السامعِ بدفع ما عسى أن يَتوهمه.

وردَّه الفاضلُ العصامُ، بأن المُستدِرك - وهو المتكلِّم - هو من يطلبُ إدراك ما فاته، لا من يطلبُ إدراك غيره ما فاته[٥].

وهي تقعُ بين كلامين متغايرين نفيًا وإثباتًا معنىً فقط، نحو: «زيدٌ حاضرٌ، لكنَّ عمرًا غائبٌ»، أو لفظًا أيضا، كـ«جاءنِي زيدٌ، لكنَّ عمرًا لم يَجِئْ».

---

(١) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ٣٣٢).

(٢) «القاموس المحيط» مادة (درك).

(٣) «شرح العصام للعوامل» (ص٣٤٦).

(٤) الفاضل الهندي، بهاء الدين محمد تاج الدين حسن الأصبهاني، من علماء الشيعة الإمامية، ولد سنة (١٠٦٢هـ)، وتوفي قتيلًا بأيدي الفراعنة بأصبهان سنة (١١٣٧هـ)، من مصنفاته: «تفسير القرآن»، و«تلخيص كتاب الشفا» لابن سينا، و«الزبدة في أصول الدين»، و«شرح العوامل المائة» للجرجاني، و«شرح الكافية» لابن الحاجب. «هدية العارفين» (٢/ ١١٣).

(٥) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٧٠).

(وَ«لَيْتَ») هو (لِلتَّمَنِّي) أي: لإنشائه: وهو طلبُ ما لا طمع فيه، أو ما فيه عُسر، فيدخل على المستحيل كـ«ليتَ الشبابَ يعودُ يومًا»، وعلى المُمكن الغير المرجو، كقول مُنقطع الرجاء: «ليتَ لي مالًا فأحجَّ به».

(وَ«لَعَلَّ») هو (لِلتَّرَجِّي) أي: لإنشائه: وهو ارتقابُ شيء لا وثوقَ بحصوله، فيدخل فيه الطمع: وهو ارتقاب محبوبٍ كذلك، نحو: «لعلَّك تُعطينا»، والإشفاقُ: وهو ارتقابُ مكروه كذلك، نحو: «لعلِّي أموتُ السَّاعةَ»، كذا قاله الرَّضِيُّ[1]، ورَضِي به المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ما هو الظاهر، أو اكتفى بما هو الغالب، حيث لم يتعرَّض للثاني؛ بناءً على ما قيل: هو مختص بارتقاب المحبوب، كما يُشعرُ به كلام صاحب «الكشاف»، حيث قال: و«لعل» للترجي أو الإشفاق[2].

قال المحققُ الحقَّاني العلَّامة التفتازانيُّ في «شرح الكشاف»: إن هذا قد يكون من المتكلِّم، وقد يكون من المخاطب، وقد يكونُ من غيرهما، كما يشهدُ به موارد الاستعمال. انتهى.

وقال الرَّضِيّ: إن «لعل» إذا وقعت في كلام علَّام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند سِيبَويه، وهو الحقُّ؛ لأن الأصل في الكلمة أن لا تخرجَ عن معناها بالكلية[3].

وقال صاحبُ «الكشاف»: إن «لعلَّ» الواردة في القرآن قد تكون للإطماع[4].

---

(١) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ٣٣٢).

(٢) «الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل» (١/ ١٢٣).

(٣) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ٣٣٣).

(٤) «الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل» (١/ ١٢٣).

وبيَّنه بما حاصله ما ذكره العلَّامة الثاني المحقِّق التفتازانيُّ أنها للإطماع في محل التحقيق، والتعبير عن التحقيق بطريق الإطماع إما ليدل على أنه لا خُلفَ في إطماع الكُرماء، أو ليكون على دأب كلام العظماء، أو ليُنبِّه العباد على أن لا يتكلوا على العبادة.

وقيل: إنها للتحقيق كـ«إنَّ»، وردَّهُ الرَّضِي بأنه منقوضٌ بقوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[(١)]، فإن فرعونَ لم يتذكر[(٢)].

وأجاب عنه الفاضلُ العصام بأن المُتفرِّع أحدُ الأمرين، ويحتمل أنه خَشِيَ وإن لم يتذكر[(٣)].

ثم إن العلَّامة التفتازاني قال: لمَّا كان ما بعد «لعل» الإطماعية قطعيَّ الحصول، وما قبلها مما يناسب أن يُعلل بذلك، بحيث يكون ما بعدها بمنزلة الغرض لِما قبلها؛ زعم ابنُ الأنباري[(٤)] وجماعةٌ من أئمة العربية أن «لعلَّ» قد تكونُ بمعنى «كي»، حتى حملوا عليه كلَّ صورة امتنع فيها الترجي، سواء كان

(١) سورة طه (٤٤).
(٢) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ٣٣٣).
(٣) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٠).
(٤) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، الإمام أبو بكر بن الأنباري النحوي اللغوي، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظًا، سمع من ثعلب وخلق، وكان صدوقًا فاضلًا ديِّنًا خيِّرًا من أهل السنة، روى عنه الدارقطني وجماعة، وكان يملي في ناحية وأبوه مقابله، وكان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهدًا في القرآن، وكان يملي من حفظه لا من كتاب، من مصنفاته: «غريب الحديث»، و«الهاءات»، و«الأضداد»، و«المشكل»، وغير ذلك، توفي سنة (٣٢٨هـ). «بغية الوعاة» (١/ ٢١٢).

إطماعًا، مثل: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفلِحُونَ﴾[١]، أو لا، مثل: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشكُرُونَ﴾[٢]، و﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[٣].

وردَّه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعني: صاحب «الكشاف» بأن جمهورَ أئمة اللغة اقتصروا في بيان معناها الحقيقيِّ على الترجِّي والإشفاق، وبأن عدم صلاحها لمجرد معنى العِلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق[٤].

ألا ترى أنك تقول: «دخلتُ على المريضِ كيْ أعودَه»، و«أخذتُ الماءَ كَيْ أشربَه»، ولا يصلح «لعلَّ».

وقال الرَّضِيّ: القائلُ بالتعليل قُطْرب وأبو علي[٥]، وردهما بأنه منقوضٌ بقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[٦]؛ إذ لا معنى فيه للتعليل[٧].

---

(١) سورة البقرة (١٨٩).

(٢) سورة البقرة (٥٢).

(٣) سورة البقرة (٢١).

(٤) «الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل» (١/ ١٢٣).

(٥) محمد بن المستنير، أبو علي النحوي، المعروف بقطرب، لازم سيبويه، وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه على بابه، فقال له: ما أنت إلا قطرب ليلٍ! فلقب به، وأخذ عن عيسى بن عمر، وكان يرى رأي المعتزلة النظامية، فأخذ عن النظام مذهبه، واتصل بأبي دلف العجلي، وأدب ولده؛ ولم يكن ثقة، من تصانيفه: «المثلث»، و«النوادر»، و«الصفات»، و«الأصوات»، و«العلل في النحو»، وغير ذلك. توفي سنة (٢٠٦هـ). «بغية الوعاة» (١/ ٢٤٢). وأبو علي تقدمت ترجمته.

(٦) سورة الشورى (١٧).

(٧) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ٣٣٣).

وأجاب عنه الفاضلُ العصامُ بأنه يصحُّ حمله على القرب في النظر، فالمعنى: أيُّ شيء يجعلكَ داريًا بحالها ليحصُل قربُ إتيانها في نظرك، فيكونُ فائدةُ هذه الدراية حصولَ القُرب عندك، فافهم.

وقيل: قد يجيء للاستفهام، نحو: «لعلَّ زيدًا قائمٌ؟» بمعنى: «هلْ زيدٌ قائمٌ؟».

(**وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهَا**) أي: هذه الحروف (**عَلَيْهَا**) لئلا يبطُل الصَّدارةُ في غير «أنَّ»، وأما فيها؛ فلأنها حرف موصول كـ«أن» المصدرية، ومدخولها صلتها، وشيء من أجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول؛ لكونها كالجزء الأخير، وقيل: لضعفها في العمل؛ لكونه بالمُشابهة.

وهذا غيرُ ملائمٍ؛ لما ذكره الرَّضِيّ والفاضل العصام في وجه العمل، فافهم.

(**وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ**) وجوبًا، أي: الكلامِ الذي دخلت هي عليه مقصودًا لذاته؛ كـ«إنَّ زيدًا قائمٌ»، أو لا؛ كـ«قال زيدٌ: إنَّ عمرًا قائمٌ»؛ ليُعلمَ من أول وهْلةٍ[1] أنه من أي قسم من أقسام الكلام تأكيدي أم تشبيهي أم غيرهما.

وأما قولُ الفاضل العصام في وجه وجوب صدارة «إنَّ»: إن الجملة في المآل فاعلٌ لمضمونها؛ لأنها حرف تحقيق، فـ«إنَّ زيدًا قائمٌ» بمنزلة «تحقَّق قيام زيدٍ»، والفاعلُ لا يتقدَّم على الفعل[2]، فمنظورٌ فيه.

---

(١) في نسخة: (من أول الوهلة).

(٢) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٦٧).

(غَيْرَ «أَنَّ») المفتوحة، ولما لم يُفد هذا الاستثناءُ قطعًا وجوبَ عدم الصَّدر لها الذي هو المقصود، أفاده بقوله: (فَلَا تَقَعُ فِي الصَّدْرِ) أي: في صدرِ الكلامِ (أَصْلًا) أي: لا بالنظر إلى مدخولها؛ لأنه خرجَ عن الكلامية، وصار في حُكم المصدر، ولا بالنظر إلى كلام جُعلتْ معه جزءًا منه، كما في مثل: «عِندي أنَّكَ قائمٌ»؛ لالتباسها بالمكسورة؛ لإمكان الذهول عن الفتحة؛ لخفائها وجوازِ الحمْلِ على سبق اللسان؛ لأن الصدرَ موضعُ المكسورة، والمذكور بعدها يجوز أن يكون خبرًا آخرَ أو ظرفًا لخبرها.

(وَتَلْحَقُهَا) أي: الحروف المذكورة («مَا») الكافَّةُ (فَتُلْغَى عَنِ الْعَمَلِ) أي: يبطلُ عملُها (وَتَدْخُلُ حِينَئِذٍ عَلَى الْأَفْعَالِ) ولا تختصُّ بالأسماء كما تختصُّ بها بدونها؛ إذ لا يلزم حينئذ كونُ مدخولها صالحًا للمعمولية، (نَحْوُ: «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ») ونحو: «إنما زيدٌ ضاربٌ» (فَـ«إِنَّ») المكسورة (لَا تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ) إلى المفرد، بل تؤكِّده (وَ«أَنَّ») المفتوحة (مَعَ جُمْلَتِهَا) أي: اسمها وخبرها، والتسميةُ بها باعتبار الكَوْن، قال الفاضلُ العصامُ: والإضافةُ ليست لأدنَى مُلابسةٍ، بل حقيقةٌ عرفية (فِي حُكْمِ الْمَصْدَرِ) فيُؤخذُ من خبرها مصدر مضاف إلى الاسم، أما في الخبر المشتقِّ فظاهر، نحو: «أعجبني أنَّ زيدًا قائمٌ» أي: قيامه.

وأما في الجامد، فبإلحاقِ الياء المصدرية؛ نحو: «أعجَبني أنَّ زيدًا إنسانٌ» أي: إنسانيته، كذا في الرَّضِيّ(١).

---

(١) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ٣٤١).

وقال الفاضل العصامُ: هذا ليس بوَفيٍّ؛ فإنه قد لا يمكن الأخذ من الخبر، بل يُؤخذ من صفته مصدران يُضاف أحدهما إلى الآخر وهو إلى الاسم، كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾(١)؛ أي: بانتفاء فَقاهَتِهم.

وقد يؤخذ من جزائه مصدرٌ مضافٌ إلى المضاف إلى الاسم، مثل: «بلَغني أن زيدًا إنْ تُعْطِه يَشْكُركَ أبوهُ» أي: شكرُ أبيه إياك على تقديرِ إعطائكَ إيَّاه.

وقد يُؤخذُ من جزئه مصدر كذلك، مثل: «بلغني أنَّ زيدًا أبوهُ قائمٌ»، أي: قيامُ أبيه.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: من أجل عدم تغيير المكسورةِ وتغيير المفتوحة (وَجَبَ الْكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الْجُمَلِ) الأولى، إما جمع المفرد أو إفراد الجمع على طِبق قوله: (وَالْفَتْحُ فِي مَوْضِعِ الْمُفْرَدِ).

[مواضع كسرِ همزةِ «إنَّ»]

(فَكُسِرَتْ) «إنَّ»، أي: مادَّتها، هذا خبر في موقع الأمر، وهو أبلغ منه، كما تقرَّر في محله، قاله الفاضلُ العصام.

(فِي الِابْتِدَاءِ) أي: حال كونها في ابتداء الكلام ولو تقديرا بأن يكون استئنافًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾(٢)، وجهُ الكسر هنا ظاهر.

---

(١) سورة الحشر (١٣).

(٢) سورة يونس (١٥).

(نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، وَفِي جَوَابِ الْقَسَمِ) لأنه جملة مستقلةٌ لا محالةَ، خلافًا للكوفيين والمُبرِّد إذا لم يكن في خبرها لام، فإنهم يُجوِّزون الفتح فيه حينئذ لتأويلهم بالمفرد، واستبعدَهُ الرَّضِيّ بأنه لا يقعُ المفرد الصريحُ جوابًا للقسم، فكيف يؤوَّل به؟![1]

(نَحْوُ: «وَاللهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، وَفِي الصِّلَةِ) لأنها لا تكونُ إلا جملةً كما يجيء (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ﴾[2]، وَفِي الْخَبَرِ عَنِ اسْمِ عَيْنٍ) لأنها لو فُتحت لا يصحُّ الحملُ بخلاف الخبر عن اسم معنى، فإنها تُفتح فيه، نحو: «مأمولي أنَّك قائمٌ»، كما تُكسرُ؛ نحو: «العِلمُ إنَّه حسَنٌ».

(نَحْوُ: «زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ»، وَفِي جُمْلَةٍ دَخَلَتْ) فيها (عَلَى خَبَرِهَا) أي: «إن» (لَامُ الِابْتِدَاءِ) لأنها لتأكيدِ مضمون الجملة كالمكسورة، فيكونُ موضع الجملة وفيما لم تدخل على خبرها اللام تُفتح كما سيجيءُ.

(نَحْوُ: «عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ»، وَ) حالَ كونها (بَعْدَ الْقَوْلِ الْعَرِيِّ عَنِ الظَّنِّ)؛ لأنَّ تعلُّق القول بجملة إنما هو لحكايتها، فلا يتصرفُ في مضمونها مع أنها مفعوله؛ لأن مفعوليتها إنما هي باعتبار لفظها، فهي بالقياس إلى معناها باقيةٌ على حالها، ولذا لا تدخل في قوله: «مفعولة»؛ لأن مفعوليتَها إنما هي باعتبار معناها.

وإنما قال: «العَرِيِّ عن الظنِّ»؛ إذ لو لم يَعر عنه لكانَ في حُكم أفعال القلوب فتفتح بعده.

---

(١) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ٣٤٢).

(٢) سورة القصص (٧٦).

(**نَحْوُ: «قُلْ: إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ»، وَبَعْدَ «حَتَّى» الِابْتِدَائِيَّةِ**) أي: التي يبدأ بها الكلام، قيّد بها؛ لأن العاطفة إنما تكون لعطف المفرد على المفرد، والجارة إنما تدخلُ على الاسم حقيقةً أو حُكمًا، فتفتح بعدهما.

(**نَحْوُ: «أَتَقُولُ ذَلِكَ حَتَّى إِنَّ زَيْدًا يَقُولُهُ»**)، وجهُ الكسر هنا ظاهرٌ.

(**وَبَعْدَ حُرُوفِ التَّصْدِيقِ**) مثل: «نعم»، و«بلى» وغيرهما (**نَحْوُ: «نَعَمْ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»**) لمن قال: «زيد قائمٌ»، أو «أزيدٌ قائمٌ؟».

(**وَبَعْدَ حُرُوفِ الِافْتِتَاحِ**) أي: حروفٍ يبتدأ بها الكلامُ، وهي: «أَلَا» و«أَمَا»، وقد تقلب همزتها هاءً وعينًا، وقد تُحذف الألف في الأحوال الثلاث، ذكره الفاضلُ العصام[1]، فيكون الجمع بملاحظة فروعهما، وإلا فالظاهر حرفي الافتتاح، (**نَحْوُ: «أَلَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، وَبَعْدَ وَاوِ الْحَالِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾**[2]) لوجوب كون ما بعد هذه الحروف جملة.

[مواضعُ فتحِ همزةِ «أَنَّ»]

(**وَفُتِحَتْ**) «أنَّ» حالَ كونها (**فَاعِلَةً**) مع جملتها، والنائبة إما داخلة فيها؛ لكونها في حكمها لا للجريِ على اصطلاح الغير كما زعم الفاضلُ العصام، أو في مفعولة؛ نظرًا إلى أصلها، نحو: «بلغني أنكَ قائمٌ».

(**وَمَفْعُولَةً**) معها (**نَحْوُ: «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»**) أي: قيامه.

(**وَمُبْتَدَأَةً، نَحْوُ: «عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ»، وَمُضَافًا إِلَيْهَا، نَحْوُ: «اِجْلِسْ حَيْثُ أَنَّ**

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٦٦).

(٢) سورة الأنفال (٥).

زَيْدًا جَالِسٌ») لوجوب كون كلٍّ منها مفردًا، وما يُضاف إليه «حيث» وإن كان جملةً لفظًا، لكنه مفرد معنىً، فإذا دخله «أنَّ» تُفتح لا محالة.

(وَ) حالَ كونها (بَعْدَ «لَوْ») قدَّمها؛ لبساطتها (لِأَنَّهُ) أي: ما بعدها (فَاعِلٌ) لمحذوف لا مبتدأ، كما جوَّزه الكوفيون بناءً على تجويزهم دخول حرف الشرط على الاسم (نَحْوُ: «لَوْ أَنَّكَ قَائِمٌ لَكَانَ كَذَا»)، كذا في الجامي[1]، والصوابُ: «قمتَ» بالخطاب؛ لوجوب كون خبرها حينئذ فعلًا لو مشتقًا؛ ليكون كالعوض عن المحذوف، وأما لو جامدًا فلا يجوز؛ لتعذر قيامه مقامه، كذا في «الامتحان» وغيره في بحث حروف الشرط والجواب بأن الخبر في الحقيقة جامد محذوف، و«قائم» صفته ليس بصواب؛ لأنه مع كونه تكلُّفًا، يردُ عليه أن وضع الفعل موضعه ليس بمتعذر حينئذ؛ إذ الخبر في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف؛ لحصول الفائدة بها لا به كما لا يخفى.

(أَيْ: لَوْ ثَبَتَ قِيَامُكَ، وَبَعْدَ «لَوْلَا») الامتناعية، والتعميمُ للتحضيضية لا يُساعده قولُه: (لِأَنَّهُ) أي: ما بعدها (مُبْتَدَأٌ) لا فاعلٌ، كما زعم الكِسائيُّ والفرَّاءُ[2]، أي: لولا وُجدَ ذهابُك، فإن ما بعدها فاعل لا مبتدأ؛ للزومِها الفعل

---

(١) «الفوائد الضيائية» (ص٤٤٣).

(٢) الكسائي تقدمت ترجمته، والفراء: يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي إمام العربية أبو زكريا، المعروف بالفراء، قيل له: الفراء، لأنه كان يفري الكلام، روى عن قيس بن الربيع ومندل بن علي والكسائي، وعنه سلمة بن عاصم ومحمد ابن الجهم السمري، وحدث بكتبه، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس، صنّف: «معاني القرآن»، و«اللغات»، و«النوادر»، وغير ذلك، توفي سنة (٢٠٧هـ) عن سبع وستين سنة. «بغية الوعاة» (٢/ ٣٣٣).

(نَحْوُ: «لَوْلَا أَنَّكَ ذَاهِبٌ لَكَانَ كَذَا»، أَيْ: لَوْلَا ذَهَابُكَ مَوْجُودٌ، وَبَعْدَ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةِ التَّوْقِيتِيَّةِ) أي: المنسوبة إلى التوقيتِ بدلالتها على الوقت، واختصاصها بالنيابة عنه، صرح به الرَّضِيّ، ورضِي به الفاضلُ العصام[١]، فتكون ظرفًا، ولذا تحتاجُ إلى كلام مستقلٍّ ليعمل فيها.

(لِأَنَّهُ) أي: ما بعدها (فَاعِلٌ لِاخْتِصَاصِ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةِ) توقيتيةً أو لا؛ ولذا أظهر، وإنما قيَّد بها أولًا؛ لأنها لو لم يرَدْ بها التوقيت لم يحتج إلى إيرادها لحصول المصدرية بـ«أنَّ» كما لا يخفى.

(بِالْفِعْلِ) لفظًا أو تقديرًا عند سِيبَويه، وتعمُّ الاسمَ أيضًا عند غيره -وإن كان قليلًا- نحو: «بقُوا في الدُّنيا ما الدُّنيا باقيةٌ»، قال الرَّضِيُّ: وهو الحقُّ[٢].

(نَحْوُ: «اِجْلِسْ مَا أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، أَيْ: مَا ثَبَتَ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) هذا على وَفقِ ما قاله الرَّضِيُّ أن صلتها ماضٍ مثبت أو منفي بـ«لم» غالبًا، والمعنى على الاستقبال في الأغلب (بِمَعْنَى: مُدَّةَ ثُبُوتِ قِيَامِ زَيْدٍ) إشارةٌ إلى توقيتية «ما» ومصدريتها.

(وَبَعْدَ حَرْفِ الْجَرِّ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ») للزوم كونِ ما بعدها مفردًا.

(وَبَعْدَ «حَتَّى» الْعَاطِفَةِ لِلْمُفْرَدِ) على المُفرد، هذا بيانٌ للواقع؛ لأنها لا تكون إلا لعطف المفرد، كما صرَّح به العلامة التفتازاني في «المطوَّل» ومولانا

---

(١) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ٤٤٠)، «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٧٦).

(٢) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ٤٤١). والقول المستشهد فيه هو للضحاك ابن عبد الله الهلالي كما في «شرح نهج البلاغة» (٤/ ٣٨).

السيد عبد الله[1] في «شرح لبِّ الألباب»، مع الإشارة إلى وجه الفتح بعدها، أو احتراز عن العاطفة للجملة على ما يُشعر بوقوعها كلام السَّكَّاكِيِّ في بحث العطف[2]، وكلام العلَّامة المزبور قبل التصريح المذكور، والمختار على ما قيل: هو الأول؛ لأن شرط العطف بـ«حتى» الذي ذكر في محله لا يتحقق في الجمل، على أنه لو تم الثاني لكان ما بعدها مما يجوز فيه الأمران، فافهم.

(**نَحْوُ: «عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنَّكَ صَالِحٌ»، وَبَعْدَ «مُذْ» وَ«مُنْذُ»**) الاسمين؛ لدخول الحرفين في حرف الجرِّ؛ لأنهما حينئذ يكونان مبتدأين، و«أنَّ» مع جملتها خبرًا عنهما بتقدير زمان مضاف، ليصحَّ الحملُ، والمضاف إليه لا يكون إلا مفردًا، فتأمل. (**نَحْوُ: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّكَ قَائِمٌ»**).

[جوازُ التقديرينِ]

(**وَحَيْثُ جَازَ التَّقْدِيرَانِ**) أي: تقدير كون «أنَّ» مع جملتها جملةً، وتقدير كونها معها مفردًا.

والمراد بالجواز: ما يجامع ترجيح أحد الطرفين؛ لأنَّ الخلوَّ عن الحذف أرجحُ، ذكره الفاضلُ العصامُ[3].

---

(١) عبد الله بن محمد جمال الدين الحسيني، المعروف بنقره كار، توفي سنة (٧٧٦هـ)، له من التصانيف: «شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان»، و«شرح تنقيح الأصول شرح حرز الأماني للشاطبي»، و«شرح الشافية لابن جني»، و«العباب شرح لب الألباب»، وغير ذلك. «هدية العارفين» (١/ ٢٤٣).

(٢) ينظر: «المطول في شرح تلخيص المفتاح» (١/ ١٠١-١٠٢).

(٣) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢١٦).

(**جَازَ الْأَمْرَانِ**) أي: الكسر والفتح (**كَـ**) «إنَّ» (**الَّتِي وَقَعَتْ بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ**) أو «إذا» المُفَاجأة (**نَحْوُ: «مَنْ يُكْرِمْنِي فَإِنِّي أُكْرِمُهُ»**) أو «إذًا إنِّي أُكرمُه» (**فَإِنْ كُسِرَتْ**) وهو الأرجحُ لما مرَّ (**فَالْمَعْنَى: فَأَنَا أُكْرِمُهُ**) لما عرفتَ أن المكسورة لا تغير.

(**وَإِنْ فُتِحَتْ، فَالْمَعْنَى: فَإِكْرَامِي إِيَّاهُ ثَابِتٌ**) فـ«أنَّ» مع جملتها مبتدأ محذوف الخبر، على وفْق ما ذكره الرَّضِيُّ[(١)].

وقال الفاضلُ العصامُ: فيه أن تقديم الخبر هنا واجب، فالمعنى: فثابتٌ إكرامي إيَّاه، ثم قال: وههنا بحثٌ، وهو أن تقديم الخبر لمَّا وجبَ لدفعِ الالتباس بين المكسورة والمفتوحة، ينبغي أن لا يجوز حذفه؛ لأن الغرضَ من التقديم - وهو دفع الالتباس - يفوت به[(٢)].

وجوَّز الفاضل الجامي كونَ التقدير: فجزاؤه أنِّي أُكرمه، فيكونُ المحذوف مبتدأ غيرَ اسم عينٍ[(٣)].

وردَّهُ الفاضلُ العصامُ بأنه يستلزم الحذفَ قبل الحاجة، وأنه لم يُعهد بعد الفاء الجزائية إيراد الجزاء؛ لأن جعلَ الشيء جزاءً يُفيد كونَه جزاءً، فلا يقال: «إنْ ضربْتَني فجزاؤكَ أنِّي ضربتُكَ»، بل يقال: «إنْ ضَرَبْتَني ضَربْتُكَ»[(٤)].

---

(١) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ٤٤٣).

(٢) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٧٦).

(٣) «الفوائد الضيائية» (ص٥٦٣).

(٤) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٦٧).

[تخفيفُ «إنَّ» المكسورةِ]

(وَتُخَفَّفُ الْمَكْسُورَةُ) بحذف النون المتحركة مع حركتها؛ لِثِقَل التشديد وكثرة الاستعمال.

(فَيَلْزَمُ) حين الإلغاء عند سِيبَويه وسائرِ النحاة؛ لأن اللام للفرق بين المكسورة المخفَّفة وبين «إنْ» النافية، ولا التباسَ حين الإعمال، ومطلقًا عند ابن الحاجب؛ لأنَّ الفرقَ بالعمل لا يحصل في التقديري والمحلي، وأما في اللفظي فللاطراد.

(اللَّامُ) عند عدم قرينة مُغنيةٍ عنها من حرف النفي، كـ«إنْ زيدٌ لنْ يقومَ»، واقتضاء المقام الإثبات، كقولِه عندَ المدح:

.... وإِنْ مالـكٌ كانَـتْ كِـرَامَ المَعـادنِ[1]

وتمتنع عند وجودها، صرح به الفاضلُ العصامُ[2].

ثم إنَّ المراد بها لامُ الابتداء كما هو المتبادر، ومذهبُ سِيبَويه والأَخْفَشَين وغيرهم.

وقيل: لامٌ أخرى اجتُلبت؛ للفرق لمجامعتها بفعلٍ غير فعل المبتدأ على ما هو مذهب الكوفيين، كما سيجيءُ، نحو قوله:

---

(١) عجز بيت من الطويل، وقائله الطرمّاح بن حكيم الطائي، وصدر البيت:

أَنـا ابْـنُ أُبـاةِ الضَّـيْمِ مِـن آلِ مالِـكٍ ....

«ديوان الطرماح» (ص ١٧٣).

(٢) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٦٧).

شَـلَّتْ يَمِينُـكَ إنْ قَتَلْـتَ لَمُسْـلِمًا .... [(١)]

ولعدم التعليق بها في باب «علمت» كما في المثال الآتي، فافهم.

(فِي خَبَرِهَا) لفظًا أو معنىً، أي: المكسورة المخفَّفة، ولا يجوز دخولها على اسمها ولا على ما بينهما، كما يجوز قبل التخفيف.

(وَيَجُوزُ إِلْغَاؤُهَا) أي: إبطالُ عملها - وهو الغالبُ -؛ لفَوات بعض المُشابهة كفتح الآخر، كما يجوز إعمالها على ما هو الأصل، ولذا لم يُصرِّح به.

(وَدُخُولُهَا) مبتدأٌ، خبره (عَلَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْمُبْتَدَأِ) والخبرِ؛ كالأفعال الناقصة وأفعالِ القلوب؛ لئلا تخرج بالكلية عن أصلها الذي هو الدخول عليهما بأن تدخل على ما يقتضيهما.

والكوفيون يُعمِّمون، ويمكن عطفُ (دخولها) على اللام، بمعنى أنها لو دخلت على فعلٍ بناءً على جواز الإلغاء يلزم أن يكون ذلك الفعل منها، لا أنه لا تدخل على الاسم أصلًا.

ولم نجعله عطفا على «إلغاؤها» مع القُرب والظهور؛ لئلا يُشعِرَ باختيار مذهب الكوفيين، فإنه ضعيفٌ؛ لأن دخولها على غيره لنُدوره أو شذوذِه كالمعدوم، كذا في «الامتحان»[(٢)].

---

(١) صدر بيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد بن عمرو، ترثي زوجها الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وتدعو على قاتله، وعجزه:

.... حلّـتْ عليـك عُقوبَـةُ المُتَعَمّـدِ

«صناعة الإعراب» (٢/ ٥٤٨)، و«الإنصاف» (٢/ ٦٤١)، و«شرح المفصل» (٨/ ٧٦)، و«المغني» (ص ٣٧).

(٢) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩٨).

(نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[(١)]، و﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾[(٢)]).

ويجوز دخول اللام على خبر الناقصة الداخلةِ عليها المكسورة المخفَّفة - كما في «التسهيل» -؛ لأن الخبر وإن كان لها لفظًا، إلا أنه للمكسورة معنىً؛ إذ معنى: «إنْ كانَ زيدٌ لقائمًا» «إنَّ زيدًا لقائمٌ»، صرَّح به الدَّمامِينيُّ في «شرحه».

وكذا المفعول الثاني لباب «علمت»، ولذا لم يُعلَّق هو بدخولها عليه، ولأنه إنما يعلَّق لو دخلت على أول مفعوليه، ولمَّا دخلت هنا على ثانيهما ونصب أولهما؛ لعدم المانع، لزمَ أن ينصب الثاني أيضًا؛ لامتناع الاقتصار، كذا في الرَّضِيّ[(٣)].

[تخفيفُ «أَنَّ» المفتوحةِ]

(وَتُخَفَّفُ الْمَفْتُوحَةُ فَتَعْمَلُ) أي: المفتوحةُ المخفَّفة (فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ) وجوبًا؛ لأنها أقوى مُشابهةً من المكسورة العاملةِ جوازًا، ولم يُوجد عملُها في ظاهر، فقُدِّر في مقدَّرٍ وجوبًا؛ لئلا يلزمَ ترجيحُ الأضعف.

(وَيَلْزَمُ) حينئذ (أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا فِعْلٌ مِنْ أَفْعَالِ التَّحْقِيقِ) حقيقةً كالعلم والتبيين، أو حكمًا كالظنِّ، بمعنى أنها إذا كان قبلها فعل يلزم أن يكون ذلك الفعل منها، فلا يردُ مثلُ قوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[(٤)]،

---

(١) سورة البقرة (١٤٣).

(٢) سورة الشعراء (١٨٦).

(٣) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ٣٦٧).

(٤) سورة يونس (١٠).

وما سيأتي من قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾[1] وغيرِ ذلك.

ولا يحتاج في الدفع إلى تعسُّف حملِ اللزوم على الغَلبةِ.

وجهُ اللزوم المناسبة في التحقيق، وهي وإن لم تقتضه - بل الأولَويةَ - إلا أنه التُزم رعايتها بشهادة الاستقراء.

ثم التي كان قبلها الظنُّ تحتمل المخفَّفة باعتبار جرْيه مجرى التحقيق؛ بسبب دلالته على الوقوع، والناصبة باعتبار عدمه بعدم التيقُّن؛ (**نَحْوُ**: «**عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ**») أي: أنه.

(**وَتَدْخُلُ**) أي: يجوزُ دخولها (**عَلَى الْفِعْلِ مُطْلَقًا**) من أفعال المبتدأ أو لا، مُتصرفًا أو لا، شرطًا أو دعاءً أو لا، أي: يجوز كون مفسِّر ضمير الشأن المقدَّر جملةً فعليةً مطلقة، كما يجوز كونه اسميةً.

ولزوم كونه اسميةً إنما هو إذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ، وأما إذا دخل فيجوز كونه فعليةً، كما صرَّح به الرَّضِيُّ[2]، فليس معنى الدخول في المفتوحة بمعناه في المكسورة، فافهم.

(**وَيَلْزَمُهَا مَعَ الْفِعْلِ الْمُتَصَرِّفِ غَيْرَ الشَّرْطِ وَالدُّعَاءِ**) أي: مع دخولها عليه وقبلها فعلُ التحقيقِ بقرينة الأمثلة (**حَرْفُ النَّفْيِ**) «لا» و«ما» و«لنْ» و«لمْ» و«لمَّا» و«إنْ» (**نَحْوُ**: «**عَلِمْتُ أَنْ لَا تَقُومُ**») بالرفع، أي: أنه، و«تبيَّنت أنْ ما تقومُ»، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ

---

(١) سورة الأعراف (١٨٥).

(٢) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ٣٦٧).

(٣) سورة البلد (٥).

يَرَهُ﴾[1]، و«ظننتُ أنْ لمَّا تقُمْ» و«علمتُ أنْ إنْ تقوم».

(أَوِ «السِّينُ»، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾[2]، أَوْ «سَوْفَ») كقوله:

واعلَـمْ فعِلـمُ المـرءِ ينْفَعُـهُ ... أنْ سـوفَ يـأتي كُـلُّ مـا قُـدِّرا[3]

(أَوْ «قَدْ»، نَحْوُ: «عَلِمْتُ أَنْ قَدْ تَقُومُ») ليكون كلٌّ منها كالعِوض عن المحذوفة، وللفرق بينها وبين الناصبة، فإن هذه الحروف لا تقعُ بينها وبين فعلها؛ لأنها معه بتأويل المصدر، والفصلُ بها ينافيه إلا بـ«لا»، ولأنها لضعفها لا تقوى على العمل بالفصل إلا بها، فإنها لكثرة دورانها تدخلُ في مواضع لا يدخلها أخواتها، نحو: «جئتُ بلا مالٍ» فلا يحصل الفرق بها، بل بالعملِ، فإن ما بعدها إن كان منصوبًا لفظًا، فالناصبة، وإلا فالمُخفَّفة، أو بالمعنى فإنه إن عُنيَ به الاستقبال فالناصبة، وإلا فالمخفَّفة.

ويمكن أن يكون الفارقُ حينئذ ما كان قبلها من فعل التحقيق مع انضمام الفصل بها إليه، فإنه - وإن جاز - لكنْ لا يخلو عن كونه خلاف الظاهر في الجملة، فافهم.

(وَلَوْ كَانَ) أي: الفعلُ الداخلة هي عليه (غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ أَوْ شَرْطًا أَوْ دُعَاءً لَا يُحْتَاجُ إِلَى أَحَدِ هَذِهِ الْحُرُوفِ) بل لا يجوزُ لعدم الالتباس حينئذ بالناصبة؛

---

(١) سورة البلد (٧).

(٢) سورة المزمل (٢٠).

(٣) البيت من السريع، مجهول قائله. «المغني» (ص٥٢٠)، و«شرح الألفية» لابن عقيل (١/ ٣٨٧)، و«شرح الأشموني» (١/ ٢٩٢).

لأنها مع مدخولها في حكم المصدر، ولا مصدر لغير المتصرِّف، والشرط والدعاء لا يؤولان بالمصدر.

(نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[(١)]) مثالُ غير المتصرف، (وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾[(٢)]) مثالُ الشرط، (وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنْ) في قراءة نافعٍ[(٣)] (غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)﴾[(٤)]) مثالُ الدعاء.

[تخفيفُ «كَأَنَّ»]

(وَتُخَفَّفُ «كَأَنَّ» فَتُلْغَى) أي: يبطلُ عملها (عَلَى) الاستعمال (الْأَفْصَحِ) لفوات بعضِ المشابهة بانتفاء فتحِ الآخر (نَحْوُ قَوْلِهِ: كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ) صدرُه: «وصدرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ»، على ما في الرَّضِيِّ[(٥)]، «ووجهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ» على ما في «شرح التسهيل»[(٦)]، «ونحرٍ مُشْرِقِ اللونِ» على ما في «شرح لُبِّ الألباب»[(٧)].

---

(١) سورة الأعراف (١٨٥).

(٢) سورة سبأ (١٤).

(٣) نافع بن عبد الرحمن الليثي، أبو رويم، أحد القراء السبعة، قرأ على الأعرج والزهري وأبي جعفر القارئ، وأخذ عنه ابن وردان وابن جماز ومالك، توفي سنة (١٦٩هـ)، وقيل (١٦٧هـ). «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٣٦- ٣٣٨)، «غاية النهاية» (٢/ ٢٨٨- ٢٩١).

(٤) سورة النور (٩).

(٥) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ٣٦٧). والبيت من الهزج، ولم يذكر قائله.

(٦) وكذا رواية سيبويه في «الكتاب» (١/ ١١٩).

(٧) وكذا رواية الزمخشري في «المفصل» (١/ ٣٩٨).

ولو أُعملت على غيرِ الأفصح لقيل: «ثدييه».

ثم إن الظاهر أن لا يقدر بعدها ضمير الشأن؛ لعدم الداعي إليه كما كان في المفتوحة المخففة، ولذا لم يذكره.

وقال ابنُ مالك[1]: إنها كالمخفَّفة المفتوحة في العملِ في اسم مقدَّر إلا أنه لا يلزم أن يكون ضمير شأن، ويؤيده لزوم «لم» و«قد» لما بعدها إذا كان فعلًا كالمخففة المفتوحة على ما يُستفاد من كلامه، وصرَّح به الرَّضِيّ[2]، مثل قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[3]، ومثل: «كأنْ قد وردت الأظعانُ»[4].

[تخفيف «لَكِنَّ»]

(**وَتُخَفَّفُ «لَكِنَّ» فَيَجِبُ إِلْغَاؤُهَا**) لفَوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الآخر، ولمشابهتها العاطفةَ لفظًا ومعنًى، فأُجريَت مُجراها بخلافِ سائر المخفَّفات، فإنها ليس لها ما أُجريتْ هي عليه.

(**نَحْوُ: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَلَكِنْ عَمْرٌو حَاضِرٌ»**) الواو لعطف الجملة على الجملة أو للاعتراض.

(**وَيَجُوزُ حِينَئِذٍ**) أي: حين التخفيفِ والإلغاء (**دُخُولُهُمَا**) أي: المُخفَّفتين (**عَلَى الْفِعْلِ**) لانتفاء المانع عنه وهو العملُ؛ (**نَحْوُ: «كَأَنْ»**) قد (**قَامَ زَيْدٌ»**) لأنه مما لا بُدَّ منه كما ذكرنا.

---

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ٣٧١). والبيت من الهزج، ولم يذكر قائله.

(٣) سورة يونس (٢٤).

(٤) «شرح نهج البلاغة» (٤/ ٣٧١).

(وَ) نحو («مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَكِنْ قَعَدَ»).

[«إلا» في المستثنَى المنقطعِ]

(وَالسَّابِعُ) من الأحرف الثمانية التي منصوبُها قبل مرفوعها («إِلَّا») الواقع (فِي الْمُسْتَثْنَى الْمُنْقَطِعِ) لأنه في المتصل ليس بعامل على الصحيح، بل العامل الفعل أو شبهه، أو معناه على رأي البصريين.

(وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُخْرَجْ) على بناء المجهول (مِنْ مُتَعَدِّدٍ) لمعلوميَّة عدم دخول مدلوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم، كمثال المتن.

أو المراد كقولكَ: «جاءني القومُ إلا زيدًا» مُشيرًا إلى جماعةٍ خاليةٍ عن «زيد»، والخروج يستلزم الدخول أولًا.

(لِكَوْنِهَا بِمَعْنَى «لَكِنَّ») فتعملُ عملها باتِّفاق المتأخرينَ (فَيُقَدَّرُ لَهُ الْخَبَرُ) في الأغلب.

(نَحْوُ: «جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا» أَيْ: لَكِنَّ حِمَارًا لَمْ يَجِئْ) وقد يظهرُ.

[«لا» لنفي الجنسِ]

(وَالثَّامِنُ) من الثمانية («لَا») الكائنُ (لِنَفْيِ الْجِنْسِ) أي: لنفي الحكم عنه، ذكره في «الامتحان»[1]، فالإضافة لأدنى مُلابسة.

(وَشَرْطُ عَمَلِهِ أَنْ يَكُونَ اسْمُهُ نَكِرَةً) لامتناع تأثيره في المعرفة لعدم الجنسية (مُضَافَةً أَوْ مُشَبَّهَةً بِهَا)؛ لأنها لو كانت مفردةً حقيقةً تُبنى على ما تُنصب

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩٩).

به كما سيجيء (**غَيْرَ مَفْصُولَةٍ عَنْهَا**) أي: لا لأنها لضعفها لا تؤثر مع الفصل، مثالُ المضافة (**نَحْوُ: «لَا غُلَامَ رَجُلٍ جَالِسٌ عِنْدَنَا»**) ظرف للخبر على ما هو الظاهر، قيَّده به للاحتراز عن لزوم الكذب بنفي الجلوس عن جنس «غلامِ رجلٍ»، وإنما لم يجعله خبرًا بجعله مستقرًا؛ ليظهر عمل الرفع في خبرها أيضًا.

ويحتملُ أن يكون خبرًا بعد خبر، فيكونُ إشارةً إلى تعدد الخبر، وكونه ظرفًا أيضًا.

ومثال المُشَبَّهة، نحو: «لا عشرينَ درهمًا لكَ».

* * *

[«ما» و«لا» المشبهتان بـ«ليس»]

(وَالْقِسْمُ الثَّانِي) وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه (حَرْفَانِ: «مَا» وَ«لَا» الْمُشَبَّهَتَانِ بِـ«لَيْسَ» فِي كَوْنِهِمَا لِلنَّفْيِ)، لكن مشابهة «ما» أكثر؛ لأنها لنفي الحال كـ«ليس» بخلاف «لا»؛ فإنها للنفي المطلق أو لنفي الاستقبال.

(وَالدُّخُولِ) أي: دخولهما (عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ) قال الفاضلُ العصامُ: ومن قال من وجوه مشابهة «ما» دخول الباء في خبره كما في خبر «ليس»، يردُّه ما قالوا: أن دخول الباء في الخبر مختصٌّ بلغة من أعمل «ما» واعتبر مشابهته بـ«ليس»[(١)].

(وَشَرْطُ عَمَلِهِمَا أَنْ لَا يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اسْمِهِمَا، بِـ«إِنْ») زائدةٌ عند البصريين، وتسمى عازلةً، ونافيةٌ مؤكِّدةٌ عند الكوفيين، وإلا فنفي النفي إثبات، وفي هذا اختيار لما نقله الفاضلُ العصامُ عن الأندلسيِّ، أنه قال: ينبغي أن يُراعَى في عمل «لا» الشروط المعتبرة في عمل «ما»، بل هي في «لا» أولى منها في «ما»؛ لكونها أضعفَ منها، وتنبيه على قصور النُّحاة، حيث لم يذكروها في عمل «لا» كما في الرَّضِيّ، أو على أن عدم ذكرها في عمل «لا»؛ لانفهامها دلالة، والتصريح أولى[(٢)].

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٦٩).

(٢) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٦٩).

وما قاله الفاضل الجامي نقلًا عن الغير أن «إنْ» لا تزاد مع «لا» في استعمالهم[١]، فليس بوجهٍ وجيهٍ؛ لأن الشرط عدمها، فلا يقتضي الوجود في الاستعمال، بل يكفي الإمكانُ على أن عدم الوجدان لا يستلزمُ عدم الوجود، ولذا مرَّضه.

(**وَلَا بِخَبَرِهِمَا**) مطلقًا، خلافًا للبعض فيه، وللآخر في الظرف قياسًا على «إنَّ» (**وَلَا بِغَيْرِهِمَا**) أي: «إنْ» والخبر كمعمول الخبر.

(**وَأَنْ لَا يَنْتَقِضَ النَّفْيُ**) أي: نفي الخبر لا نفي البدل، مثل: «ما زيدٌ شيئًا إلا شيءٌ»؛ إذ انتقاضه لا يضرُّ عملهما؛ لوجوده قبله، وإمكان التبعية للمحلِّ (بـ«إِلَّا») قيَّد بها؛ لأنه لو انتقض بغير بمعناه لا يبطل عملهما، بل يعملان فيه، نحو: «ما زيدٌ غيرَ قائمٍ» بمعنى: إلا قائما، «ولا رجلٌ غيرَ حاضرٍ»، قاله الفاضل العصام، ولعلَّ وجهه أن العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب الظاهر، فافهم.

ثم قال: إنه منقوضٌ بـ«لمَّا» بمعناها، فإنها مثلها في إبطال العمل[٢]، وأقول: تركه لندوره.

(**وَشُرِطَ فِي «لَا» مَعَهُمَا**) أي: مع عدم الفصل وعدم الانتقاض (**كَوْنُ اسْمِهَا نَكِرَةً**)؛ لأنها لكونها أضعف عملًا من «ما» لا تعمل إلا في النكرة التي هي أضعفُ من المعرفة بخلاف «ما»؛ فإنها تعمل في المعرفة أيضًا، ولأنها في الأغلب لنفي الجنس، وقد عرفتَ أنها لا تعمل إلا فيها، فحملت «لا» هذه عليها في عدم العمل إلا فيها، وإنما صحَّ وقوعُ النكرة مسندًا إليها؛ لعمومها،

---

(١) «الفوائد الضيائية» (ص٢٦١).

(٢) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٦٧).

فإنَّ «لا» لنفي الجنس نصٌّ فيه لا يحتمل غيره، و«لا» هذه ظاهرةٌ فيه، فتحمل عليها عند عدم القرينة الصارفة، وأما عندها كـ«لا رجلٌ بل رجلان» فلكونها موصوفة بالوَحدة.

(نَحْوُ: «مَا زَيْدٌ قَائِمًا»، وَ«لَا رَجُلٌ حَاضِرًا»، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ أَحَدُ الشُّرُوطِ) المذكورة **(لَم تَعْمَلَا)** أي: «ما» و«لا»؛ لضعفهما في العمل لا مع الفصل بـ«إنْ» **(نَحْوُ: «مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ» وَ)** لا بخبرهما، نحو: («**مَا قَائِمٌ زَيْدٌ**»، و) «لا حاضرٌ رجلٌ»، ولا بغيرهما، نحو: «ما زيدًا عمرٌو ضاربٌ» ولا مع انتقاض النفي الذي هو العُمدة في المشابهةِ، نحو: («**مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ**») و«لا رجلٌ إلا حاضرٌ»، ولا مع انتقاضِ نكارَةِ اسم «لا»، نحو: «لا زيدٌ حاضرٌ»، تركه لحصوله بتبديل «رجل» بـ«زيد»، **(وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُمَا عَلَيْهِمَا)** لما مرَّ.

* * *

[نواصب المضارع]

(وَالْعَامِلُ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ) من السَّماعي (عَلَى نَوْعَيْنِ: نَاصِبٌ وَجَازِمٌ) إذ لا جارَّ في الفعل، والرافع معنويٌّ كما يجيء.

(فَالنَّاصِبُ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ) بالاستقراء («أَنْ») لمناسبتها لـ«أنَّ» في المادة، لا سيَّما عند التخفيف، وفي كون الجملة معها في تأويل المصدر، وهي أصلٌ في هذا النوع، وأخواتها محمولةٌ عليها؛ لمناسبتها لها في الاستقبال، هي (لِلْمَصْدَرِيَّةِ) احترازٌ عن الزائدة، فإنها لا تعمل خلافًا للأخفش، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾[1]؛ أي: لا يُعذِّبهم، وعن المفسِّرة، كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى ﴿٣٨﴾ أَنِ اقْذِفِيهِ﴾[2]، وعن المُخفَّفة.

(وَ«لَنْ») أصلُه لا كـ«لم» عند الفرَّاء[3]، بدِّل الألف في أحدهما نونًا، وفي الآخر ميمًا، و«لا أن» عند الخليلِ[4] كـ«أيشٍ» في «أيُّ شيءٍ»، وحرف برأسه عند سِيبَوَيه، وهو الظاهر؛ إذ لا وجه لردِّه إلى أصلٍ، ولو رُدَّ فالظاهر ما خطر بالبال أن أصله «لا» أُلحق به النون الخفيفة للتأكيد، فصار «لن»، كذا قاله الفاضل

(١) سورة الأنفال (٣٤).

(٢) سورة طه (٣٨-٣٩).

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) تقدمت ترجمته.

العصام[١]، هي (**لِلنَّفْيِ الْمُؤَكَّدِ فِي الِاسْتِقْبَالِ**) لا المؤبَّد كما زعم المُعتزلة[٢]، كقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾[٣] لأنَّ «حتى» للانتهاء، وهو يناقض التأبيد.

قال الفاضل العصام: ولا يكون الفعل معها دعاء؛ إذ لم يستعمل في الدعاء غير «لا» من حروف النفي، ويجوز تقديم معمول معمولها عليها.

(**وَ«كَيْ»**) هي (**لِلسَّبَبِيَّةِ**) أي: سببيةِ ما قبلها لِما بعدها بحسب الخارج، أو سببيةِ ما بعدها لِما قبلها بحسب الذهن، أو سببيةِ كلٍّ منهما للآخر بالاعتبارين، نحو: «أسلمتُ كَيْ أَدْخلَ الجنةَ».

وقد تجتمع مع اللام، فإن تقدَّمت كما في قوله:

كَيْ لِتَقْضِينِي رُقَيَّةُ مَا وَعَدَتْنِي ....[٤]

فاللام بدلٌ، وإن تأخرت، كما في قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾[٥]؛ فـ«كيْ» بدلٌ، وقيل: تأكيدٌ في الصورتين.

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٤٨).

(٢) المعتزلة: بضم الميم وسكون العين وفتح التاء؛ نسبة إلى الاعتزال وهو الاجتناب. وسبب تسميتهم بذلك أن شيخهم ومقدمهم، واصل بن عطاء الغزال كان هو وعمرو بن عبيد من تلامذة الحسن البصري فلما أحدثا مذهبًا، وهو: أن الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر وأنه في منزلة بين المنزلتين، اعتزلا حلقة الحسن البصري؛ فقال الحسنُ البصريُّ: قد اعتزلَ عنَّا، فسُمُّوا: المعتزلةَ.

(٣) سورة يوسف (٨٠).

(٤) البيت من المديد، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات، وتمامه: غير مُختْلِس. «خزانة الأدب» (٨/ ٤٨٨-٤٩٠)، و«الدرر» (١/ ١٧٠)، و«شرح التصريح» (٢/ ٢٣١).

(٥) سورة الحديد (٢٣).

وقد يُذكر بعدها «أنْ» نحو: «كيْ أن تقومَ»، فقيل: هي زائدةٌ، وقيل: بدلٌ منها، ويدل هذا على أن «كَيْ» يجعل المضارع مصدرًا.

وقد يدخل عليه «ما» فيقال: «كَيْمَا يضرُّ» بالرفع، فقيل: «ما» كافةٌ، وقيل: مصدريةٌ، و«كي» جارة، والمعنى: لمضرته، ولا يتقدمُ معمول معمولها عليها، ذكره الفاضلُ العصام(١)، وأجازه الكسائي على ما في الرَّضِيّ(٢).

(وَ«إِذَنْ») عند سِيبَويه والمروي عن الخليلِ تقدير «أن» بعدها، وكتبها بالنون مطلقًا مبنيٌّ على ما نقل عن المازني(٣) أنه لا يصحُّ الوقفُ عليها بالألف؛ لكونها حرفًا كـ«أنْ»، وهو المختارُ عند المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وما نُقل عن الفرَّاء أنه قال: إذا ألغيتها فاكتبها بالنون؛ لئلا تلتبس بـ«إذا» الزمانية، وإذا أعملتها فاكتبها بالألف؛ إذ العمل يُميِّزها عنها، فمبنيٌّ على ما نُقل عن المُبَرِّد أنه يجوز الوقف عليها بالألف والنون.

أخَّرها عن «كي» على عكس ما في «الكافية»(٤)؛ لطول بحثها، ولاشتراط عملها بشروط، بخلاف «كي» هي (لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ) في الغالب، مثل: «إِذَنْ

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٤٩).

(٢) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ٥١).

(٣) بكر بن محمد بن بقية - وقيل: ابن عدي - بن حبيب الإمام أبو عثمان المازني مازن بني شيبان، نزل في بني مازن فنسب إليهم، وهو بصري، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد، وعنه المبرد والفضل بن محمد اليزيدي وجماعة، وكان إمامًا في العربية متسعًا في الرواية، من تصانيف: «كتاب في القرآن»، و«علل النحو»، و«تفاسير كتاب سيبويه»، و«ما تلحن فيه العامة»، و«الألف واللام»، توفي سنة (٢٤٩هـ). «بغية الوعاة» (١/ ٤٦٣).

(٤) «الفوائد الضيائية» (ص٣٩٤).

أُكْرمكَ» لمن قال: «أتيتُك»، فهو جزاءٌ لفعله، كما أنه جوابٌ لقوله.

(وَشَرْطُ عَمَلِهِ) وجوبًا أو جوازًا مرادًا به الإمكان العام (أَنْ يَكُونَ فِعْلُهُ) المدخول عليه (مُسْتَقْبَلًا) لا حالًا؛ إذ الغالبُ في «إذنْ» معنى الشرط والجزاء.

والأصل والغالب فيهما الاستقبال، و«إذنْ» عاملٌ ضعيفٌ، فلا يعمل إلا على حالٍ أغلب وأقوى.

قيَّدنا بالغالب؛ إذ قد يُجردُ عن الشرط، كقوله تعالى: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ الضَّآلِّينَ﴾[1].

وقد يكونان في الماضي، كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[2]؛ فظهر ما في قولِ من قالَ: لكونها جوابًا وجزاءً، وهما لا يمكنان إلا في الاستقبال.

(غَيْرَ مُعْتَمِدٍ) أصلًا أو كاملًا (عَلَى مَا قَبْلَهُ) أي: فعله غير متعلِّق بما قبله؛ ليسلم عن المعارض، وأن لا يفصل بينه وبين معموله بغير القسم والدعاء والنداء؛ ليسهُل عمله لضعفه. وأما بها، نحو: «إذَنْ - والله، أو رحِمك الله، أو يا زيدُ - أُكرِمُك» فلا؛ لكثرة دورها، ولا يصحُّ هذا في أخواتها.

(وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْحَالُ أَوِ اعْتَمَدَ) فعلُه (عَلَى مَا قَبْلَهُ) اعتمادًا كاملًا بأن يكون خبرًا عنه، أو جوابًا لقسم، أو جزاءً لشرطٍ قبله؛ فإنهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء في هذه الثلاثة، أو فصل بغير ما ذكر (لَمْ يَعْمَلْ) أما على التقدير الأول؛ فلعدم كونه على حاله الأغلب، وقد مرَّ أنه لا عمل له إلا فيه.

---

(١) سورة الشعراء (٢٠).

(٢) سورة المائدة (١١٦).

وأما على الثاني؛ فلضعفه ومغلوبيته بوقوعه بين المتصلين، ولأنَّ المعتمد على ما قبله سابقٌ عليه حكمًا، وهو لضعفه لا يعمل في السابق ولو حُكمًا، فيعلم منه عدم عمله في السابق حقيقة بالأولوية، فلا يردُ اعتراضُ الفاضلِ العصامِ بأن ما ذكر ينتقضُ بنحو: «أُكْرِمكَ إذَنْ»، فإنه لم يعملْ مع اجتماع الشروط فيه[١].

وأما على الثالث؛ فلضَعفه ووجودِ المانع.

(**نَحْوُ: «إِذَنْ أَظُنُّكَ» بالرفع (كَاذِبًا» لِمَنْ قَالَ: قُلْتُ هَذَا الْقَوْلَ**) مثالٌ لما أُريد به الحال (**وَنَحْوُ: «أَنَا إِذَنْ أُكْرِمُكَ»**) بالرفع (**لِمَنْ قَالَ: «جِئْتُكَ»**) مثالٌ لما اعتمد، ونحو: «والله إذَنْ أُكْرِمُكَ» بالرفع، ونحو: «إذنْ زيدًا تضربُ» بالرفع، ونحو: «إن تأتني إذنْ أكرمْك» بالجزم.

قال الفاضل العصام: وقد يكون ما يُجعل ما بعد «إذنْ» جزاء له في كلام المُجيب به، مثل: «أسلمتُ إذنْ أدخل الجنةَ»، فإنه جوابٌ لمن لا يرضى بإسلامه، وبيانٌ لجزاءِ إسلامِه[٢].

وأما إذا اعتمد اعتمادًا ناقصًا، كما إذا وقع بعد الفاء والواو، نحو: «إنْ تأتني آتكَ، فإذَنْ أو وإذَنْ أُكرمك»، فيجوز إعمالها؛ بناءً على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف؛ لأنه جملة، وإلغاؤها؛ بناءً على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل.

والحاصلُ أن الاعتماد الناقص يمنع وجوب العمل لا جوازه.

---

(١) «شرح العصام على العوامل» (ص٣٤٩).

(٢) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٥٠).

(**وَيَجُوزُ إِضْمَارُ «أَنْ»**) قد خُصَّ (**خَاصَّةً**) أو حال كونه مخصوصًا من بين النواصب بجواز الإضمار؛ لما مرَّ أنه أصل في هذا النوع (**فَيَنْتَصِبُ الْمُضَارِعُ بِهِ**) أي: بـ«أنْ» المضمر، بشرط أن يكون بعد الفاء السببية؛ لأنَّ العدول عن الرفع إلى النصب؛ ليرشد من أول الأمر إلى أنه قصد تحولها من العطف إلى السببية؛ لأن تغيير اللفظ يدل على تغيير المعنى، وأن يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفةً ظاهرًا - وهو الإنشاء -؛ لكمال الانقطاع.

وفي المثال إشارة إلى هذين الشرطين، وهو إما أمرٌ؛ (**نَحْوُ: «زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ»**) أي: ليكنْ منك زيارةٌ فإكرام منِّي؛ رعايةً لكون الفاء عاطفة في الأصل، هذا على ما هو المشهور.

وقال الرَّضِيُّ: التقدير: زُرني فإكرامي ثابتٌ، بحذف الخبر وجوبًا؛ لأن ما بعد الفاء جواب، وهو لا يكون إلا جملةً[1]، والفاء السببية لا تكون لعطف المفرد على المفرد، بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة، وإنما وجب الحذف؛ لأنَّ الفعل لما التزم فيه حذف «أنْ» التي بسببها يتهيأ للابتداء، لم يظهر فيه معنى الابتداء حقَّ الظهور، فلو أُبرز الخبر لكان كأنه أخبرَ عن الفعل.

وأما قولهم: «تسمعُ بالمُعَيديِّ خيرٌ منْ أنْ تراهُ» فشاذٌّ هذا، وكأن الجمهور حكموا بكونه جوابًا مع كونه في تقدير المفرد عندهم؛ نظرًا إلى المآل؛ لأنَّ معنى قولنا: «زُرْني فأُكْرِمَكَ»: إنْ تزرني أُكْرِمْكَ، كما لا يخفى.

وقال الفاضلُ العصام: اعلم أن المنصوبَ بعد الفاء في غير النفي ينجزم

---

(١) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ٣٤٤).

بعد سقوط الفاء، فتقول في «زُرني فأُكْرِمَك»: زُرني أكرمْك، بالجزم[١].

ولذا يعطف المجزوم على المنصوب بعد الفاء، نحو: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾[٢].

أو نهي، نحو: «لا تشتُمني فأضْربَك»، أي: لا يكن منك شتمٌ، فضربٌ مني.

ويندرج فيهما الدعاء، نحو: «اللهم اغفرْ لي فأفوزَ، ولا تؤاخذني فأهلِكَ».

وألحق الكسائيُّ بالأمر الدعاءَ على لفظ الخبر، نحو: «غفرَ الله لكَ فتدخلَ الجنة»، واسمَ الفعلِ بمعنى الأمر، نحو: «عليكَ زيدًا فأُكْرِمَك»، والأمرَ المقدَّر، نحو: «الأسدَ الأسدَ فتنجوَ».

ووافقه ابنُ جنِّي[٣] في مثل: «نزَالِ»؛ لأنه في حُكم الأمر في الاطراد، ولم يرضَ به الجمهور؛ لما سيجيء.

أو نفي، وهو في حكم الإنشاء في استدعائه جوابًا، نحو: «ما تأتينا فتُحدِّثَنا»، أي: ما يكون منك إتيانٌ فتحديثٌ منا.

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٥٠).

(٢) سورة المنافقون (١٠).

(٣) عثمان بن جني - بسكون الياء معرب كني - أبو الفتح النحوي، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو، وسببه أنه كان يقرأ النحو بجامع الموصل؛ فمر به أبو علي الفارسي، فسأله عن مسألة في التصريف، فقصر فيها، فقال له أبو علي: تزببت قبل أن تتحصرم، فلزمه من يومئذ مدة أربعين سنة، واعتنى بالتصريف، من مصنّفاته: «الخصائص في النحو»، و«سر الصناعة»، و«شرح تصريف المازني»، و«شرح مستغلق الحماسة»، وغير ذلك، وتوفي سنة (٣٩٢هـ). «بغية الوعاة» (٢/ ١٣٢).

ويلحق به ما جرى مجراه، نحو: «قلَّما تأتيني فتُكْرمَني»، و«لولا» للتحضيض؛ لاستلزامه نفي فعل، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا﴾(١).

أو تمنٍّ، نحو: «ليتَ لي مالًا فأُنفقَه»، أي: ليتَ لي ثبوت مال فإنفاقًا منِّي بالنصب.

أو عرضٌ، نحو: «ألا تنزلُ بنا فتصيبَ خيرًا»، أي: لا يكون منك نزولٌ فإصابة خير منِّي.

أو استفهامٌ، نحو: «هل عندكَ ماءٌ فأشربَه» أي: هل يكون منك ماءٌ فشربٌ منِّي.

ولما كان مقصوده بيان عاملية «أنْ» مضمرة، لا ضبط المواضع التي تضمر فيها «أنْ» اكتفى في التمثيل بالأمر الذي هو أصل الإنشاء وأشرفه، ولم يستوف أمثلةَ تلك المواضع على ما هو دأبه في هذه الرسالة.

* * *

(١) سورة الفرقان (٧).

[جوازم المضارع]

(وَالْجَازِمُ خَمْسَ عَشْرَةَ كَلِمَةً: أَرْبَعَةٌ مِنْهَا حُرُوفٌ تَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا، وَهِيَ: «لَمْ» وَ«لَمَّا») هما (لِنَفْيِ الْمَاضِي) بعد قلبهما المضارع إليه، لكن الثانية لاستغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم، ولنفي المتوقَّع كثيرًا دون الأولى.

(وَ«لَامُ الْأَمْرِ») احترازٌ عن لام الجر والابتداء.

(وَ«لَاءُ النَّهْيِ») هما (لِلطَّلَبِ) أي: لطلبِ الفعل وتركه استعلاءً، أو خضوعًا، أو استواءً، فيدخل لام الدعاء والالتماس ولاؤهما، وإنما عمل كلٌّ منها الجزم؛ لمشابهته بـ«إنْ» في الاختصاص بالفعل، وفي قلب معنى مدخوله.

(وَأَحَدَ عَشَرَ) منها (تَجْزِمُ) لفظًا أو تقديرًا (فِعْلَيْنِ إِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ) وإن كانا ماضيين فمحلًا، وإن أحدهما ماضيًا فلا جزمَ لفظًا إلا في أحدهما (تُسَمَّى: «كَلِمَ الْمُجَازَاةِ») أي: الجزاء، على ما في «القاموس»[1]، فالمعنى كلِمٌ تقتضي الجزاءَ، فالإضافة كإضافة الأداة إلى الشرط، فليس فيها تغليبُ الجزاء على الشرط، قاله الفاضلُ العصام[2].

---

(١) «القاموس المحيط» مادة (جزي).

(٢) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص ٢٥٢).

(وَهِيَ: «إِنْ») هي (لِلشَّرْطِ) سمِّي به؛ لأنه شرطٌ لتحقق الثاني (وَالْجَزَاءِ) مجازٌ بطريق التشبيه من حيث إنه يُبتنى على الأول ابتناءَ الجزاء على الفعل، فإنه لاقتضائه إياهما وجعلهما كشيء واحدٍ المقتضيين طولًا في الكلام، أعمل الجزم تخفيفًا، وكذا العشرة الباقية؛ لتضمنها معنى «إنْ»؛ لمناسبتها إياه في الإبهام.

(وَ«حَيْثُمَا») لا يجزم به بلا «ما»، وهي كافة عن الإضافة لتصير مُبهمةً، فتناسب «إنْ» الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الإبهام، ويحسن تضمنها معناها.

(وَ«أَيْنَ») يجزم به بـ«ما» وبدونها، وهي ليست بكافة، بل مزيدةٌ لزيادة الإبهام، وذكره بدونها؛ ليثبت الجزم بها بالطريق الأَولى.

(وَ«أَنَّى») كلٌّ من هذه الثلاثة (لِلْمَكَانِ، وَ«إِذْمَا») قال السِّيرافيُّ(١): ما علمتُ أحدًا من النُّحاة أثبته إلا سِيبَويه وأصحابه، وهي حرفٌ عنده غير مركبة من كلمتين، بل هي «فِعْلى».

---

(١) الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السيرافي النحوي، درس ببغداد علوم القرآن والنحو واللغة والفقه والفرائض، قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد واللغة على ابن دريد، وأخذ هو النحو عن ابن السراج ومبرمان، وأخذا عنه القرآن والحساب، وولي القضاء ببغداد، أفتى في جامع الرصافة خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة، فما وجد له خطأ، ولا عثر له على زلة، وقضى ببغداد هذا مع الثقة والديانة والأمانة والرزانة، صام أربعين سنة أو أكثر الدهر كله، ومن تصانيفه: «شرح كتاب سيبويه»، و«شرح الدريدية»، و«ألفات القطع والوصل»، توفي سنة (٣٦٨هـ). «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٠).

وقال المُبرِّد: هي «إذ» الظرفية كفها إلحاق «ما» عن طلب الإضافة، وهيأها للشرط كما هيأ «حيث»، وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة، ذكره الفاضل العصام(١)، والمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختار مذهبَ المُبرِّد، حيث قال: للزمان.

(وَ«إِذَا مَا») لا يجزم بلا «ما» إلا على قلة؛ لقلة مناسبتها لـ«إن» في الاحتمال؛ إذ هو للقطع المنافي للإبهام، إلا أنه لما احتمل في الأمر المقطوع أن يقعَ على خلاف ما يتوقع؛ لعدم انكشاف الحال لنا، جاز تضمُّنها معنى «إن» والجزم بها، وقوي مع «ما» الكافة عن الإضافة، كما في «حيثُ».

(وَ«مَتَى») مع «ما» الزائدة لزيادة الإبهام وبدونها؛ لوجود أصل الإبهام، كلٌّ من هذه الثلاثة (لِلزَّمَانِ، وَ«مَهْمَا») بمعنى «ما» لا «متى»، ولذا لم يذكره معه.

قال بعض الكُمَّل: أصله «ما» أُلحق بآخره «ما» الزائدة لزيادة معنى الإبهام، فانقلبَ ألفها هاءً لاستكراه تتابع المثلين.

وقيل: مركب من «مَهْ» بمعنى «اُكْفُف» و«ما» الشرطية.

وقال الفاضلُ العصامُ: وكأن الميزانيينَ زعموا أنه مثل: «كلَّما» و«متى» حيث جعلوه سورَ القضية الكلية مثلهما.

(وَ«مَا») وما في «التسهيل» أنه قد يجيء ظرفَ زمان، ومنه قوله:

ومـا تَـكُ يـا ابـنَ عبـد الله فينـا فـلا ظُلمًـا نخـافُ ولا افتِقـارا(٢)

---

(١) «حاشية العصام للعوامل» (ص٣٥٣).

(٢) البيت من الوافر، وهو للفرزدق يمدح الجراح بن عبد الله، أمير البصرة. «ديوان الفرزدق» (١/ ١٩٣). وقال ابن هشام في «المغني» (ص٣٩٨): استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان وليس بقاطع لاحتماله للمصدر؛ أي: للمفعول المطلق؛ فالمعنى أي كون تكن فينا طويلًا أو قصيرًا.

(وَ«مَنْ» وَ«أَيٌّ») مع «ما» وبدونها؛ لما مرَّ.

(**وَيَجُوزُ إِضْمَارُ «إِنْ» خَاصَّةً**)؛ لِأَصَالَتِهَا في هذا النوع (**فَيَنْجَزِمُ الْمُضَارِعُ بِهَا**) أي: بـ«إنْ» المضمرةِ بعد الأمرِ لفظًا بدون الفاء (**نَحْوُ**: «**زُرْنِي أُكْرِمْكَ**») أي: إنْ تزرني أُكرمْك، فإن المطلوب بـ«زرني» الزيارة، وفائدتُها الإكرامُ، وهي تصلح للسببية له، وقصد أداؤها، فيقدر «إنْ» مع الفعل المأخوذ من «زُرني»، فجعل الإكرام جزاء له.

ويجوز بعد المقدَّر، نحو: «الأسدَ الأسدَ تنجُ»، وبعد اسم الفعل، نحو: «نزَالِ أُقاتلْك»، وبعدَ الدعاء على لفظ الخبر، نحو: «غفرَ الله لكَ تدخلِ الجنةَ»، وإن لم يجز النصب بعدها عند الجمهور؛ لأن معنى الأمر كافٍ في الجزم بخلاف النصب؛ فإنه يكون مع الفاء، وما بعده قد يرتفع، فلا يكون وحده دليلًا على إضمار «أنْ»، فلا بدَّ من صريح الأمر ونحوه؛ تقويةً لمعنى الفاء، وكذا بعد سائر ما ذكر في «أن» المضمر غير النفي، فإنه خبرٌ لا إنشاء، فلا يُناسب معنى الشرط.

* * *

[العاملُ القياسيُّ]

ولمَّا فرغ من السماعي أراد أن يَشرع في القياسيِّ، فقال:

(وَالْعَامِلُ الْقِيَاسِيُّ مَا) لا يتوقَّف إعماله بخصوصه على السماع بل (يُمْكِنُ أَنْ يُذْكَرَ فِي) بيان (عَمَلِهِ قَاعِدَةٌ كُلِّيَّةٌ) أي: قضية كلِّية يُعرف منها أحكام جزئيات موضوعها، بأن يجعل ذلك الجزئي موضوعًا في الصغرى، وتلك القاعدةُ كُبرى (مَوْضُوعُهَا غَيْرُ مَحْصُورٍ) أفراده في عدد بخلاف السماعي كما عرفتَ.

(وَلَا يَضُرُّهُ) أي: كونه قياسيًا اختصاصه ببعض الأحكام، مثل: (كَوْنُ صِيغَتِهِ سَمَاعِيَّةً) كما في الصفة المُشبهة واسم الفعل، ومثل عدم التصرف فيه، كما في أفعال المدح والذم والتعجب و«عسى» و«ليس»، وفي معموله بالتقدم والفصل كما في فعل التعجب، ومثل عدم نصب المفعول به كما في الفعل اللازم، ومثل الإلغاء كما في أفعال القُلوب، ومثل التعليق كما في كلِّ فعلٍ قلبي، ومثل الاحتياج إلى منصوب كما في الأفعال الناقصة، ومثل عدمه كما في الأفعال التامَّة، وغير ذلك.

ولا شكَّ أن إعمالَ كلٍّ منها بخصوصه لا يتوقف على السماع، وإنما المتوقف عليه الأحكام المذكورة، فلا ينبغي أن يجعل بعضها سماعيًا، كما

جعلوا على أنه غير محصور فيما ذكروا، بل قد زاد عليه المحقِّقون المتتبعون كثيرًا كما ستَقِفُ.

(**نَحْوُ: كُلُّ صِفَةٍ مُشَبَّهَةٍ تَرْفَعُ الْفَاعِلَ**) فإن أفراد موضوعها وإن كانتْ محصورةً بحسب الصيغة، لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعي، فإنَّ أفراده محصورة بحسب المادة أيضًا، (**وَهُوَ تِسْعَةٌ**):

* * *

[الفعلُ]

(الْأَوَّلُ: الْفِعْلُ) مطلقًا (فَكُلُّ فِعْلٍ) لازمًا أو متعديًا، متصرفًا أو غيره، فعلَ قلب أو لا (يَرْفَعُ) معمولًا واحدًا يسمَّى: «فاعلًا»، أو «اسمًا»؛ لأن النسبة إلى المرفوع مأخوذة في مفهومه وضعًا، فلا يكون بدونه، ومبنَى العملِ على الاقتضاء.

(وَيَنْصِبُ مَعْمُولَاتٍ كَثِيرَةً) مفاعيلَ أو غيرها، كالخبر والحال والتمييز وغير ذلك؛ لتعلُّق مفهومه بها، لكنَّ اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجرِّ كما يُصرح به.

(وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ مَنْصُوبِهِ عَلَيْهِ) لقوَّته في العمل، وما يجيءُ من عدم جواز التقديم[1] فكالاستثناءِ منه.

[الفعلُ اللازمُ]

(وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ: لَازِمٌ، وَمُتَعَدٍّ، فَـ) الفعلُ (اللَّازِمُ) قدَّمه؛ لكون مفهومه وجوديًا (مَا) فعلٌ (يَتِمُّ فَهْمُهُ) أي: فهمُ مدلوله (بِغَيْرِ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ) أي: بلا مدلول مفعول به صريح، نحو: «قعدَ زيدٌ».

(وَلَا يَنْصِبُ) اللازم (الْمَفْعُولَ بِهِ بِغَيْرِ حَرْفِ الْجَرِّ) لعدم الاقتضاء بدونه

(١) في نسخة: (من عدم جواز تقديم بعضه على بعض).

(فَمِنْهُ) أي: اللازم (أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ) لصدق حدِّه عليها، أي: أفعالٌ موضوعة لإنشائهما وهو الأظهرُ، على ما ادَّعاه الفاضلُ العصامُ، أو مشهورةٌ بهذا اللقب على ما قاله الفاضل الجامي(١).

ولمَّا كان وضعها له معلومًا من اللغة ومن لفظها أيضًا على الأول، والمحتاج إليه هنا معرفة الاصطلاح ليُتوسل بها إلى معرفة الأحكام المختصة بها، وتلك تحصل بعدِّ الأفراد، استغنى بالعدِّ عن الحدِّ، ولمَّا كانت هذه الأفعال غير متصرفة، ولها أحكامٌ مختصة، فلذا عدَّها بعضُهم من السماعي، قال: «فمنه» إشارةً إلى هذا الفرق وتصريحًا للرد.

(وَهِيَ) أي: أفعال المدح والذم، مبتدأٌ خبره («نِعْمَ») وما عطف عليه الكائنة (لِلْمَدْحِ) أي: لإنشائه، وقيل في مثله: حالٌ، والعاملُ معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر إلى المبتدأ، ورُدَّ بأن الخبر المجموع.

وقال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأيضًا لم نرَ من ذهب إلى جوازها من الخبر، بل جماعةٌ من النحاة منهم ابن مالكٍ جوزوها من المبتدأ، وجعلوا العاملَ ما ذكر.

ويمكن أن يجعل «نِعْمَ» مبتدأ ثانيًا بتقدير «منها» خبرًا، وللمدح حالًا من فاعل الظرف أو العكس، والجملةُ خبرُ الأُولى.

(وَ«بِئْسَ») الكائنةُ (لِلذَّمِّ) وهما أصلان في الباب، فلذا قدَّمهما.

(وَشَرْطُهُمَا) من حيثُ العمل (أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ) أي: فاعلهما (مُعَرَّفًا بِاللَّامِ) للعهد الذهني، فيكون إشارةً إلى واحدٍ غير معيَّن ابتداء، ويصير مُعينًا

---

(١) «الفوائد الضيائية» (ص٤٢٩).

بذكر المخصوص، فيكون في الكلام تفصيلٌ بعد الإجمال، فيكون أوقع في النفس، وقيل: للجنس، وقيل: للاستغراق.

وردَّه الرَّضِيُّ بأن علامته صحةُ وضع «كل» موضعه، ولا يصحُّ أن يقال: «نِعْمَ كلُّ رجلٍ زيدٌ»[1].

وقال الفاضلُ العصامُ: إن ذلك مشتركٌ بين الثلاثة؛ إذ لا يصح أيضًا: «نِعْمَ جنسُ رجلٍ» من حيث هو هو، أو في ضمن فرد ما زيد.

والحقُّ أنه يصحُّ الحمل على كلٍّ منها بادعاء أن الممدوح أو المذموم بمنزلة الجنس من حيث هوَ هوَ، أو في ضمن فردٍ ما أو جميع الأفراد، وأنه مُتحد معه لا مُغايرة بينهما أصلًا؛ لما فيه من مثل ما يجمعه الجنس، أو كل من أفراده من المناقب أو المثالِب، وباعتبار أنه الجنس في ضمن أيٍّ فرد فرضه العقل؛ إذ لا فردَ له إلا إيَّاه، فأيُّ فردٍ فُرض فهوَ هوَ.

واختار المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا؛ لأنَّ كلًّا من لامَي الجنس والاستغراق لكونه معرفة يُفوِّت نوعًا من الإبهام، فلا يلائمُ المقام.

(أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ) أي: إلى المعرَّف باللام ولو بالواسطة، ولو أُريد هذا في المعرف باللام لاستغنى عن قوله هذا.

هذا في حُكم المعرف باللام.

(أَوْ مُضْمَرًا مُمَيَّزًا) بفتح الياء، أي: مفسرًا (بِنكِرَةٍ) منصوبة على التمييز؛ ليحصل البيان أولًا إجمالًا وثانيًا تفصيلًا بذكر المخصوص.

---

(١) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ٢٤٠).

ثم العامل في التمييز المضمر لا «نِعْمَ»؛ لأنه لإبهامه في حكم اسم نكرة تم بالتنوين.

(**وَيُذْكَرُ بَعْدَ ذَلِكَ**) الفاعل الموصوف بما ذكر من حيثُ إنه موصوفٌ على ما هو مقتضى اسم الإشارة، ولذا ذكره في موضع الضمير (**الْمَخْصُوصُ**) بالمدح أو الذم؛ لأنه للتعيين بعد الإبهام، فلا بُدَّ أن يذكر بعده على ما هو الغالب، وهذه الجملةُ معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخول «أنْ»، فافهم.

وبما أشرنا من إشارة الإشارة ظهر عدمُ الانتقاض بمثل: «نِعْمَ رجلًا زيدٌ» بأن المخصوص فيه مذكورٌ بعد التمييز لا بعد الفاعل، فلا حاجةَ إلى ما ذكره الفاضلُ العصامُ من أن المراد ذكره بعده -ولو بالواسطة- حالَ كون ذلك المخصوص (**مُطَابِقًا**) في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والجنس (**لِلْفَاعِلِ**) المعهودِ الذي هو الموصوف بما ذُكر.

ولذا أظهر ولم يُضمر؛ لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف، فلا يردُ مثلُ: «نِعْمَ رجالًا الزَّيدون»، و«نِعْمَ امرأةً هندٌ» بأن المخصوصَ فيهما غير مطابق للفاعل الذي هو المضمر المفرد المذكر؛ لأنه وإن كان غير مطابق له بالنظر إلى مجرد الذات، لكنه مطابقٌ له من حيث إنه مفسَّر بالجمع أو المؤنث؛ لوجوب الاتحاد بين المفسَّر والمفسِّر، ولم يظهر بإتيان اسم الإشارة كما سبق؛ لأنه يشعر بعِلِّيَّة الوصف المذكور للحكم، وهو المطابقة، وعلتُه الاتحاد لا الوصف المذكور، بخلاف ما سبق كما أشرنا إليه، ولقد أحسنَ في العدول عن قولِ ابن الحاجب: مطابقةُ الفاعل، فافهم.

(**وَهُوَ**) أي: المخصوص (**مُبْتَدَأٌ وَمَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ**) مقدمًا عليه، أو خبر محذوف هو «هو» مثلًا، مستأنفٌ عما قيل من هوَ، فعلى هذا يكون جملتين، وعلى الأول جملة.

(**نَحْوُ: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»**) مثالٌ لما كان الفاعل فيه معرفًا باللام، وذكر بعده مخصوص مطابقٌ له في الإفراد (**وَ«نِعْمَ غُلَامَا الرَّجُلِ الزَّيْدَانِ»**) مثالٌ لما كان مضافًا إليه بلا واسطة، والمخصوص مطابقٌ له في التثنية.

ومثالُ المضاف إليه بها «نِعْمَ فرسُ غلامِ الرجلِ»، هذا قيل: العائد اللام إما باعتبار العهدية، أو لاشتمال مدخولها على المبتدأ.

وردَّه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنه لا يتمشَّى في المُضمر المميَّز الذي هو مُبهمٌ غير عائد إلى شيء.

وأجاب عنه بعضُ الكُمَّل بأنه وإن كان كذا إلا أنه مع تمييزه كان في حكم اللام، فيكون رابطًا.

وقال الفاضلُ العصامُ: الرابطُ ادِّعاء كون الفاعل عينَ المخصوص.

(**وَ«نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ»**) مثالٌ لما كان الفاعل مضمرًا مميزًا بنكرة، والمخصوص مطابقٌ له في الإفراد، وهذا الضمير لا يكون إلا مفردًا مذكرًا، ولو كان التمييز على خلافهما كالمخصوص كما مرَّ مثالهما؛ لأن الإبهام في المفرد المذكر أكثر مما يدل على العدد والتأنيث، وإبهامُ الفاعل مقصودٌ في الباب.

(**وَقَدْ يُحْذَفُ الْمَخْصُوصُ إِذَا عُلِمَ**) بالقرينة كقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ﴾؛ أي: أيوب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، بقرينة أن الكلام في ذِكره.

(وَقَدْ يَتَقَدَّمُ) أي: المخصوصُ (عَلَى الْفِعْلِ) بناءً على أن الأصل في المبتدأ التقديم، وتأخيره في الأغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير، وهذا يُؤيِّد كونه مبتدأ كما لا يخفى، ولذا اختاره المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(نَحْوُ: «الزَّيْدُونَ نِعْمَ الرِّجَالُ»، وَ«سَاءَ») عطفٌ على «نعم»، أصله «سَوء» بالفتح، فنقل إلى «فعُل» بالضم، فصار قاصرًا، ثم ضُمِّن معنى «بئس» فصار جامدًا، هو (مِثْلُ: «بِئْسَ») في إفادة الذم والشرائط والأحكام، مثلُ قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾[1]؛ أي: مثلُهم.

(وَ«حَبَّذَا») يقال: «حبَّ» كـ«ظرُفَ»، أي: صارَ حبيبًا، الكائنة (لِلْمَدْحِ، وَفَاعِلُهُ «ذَا») من أسماء الإشارة التي هي من المُبهمات لما عرفت أن الغرض في الباب الإبهام أولًا والتفسير ثانيًا.

وفيه ردٌّ لمن زعم أن فاعله هو المرفوع بعد «ذا»، زعمًا منه أن «حبَّذا» بتمامه فعل؛ لأنَّ شدة الامتزاج جعلتهما كلمةً واحدة، وغلب الفعل لتقدمه على الاسم وأزال اسميته.

(وَلَا يَتَغَيَّرُ) «حبَّذا» بأن يتغير فاعلُه، أو «ذا» بأن يُثَنَّى أو يجمع أو يؤنَّث ليطابق المخصوصَ الذي هو أحدها؛ لجريه مجرى الأمثال، كذا ذكره المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال بعضُ الكُمَّل: لأنَّ المفرد المذكر أدلُّ على الإبهام الذي هو المقصود في الباب؛ لدلالة غيره على معنى زائد، يقصر به الإبهام، فلا يقال: «حبَّذانِ الزيدانِ»، و«لا حَبَّ أُولاءِ الزيدونَ» و«لا حبَّتا هندٌ» بل «حبَّذا» في الكلِّ.

---

(١) سورة الأعراف (١٧٧).

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المعرّف المتعدّي

(و) المعرّف (المتعدّي ما) [illegible] (لا [illegible]) أي [illegible]

[illegible]) وهو [illegible] الصريح [illegible]

[illegible] وإن كان [illegible] لا [illegible] وقع [illegible]

لا يحصر

[illegible] عن التعريف [illegible] يتوقّف [illegible] وقد [illegible]

---

(١) محمد بن السري البغدادي النحوي أبو بكر ابن السراج، قد أحبّ صحبة المبرد [illegible] مع ذلك [illegible] وكذا المبرد يقربه فقرأ عليه كتاب سيبويه. أخذ عنه أبو القاسم الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني. ومات شابا في ذي الحجة سنة (٣١٦هـ) ومن مصنفاته الأصول الكبير وجمل الأصول والموجز وشرح سيبويه. بغية الوعاة (١/١٠٩-١١٠).

(وَيُذْكَرُ بَعْدَهُ) أي: «حبَّذا» أو فاعلِه أو «ذا» (الْمَخْصُوصُ) بَعديةٌ غالبةٌ؛ كمخصوص «نِعْمَ» و«بئس» على ما ذكره المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أو بعدية مطلقة، فلا يجوز تقديمه على «حبَّذا» رأسًا على ما ذكره الفاضلُ العصامُ.

(وَإِعْرَابُهُ) أي: مخصوصِ «حبذا» (كَإِعْرَابِ مَخْصُوصِ «نِعْمَ») في أن رفعه على الابتداء لا على الخبرية لـ«حبذا»، كما زعم المُبَرِّد وابنُ السرَّاج[1] ومن وافقهما؛ لزعم أن شدَّة امتزاج «حبَّ» مع «ذا» جعلتهما اسمًا؛ لغلبة «ذا» لشرفه على الفعل، فصار مبتدأً.

وجهُ الردِّ: فوت الغرض كما في الزعم السابق، (نَحْوُ: «حَبَّذَا زَيْدٌ»).

[الفعلُ المتعديُّ]

(وَ) الفعل (الْمُتَعَدِّيُّ مَا) فعل (لَا يَتِمُّ فَهْمُهُ) أي: فهمُ مدلوله (بِغَيْرِ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ) وهو مدلولُ المفعول به الصريح، خرجَ به الفعلُ الناقص، فإنه وإن كان مما لا يتمُّ فهمه بدون الخبر، لكنه ليسَ مما وقع عليه الفعل كما لا يخفى.

عدلَ عن التعريف بما يتوقَّف تعقُّله على متعلَّقٍ؛ لردِّه الرَّضِيُّ بأنه

(١) محمد بن السري البغدادي النحوي، أبو بكر بن السراج، كان أحدث أصحاب المبرد سنًا، مع ذكاء وفطنة، وكان المبرد يقربه، فقرأ عليه «كتاب سيبويه»، أخذ عنه أبو القاسم الزجاجي والسيرافي والفارسي والرُّماني، ولم تطل مدته، ومات شابًا في ذي الحجة سنة (٣١٦هـ)، ومن مصنفاته: «الأصول الكبير»، و«جمل الأصول»، و«الموجز»، و«شرح سيبويه». «بغية الوعاة» (١/ ١٠٩-١١٠).

يدخل فيه مثل: «قرُب» و«بعُد» مما له معنىً نسبيٌّ[1]؛ لأنه لا يُتعقَّل إلا بما هو منسوب إليه مع كونه من اللوازم.

وإن أجابَ عنه الفاضلُ العصامُ بأن المراد بما يتوقَّف تعقُّله على متعلَّق ما اعتبر في مفهومه نسبةٌ تقتضي ذكرَ متعلَّق بخصوصه.

وفي مفهوم مثل ما ذكر لم تُعتبر هذه النسبة، بل اعتبر فيه ما يقتضى متعلقًا إجمالًا، فلا يدخل؛ لأن هذا مما لم يشعر به الحدُّ، والحملُ على المتبادر واجبٌ فيه.

(**وَهُوَ**) أي: المُتعدِّي (**عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: الْأَوَّلُ، مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»، وَيَجُوزُ حَذْفُ مَفْعُولِهِ بِقَرِينَةٍ**) لو مَنويًا، كقوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[2]؛ أي: بعثَه.

(**وَبِدُونِهَا**) لو مَنسيًا، فيجعل كاللازم، فلا يحتاج إلى قرينة، نحو: «فلانٌ يأكلُ ويشربُ»، أي: يفعلُ الأكلَ والشربَ.

(**وَالثَّانِي: مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، الْقِسْمُ الْأَوَّلُ**) منها (**مَا كَانَ مَفْعُولُهُ الثَّانِي مُبَايِنًا لِلْأَوَّلِ**) أي: لا يصدقُ أحدُهما على الآخر (**نَحْوُ: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا»، وَيَجُوزُ حَذْفُهُمَا**) معًا (**وَحَذْفُ أَحَدِهِمَا**) فقط (**مَعَ قَرِينَةٍ**) لو مَنويًا، نحو: «سَأَلَ زيدٌ عمرًا درهمًا، فأعطى»، (**وَبِدُونِهَا**) لو منسيًا، نحو: «فلانٌ يُعطي».

---

(١) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ١٣٥).

(٢) سورة الفرقان (٤١).

(وَالْقِسْمُ الثَّانِي) منها **(أَفْعَالُ الْقُلُوبِ)** أي: أفعالٌ مشهورةٌ بهذا اللقب.

(وَهِيَ أَفْعَالٌ) اصطلاحيةٌ **(دَالَّةٌ عَلَى فِعْلٍ)** المراد به القائم بالغَير لا التأثير، فإن العلم مثلًا إما كيفٌ أو إضافةٌ أو انفعالٌ، ولا يُتصور فيه التأثير، ولو قال: على أحوالِ القلوبِ - كما في «الامتحان»[1] - لكانَ أظهرَ.

(قَلْبِيٌّ) خرجَ به غيره **(دَاخِلَةٌ عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ، نَاصِبَةٌ إِيَّاهُمَا)** مع أنهما بمنزلة اسمٍ واحد في الحقيقة، كما يجيء؛ دفعًا للتحكم **(عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ)** فخرج الفعلُ القلبي الذي ينصبُ الواحد؛ كـ«عرَفَ» و«فَهِمَ».

(نَحْوُ: «عَلِمْتُ» وَ«رَأَيْتُ» وَ«وَجَدْتُ») هذه الثلاثةُ للعلم **(وَ«زَعَمْتُ»)** مشتركٌ بين الظن والعلم **(وَ«ظَنَنْتُ» وَ«خِلْتُ» وَ«حَسِبْتُ»)** هذه الثلاثةُ للظنِّ **(وَ«هَبْ»)** على وزن «دَعْ»، تقول: «هَبْ زيدًا مُنطلقًا» **(بِمَعْنَى: احْسَبْ)** زيدًا منطلقًا، على وزن «اعْلَمْ» أو «اضْرِبْ»، هو **(غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ)** لا يُستعملُ منه ماضٍ ولا مستقبلٌ.

(وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ مَفْعُولَيْهَا مَعًا أَوْ أَحَدِهِمَا بِدُونِ قَرِينَةٍ) لو منويًا؛ إذ هو لا يُعلم بدونها لو حُذف، فيفوت المقصودُ، وأما لو منسيًا، فيجوز حذفهما معًا، كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[2].

وقال بعضهم: لا يجوز هذا الحذف أيضًا؛ لعدمِ الفائدة حينئذٍ؛ إذ من المعلوم أن الإنسان لا يخلو عن علمٍ وظنٍّ.

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٨٩).

(٢) سورة الزمر (٩).

وردَّهُ المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن هذا إنما يُفيد نفيَ الجواز عند إرادة الخبرِ عن مضمونه الحقيقيِّ، وههنا ليس كذلك، بل نُزِّلَ المتعدي منزلةَ اللازم لقصدِ التعميم، فيُفيد أن نفس العلم بأيِّ شيء تعلَّق غير مساوٍ للجهل، بل هو خير منه، فلو نُوقش: بأن العلمَ فيه بمعنى المعرفة، فنقولُ: العلةُ مشتركةٌ على أنَّ قوله: الإنسانُ لا يخلو عن علمٍ، غيرُ مُسلَّم؛ إذ قد ينفي العلمُ عنه بضرب من التجوُّز، فيُفيد الخبر بالإثبات.

(وَمَعَ قَرِينَةٍ كَثُرَ حَذْفُهَا مَعًا) نحو: «مَنْ يسمعْ يَخَلْ» أي: مسموعه صادقًا.

(وَقَلَّ حَذْفُ أَحَدِهِمَا فَقَطْ) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَيٰهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾[1] على قراءة الغَيبةِ[2]، فإنَّ المفعولَ الأول فيه محذوفٌ، أي: لا يحسبنَّ هؤلاء بُخلَهم هو خيرًا لهم، ونحو قول الشاعر:

كـأنْ لـم يكـنْ بـينٌ إذا كـانَ بعـدَه ... تـلاقٍ ولكـنْ لا إخـالُ التَّلاقِيـا[3]

فإن المفعولَ الثاني محذوفٌ فيه، أي: كائنًا.

ووجهُ القلة كونهما بمنزلة اسم واحد؛ إذ المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني مضافًا إلى الأول، فتقدير: «علمتُ زيدًا قائمًا»: عرفتُ قيامَ زيدٍ، فحذفُ أحدِهما كحذف بعضِ اسمٍ واحد، بخلاف حذفهما، فإنه كحذفِ لفظٍ واحدٍ، وهو كثيرٌ، وعدمُ لزوم كون المؤول بشيءٍ في حُكمه من كلِّ وجهٍ.

---

(١) سورة آل عمران (١٨٠).

(٢) قرأ حمزة بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب. «النشر» (٢/ ٢٤٤).

(٣) البيت من الطويل، وهو لجميل بن معمر، كما في «الزهرة» (ص١٣٩)، وهو في «شرح ديوان الحماسة» (١/ ٤١٠) بلا نسبة لأحد.

(**وَمِنْ خَصَائِصِهَا**) جمعُ خصيصةٍ بمعنى الخاصَّة (**جَوَازُ الْإِلْغَاءِ**) والمراد به: عدم الوجوب والامتناع، أي إبطال عملها؛ لاستقلال مفعوليْها كلامًا مع ضعفها؛ لخفاء أثرها لكونها قلبيةً.

(**وَالْإِعْمَالِ**) لكونها أفعالًا، مع قطع النظر عن قلبيتها (**إِذَا تَوَسَّطَتْ بَيْنَ مَعْمُولَيْهَا**) في الجملة بأن يصحَّ عملها فيهما حالَ التوسُّط أو التأخر.

واحتُرز بهذا القيد عما إذا توسَّط بين اسم الفاعل ومعموله، كـ«لستُ بمكرمٍ أحسبُ زيدًا»، وبين معمولَي «إنَّ»، كـ«إنَّ زيدًا أحسبُ قائمٌ» وبين «سوف» ومصحوبها، نحو: «سوفَ أحسبُ يقومُ زيدٌ»، وبين العاطف والمعطوف، نحو: «جاءني زيدٌ وأحسبُ عمرٌو»، وبين الفعل ومرفوعه، كـ«ضربَ أحسبُ زيدٌ»، فإن الإلغاء واجبٌ فيها، كذا في «الامتحان»(١).

وهو خاصَّة أخرى لها غير مذكورة هنا؛ لعدم شيوعها كالجائز.

وقال الفاضلُ العصامُ: إنَّ الإلغاء في القسم الأخير غيرُ واجبٍ على المذهب البصري، بل يجوز على ما في «التسهيل»، واحترز به أيضًا على ما فسَّرناه عن مثل: «زيدٌ ظنِّي قائمٌ غالبٌ» أو «زيدٌ قائمٌ ظنِّي غالبٌ»؛ لأنه مما يجب فيه الإلغاء؛ لأن المصدرَ لا يعملُ فيما تقدمه(٢).

(**نَحْوُ: «زَيْدٌ عَلِمْتُ مُنْطَلِقٌ»**) لكنَّ الإعمال أولى حينئذ؛ لأن لها حينئذ نوعَ تقدُّم لفظي، ولها قوَّة؛ لكونها أفعالًا، فيرجح.

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩٠).

(٢) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٥٦).

بحال غيره، فالاتحاد غالب فيها، فلا يحتاجُ إلى زيادة النفس للتنبيه عليه، كذا في «الامتحان»[١].

وقال بعض الكُمَّل: تنبيهًا على العدول عن الأصل الغالب، وجبرًا بالمضاف المشعر بالمغايرة عما فات بخلاف أفعال القلوب، فإنَّ مفعولها في الحقيقة مضمون الثاني، مضافًا إلى الأول، فلا عدولَ فيها عن الأصل أصلًا، حتى يحتاج إلى التنبيه والجبر، وأما الوجه المشهور فقد زيَّفه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الامتحان»[٢]، ومن أراد الاطلاع فليرجع إليه.

(وَحُمِلَ «عَدِمَ» وَ«فَقَدَ» فِي هَذَا الْجَوَازِ عَلَى «وَجَدَ») حملَ النقيض أو النظير، فإنهما نظيرهُ في عدم التأثير في المفعول، نحو: «عَدمتُني» و«فَقدتُني».

(وَمِنْهَا) أي: من خصائصها **(جَوَازُ دُخُولِ «أَنَّ»)** المفتوحة **(عَلَى مَفْعُولَيْهَا)** في الجملة **(نَحْوُ: «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»)** قال الفاضلُ العصامُ: وهو كـ«علمتُ قيامَ زيدٍ»، لكن الثاني قليلٌ، والسرُّ فيه أن مآلهما وإن كان واحدًا، لكن بينهما فرقٌ بأن النسبة التي تعلَّق بها العلم مفصلة في الأول، فهي أحقُّ بالتصديق، ومجملة في الثاني، فهي ليست بأحق به، بل بالتصور، وتلك الأفعال حينئذ مكتفية بمفعول واحد على مذهب سِيبَويه؛ لأنها حين نصبت المفعولين لا تنصب أيضًا عند التحقيق إلا مفعولًا واحدًا، وهو مضمون الجملة، وإذا وجدته بعينه لا تحتاج إلى المفعول الثاني كما لا يخفى.

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩٠).

(٢) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩٠-٩١).

ولمَّا خَفِي هذا التحقيقُ على الأخفش قدَّر فيها مفعولًا ثانيًا عامًا، وجعل التقدير: «علمتُ أنَّ زيدًا قائمٌ حاصلًا»، و«علمتُ قيامَ زيدٍ حاصلًا».

(**وَأَمَّا التَّعْلِيقُ بِكَلِمَةِ الِاسْتِفْهَامِ**) الداخلة على الجملة أو الجزء الثاني حرفًا أو اسمًا (**أَوْ** كلمةِ (**النَّفْيِ**) الداخلة أيضًا على الجملة أو الجزء الثاني، وهي: «ما» و«لا» و«إنْ».

(**أَوْ لَامِ الِابْتِدَاءِ، أَوْ**) لام (**الْقَسَمِ، أَوْ «إِنَّ» الْمَكْسُورَةِ إِذَا دَخَلَ فِي خَبَرِهَا لَامُ الِابْتِدَاءِ**) إنما شرط دخول اللام؛ إذ لولاه لفُتحت، فلم يكن تعليقًا؛ وجهُ التعليق بالمذكورات أنها تقع في صدر الجملة وضعًا، فتقتضي بقاء صورتها، وهذه الأفعال تقتضي تغيرها، فوجبَ التوفيقُ بينهما، فرُوعيت حقوقُ هذه المذكورات لفظًا، وحقوق تلك الأفعال معنىً، فهي عاملةٌ معنىً، والعمل المعنوي كثيرٌ، فلا تضيع حقوقها من كلِّ وجه، (**أَيْ: إِبْطَالُ الْعَمَلِ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ لَفْظًا لَا مَعْنىً**) تفسير للتعليق، وهو مأخوذٌ من قولهم: «امرأةٌ مُعلَّقةٌ» لمفقودة الزوج، لا هي ذاتُ زوج قائم بمصالحها، ولا فارغةٌ حتى تنكح.

فهذه الأفعالُ عند التعليق لا هي عاملةٌ في اللفظ؛ لوجوب إبطالِ العمل اللفظي، ولا ملغاةٌ؛ لوجوب العمل المعنوي، حتى يجوز العطف على المحلِّ في نحو: «علمتُ لزيدٌ قائمٌ وبكرًا قاعدًا»، وإشارة إلى الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين:

أحدهما: أن الإلغاء جائزٌ في الأغلب، وقد يجبُ، والتعليق واجبٌ ألبتةَ.

والثاني: أن الإلغاء إبطالُ العمل في اللفظ والمعنى على أحد الاحتمالين

الذي صرَّح به الرَّضِيُّ[١]، والتعليقَ إبطالُ العمل في اللفظ فقط.

(فَيَعُمُّ) خبرٌ للتعليق (هَذِهِ الْأَفْعَالَ) أي: أفعالَ القلوبِ؛ (نَحْوُ: «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو») اختار هذا المثال؛ لأنه أوضحُ أمثلة الاستفهام وأبعدها من الاشتباه، لا لأنه مالَ إلى ما قاله البعضُ أنه لا يقع بعد فعل القلب استفهامٌ جوابه «نعم» أو «لا»، فلا يقال: «علمتُ أزيدٌ قائمٌ، أو هَلْ زيدٌ قائمٌ»؛ لأن المقصود إفادةُ العلم بجواب هذا السؤال، فكأنه قال: علمتُ جواب هذا الاستفهام، والمعلومُ هو مضمون الجملة، وجوابُ هذا الاستفهام «نعم» أو «لا»، وشيءٌ منهما ليس بجملة، بخلاف جواب: «أزيدٌ عندكَ أم عمرٌو» فإنه: زيدٌ عندي أو عمرو عندي، فلا بُدَّ من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين، وهو السؤالُ بالهمزة و«أم» المتصلة؛ لأنَّ هذا مردودٌ: بأنه لا يخفى على كلِّ أحد أن جواب: «أزيدٌ قائمٌ» ليس مجرد «نعم»، بل هو توطئةٌ للجواب، وجوابه: زيدٌ قائمٌ.

على أنه لو مال إليه لقال: «همزةُ الاستفهام» لا «كلمةُ الاستفهام».

ثم إنَّ هذا مثالٌ للداخلة على الجملة.

ومثالُ الداخلة على الجزء الثاني، نحو: «علمتُ زيدًا منْ هوَ».

وإبطال العمل في الأول بالنظر إلى لفظَي الجزئين، وفي الثاني إلى الثاني، ولا يجوزُ تعليقه فيه بالنسبة إليهما كما زعمَ البعضُ؛ متمسكًا بأن الاستفهام يسري في الجملة كلِّها وإن دخل على الجزء الثاني؛ لأن هذا منقوضٌ بأن النفي أيضًا يسري فيها، مع أنه لا يبطل العمل في الأول بدخوله على الثاني اتفاقًا،

---

(١) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ١٥٦).

نحو: «علمتُ زيدًا ما هو قائمًا»، كذا ذكره الفاضلُ العصامُ[١]، تدبر.

(وَ«رَأَيْتُ مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ») و«ظننتُ لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرٌو» و«حسِبتُ إنْ زيدٌ ذاهبٌ» (وَ«وَجَدْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ») وقوله:

ولقــدْ علِمْــتُ لَتَــأْتِيَن مَنِيَّتِــي ....[٢]

(وَ«عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ»، وَ) يعمُّ (كُلَّ فِعْلٍ قَلْبِيٍّ غَيْرِهَا) أي: هذه الأفعال (نَحْوُ: «شَكَكْتُ) أزيدٌ قائمٌ» (وَ«نَسِيتُ) هلْ زيدٌ حاضرٌ» (وَ«تَبَيَّنْتُ) أين جُلوسُكَ».

(وَ) يعمُّ (كُلَّ فِعْلٍ يُطْلَبُ بِهِ الْعِلْمُ، نَحْوُ: «امْتَحَنْتُ) ما زيدٌ جاهلٌ» (وَ«سَأَلْتُ) هل هو حاضرٌ».

(وَمِنْهُ) أي: من الفعل الذي يُطلب به العلمُ (أَفْعَالُ الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ) الظاهرة (كَـ«لَمَسْتُ) أهو ليِّنٌ أم خشِنٌ» (وَ«أَبْصَرْتُ) ما زيدٌ أسود» (وَ«سَمِعْتُ) إنْ صوتُه كريهٌ» (وَ«شَمَمْتُ) أهو طيبٌ» (وَ«ذُقْتُ) أهوَ حلوٌ»، ولما كان المطلوبُ منها العلمَ نُزِّلت منزلتَه في هذا الحكم.

(وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ) من أقسام المتعدي إلى مفعولين (أَفْعَالٌ مُلْحَقَةٌ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ فِي مُجَرَّدِ الدُّخُولِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ) ونصبهما على المفعولية (وَ)

---

(١) وجهه: أن فيه مخالفة؛ لما نقلناه عن الرضي في بحث تخفيف المكسورة، وأن الراجح ما هو المذكور هنا فافهم. منه.

(٢) صدر بيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة العامري كما في «ديوانه» (ص ٣٠٨)، و«الكتاب» (٣/ ١١٠)، و«سر الصناعة» (١/ ٤٠٠)، و«توضيح المقاصد» (١/ ٣٨٣). وتمام البيت: إِنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا.

في مجرَّد (**عَدَمِ جَوَازِ حَذْفِهِمَا مَعًا، أَوْ حَذْفِ أَحَدِهِمَا فَقَطْ بِلَا قَرِينَةٍ**) لو منويًا (**وَ**) في مجرد (**قِلَّةِ حَذْفِ أَحَدِهِمَا فَقَطْ بِهَا**) لا في خصائصها، إنما لم يتعرض لكثرة حذفهما بها؛ لأنها لعدم اختصاصها بأفعالِ القلوب لا مدخل لها في وجه الإلحاق.

(**نَحْوُ**: «**صَيَّرَ**» **وَ**«**جَعَلَ**») بمعنى الاعتقادِ الباطلِ، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَٰئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾[1] أي: اعتقدوهم إناثًا.

وبمعنى: «صيَّر»، كقوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾[2]، وأما إذا كان بمعنى: «خلَقَ»، فلا يكون من هذا القسم.

ومثال ما حُذف أحد مفعوليه؛ كـ«جعلَهُ زيدٌ أو جعلَ زيدٌ حقًّا» لمن قال: «منْ جعلَ هذا حقًّا»، أي: اعتقدهُ إيَّاه.

(**وَ**«**تَرَكَ**») بمعنى: «صيَّر»، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾[3]، وأما إذا كان بمعنى: «خَلا»، فلا يكون من هذا القسم.

(**وَ**«**اتَّخَذَ**») كقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[4]، و«ألفى» بمعنى «وجدَ»، كقوله:

....   وأَلْفَــى قَولَهــا كَــذِبًا وَمَيْنــا[5]

---

(١) سورة الزخرف (١٩).

(٢) سورة الفرقان (٢٣).

(٣) سورة الكهف (٩٩).

(٤) سورة النساء (١٢٥).

(٥) صدر بيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد العبادي، كما في «لسان العرب» مادة: (مين)، و«الشعر والشعراء» (١/ ٤١)، وصدره: وقدَّدَتِ الأديمَ لِراهشَيْه.

و«عدَّ» بمعنى الاعتقاد الباطل أيضًا، كـ«كنتُ أعدُّه فقيرًا فبانَ غنيًا».

و«حَجَا» و«أُرِي» مجهول «أرى»، و«قال» إذا وقع بعد الاستفهام نحو: «أتقولُ زيدًا ذاهبًا»، وهذه الثلاثة بمعنى «الظن»، كذا ذكره المحقِّقون.

وفيه تنبيه على أن أفعال القلوب غيرُ منحصرة فيما ذكروا كما زعموا، حيث عدُّوها من السماعيِّ، هكذا استُفيد مما ذكره المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بعض تعليقاته، فافهم.

(وَ) الضربُ (**الثَّالِثُ**) من المتعدي (**مُتَعَدٍّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، نَحْوُ: «أَعْلَمَ»، وَ«أَرَى»**)، و«أنبأ»، و«نبّأ»، و«أخبر»، و«خبَّر»، و«حدَّث»، فالأولان هما أصلان في هذا القسم، ولذا خصَّهما بالذكر، وأما البواقي فتعديتُها إليها لاشتمالها على معنى الإعلام، وكثيرًا ما تُستعمل متعديةً إلى اثنين ثانيهما بالباء، قال الله تعالى: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[1].

(**وَهَذِهِ**) أي: الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل (**مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ**) وهو بمنزلة الفاعل، فحقُّه التقديم، فيجوز إرجاعُ ضمير الثاني أو الثالث إليه مع تأخره، كـ«أعلمتُ أباهُ فاضلًا زيدًا» و«أعلمتُ هندًا أختَه زيدًا» (**كَـ**) أول (**مَفْعُولِ بَابِ «أَعْطَيْتُ»**) في كونه مُباينًا للثاني، وفي جواز الاقتصار عليه، نحو: «أعلمتُ زيدًا» كـ«أعطيتُه»، وفي الاستغناء عنه كـ«أعلمتُ عمرًا فاضلًا» كـ«أعطيتُ دِرهمًا»، وفي عدم جواز التعليق بالنسبة إليه بالاستفهام والنفي واللام، فلا يجوزُ «أعلمتُ أزيدٌ عمرٌو فاضلٌ»؛ لبطلان الصدارة حينئذٍ، فافهم.

---

(١) سورة البقرة (٣١).

(**وَالْأَخِيرَانِ**) أي: الثاني والثالث (**كَمَفْعُولَيْ بَابِ «عَلِمْتُ»**) في كون أحدهما عينَ الآخر، وعدم جواز حذفهما، أو حذفِ أحدهما بدون قرينة، وكثرة حذفهما، وقلة حذف أحدهما معها، وفي جواز دخول «أنَّ» عليهما، وجوازِ الإلغاء إذا توسطت بينهما، نحو: «البركةُ أعلَمَنا الله تعالى معَ الأكابرِ»، أو تأخرتْ عنهما، وجوازِ التعليق بالنسبة إليهما (**نَحْوُ: «أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا بَكْرًا فَاضِلًا»**).

[الفعلُ الناقصُ]

(**ثُمَّ**) أي: بعدما علمتَ انقسامَ الفعل إلى اللازم والمتعدي، وانقسامَ المتعدي إلى ثلاثة أضرب، إلى غير ذلك (**اعْلَمْ**) أن للفعل انقسامًا آخرَ، وهو (**أَنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ فِعْلٍ مِنْ مَرْفُوعٍ**) لما مرَّ (**فَإِنْ تَمَّ بِهِ كَلَامًا**) أي: إن صار الفعلُ بمرفوعه كلامًا تامًا بأن يصح السكوت عليه بوجود المسند والمسند إليه (**وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى غَيْرِهِ**) لإفادته فائدةً تامةً بدونه (**يُسَمَّى**) الفعلُ في الاصطلاح (**فِعْلًا تَامًّا**) لتمامه بمرفوعه الذي هو كالجزء منه معنىً (**وَ**) يسمَّى (**مَرْفُوعُهُ فَاعِلًا**) لقيام معنى الفعل به، فكأنه مؤثِّر معنىً فيه وموجدٌ إياه، أو لوجود التأثير في أكثره.

(**وَ**) يسمَّى (**مَنْصُوبُهُ إِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا**)؛ لأنَّ اللازمَ لا ينصبُ المفعولَ به بدون حرف الجرِّ (**مَفْعُولًا**) أي: مفعولًا به؛ لالتصاق معنى الفعل به ووقوعه عليه (**كَالْأَفْعَالِ السَّابِقَةِ**).

(**وَإِنِ احْتَاجَ إِلَى مَعْمُولٍ مَنْصُوبٍ**) بحيث لا يصير كلامًا تامًا بدونه (**يُسَمَّى فِعْلًا نَاقِصًا**) لعدم تمامه بمرفوعه، فالوصفُ بالتمام والنقصان وصفٌ بحال المركب منه ومن المرفوع.

وقيل: لأنه مسلوبُ الدلالة على الحدث، فإنما يدلُّ على الزمان، فعُوِّض عنه الخبر الدال عليه، فلم يسكت على مرفوعه.

ورُدَّ بأن التسمية لو كانت لهذا لكان الأفعال المنسلخة عن الزمان جديرةً بأن تسمَّى أفعالًا ناقصةً، وجعلها من قبيلها.

وقال الفاضل العصام: لنقصان دلالته؛ لأنه لا يدلُّ على معنى بنفسه؛ لأن معناه النسبة بين الاسم والخبر، والزمان الذي هو قيدٌ لهما وشيء منهما لا يفهم بدونهما، ولا يخفى أن النقصان بهذا المعنى استعماليٌّ لا وضعيٌّ حتى يلزم كونه حرفًا.

(وَ) يسمَّى **(مَرْفُوعُهُ اسْمًا لَهُ، وَمَنْصُوبُهُ خَبَرًا لَهُ)** إشعارًا بانحطاطهما عن حُكمي الفاعل والمفعول.

(وَلَا يَدْخُلُ) أي: الفعل الناقص **(إِلَّا عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي الْأَصْلِ)**؛ لأنَّ وضعَه ليُعطى الخبرَ حُكمَ معناه، كالانتقال والاستمرار وغير ذلك، وذا لا يحصل إلا بالدخول عليهما.

وينصب الخبر؛ لشبهه بالمفعول به في توقُّف تعقُّل الفعل عليه، فهو شبيه بالفعل المتعدي في اقتضاء معناه شيئين.

(وَهُوَ) أي: الفعل الناقص **(عَلَى قِسْمَيْنِ: الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْمُقَارَبَةِ)** أي: القرب من الحال **(فَهُوَ الشَّائِعُ الْمُتَبَادِرُ مِنْ إِطْلَاقِ الْفِعْلِ النَّاقِصِ، نَحْوُ: «كَانَ»)** وهو لثبوت خبره لاسمه في الماضي دائمًا، نحو: «كان زيدٌ فاضلًا»، أو مُنقطعًا، نحو: «كان زيدٌ غنيًا فافتقرَ»، وبمعنى: «صار».

(وَ«صَارَ») للانتقال، إما من صفةٍ إلى صفةٍ، نحو: «صارَ زيدٌ عالمًا»، أو من حقيقةٍ إلى حقيقةٍ، نحو: «صارَ الطينُ خزفًا».

قدَّمهما؛ لبساطتهما وأصالتهما، ولغلبةِ الأول قدَّمه على الثاني.

(وَ كَذَا «آلَ» وَ«رَجَعَ» وَ«حَالَ» وَ«اسْتَحَالَ») كقوله:

إنَّ العداوةَ تستحِيلُ مَوَدَّةً .... [1]

(وَ«تَحَوَّلَ» وَ«ارْتَدَّ») مثلُ قوله تعالى: ﴿فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾[2].

وزاد هذه الستةَ ابنُ مالكٍ أيضًا.

وفي هذا وما سيأتي من اللواحق تنبيهٌ على أن الأفعال الناقصةَ غيرُ منحصرة فيما ذكروا كما زعموا، حيثُ عدوها من السماعيِّ.

وقال الفاضلُ العصامُ: إن «صار» وما يلحق به قد تكون تامةً متعدية بـ«إلى»، تقول: «صارَ إلى الفَقْرِ»[3].

(وَ«جَاءَ») قال في «الامتحان»: بمعنى «كان»[4].

(وَ«قَعَدَ» إِذَا كُنَّ) أي: المذكورات من «آلَ» إلى «قعدَ» (بِمَعْنَى «صَارَ») ولكونها ملحقةً بـ«صار» قدَّمها على السائر، وأخَّر الأخيرين؛ لقلة مجيئهما

---

(١) صدر بيت من الكامل، وتمامه: بتدارُكِ الهَفَواتِ بالحَسَناتِ. وقائله مجهول. «همع الهوامع» (١/ ٤١٤).

(٢) سورة يوسف (٩٦).

(٣) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٠).

(٤) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩٢).

ناقصينِ، حتى قال الأندلسيُّ[١]: لا يتجاوزان الموضعين اللذينِ استعملهُما العربُ فيهما، هما[٢] قولهم: «ما جاءتْ حاجتَك» و«قعدتْ كأنها حربةٌ»، فكأنَّ ابنَ الحاجب اختاره.

وقال الفرَّاء: يتجاوزانهما، لمجيء قولهم عند الكيلِ: «جاءَ البُرُّ قَفِيزينِ»، فكأنَّ المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختاره[٣].

(وَ«أَصْبَحَ») قدَّمه؛ لدلالته على أول النهار.

(وَ«أَمْسَى») قدَّمه؛ لدلالته على ضدِّ ما يدل عليه الأول.

(وَ«أَضْحَى») ولو قدَّمه على ما قبله لكان له وجه، لكن عكس؛ لرعاية مناسبة التقابُلِ، ولكون «أضحى» أنسب مما بعده؛ لدلالته على جزء من أوائل النهار الذي يدل عليه ما بعده.

(وَ) هو («ظَلَّ») ولذا قدمه على ما بعده (وَ) هو («بَاتَ») قدَّمه؛ لكونه من الأصول، بخلاف ما بعده، فإنه من اللواحق، وهذه الخمسة لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها المدلول عليها بموادها.

---

(١) القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي، الإمام أبو محمد اللورقي النحوي، إمام في العربية، عالم بالقراءات، اشتغل في صباه بالأندلس، وأتعب نفسه حتى بلغ من العلم مناه، فصار عينا للزمان، قرأ القرآن والنحو على أبي الحسن بن الشريك ومحمد بن نوح الغافقي والتاج الكندي، وولي مشيخة التربة العادلية، من مصنفاته: «شرح المفصل» في أربعة مجلدات، «شرح الجزولية»، «شرح الشاطبية»، توفي (٦٦١هـ). «بغية الوعاة» (٢/ ٢٥٠).

(٢) في نسخة: (وهما).

(٣) كذا في «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩٢).

وقد تكون بمعنى «صار» بلا دلالة عليها.

(وَ«آضَ» وَ«عَادَ») يقال: «آضَ أو عادَ زيدٌ من سفرهِ»، أي: رجعَ.

(وَ«غَدَا») يقال: «غدا زيدٌ»، أي: مشى في وقت الغداة، وهو من أول النهار إلى الزوال.

(وَ«رَاحَ») يقال: «راحَ زيدٌ»، أي: مشى في وقت الرَّواح، وهو ما بعد الزوال إلى الليل.

ولا يخفى أن الغالب في هذه الأربعة كونها تامةً، وإنما تكون ناقصة إذا كانت بمعنى «صار»، فتكون من الملحقات، كما صرح به في «الامتحان»[1]، فينبغي أن تذكر في جنبه مع سائر ملحقاته، لكن يمكن أن يقال: أَخَّر الأخيرين؛ لكونهما نظيري «أصبح» و«أمسى» في كونهما طرفي النهار، وأَخَّر الأولين؛ ليكونا في هذا المحل كالمسافر الذي هو في صدد الرجوع إلى محله على ما هو المناسب لمعناهما الأصلي، ولمَّا فرغ من البسائط أراد الشروع في الماويات، فقال:

(وَ«مَا زَالَ») من «زال يزال»، فإن ما مضارعه «يزول» فتام، فلا يقال: «لا أزولُ أميرًا».

(وَ«مَا فَتِئَ» بِفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِهَا) وبالهمزة، وقيل: بالياء، (وَ«مَا بَرِحَ») في الأصل بمعنى: زالَ عن مكانه، (وَ«مَا أَفْتَأَ») من الإفعال، (وَ«مَا وَنِيَ») بالياء، من: وني في الأمر يَنِي بالكسر، أي: ضعف، يقال: «فلانٌ لا يَنِي يفعلُه»، أي: لا يزالُ يفعله، (وَ«مَا رَامَ») من «رام يريم» أي: برح.

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩٣).

قال الدماميني نقلا عن صاحب «التسهيل»: إنَّ الفعلين الأخيرين غريبان، لا يكادان أن يعرفهما من النُّحاة إلا من عنَى باستقراء الغرائب.

(**كُلُّهَا**) أي: كلُّ واحد من المذكورات من «ما فتئ» إلى «ما رام» (**بِمَعْنَى «مَا زَالَ»**) إلا أنَّ «ما فتئ» يختصُّ بالجَحْدِ على ما في «مختار الصحاح»[1].

وهو لدوام خبره لاسمه مذْ قبله، فمعنى «ما زال زيدٌ عالمًا» مثلًا، دوام العلم له مُذْ زمان البلوغ أو المراهقة، فلا يضرُّ انتفاؤه في أوائل زمان الصبا؛ لعدم إمكان القبول، ولزمه النفي في كونه ناقصًا.

(**وَ«مَا دَامَ»**) لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لاسمها، بأن جعلتْ تلك المدة ظرف زمان؛ لأن «ما» فيها مصدرية، وتقدير الزمان قبل المصادر كثيرٌ، كما في: «آتيكَ خفوقَ النجمِ».

ولذا احتاج إلى كلام قبله؛ لأنه مع اسمه وخبره ظرف، والظرف غير مستقل بالإفادة كـ«اجلسْ ما دامَ زيدٌ جالسًا».

(**وَ«لَيْسَ»**) لنفي مضمون الجملة حالًا أو مطلقًا.

أَخَّره مع أصالته وبساطته؛ لعدم كماله في الفعلية؛ لشبهه بالحرف في الصورة وعدم التصرف.

(**وَقَدْ يَتَضَمَّنُ الْفِعْلُ التَّامُّ مَعْنَى «صَارَ»**) أي: يدل عليه مع دلالته على معناه الأصلي، ولذا لم يقل: وقد يكون بمعنى صار، (**فَيَصِيرُ**) ذلك الفعلُ التامُّ بسبب هذا التضمن.

---

(١) «مختار الصحاح» مادة (فتأ).

(نَاقِصًا) محتاجًا إلى خبر منصوب، ويكون معناه الأصلي حالًا، أو خبرًا بعد خبر، أو وصفًا لهذا الخبر في المآل؛ للتأكيد والمبالغة، كما في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[1]، كما يُشير إليه في تفسير المثال.

وقد يكون خبرًا مضافًا إلى المنصوب المذكور بعده، كما أشار إليه الرَّضِيّ في قوله تعالى:

﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[2]، حيث مثَّل به أيضًا للتضمُّن، وفسر بقوله: أي: صار مثلَ بشرٍ[3]، فلا وجه لتخصيص الفاضل العصام بكونه حالًا، وإنكار كونه وصفًا، وسكوته عن الاحتمالين الآخرين مع صحة المعنى في كل منهما.

وليس المراد بهذا التضمين الذي سبق ذكره؛ إذ المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس بأجنبيٍّ للفعل التام، كما لا يخفى على ذوي الأفهام.

وقد لا يعتبر هذا التضمن، فيبقى تامًا، فيكون المنصوبُ بعده حالًا في الأغلب، وقد يحتمل أن يكون حالًا وتمييزًا ومفعولًا له، كما صرَّح به البيضاويُّ في قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾[4].

(نَحْوُ: «تَمَّ التِّسْعَةُ بِهَذَا عَشَرَةً»، أَيْ: صَارَ عَشَرَةً تَامَّةً) مأخوذ من «تم» باعتبار معناه الأصلي.

---

(١) سورة البقرة (١٩٦).

(٢) سورة مريم (١٧).

(٣) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ١٨٣).

(٤) سورة الأنعام (١١٥). وينظر: «أنوار التنزيل» (١/ ٤٤٥).

(وَ«كَمُلَ زَيْدٌ عَالِمًا» أَيْ: صَارَ عَالِمًا كَامِلًا وَغَيْرِ ذَلِكَ) مثل: «عَدلَ زيدٌ أميرًا»، أي: صار أميرًا عادلًا.

(وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا) أي: هذه الأفعال الناقصة (عَلَى أَنْفُسِهَا إِلَّا) تقديم خبر (مَا) أي: فعل ناقص (فِي أَوَّلِهِ) لفظ («مَا») من «ما زال» إلى «ما دام» أما إذا دخل «ما» أو «إنْ» على سائر الأفعال الناقصة، فإنه وإن لم يجزِ التقديمُ عليه معهما، لكن يجوزُ بالفصل بينه وبينهما، نحو: «ما قائمًا أو إنْ قائمًا كان زيدٌ».

وأما في هذه الأفعال فلا يجوز الفصلُ بينها وبينهما؛ لشدة امتزاجها معهما، وكونها بمنزلة أفعال مثبتة حتى يجوز التقديمُ بالفصل.

(فَلَا يَجُوزُ نَحْوُ: «قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ») ولا نحو: «اجلسْ جالسًا ما دامَ زيدٌ»؛ لأنها إما نافيةٌ لها صدر الكلام، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، أو مصدريةٌ، وسيجيء أن معمول المصدر لا يتقدم عليه.

(وَكَذَا) لا يجوزُ التقديم (إِنْ بُدِّلَ «مَا» بِـ«إِنْ» النَّافِيَةِ) فإنها كـ«ما» في اقتضاء الصدارة، بدليل تعليق أفعال القلوب بها كما بـ«ما»، على ما صرَّح به الدَّمامينيُّ في «شرح التسهيل» نقلًا عن ابن قاسم[1].

---

(١) الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري النحوي اللغوي الفقيه البارع بدر الدين، أخذ العربية عن أبي عبد الله الطنجي والسراج الدمنهوري، وأتقن العربية والقراءات على المجد إسماعيل الششتري، وصنف وتفنن وأجاد، من مصنفاته: «شرح التسهيل»، «شرح المفصل»، «شرح الألفية»، «الجنى الداني في حروف المعاني»، توفي سنة (٧٤٩هـ). «بغية الوعاة» (١/ ٥١٧).

وهذا يُوافق كلامه في بحث ما أُضمر عاملُه على شريطة التفسير في «الامتحان».

وأما كلامه في بحث الأفعال الناقصة من أن العمدة في اقتضاء «ما» صدرَ الكلام خاصَّة فيها لا مجرد كونها للنفي، ألا يُرى أن «لم» و«لما» و«إنْ» و«لا» على الأصح لا تقتضي الصدارة وإن كانت للنفي[1]، فيدل على أنه جرى في هذه الرسالة على غير الأصح.

(**وَأَمَّا إِنْ بُدِّلَ بِـ«لَمْ»**) لم يذكر «لما» لانفهام حُكمه بالمُقايسة على «لم».

(**وَ«لَنْ»، فَيَجُوزُ، نَحْوُ: «قَائِمًا لَمْ يَزَلْ»**) أو «لمَّا يزل» أو «لنْ يزال» (**زَيْدٌ**) أما في «لم» و«لمَّا»؛ فلأنهما لامتزاجهما بالفعل حتى يغيران معناه إلى الماضي صارا كالجزء منه، وكأنهما خرجا عن كونهما حرفي نفي، فانعزلا عن اقتضاء الصدارة.

وأما في «لن»، فللحمل على «سوف» الذي لا يمنع تقديم معمول مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض، كذا في الرَّضِيّ[2].

وبقي «لا» مهملًا.

قال الدَّمامينيُّ: ينبغي أن يكون بمنزلة «ما» عند ابن قاسم؛ لما مرَّ من الدليل.

وقال الرَّضِيّ: لا صدارةَ له؛ لأنه لكثرته في الكلام حتى إنه يقع بين الحرف ومعموله، نحو: «كنتُ بلا مالٍ»، و«أريدُ أن لا يخرجَ» صارَ مبتذلًا

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩٣).

(٢) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (١/ ٤٤٢).

منعزلًا عن منصب الصدارة[1].

وأما تقديم أخبارها على أسمائها فيُفهم في بحث المعمول المنصوب من قوله: وأمرهُ كأمرِ خبرِ المبتدأ.

(وَالْقِسْمُ الثَّانِي) من القسمين **(مَا)** أي: فعل ناقص **(يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْقُرْبِ)** من الحال، خرج به الناقصُ المُتعارف، وهذا حدٌّ جامعٌ ومانعٌ، وأما كون ذلك مرجوًا كما في «عسى»، أو مجزومًا كما في «كاد»، أو مشروعًا كما في صاحبه، فخارج عن الحد ووظيفة لغوية، ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابنُ الحاجب.

(وَيُسَمَّى أَفْعَالَ الْمُقَارَبَةِ) لدلالتها عليها **(وَلَا تَكُونُ أَخْبَارُهَا)** أي: خبرُ كلٍّ منها **(إِلَّا فِعْلًا مُضَارِعًا)** لا اسمًا ولا ماضيًا بالاستقراء؛ وذلك لما مرَّ من أنها تدل على القرب من الحال مرجوًا أو مجزومًا أو مشروعًا في صاحبه، وهي تقتضي كون خبرها ما يدلُّ على الاستقبال والحال، ويصلح لأنْ يدخل عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال، وذلك لا يكون إلا مضارعًا.

(نَحْوُ: «عَسَى»، وَخَبَرُهُ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مَعَ «أَنْ») الدالة على الرجاء والاستقبال توضيحًا وتأكيدًا للرجاء الذي فيه زمانًا أو استعمالًا.

(غَالِبًا، نَحْوُ: «عَسَى) حال **(زَيْد أَنْ يَخْرُجَ»)** أو «ذا أن يخرُجَ»؛ ليصحَّ الحملُ، فإن «أنْ يخرُجَ» خبر لـ«عسى» بتضمينه معنى «كان» على ما اختاره المتأخرون، فكأنه قيل: يرجى حال زيد كائنًا أن يخرج، أو: زيدٌ كائنًا ذا أن يخرج، وفيه من المُبالغة في القُرب ما لا يخفى.

---

(١) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (١/ ٤٤٢).

وقال الفاضلُ العصامُ: ولو ضمِّن معنى «صار» لكان أحسن.

وقيل: ليس بخبر؛ لعدم صحة الحمل، وتقدير المضاف تكلُّفٌ، بل شبيه بالمفعول؛ لأن المعنى الأصلي: قارب زيدٌ أن يخرج، ثم نقل إلى إنشاء الطمع والرجاء، والمفعولية وإن لم تبق حينئذ، لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذي كان قبل النقل، وعلى هذا «عسى» تامة.

وردَّه الفاضلُ العصامُ بأن القُرب مستفادٌ من الرجاء، وليس بمعنى لـ«عسى» فضلًا عن كونه أصليًا[1].

وقال الكُوفية: «أن يخرج» بدلُ اشتمالٍ، فالمعنى: يُرجى زيدٌ خروجه، فـ«عسى» حينئذ تامة، وارتضاه الرَّضِيّ؛ لأن فيه إجمالًا وتفصيلًا.

(**وَقَدْ يُحْذَفُ «أَنْ»**) من خبره؛ تشبيهًا له بـ«كاد»، فلا يحتاج إلى محذوف؛ لصحة الحمل بدونه.

(**وَقَدْ يَكُونُ تَامَّةً بِـ«أَنْ» مَعَ الْمُضَارِعِ**) بمعنى: قرُب، بأن يقتصر على المرفوع الذي كان خبرًا منصوبًا في الاستعمال الأول، وهو «أنْ» مع المضارع، ويجعل فاعلًا له.

(**نَحْوُ: «عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ»**) ويحتمل أن يكون على هذا الاستعمال أيضًا ناقصة، لكن استغنى عن الخبر وهو حاصلٌ؛ لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب إليه، كما في: «علمتُ أن زيدًا قائمٌ».

ولما كان في هذا نوع تكلُّف، اقتصر في هذه الرسالة على الأول وإن بيَّن

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٠).

الثاني أيضًا في «الامتحان»[1].

وقال الشيخ الرَّضِيّ: ويحتمل أن يكون هذا من باب التنازع[2].

وقال الفاضل العصام: ويحتمل أن يكون من تقديم الخبر على الاسم. وذا يجوزُ في هذا الباب كما سيجيءُ.

(وَ«كَادَ») في الأصل: بمعنى قرُبَ، لكن لا يُستعمل على هذا الأصل أصلًا.

(**وَخَبَرُهُ غَالِبًا مُضَارِعٌ بِلَا «أَنْ»**) لدلالته على الجزم، فلا تُناسبه «أن» الدالة على الرجاء.

قال الفاضل الجامي: لدلالة «أن» على الاستقبال المنافي للحال[3].

وردَّه المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن «كاد» لا يدل على الحال، ولا «أنْ» على الاستقبال البعيد حتى يتنافيا، ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان في «أوشكَ» مع كونه من القسم الثالث الذي هو أقربُ إلى الحال من «كاد».

(**نَحْوُ: «كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ»، وَقَدْ يَكُونُ مَعَ «أَنْ»**) تشبيهًا له بـ«عسى»، نحو: «كادَ زيدٌ أنْ يخرجَ».

(وَ«**كَرَبَ**») بفتح الراء وكسرها، والأول أفصح، ذكره الدَّمامِينيُّ بمعنى: قرُب، في الأصل.

يقال: «كرَبتِ الشَّمسُ» إذا دنتْ من الغروب.

(**وَهُوَ مِثْلُ: «كَادَ» فِي وَجْهَيْهِ**) أي: في كون خبره بلا «أن» وبها.

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩٣).

(٢) «حاشية الرضي على شرح الكافية» (٤/ ٢١٧).

(٣) «الفوائد الضيائية» (ص٤٢٥).

(وَ«هَلْهَلَ») بمعنى: قاربَ، فينبغي أن يكون كـ«كرَب» مثل: «كاد» في وجهيه، لكنه لدلالته على المبالغة في القُرب أُلحق بالأفعال الدالة على الشروع، فالتزم كون خبره بلا «أن».

(وَ«طَفِقَ») بكسر الفاء وفتحها بمعنى: شرعَ في الأصل، يقال: «طَفِقَ في الفعلِ» إذا شرع فيه.

(وَ«أَخَذَ») بفتح العين في الأصلِ بمعنى: شرع، يقال: «أخذ فيه» أي: شرَعَهُ.

(وَ«أَنْشَأَ») بالهمزتين في الأصل بمعنى: أوجدَ.

(وَ«أَقْبَلَ») يقال: «أقبلَ عليه».

(وَ«هَبَّ») على وزن «ردَّ»، قال الدَّمامِينيُّ: هي غريبةٌ.

ومن شواهد استعمالها قولُ الشاعر:

هَبَبْتُ ألومُ القلبَ في طاعةِ الهَوى ... فلَجَّ كأنِّي كنتُ باللومِ أُغريهِ[1]

(وَ«جَعَلَ») في الأصل بمعنى: أوجد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾[2].

(وَ«عَلِقَ») بكسر اللام، قال الدَّمامِينيُّ: وهي أيضًا غريبةٌ.

ومن شواهد استعمالها قولُ الشاعر:

أراكَ علِقْتَ تظلمُ مَنْ أَجَرْنا ... وظُلمُ الجارِ إذلالُ المُجيرِ

ثم استعمل كلٌّ منها استعمالَ «كان» لتضمُّنه معناه، فصار ناقصًا.

---

(١) البيت من الطويل، وقائله مجهول. «همع الهوامع» (١/ ٤٧٠).

(٢) سورة الأنعام (١).

(**وَأَخْبَارُهَا**) أي: خبرُ كلٍّ منها (**الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ بِلَا «أَنْ»**) لمثل ما مرَّ.

(**وَ«أَوْشَكَ»**) في الأصل بمعنى: أسرعَ، وهو يُناسبُ القُرب، وهو (**يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ «عَسَى»**) يعني يُستعمل بـ«أنْ» تامًا أو ناقصًا، يُقال: «أوشكَ زيدٌ أنْ يخرجَ»، و«أوْشَكَ أنْ يخرجَ زيدٌ»؛ إذ قد يُستعملُ في الطمع.

(**وَ**) استعمال (**«كَادَ»**) أي: يُستعملُ بلا «أَنْ» لأنه قد يُستعملُ في الجزم.

(**وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ عَلَى أَنْفُسِهَا**) وإن جاز تقديمها على أسمائها؛ لأنها لعدم تصرفها ضعيفةٌ بالنسبة إلى المتصرف، فبالنظر إلى هذا لا يتقدمُ أخبارها على أنفسها، ولكونها أفعالًا لها قوةٌ بالنسبة إلى الحرف، وبالنظر إلى هذا جاز تقديمها على أسمائها وإن لم يجُزْ هذا في الحرف.

* * *

[اسمُ الفاعلِ]

(وَ) القياسِيُّ (**الثَّانِي**) من التسعة (**اسْمُ الْفَاعِلِ**) قدَّمه؛ لكونه مشتقًّا من المعلوم، وعاملًا في الفاعل، ومجيئه من المتعدي واللازم، بخلاف اسم المفعول.

ولمَّا كانت الأسماءُ المتصلة بالأفعال مبينةً في كتب الصرف مُطولاتها ومختصراتها، وكان البحثُ عنها من حيث الصيغة من مباحث الصرف، ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفاتها وإن كانت من المبادئ كالتعريفات المذكورة، والبحث عن الصيغة كما تركهما البيضاويُّ مخالفاً لابن الحاجب، فقال: (**فَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ الْمَعْلُومِ**) لازمًا أو متعديًا؛ لاشتقاقه منه.

* * *

[اسْمُ المفعولِ]

(وَالثَّالِثُ) من التسعة (اسْمُ الْمَفْعُولِ) قدَّمه على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة في الفاعل؛ لموافقته لاسم الفاعل في الشرط، ولأنه قد ينصبُ المفعولَ به كاسم الفاعل بخلافها.

(فَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ الْمَجْهُولِ) لاشتقاقه منه (وَشَرْطُ عَمَلِهِمَا فِي الْفَاعِلِ) أصلًا أو نائبًا (الْمُنْفَصِلِ) بارزًا أو مظهرًا؛ لأنَّ المتصل مستترٌ فيهما داخلٌ تحت تصرُّفهما، وأنه اعتباريٌّ محضٌ لا يظهر فيه أثر العامل، بل هو أيضًا اعتباريٌّ محض، فلا يتوقف عملهما فيه على وجود ما يُقوِّيهما فيه، ولا على عدم ما يُبعدهما عن المشابهة بالفعل بخلاف المنفصل؛ فإنه لثبوته واستقلاله يتوقَّفُ عملهما فيه على وجود المقوِّي وعدم المبعد عنها، وأما البارز المتصل فمختص بالفعل.

(وَالْمَفْعُولِ بِهِ) الصريح؛ لأنه معمول قويٌّ؛ حتى لا يعمل فيه من الأفعال إلا المتعدي، فلا يعملان فيه إلا بالمقوي وعدم المبعد، وأما غيرهما من المعمولات فلا يحتاج فيه إلى الشرط.

أما الظرفُ فمع كونه معمولًا ضعيفًا يكفيه رائحةُ الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي، نحو قوله تعالى: ﴿مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾(١)، كالحميم

---

(١) سورة القلم (٢).

للعامل؛ لعدم خلوِّ مدلوله عن زمانٍ ما ومكانٍ ما في الأغلب، وكذا المفعول المطلق لكونه ملابسًا بمعناه دائمًا، وأما المفعول له، فإن كان مجرورًا فكالظرف، وإن كان منصوبًا فكالمفعول المطلق كما يجيء، وأما المفعولُ معه فمصاحبٌ لمعمول، فيكون في حُكمه.

(**أَنْ لَا يَكُونَا مُصَغَّرَيْنِ، نَحْوُ: «ضُوَيْرِبٍ»، وَ«مُضَيْرِبٍ»**)؛ لأنَّ التصغير بمنزلة الصفة والموصوف؛ لأن «ضُويربًا» مثلًا بمنزلة ضاربٍ صغيرٍ أو حقيرٍ.

(**وَلَا مَوْصُوفَيْنِ، نَحْوُ: «جَاءَنِي ضَارِبٌ شَدِيدٌ»**) إذ بالصفة يصيران مسندًا إليهما، فيبعُدان عن المشابهة بالفعل؛ لأنه لا يكون مسندًا إليه؛ لِما مرَّ أنه مختص بالاسم، ولو قدَّم هذا على الأول لكان أولى كما لا يخفى، لكنْ أخَّره؛ لئلا يفصل عن قوله: (**وَإِنْ وُصِفَا بَعْدَ الْعَمَلِ لَمْ يَضُرَّ عَمَلَهُمَا السَّابِقَ**) لحصوله بلا مانع عن الشبه، ولو قدَّم هذا أيضًا لطال الفصلُ (**نَحْوُ: «جَاءَنِي رَجُلٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ شَدِيدٌ»، ثُمَّ إِنْ كَانَا بِاللَّامِ**) أي: لامِ التعريف صورةً (**لَا يُشْتَرَطُ لِعَمَلِهِمَا غَيْرُ مَا ذُكِرَ**) من عدم التصغير والموصوفية؛ لأن كلًّا منهما حينئذ فعل مُغيَّر إلى صيغة الاسم؛ لكراهتهم إدخالَ اللام على الفعل؛ لكونها في صورة حرف التعريف؛ (**نَحْوُ: «الضَّارِبُ**) أي: الذي ضربَ (**غُلَامُهُ عَمْرًا أَمْسِ عِنْدَنَا» وَإِنْ كَانَا مُجَرَّدَيْنِ مِنْهَا يُشْتَرَطُ**) معه (**الِاعْتِمَادُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ**) ولو بعد الناسخ، نحو: «كان زيدٌ ضاربًا عمرًا» (**أَوِ الْمَوْصُوفِ**) كـ«جاءَ رَجُلٌ ضَارِبٌ عَمْرًا» (**أَوْ ذِي الْحَالِ، نَحْوُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِبًا غُلَامُهُ»، أَوِ الِاسْتِفْهَامِ**) حرفًا أو اسمًا (**نَحْوُ: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ»**) و«هل ضاربٌ زيدًا أخواهُ» و«ما صانعٌ البَكْرانِ» (**أَوِ النَّفْيِ**) حرفًا؛ كـ«ما» و«إنْ»، أو اسمًا؛ كـ«غير»، أو فعلًا؛ كـ«ليس» (**نَحْوُ: «مَا قَائِمٌ**

الزَّيْدَانِ») و«غيرُ قائمٍ الزيدانِ» و«ليسَ ضاربٌ البَكرانِ عمرًا».

وجه الاشتراط تأكيدُ المناسبة للفعل، فاقتضاؤهما ما اقتضاه الفعل؛ وذلك لأن الواقع بعد المبتدأ لا يكون مخبرًا عنه، فيكون كالفعل، فيزداد المناسبة والصفة والحال كالخبر في المآل، والاستفهام والنفي لتعلُّقهما بالحكم دون الذات أولى بالفعل، فالواقع بعدهما كالواقع موقعه.

(**وَيُشْتَرَطُ**) مع الشروط المذكورة (**فِي نَصْبِهِمَا الْمَفْعُولَ بِهِ**) إذا كان اسمُ الفاعل من المتعدِّي ولو إلى واحد، واسم المفعول ولو إلى اثنين، ورفع الأول على النيابة.

(**الدَّلَالَةُ عَلَى الْحَالِ**) تحقيقًا، كـ«زيدٌ ضاربٌ عمرًا»، أو حكايةً بأن يقدر المتكلِّمُ نفسه موجودًا في ذلك الزمان الماضي أو الزمان المذكور موجودا الآن، كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[1].

(**أَوِ الِاسْتِقْبَالِ**) تحقيقًا، كـ«زيدٌ ضاربٌ عمرًا غدًا»، وجهُ الاشتراط حصولُ كمال القوة للتمكُّن على العمل في المعمول القويِّ.

(**وَتَثْنِيَتُهُمَا وَجَمْعُهُمَا**) صحيحًا أو مُكسَّرًا (**كَمُفْرَدِهِمَا**) في العمل والاشتراط، أما التثنية والجمع الصحيح فظاهرٌ؛ لبقاء صيغة المفرد، وأما المكسَّرُ فمحمولٌ على المفرد؛ لكونه فرعه.

(**وَكَذَا**) أي: كالمذكور من اسم الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط، وفي كون تثنيتهما وجمعهما كمفردهما فيهما (**ثَلَاثَةُ أَوْزَانٍ مِنْ**

(١) سورة الكهف (١٨).

مُبَالَغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ: فَعَّالٌ، وَفَعُولٌ، وَمِفْعَالٌ) وزاد سِيبَويه «فَعِيلًا» و«فَعِلًا» بكسر العين وضمها كـ«حَذِرٍ».

(**وَ**) لكنْ (**لَا يُشْتَرَطُ فِي عَمَلِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ**) في المفعول به (**مَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ**)؛ لأنَّ الغرض من هذا الاشتراط فيهما إتمامُ المُشابهة بالفعل؛ لعدم دلالتهما على الحدث الفعلي قصدًا بخلافها، هذا مذهبُ البصرية.

وقال الكوفيةُ: إنها لا تعمل لفوات المشابهة بتغيُّر الصيغة وإن جاء بعدها منصوبٌ، فبفعل مُقدَّر عندهم.

وأجاب البصريةُ: بأن المبالغةَ جابرةٌ لِما فاتَ من المشابهة اللفظية.

وردَّه الفاضلُ العصامُ: بأنها كالزيادة التفضيلية تجعلُ الاسمَ بعيدًا عن المشابهة بالفعل، فكيف تكونُ جابرةً؟[1]

وأجاب عنه المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن الأصل في «أفعلِ» التفضيل الزيادةُ على الغير، فملاحظةُ الغير هي التي بعَّدته عن المشابهة.

وأما مجردُ الزيادة والمبالغة في الحَدَث فمقرب؛ لكونه بمنزلة التجدد.

وقال بعضُ الكُمَّل: بأنه يدل على معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة؛ فإنها تدل على التجدد والانصرام كالفعل على ما هو الأصلُ فيه، فتلك الدلالة هي التي بعَّدته عنها لا الزيادة.

* * *

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٣٤).

[الصفةُ المشبهةُ]

(وَالرَّابِعُ) من التسعة (الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ) باسم الفاعل من حيثُ إنها تُثنى وتُجمع وُتذكَّر وتُؤنَّث، وتكون لِما قام به الفعل.

قدَّمها على اسم التفضيل؛ لكونها عاملة في الفاعل الظاهر، بخلافه فإنه لا يعملُ فيه في غير مسألة الكُحل وإذا تحقق المُشابهةُ به (فَهِيَ تَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا) كذلك، بل تزيد عليه؛ لأنها تنصب عند البصرية لا فعلها، ذكره في «الامتحان»[١].

(بِالشُّرُوطِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ) من عدم التصغير والموصوفية، ومن الاعتماد على ما سبقَ، ومن معنى الحالِ والاستقبال (غَيْرَ مَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ، فَإِنَّهُ) أي: معنى الحالِ والاستقبالِ (لَا يُشْتَرَطُ فِي عَمَلِهَا) أي: في نصب معمولها تشبيهًا بالمفعول؛ لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضي للزمان، (نَحْوُ: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ»).

* * *

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٨٣).

[اسمُ التفضيلِ]

(وَالْخَامِسُ: اسْمُ التَّفْضِيلِ) قدَّمه على المصدر مع كونه عاملًا في الظاهر مطلقًا، والمفعول؛ لمناسبته لما سبق في كونه مشتقًا، وكون النسبة معتبرة في وضعه، وبه يحصلُ القوةُ في العمل، ولذا قُدِّم عليه ما سبق مع كونه أصل المشتقات، ولذا عكسَ ابنُ الحاجب، ولا يخفى أن ترتيب المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنسبُ بمرامه.

(وَهُوَ) لضعفه (لَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ بِهِ) القويّ (بِالِاتِّفَاقِ) وأما مثلُ قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَنْ﴾[1]؛ فيُقدَّر فيه فعلٌ ناصبٌ كـ«يعلمُ».

(وَلَا يَرْفَعُ الفَاعِلَ الظَّاهِرَ) لقوَّته باستقلاله (إِلَّا إِذَا صَارَ بِمَعْنَى الْفِعْلِ بِأَنْ يَكُونَ) اسمُ التفضيل في المعنى، وفي نفس الأمر (وَصْفًا) حقيقيًا (لِمُتَعَلِّقٍ) بكسرِ اللام، وهو الكُحلُ في المثال (مَا) أي شيء، وهو رجلًا في المثال (جَرَى) اسمُ التفضيل في اللفظ (عَلَيْهِ) أي: على ذلك الشيء بأن يقع نعتًا له، أو خبرًا عنه، أو حالًا منه؛ ليعتمد عليه، ويحصل له مظهرٌ يتعلَّق به، فيتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة؛ لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل.

ولذا لا يعملان في مُظهَر بعدهما إن لم يكن من متعلِّقات ما جرى

---

(١) سورة الأنعام (١١٧).

عليه بخلافه، فإنه يعمل فيه مطلقًا، مثل: «زيدٌ ضاربٌ عمرًا» حال كون ذلك المتعلِّق (**مُفَضَّلًا بِاعْتِبَارِ التَّعَلُّقِ**) أي: تعلُّقه بما جرى عليه (**عَلَى نَفْسِهِ**) أي: نفس المتعلِّق (**بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ**) أي: باعتبار تعلُّقه بغير ما جرى عليه، وهو «زيدٌ» في المثال، بأن يكون أو حال كونه أو تفضيلًا (**مَنْفِيًّا**) يعني أن المتعلِّق لا بد أن يكون مشتركًا بين ذلك المجرى عليه وبين غيره الذي يذكر بعد «من» التفضيلية؛ ليكون مطلقًا وواحدًا بالذات، ومختلفًا باعتبار القيدين، فيخرج اسم التفضيل عما هو أصل فيه، وهو التغايرُ بحسب الذات بين المُفضَّل والمفضَّل عليه، فيستعدَّ للخروج عن المعنى التفضيلي، ثم يخرج عنه بالكلية بالنفي؛ لتوجُّهه إلى القيد، فينتفي الزيادة، ويبقى أصل الفعل، فيكون «أحسنُ» بمعنى «حسُنَ» في المثال، فيفهم الزيادة في المفضَّل عليه عرفًا؛ لأن المساواة يأباه مقامُ المدح، مع أنه لو لم يعملْ حينئذ، بل رفع اسم التفضيل على الخبرية، وما بعده على الابتداء يلزم الفصلُ بينه وبين معموله بأجنبيٍّ وهو المبتدأ، ولو عمل يكون فاعلًا لا أجنبيًا.

(**نَحْوُ: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ»**) معناه: ما رأيتُ رجلًا حسُن في عينه الكحلُ كحُسنه في عينِ زيدٍ، بل حُسْنُ الكحل في عين زيد فوقَ حُسْنه في عينِ غيره، على ما هو المفهومُ عُرفًا، فالكحلُ مفضَّلٌ عليه مفروضًا في عين غير زيد، ومُفضَّلٌ مفروضًا في عينه، ولولا النفيُ لكان الأمر على العكس كما لا يخفى.

(**وَيَعْمَلُ فِي غَيْرِهِمَا**) أي: في غير المفعول به، والفاعل الظاهر من المُستكنِّ، فإنه لاعتباريته لا يكادُ يأبى عن عمل عامل هو مستترٌ تحته ولو ضعيفًا، ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له وغير ذلك لما مرَّ.

قال الفاضلُ العصام: ويعملُ بلام التقوية في المفعول به أيضًا، نحو: «أنا أضربُ منكَ لزيدٍ».

وإذا تعدَّى بأول مفعولين بلام التقوية يبقى الثاني منصوبًا بفعله المقدَّر عند البصريين، نحو: «أنا أكسى منكَ لزيدٍ الثيابَ» أي: أكسُوهُ الثيابَ، انتهى.

وإذا ثبت عملُه فيما ذكر، فلا وجه لإسقاطه في العامل القياسيِّ، كما أسقطَ الشيخُ عبدُ القاهرِ[1] ومنْ تبعَهُ.

* * *

(١) عبد القاهر بن عبد الرحمن أبو بكر الجرجاني النحوي الإمام المشهور، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، ولم يأخذ عن غيره لأنه لم يخرج عن بلده، وكان من كبار أئمة العربية والبيان، شافعيًا، أشعريًا، صنّف «المغني في شرح الإيضاح»، «المقتصد في شرحه»، «إعجاز القرآن الكبير والصغير»، «الجمل»، «العوامل المائة»، «العمدة في التصريف»، وغير ذلك، توفي سنة (٤٧١هـ). «بغية الوعاة» (٢/ ١٠٦).

[المصدرُ]

(وَالسَّادِسُ) من التسعةِ (الْمَصْدَرُ) وهو اسمُ الحدث الجاري على الفعل، ويعملُ عملَ فعله المشتقِّ هو منه، ولهذه المناسبة قدِّم على المضاف.

(وَشَرْطُ عَمَلِهِ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ) الصريحِ؛ لأن العمل إنما يكون بالاقتضاء، وهو لا يقتضي الفاعلَ فضلًا عن المفعول به؛ لكون النسبة إليه غيرَ معتبرة في وضعه، فهما أجنبيان له، فيجتنبان عن العمل فيهما، وأما في غيرهما، فيعمل بلا شرط لما مر.

(أَنْ لَا يَكُونَ مُصَغَّرًا وَلَا مَوْصُوفًا) قبل العمل؛ لما مرَّ أن الوصف بعده لا يضرُّ العمل السابق؛ وذلك لأنه إنما يعملُ لكونه مقدّرًا بـ«أنْ» مع الفعل، مع مناسبة الاشتقاق، والمُصغَّر والموصوف لا يقدران بهما؛ إذ الفعل لا يُصغَّر ولا يوصف، ومجردُ المناسبة لا يكفي في العمل فيهما، فلا يقال: «أعْجَبِني ضُرَيبكَ زيدًا»، و«ضربٌ شديدٌ زيدٌ عمرًا».

(وَلَا مُقْتَرِنًا بِـ) دالِّ (الْحَالِ) لأنه لا يؤول بـ«أنْ» مع الفعل؛ لأن المضارع إذا دخل عليه «أنْ» خلصَ للاستقبال، ولا احتمال في الماضي للحال، فلا يُقال: «ضربُكَ زيدًا الآنَ».

(وَلَا مُعَرَّفًا بِاللَّامِ) لعدم جريان التأويل المذكور فيه؛ لاختصاص اللام بالاسم (عِنْدَ الْأَكْثَرِ) قيدٌ للكلِّ، وأما عند البعض فيجوز عملُه فيهما بدون هذه

الشروط؛ إذ المؤول بشيءٍ لا يلزمه أن يكون في حُكمه من كلِّ وجهٍ.

ومنهم من قال: إنَّ المقترن بالحال مقدَّر بـ«ما» مع المضارع، فحينئذ لا حاجة إلى هذا الجواب، لكنَّ المرضيَّ عند الرَّضِيّ كونه مُقدَّرًا بـ«أنْ» مع المضارع؛ لكونها أشهر وأكثر استعمالًا، فحينئذ يحتاج إلى ما ذكر من الجواب، فيصحُّ عند ذلك البعض عمله فيهما فيما ذكرنا من الأمثلة، ومثالُ عمل المُعرَّف، كقولِ الشاعر:

لقَــدْ عَلِمــتْ أُولــى المُغيــرةِ أنَّنــي
كرَرتُ فلمْ أنكُلْ عن الضَّربِ مِسْمَعا[1]

فإن «مِسْمعًا» مفعول الضرب عنده، وأما عند غيره فيحتملُ أن يكون مفعول «كررتُ»، أو بدلًا من مفعول «علمتُ»، وهو قوله: «أُولى المُغيرةِ» أي: مقدَّمَ تلك الطائفة وعميدهم، قالهُ[2] بعضُ الكُمَّل.

قوله: مفعول «كررتُ» بالتخفيف على الحذف والإيصال، أي: صلتُ وحملتُ على مِسْمعٍ.

وفيه: أن حذف «على» قليلٌ ليس للقياس إليه سبيلٌ كما صرَّح به الشيخُ عبدُ القاهر نقلًا عن الفارسيِّ[3].

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمرار الأسدي، كما في «الكتاب» (١/ ٣٩)، و«ديوانه» (٢/ ٤٦٤)، ونسب لمالك بن زغبة الباهلي كما في «شرح أبيات سيبويه» لابن السيرافي (١/ ٦٠)، و«إيضاح شواهد الإيضاح» (١/ ١٨٠).

(٢) في نسخة: (قال)، وما أثبت هو الصواب.

(٣) تقدمت ترجمته.

فالوجه أن يجعل منزلًا منزلةَ اللازم للمبالغة والتأكيد، أو مفعوله محذوفًا للضرورة، أي: أوجدتُ الكَرّةَ والحملةَ، أو حملتُ على الأعداء.

قوله: «أو بدلًا»، أي: بدلَ البعض من الكلِّ.

قوله: وهو «أُولى المغيرة»، أي: علمتُ أنا مِسمعًا منها عاجزًا عن المقاومة لي، على حذف المفعول الثاني بقرينة العُرف، أو عرفتُ أنا حالهم حالَ مسمعٍ منهم من العجز عنها.

قوله: «أي: مَقدَم تلك الطائفة»، أي: الطائفة الأولى من الجماعة المُغيرة.

قوله: «وعميدهم» عطفُ تفسير له، وإشارةٌ إلى وجه صحة كونه بدل البعض بلا ضمير، فافهم.

فعلى هذا يكون قوله: «إنَّني» بالكسر استئنافًا، كأنه قيل: ما عاملتَ معه بعدَ العلمِ به؟

فأجاب: إنَّني كرَرتُ عليه، فإذا عُلم حالُ مَن هو عميدهم ومعتمدُهم عُلم حالُ مَن سواهم بالطريق الأولى.

ويحتمل أن يكون مفعولَ الضربِ على نزع الخافض، وفيه ما مرَّ، وأن يكون مفعولًا لفعلٍ مقدَّر، وهو: أعني، فالتقديرُ: فلم أنكلْ عن الضرب لشخصٍ، أعني: مِسمعًا.

أو لمصدر آخر مُنوَّن؛ تقديره: عن الضربِ ضربٌ مِسمعًا، أي: هو ضربٌ.

وقال بعضُ الفضلاء: إن «أُولى المغيرة» فاعلُ «علمت» على صيغة الغيبة، فالشاعرُ يصفُ نفسه بالشجاعة على وجه التأكيد، مستشهدًا بعلم هذه

الجماعة، علمًا منه بأنهم كانوا بحيثُ لم يبقَ لهم مجالٌ لإنكار ما يدَّعيه، **(وَلَا عَدَدًا وَلَا نَوْعًا وَلَا تَأْكِيدًا)** حال كونها **(مَعَ الْفِعْلِ أَوْ بِدُونِهِ)** أي: بدون الفعل.

(وَالْفِعْلُ مُرَادٌ غَيْرُ لَازِمِ الْحَذْفِ) بيانٌ وتوضيحٌ لكون الفعل مرادًا؛ إذ حينئذ يكون العمل له لا للمصدر؛ لعدم صحة التقدير بـ«أنْ» مع الفعل؛ لعدم استقامة إقامته مقامه؛ إذ ليس معنى «ضربتُ ضَربةً أو ضِربةً أو ضَربًا»: ضربتُ أنْ ضربت، كذا ذكر في «شرح لب الألباب»، واختاره المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقيل: إذ لا يجوز إعمال الضعيف مع وجدان القويِّ.

وردَّه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن هذا يُفيدُ الأولويَّةَ لا الامتناع.

(وَإِنْ كَانَ) الفعلُ **(لَازِمَ الْحَذْفِ، فَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ)** عند سِيبَوَيه لا لمصدريته وكونه مقدرًا بـ«أنْ» مع الفعل، بل **(لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفِعْلِ)** حتى جوزَ تقديمَ معموله عليه واستتارَ الضمير فيه، فجعلهُ كالظرف العامل.

ويعمل الفعلُ المقدَّرُ عند السِّيرافي[1]؛ لأنه لولاه لم ينتصب المصدرُ، فعلى هذا أيضًا يجوزُ تقديم المعمول؛ **(نَحْوُ: «سَقْيًا زَيْدًا»، وَيَجُوزُ حَذْفُ فَاعِلِهِ بِلَا نَائِبٍ)** لأن النسبة إلى المرفوع غيرُ مأخوذة في وضعه؛ لأنَّ الواضع نظرَ في وضعه إلى ماهية الحدث فقط، لا إلى ما قام به، فاقتضاؤه للمرفوع عقليٌّ لا وضعيٌّ، فلا يحتاج إلى ذكره ألبتةَ.

(وَلَا يَجُوزُ هَذَا) الحذف **(فِي غَيْرِ الْمَصْدَرِ)** من الفعل والصفة؛ لكون النسبة إلى المرفوع مأخوذة في وضعه، فيحتاج إلى ذكره ألبتةَ.

---

(١) تقدمت ترجمته.

(وَلَا يُضْمَرُ فِيهِ) أي: لا يستتر في المصدر فاعله كما في الفعل والصفة، فلا يردُ مثلُ: «ضَرْبِي زيدًا»؛ وذلك لِما ذكر في الحذف.

وقيل: لو أضمر في مفرده لأضمر في مثناه وجمعه قياسًا على الواحد، فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعينِ، وهما راجعان إلى الفاعل فيهما بخلافه، فإن له في نفسه تثنيةً وجمعًا.

وردَّه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الامتحان» بما لا مزيد عليه[1].

(وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ) ولو ظرفًا (عَلَيْهِ) عند الجمهور، وقدروا عاملًا مقدمًا في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأۡخُذۡكُم بِهِمَا رَأۡفَةٞ﴾[2]، و ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعۡيَ﴾[3]؛ وذلك لأنه مقدَّرٌ بـ«أنْ» مع الفعل، ومعمول الصلة لا يتقدَّم على الموصول وكذا ما في حكمهما، لكن المرضي عند الرَّضِيّ والقاضي البيضاويِّ والمصنف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ على ما سيجيءُ في بحث المفعول فيه جواز تقدمه لو ظرفًا؛ إذ قد مرَّ أن المؤول بشيء لا يلزمه أن يكون في حُكمه من كلِّ وجه مع أن الظرف كالحميم للعامل لما مرَّ، فيدخل فيما لا يدخله الأجانب، وقد مرَّ أنه معمولٌ ضعيفٌ يكفيه رائحةُ الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي، نحو قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ﴾[4].

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٥٣).

(٢) سورة النور (٢).

(٣) سورة الصافات (١٠٢).

(٤) سورة القلم (٢).

[الاسم المضاف]

(وَ) القياسيُّ (السَّابِعُ: الِاسْمُ الْمُضَافُ) مطلقًا، قدَّمه على الاسم التام؛ لأن تمامه قد يكون بالإضافة، فيتوقف تمامُ معرفته عليه.

(وَهُوَ يَعْمَلُ الْجَرَّ) لأنه إما بتقدير حرف الجرِّ، أو محمول على ما بتقديره؛ لكونه فرعه.

(وَشَرْطُهُ) أي: شرط كونه مضافًا (أَنْ يَكُونَ اسْمًا مُجَرَّدًا عَنْ تَنْوِينِهِ) ولو مقدرًا، بمعنى أنه لو وُجد فيه تنوينٌ لجُردَّ عنه لأجل الإضافة، نحو: «كَمْ رجلٍ» و«حواجُّ بيتِ اللهِ» لمنافاته الاتصالَ الذي يقتضيه الإضافة؛ لكونه علامة التمام.

(وَنَائِبِهِ) وهو نونُ التثنية والجمع، وظاهره مخالفٌ لما ذكره في «الامتحان» في بحث المُثنى أن حذفها في الإضافة؛ لشبهها بالتنوين لا لقيامها مقامه؛ لأنه يقتضي عدم وجودها إلا بعد التركيب بالعاملِ؛ كتنوين المفرد، وليس كذلك، بل صيغتُهما موضوعة قبله، كما حقَّقه فيه في بحث المُعرب[1]، ولعلَّ مراده هنا أنه نائبٌ عمَّا هو موجودٌ بالقوة القريبة من الفعل؛ إذ لا يُمكنُ نيابتُه عن الموجود بالفعل، كما يشعرُ به عبارة القوم، حيث جعلوا اختلاف آخرهما ذاتيًا، فاعترض عليهم بأنه ليس كذلك، ففافهم فإنه دقيقٌ.

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٥٣).

(لِأَجْلِ الْإِضَافَةِ) مُتعلِّق بالكَوْن أو التجريد، فذو اللام لا يُضاف؛ لأنها سابقة على الإضافة في التلفظ، فالظاهرُ سبقها في الوجود أيضًا، فلم يوجد التجريد لأجلها.

وينبغي أن يزيد: (أو محمولًا على ما جاز)؛ لئلا يردَ مثل: «الضاربُ الرجلِ»؛ فإنه جائزٌ مع عدم الشرط؛ إذ لا تجريدَ فيه فضلًا عن كونه لأجلها، وإنما جاز حملًا على مثل: «الحسنُ الوجهِ» كما يجيءُ.

ولا يخفى أنَّ هذا القيدَ غيرُ مفيد في المحمول عليه؛ إذ لا تجريدَ فيه ولا حمل، فيلزمُ الجواز بدون الشرط إلا أن يعمم النائب غير النونين، كذا في «الامتحان»، وفيه تحقيق وتدقيق، ومن أراد فليرجع إليه[1].

(وَأَنْ لَا يَكُونَ مُسَاوِيًا لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ) بالترادفِ؛ كـ«ليثٍ» و«أسدٍ» أو لا؛ كـ«إنسانٍ» و«ناطقٍ».

(وَلَا أَخَصَّ مِنْهُ مُطْلَقًا) كـ«حيوانٍ» و«إنسانٍ»، وإلا فالإضافةُ تكون بلا فائدة.

(وَهِيَ) أي: الإضافةُ مطلقة، وليس في كلامه ما يُشعرُ بكون اللفظية حرف الجرِّ، كما في عبارة البيضاويِّ وابن الحاجبِ.

(عَلَى نَوْعَيْنِ: مَعْنَوِيَّةٌ) مفيدةٌ شيئًا في المعنى كما في اللفظ، ولذا سُمِّيت بها، قدَّمها كابن الحاجب؛ لشرف المعنى ومقصوديته بالذات، وتقدُّمه بالنسبة إلى المتكلِّم المُحدث له ظاهرًا، وعكَسَها البيضاويُّ؛ لتقدُّم اللفظ بالنسبة إلى السامعِ المقصودِ من الكلام.

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٥٤).

(**وَلَفْظِيَّةٌ**) مفيدةٌ شيئًا في اللفظ فقط، ولذا سُمِّيت بها.

(**فَالْمَعْنَوِيَّةُ**) علامتُها (**أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ**) فيها (**غَيْرَ صِفَةٍ**) أي: اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (**مُضَافَةٍ إِلَى مَعْمُولِهَا**) الذي تعملُ فيه عملَ فعلها، ولا يخرج عن هذه المعمولية بالإضافة؛ لوجود شرطِ عملها، أي: فاعلها أو مفعولها سواء لم يكن صفةً أصلًا؛ (**نَحْوُ: «غُلَامُ زَيْدٍ»**) أو كان صفةً مضافةً إلى غير معمولها، كما ذكره بقوله: (**وَ«ضَارِبُ عَمْرٍو أَمْسِ»**) واحترز بهذا القيدِ عن مثل: «زيدٌ ضاربُ عمرٍو الآنَ أو غدًا»، و«عمرٌو حسنُ الوجهِ».

(**وَشَرْطُهَا**) أي: المعنوية (**تَجْرِيدُ الْمُضَافِ**) إذا كان معرفةً (**عَنِ التَّعْرِيفِ**) لئلا يلزم تحصيلُ الحاصل أو المُحال، فإن كان ذا اللام حُذف لامهُ، وإن علمًا نُكِّر بأن يجعل واحدًا ممن يسمَّى بذلك الاسم، نحو: «زيدُنا خيرٌ مِنْ زيدكُم».

وأما المُضمرُ والمُبهمُ فلا يضافان؛ لتعذُّر تجريدهما، وأما إذا كان نكرةً فلا حاجة إلى التجريد، بل لا يُمكنُ، أو المرادُ بالتجريد التجرُّد والخلو عن التعريف عند الإضافة، سواء كان نكرةً في نفسه أو معرفةً مجردة.

(**وَهِيَ**) أي: المعنويةُ، إما (**بِمَعْنَى «مِنْ»**) البيانية، وذا كثير، قدَّم هذا على بيان الفائدة؛ لأن مقصوده الأهمَّ بيان العامل، فناسب المبادرة أولًا إلى بيان أن العامل الحقيقي هو حرف الجر، والمضاف نائب منابه، ثم إلى بيان الفائدة.

وقدَّم الشرط عليهما؛ لتوقُّف وجودهما على وجوده (**إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ جِنْسًا**) لم يقل: أعمَّ من وجه مع كونه أخصر؛ إشارة إلى أن المضاف إليه في هذه الإضافة يجب أن يكون أصلًا للمضاف، كما أشار بالمثال.

(شَامِلًا لِلْمُضَافِ وَغَيْرِهِ) كما كان المضاف شاملًا له ولغيره؛ لِما عرفت أنه لا يكون أخصَّ منه مطلقًا، فيكون بينهما عمومٌ من وجه؛ (نَحْوُ: «خَاتَمُ فِضَّةٍ») فإنها تكون خاتمًا وغيره، كما أنه يكون منها ومن غيرها (أَوْ بِمَعْنَى «اللَّامِ» فِي غَيْرِهِ)، أي: الجنس الشامل، ولو قال: إن كان غيره لكان أنسب (وَهُوَ الْأَكْثَرُ) سواء كان مُباينًا له؛ (نَحْوُ: «غُلَامُ زَيْدٍ»، وَ«رَأْسُ عَمْرٍو») أو أخصَّ منه مطلقًا، كـ«يومُ الأحدِ»، أو أعمَّ منه من وجهٍ ولم يكن أصله كـ«فضة خاتَمِكَ».

لم يذكر ما بمعنى «في»؛ كـ«ضرب اليوم»، بل أدخله فيما بمعنى اللام؛ لقلته تقليلًا للأقسام وتسهيلًا للضبط.

ولا يلزم في كونها بمعنى «اللام» صحةَ التصريح بها في الاستعمال، بل يكفي صحتها بحسب الوضع، فيصحُّ جعل؛ مثل: «ضرب اليوم» مما بمعنى «اللام»، ولا يحتاج في مثل: «شجرِ الأراكِ» و«كلِّ رجلٍ» إلى التكلفات البعيدة، كذا في «الامتحان»[1].

(وَتُفِيدُ) المعنويةُ (تَعْرِيفًا) للمضاف (إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً)؛ لأنَّ وضعها لمعهودية المضاف فيما أمكنت، وذا في المعرفة دون النكرة، ثم استُعملت في الاستغراق وغيره كاللام بعينه، مثلًا إذا قيل: «جاءني غلامٌ لزيدٍ»، فمعناه: غلامٌ مخصوصٌ لزيدٍ ومنسوبٌ إليه من غير إشارة وعهد، فيكون نكرةً.

وإذا قيل: «غلامُ زيدٍ» فمعناه: ذاك مع كونه مشارًا إليه ومعهودًا بينك وبين مخاطبك، إما بكونه أكبر غلمانه، أو أشهرها، أو معلومَ مخاطبك دون

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٥٤).

غيره، فيكون معرفةً، هذا أصلُ وضعها، ثم استُعملت بدون إشارة وعهد كالأول، فيكون كالنكرة، كقولِ الشاعر:

ولقـدْ أمُـرُّ علـى اللئـيمِ يسُـبُّني ....[1]

ذكره في «الامتحان»[2].

(**وَالْمُضَافُ غَيْرَ «غَيْرٍ» وَ«مِثْلٍ» وَ«شِبْهٍ»**) ونحوها (**فَإِنَّهَا لَا تَتَعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ**) إلى المعرفة لتوغُّلها في الإبهامِ وانعدام العهد فيها في الأغلب، بخلاف «خلقُ الله ومقدورُه ومعلومُه»؛ فإنها وإن كانت أكثر منها إبهامًا، لكنها تتعرف بالإضافة؛ لكونها للعهد أو الاستغراق.

ولو وُجد العهدُ فيها بالاشتهار أو بعلم المخاطب، أو بأن يُضافَ الغير إلى ضدٍّ واحدٍ لتعرفت، لكن جُعل لندوره في حُكم العدم، وقيل: لا تتعرف أصلًا.

(**نَحْوُ: «غُلَامُ زَيْدٍ» وَ**) تُفيد (**تَخْصِيصًا**) للمضاف (**إِنْ كَانَ**) المضاف إليه (**نَكِرَةً، نَحْوُ: «غُلَامُ رَجُلٍ»**) قيل: لأن التخصيصَ تقليلُ الشركاء، ولا شكَّ أن «الغلامَ» قبل الإضافة إلى «رجلٍ» كان مشتركًا بين غلام رجلٍ وامرأةٍ، فلما أضيف إلى «رجل» خرجَ غلامُ امرأة، وقلَّتِ الشركاءُ فيه.

وردَّه المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بأن التخصيص فيه لم يحصل من الإضافة، بل بالانتساب إلى المضاف إليه بحرف الجر؛ لحصوله بعينه في نحو: «غلامٌ

---

(١) صدر بيت من الكامل، مجهول قائله، وعجزه:

.... فَمَضَـيْتُ ثُمَّـتَ قُلْـتُ: لا يَعْنِينـي

«الكتاب» (٣/ ٢٤)، «المخصص» (٣/ ٣٣٠)، «المحكم» (١٠/ ٥١١).

(٢) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٥٥).

لرجلٍ»، وبالجملةِ الفرقُ ظاهرٌ بين: «غلامُ زيدٍ» و«غلامٌ لزيدٍ» في المعنى، فحقَّ أن تُسمَى: «معنوية»، ولا يظهر الفرق فيه بين: «غلامُ رجلٍ»، و«غلامٌ لرجلٍ»، بل هما كـ«ضاربُ زيدٍ» و«ضاربٌ زيدًا» في حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية، فما وجهُ تسمية الأولى معنويةً والثانية لفظيةً؟

وأقول: نعم، حصولُ التخصيص في «غلامُ رجلٍ» قبل الإضافة بالانتساب المذكور، لكنْ لمَّا حُذف الجار، وأُنيب المضافُ منابه، وجُعل عمله له بحيث انقطع نسبته إلى الجار المحذوف حتى صار جارًا أصليًا وعاملًا قياسيًا، كما صرَّح به نفسه، أُنيبَ الإضافة مناب الانتساب المذكور، وجعل لها تلك الإفادة بحيث انقطع نسبتها إليه، وصحةُ التقدير ليست بموجبة له بلا داعٍ، وحصول شيء بشيء لا ينافي إمكان حصوله بشيء آخر، كمعاني الألفاظ المترادفة والمتساوية، فحقَّ القول بأن التخصيص حاصلٌ بها ومُستفادٌ منها، وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية بخلاف «ضارب زيد»، فإن إضافته لمَّا كانت مع وجود شرط العمل فيه المؤذن بالانفصال، والنسبة إلى المفعول - كما أشار إليه أيضًا - لم تستحق الإنابة منابها بالحيثية المذكورة، فلا يحقُّ القولُ بأن التخصيص مُستفادٌ منها وحاصلٌ بها، والتسميةُ بالمعنوية بل باللفظية، فالفرقُ ظاهرٌ، ومرادُ النحرير بمثل هذا امتحان الأذكياء بأنه أيُّهم أسرعُ إلى استنباط الجواب من رموزه الخفيَّة وإشاراته الدقيقة ولطائفه الأنيقة.

(وَ) علامةُ **(اللَّفْظِيَّة أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً)** فخرج، نحو: «غلامُ زيدٍ» **(مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا)** فخرج نحو: «خالقُ السَّماواتِ»، و«كريمُ البلدِ».

(وَلَا تُفِيدُ) اللفظيةُ شيئًا **(إِلَّا تَخْفِيفًا فِي اللَّفْظِ)** فقط، والمعنى باقٍ على ما كان عليه قبل الإضافة؛ لوجود شرط العمل، ولذا قيل: إنها في تقدير الانفصال.

وأما التخصيصُ في نحو: «ضارب زيد أو رجل»؛ فقد عرفت أنه حاصلٌ بالمعموليةِ لا بالإضافة.

ثم التخفيفُ إما بحذف التنوين من المضاف فقط ولو مُقدّرًا **(نَحْوُ:)** «عَمْرٌو **(ضَارِبُ زَيْدٍ)**» الآنَ أو غدًا، و«حواجُّ بيتِ الله» من اسم الفاعل المضاف إلى المفعول، أو مع حذفِ الضمير من المضاف إليه، واستتاره في المضاف كما ذكره بقوله: **(وَ«حَسَنُ الْوَجْهِ»)** أصلُه: حسنٌ وجهُه، ومجيءُ اللام بدله؛ لكونه أخفَّ منه مخرجًا ووصفًا غيرُ مضرٍّ للتخفيف، مثالٌ للصفة المشبهة المضافة إلى الفاعل، **(وَ«مَعْمُورُ الدَّارِ»)** أي: معمورٌ دارُه، من اسم المفعول المُضاف إلى نائب الفاعل.

(وَ) إما بحذف نائبه وحدَه، نحو: **(«الضَّارِبَا زَيْدٍ» وَ«الضَّارِبُو زَيْدٍ»)** أو مع الضمير، نحو: «ضاربا الغلامِ» و«ضَاربُو الفرسِ».

(وَامْتَنَعَ نَحْوُ: «الضَّارِبُ زَيْدٍ»؛ لِعَدَمِ التَّخْفِيفِ) وسقوطِ التنوين باللام كما سبق.

(وَجَازَ نَحْوُ: «الضَّارِبُ الرَّجُلِ») مع عدمه **(حَمْلًا)** له فيكونُ مفعولًا له لفعل دلَّ عليه «جاز» وهو «أُجيز»، أو لمحموليته **(عَلَى)** المختار في **(«الْحَسَنِ الْوَجْهِ»)** لاشتراكهما في كونِ المضاف صفةً، والمضاف إليه جنسًا معرفين باللام.

وكذا «الضاربُ ذِي المالِ»، فإنَّه في حُكم ذي اللام، وكذا المضاف إلى ضميره، نحو: «الرجلُ الضاربُ غُلامِه»؛ (**أَصْلُهُ: الْحَسَنُ وَجْهُهُ**) والتخفيفُ فيه بحذف الضمير من المضاف إليه، واستتاره في المضاف.

* * *

[الاسمُ المبهمُ التامُّ]

(وَالثَّامِنُ) من التسعة (الِاسْمُ الْمُبْهَمُ التَّامُّ) بأحدِ الخمسة الآتية؛ إذ لولاه لم يُشبه الفعل التام بالفاعل، فلا يتمكَّنُ من عمل النصب في التمييز (فَإِنَّهُ يَنْصِبُ) لشبهه؛ بسبب تمامه بأحدِ الأشياء الخمسة الذي يُذكرُ بعده حقيقةً أو حكمًا، كما في الضمير المبهم بالفعل التامِّ بالفاعل الذي يُذكر بعده حقيقةً أو حكمًا، كما في الضمير المستتر، ولذا لا ينصب التمييز ذو اللام وإن وجد فيه معنى التمام.

(اسْمًا) إن لم يُضف إليه (نَكِرَةً) إشارةٌ إلى اختصاص التمييز بها على ما عليه البصريون؛ لكفايتها في إزالة الإبهام؛ وعدم الحاجة إلى التعريف خلافًا للكوفيين (عَلَى التَّمْيِيزِ) بيائين، أي: على التمييزية؛ تشبيهًا له بالمفعول في المجيء بعد التمام.

ولمَّا وصفَ الاسمَ المبهم بالتمام أرادَ أن يُبيِّن ما به التمام، فقال: (وَتَمَامُهُ) ثم لما كان المفهومُ بحسب اللغة من تمام الشيء بالشيء كون الثاني جزءًا من الأول، وهنا ليس كذلك، أراد أن يبيِّن أن المراد به هنا ما هو العرفي لا اللغوي، فقال: (أَيْ: كَوْنُهُ عَلَى حَالَةٍ تَمْتَنِعُ إِضَافَتُهُ مَعَهَا) إلى شيء واتصافه به يكونُ (بِأَحَدِ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ) بأن يدلَّ على استقلاله، وامتناع إضافته إليه واتصاله، فإنَّ ذلك قد عُدَّ في العُرف من تمامه (بِنَفْسِهِ) لا بآخر، وهو في حُكم النكرة.

(**وَذَلِكَ**) أي: التمام بنفسه يكون (**فِي الضَّمِيرِ الْمُبْهَمِ**) في الأكثر بأن لا يكون له مرجعٌ؛ إذ لو لم يكن مبهمًا، مثل: «جاءني زيدٌ فيا لهُ رجلًا»، فلا يكون التمييز عن المفرد، بل عن النسبة، كما في مثل: «يا لزيدٍ رجلًا»، وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم، كمواضع المدح والتعجب.

(**نَحْوُ**: «**رُبَّهُ رَجُلًا**) لَقِيتُه» أي: لقيتُ رجلًا أيَّ رجلٍ، ردًّا على من قال: «ما لقيتُ رجلًا»، وفيه من المبالغة والتفخيم ما لا يخفى.

(وَ) نحو: (**يَا لَهُ رَجُلًا**) اللامُ للتعجب، وقوله: «يا لَهُ مَرامًا ما أبْعَدَهُ».

(وَ) نحو: («**نِعْمَ رَجُلًا**) زيدٌ»، ولا يخفى أن التمييز فيه يكون عن المفرد لا عن النسبة؛ إذ لو أُريد المعيَّن لقيل: «نِعْمَ الرجلُ»، وكذا في «رُبَّه»؛ إذ لا يمكن فيه إرادةُ المُعيَّن؛ لِما مرَّ من اختصاص «رُبَّ» بالنكرة.

(**وَفِي اسْمِ الْإِشَارَةِ**) لأنه من المبهماتِ؛ (**كَقَوْلِهِ تَعَالَى**: ﴿**مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ**﴾[(١)]) على رأي من قال إنه تمييزٌ عن اسم الإشارة لا حالٌ.

(**وَبِالتَّنْوِينِ، إِمَّا لَفْظًا، نَحْوُ**: «**رِطْلٌ زَيْتًا**»، **أَوْ تَقْدِيرًا، نَحْوُ**: «**مَثَاقِيلُ ذَهَبًا**» وَ«**أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا**») فإن كلًّا من غير المنصرف والعدد المُركَّب، وكذا «كم» و«كأيِّن»، و«كذا» إنما يمنعُ عنه التنوين لفظًا لا تقديرًا؛ لاستحقاقه له في أصل الوضع.

فمن عدَّ هذه الأربعة الأخيرة من السَّماعيِّ - كالشيخِ عبد القاهر[(١)] ومن تبعه - لم يُصبْ، كذا في «حاشيته».

---

(١) سورة البقرة (٢٦).

ولمَّا كان لتمييز العدد أحكامٌ مخصوصةٌ أراد أن يذكرها في هذا المقام توفيةً للمرام، فقال:

(**وَمُمَيِّزُ «ثَلَاثَةَ»**) بلا تنوينٍ غير منصرف؛ لكونها علمًا لنفسها أو في حُكمه والزائد عليها منتهيًا (**إِلَى «عَشْرَةَ»**) بل عشرة (**لَا يُنْصَبُ، بَلْ هُوَ مَجْرُورٌ**) بالإضافةِ للتخفيف.

(**وَمَجْمُوعٌ**) ولو معنىً، نحو: «ثلاثة رهطٍ وتمْرٍ» ليُطابق المعدودُ العددَ؛ (**نَحْوُ: «ثَلَاثَةُ رِجَالٍ»، إِلَّا فِي «ثَلَاثِمِئَةٍ» إِلَى «تِسْعِمِئَةٍ»**) فإنَّ التمييز فيها «مائة»، وهي ليست بجمع لا لفظًا ولا معنىً؛ لدلالتها على عدد معيَّن.

وكان القياسُ «مئين» أو «مئات»، وهما لا يجوزان.

أما الأولُ؛ فلعدم جواز كون جمع المذكر السالم مميِّزًا للعدد، فلا يُقال: «ثلاثة مُسلمينَ» مثلًا؛ لأنه إما وصفٌ وهو قاصرٌ عن إفادةِ الغرض من التمييز، وهو تعيينُ الجنس؛ لكونه دالًا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض الصفات.

وإما علمٌ، ولا بُدَّ في جمعه من اللام، والتمييز نكرة لما عرفت.

وأما الثاني؛ فلعدم جواز وقوع جمع المؤنث السالم بعد «الثلاث» وأخواته؛ لكونه خلاف المعتاد الذي هو وقوعُ ما في صورة جمع المذكر السالم بعدها، أعني: «عشرينَ» وأخواته، ولأنه يلزمُ عند ذكر مميِّزها، كأن يقال: «ثلاثمأة رجلٍ» مثلًا أن يليَ التمييزَ وهو «رجل» مثلًا المجموعُ بالألف والتاء، وهو لا يجوز؛ لكونه خلاف المعتاد، وهو وليه ما هو في صورة المجموع بالواو والنون، أعني: «عشرينَ» إلى «تسعينَ»، فاقتصرَ على المفرد مع كونه أخصر.

---

(١) تقدمت ترجمته.

قال بعضُ الكُمَّل: لإغناء مفردٍ دالٍّ على الكثرةِ عن لفظ الجمعِ.

(وَمُمَيِّزُ «أَحَدَ عَشَرَ») وزائد (إِلَى «تِسْعٍ وَتِسْعِينَ») بل تسع وتسعين (مَنْصُوبٌ) لتعذُّر الإضافة.

أما في مثل: «عشرينَ»؛ فلكراهتهم إبقاءَ ما هو في صورة نون الجمع إن لم يحذف، أو حَذف نون غيره إن حُذف.

وأما في غيره، فلكراهتهم جعلَ ثلاثة أشياء كالاسمِ الواحد، بخلاف نحو «خمسةَ عشرَك»؛ فإن المضافَ إليه لما كان غير العدد كان منبِّهًا على التعدد وبخلاف نحو: «ثلاثمائة رجلٍ»؛ فإنَّ إعراب الأوَّلين يمنعُ الاتِّحاد.

(مُفْرَدٌ دَائِمًا) لكونه أخفَّ مع ثِقل التركيب، والقلةُ في الفَضلة أولى.

(وَمُمَيِّزُ «مِائَةٍ» وَ«أَلْفٍ» وَ) مميِّز (تَثْنِيَتِهِمَا وَ) مميِّز (جَمْعِهِ) أي: «ألف»؛ فإن جمعَ «المائة» لا يُستعملُ مع المميِّز.

(لَا يُنْصَبُ، بَلْ هُوَ مُفْرَدٌ) لأنه قد يُضاف إلى بعضها، نحو: «ثلاثة»، فيحصل التركيب، فيرجح الخفَّة على المطابقة، وحمل المفرد عليه اطرادًا للباب.

(وَمَجْرُورٌ) بالإضافة؛ للتخفيف، وأما قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾[1]، بلا إضافةٍ ولا إفراد، فمحمولٌ على البدل وحذفِ المُمَيِّز، أي: ثلاثمئة مدةٍ؛ (نَحْوُ: «مِائَةُ رَجُلٍ») و«مائتا رجُلٍ» (وَ«أَلْفُ دِرْهَمٍ»)، و«ألفا درهمٍ»، و«آلافُ درهمٍ».

---

(١) سورة الكهف (٢٥).

(وَبِنُونِ التَّثْنِيَةِ، نَحْوُ: «مَنَوَانِ سَمْنًا»، وَيَجُوزُ فِي بَعْضِ هَـٰذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ) ما تمَّ بالتنوين، وما تمَّ بنون التثنية، احترز بالبعض عن مثل: «أحدَ عشَرَ»؛ لعدم جواز الإضافة فيه مع كونه مما تمَّ بالتنوين **(الْإِضَافَةُ)** إلى التمييز إضافةً بيانية؛ لحصول الغرض مع التخفيفِ؛ **(نَحْوُ: «رِطْلُ زَيْتٍ»، وَ«مَنَوَا سَمْنٍ»، وَلَا تَجُوزُ)** الإضافة **(فِي غَيْرِهِمَا)** أي: القِسمين.

أما في الأول؛ فلِما مرَّ من تعذُّر تجريد المضمر واسم الإشارة عن التعريف، وتنكيرهما الذي هو شرطُ الإضافة المعنوية.

وأما في الرابع؛ فلِما مرَّ أيضًا من كراهة إبقاء نونه وحذفه.

وأما في الخامس؛ فلامتناعِ إضافة المضاف.

(وَبِنُونِ شِبْهِ الْجَمْعِ) لا بنونِ الجمعِ، مثل: «الأَخْسَرِينَ أَعْمالًا»، و«حَسنونَ وُجُوهًا»، فإن التمييز بعدها إنما يكون عن نسبة في شبه جملة، **(وَهُوَ)** أي: شِبهُ الجمع **(«عِشْرُونَ»)** وزائدٌ **(إِلَى «تِسْعِينَ»)** بل تسعينَ **(نَحْوُ: «عِشْرُونَ دِرْهَمًا»، وَبِالْإِضَافَةِ، نَحْوُ: «مِلْؤُهُ عَسَلًا»، وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الِاسْمِ التَّامِّ عَلَيْهِ)** لضعفه في العمل؛ لكونه جامدًا.

* * *

[معنى الفعلِ]

(وَالتَّاسِعُ) من التسعة (مَعْنَى الْفِعْلِ) ولمَّا كان الظاهرُ من إضافة المعنى إلى الفعل كونه مفهومًا منه ومدلولًا له، وهو ليس بمراد هنا، أظهرَ المراد بأنه كان مجازًا؛ تسميةً للدال باسم المدلول، ثم صارَ حقيقةً عُرفيةً، بحيث لا يحتاج إلى القرينة، بقوله: (وَالْمُرَادُ مِنْهُ كُلُّ لَفْظٍ) غير مشتقٍّ ولا مشتقٍّ منه في الحال، بقرينة أنه جعله قَسيمًا لكلٍّ منهما، وقد يُراد منه ما يشملهما كما في تعريفِ الفاعل (يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى فِعْلٍ) اصطلاحيٍّ، أي: معناه المطابقي، كما في أسماء الأفعال، أو التضمُّني كما في سائرها، عدلَ عمَّا ذكره الفاضل الجامي من أنه المُستنبطُ من فحوى الكلام من غير تصريح به، أو تقديره؛ لعدم شموله لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده، لكنَّ الثاني إما داخلٌ في الفعل أو شبهه عند ذلك الفاضل، بخلاف الأول.

وعمَّا ذكره الفاضلُ العصامُ أيضًا من أنه ما يُستنبط منه معنى الفعل، ولا يكون من صيغته؛ لخروج «فَعَال» بمعنى الأمرِ عنه، كـ«نَزَال» و«تَرَاك»، وإنما عدَّه عاملًا واحدًا من القياسي مع أنَّ بعضًا من أنواعه يمكن أن يُعدَّ منه؛ لدخوله في ضابط كليٍّ، كما أشار إليه بقوله: كلُّ لفظٍ... إلخ.

وبيَّن في التفصيل أنه يعملُ كذا؛ تسهيلًا للضبط بتقليل الأقسام، فمن لم يَعُدَّه من القياسيِّ كالشيخ عبد القاهر ومن تَبِعه لم يُصبْ.

(فَمِنْهُ: أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ) أصله أسماءُ معاني الأفعال؛ لأنه لا يُفهم منها الألفاظُ، بل معانٍ هي معاني أفعال مخصوصة، فحُذف المضافُ إيجازًا، ذكره في «الامتحان»[1].

(وَهُوَ) أي: اسمُ الفعل الدالُّ عليه أسماء الأفعال، وفي أكثر النسخ: (وهي)، والأولُ أصحُّ؛ لموافقته لضميري «مسمَّاه»، و«يعملُ»، ولأنه يلزمُ رجوع الثاني أيضًا إلى اسم الفعل بتأويل الكلمة؛ إذ لا يصحُّ رجوعه إلى أسماء الأفعال؛ لأن التعريفَ للماهية لا للأفراد التي تدلُّ عليها صيغةُ الجمع.

ولا يمكن ادِّعاء العلمية؛ إذ لا يُقال مثلًا: «رُوَيْدَ» أسماء الأفعال، بل يُقال: إنَّه اسمُ الفعل.

وإيراد صيغة الجمع؛ للتنبيه على تعدُّد الأفراد من أول وَهْلةٍ.

(مَا) اسمٌ (كَانَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ) قدَّمه؛ لكثرته[2] (أَوِ الْمَاضِي) لم يذكر المضارع؛ لقلةِ ما كان بمعناه، كـ«أُفٍّ» بمعنى أتضجرُ، و«أَوَّه» بمعنى أتوجَّع، أي: صار بمعنى وضع الأمر الماضي له.

لم يقل: ما وُضعَ لمعنى إلى آخره؛ لأنَّ دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب الوضع، بل بحسب الاستعمال، ولذا خرجت عن تعريف الفعل.

فلو قال: ما صارَ، لكان أنسبَ، ولا يردُ نحو: «الضاربُ أمسِ» نقضًا على التعريف؛ لِما عرفتَ أنه خارج عن تعريف معنى الفعل الذي هو المَقسِم.

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٦٩).

(٢) وأكثر أسماء الأفعال بمعنى الأمر، ولذا قدم ما بمعنى الأمر، مع أن الأمر فرع الماضي. «عصام».

(وَيَعْمَلُ) أي: اسمُ الفعل، أو ما كان إلى آخره (عَمَلَ) دالِّ (مُسَمَّاهُ) على حذف المضاف، أو التجوُّز بذكر المدلول وإرادةِ الدالِّ.

ولو كان معنى قوله: «ما كان بمعنى الأمرِ أو الماضي»: «ما كان بمعنى هو الأمر أو الماضي» لكان هذا على ظاهره، لكنْ لا يُساعدهُ ما نقلناه عن «الامتحان»[١].

(وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ) أي: اسم الفعل (عَلَيْهِ) إلا إذا كان المعمولُ ظرفًا؛ فإنه يتقدم على معنى الفعل مطلقًا كما يجيء في بحث المفعول فيه.

وفي أكثر النسخ: (معمولها عليه)، والصوابُ هو الأول أو تأنيثُ الثاني كالأول، وإرجاعُهما إلى أسماء الأفعال كما لا يخفى على من هو سليمُ البال.

أما الفاعل فظاهرٌ، وأما المنصوبُ؛ فلضعفه في العمل، فإنَّ المراد به هنا عمله باعتبار معناه الفعلي، وهو ليس بوضعي له، ولو سُلِّم فليس بأوّلي، فلا يبلغُ درجة الفعل فيه، هذا هو الملائم لقوله: «ويعملُ عملَ مسمَّاهُ».

وأما قولُ من قال؛ لأنه إما منقولٌ عن المصدر أو عن الظرف، ومعمولُ كلٍّ منهما لا يتقدَّم عليه لضعفه، فغيرُ ملائمٍ له أصلًا.

(الْأَوَّلُ) وهو ما كان بمعنى الأمر (نَحْوُ: «هَا زَيْدًا» أَيْ: خُذْهُ، وَ«رُوَيْدَ زَيْدًا» أَيْ: أَمْهِلْهُ، وَ«هَلُمَّ زَيْدًا» أَيْ: أَحْضِرْهُ) من الإفعال، ونحو قولِه تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[٢]؛ أي: أحضروهم.

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٦٩).

(٢) سورة الأنعام (١٥٠).

ويجيء لازمًا بمعنى: أقبلْ، نحو: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[١]، وأصلُه: «ها لم» بهاء التنبيه عند البصرية، و«هل أم» عند الكوفية، ومفردٌ عند الحجازية، ولا يتغير في الأحوال كلِّها كما سبق من قوله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[٢] إلا في بني تميم، فإنهم يقولون: «هلُمَّ هلُمَّا هلُمُّوا» إلى آخره... كما وقعَ في الحديثِ الشريفِ: «**هلُمُّوا إِلَى حَوَائِجِكُمْ**»[٣].

(**وَ«هَاتِ شَيْئًا» أَيْ: أَعْطِهِ، وَ«حَيَّهَلَ**) أصله: حَيَّهَلا (**الثَّرِيدَ» أَيِ: ائْتِهِ**) و«حيَّ» وَحْدَهُ؛ بمعنى: أَقْبِلْ، ويُعدَّى بـ«على»، نحو: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» أي: أَقْبِلْ عليها.

وقد جاء متعديًا بمعنى: ائتِ، وقد يُركَّب مع «هلا» الذي بمعنى: أسرعْ، ويكون المركَّب أيضًا بمعناه، فيُعدَّى بـ«إلى»، نحو: «حَيْهلا إلى الثريدِ»، وبالباء، نحو: «حَيْهَلا بزيدٍ»، أي: بذكره.

وقد يُستعملُ بمعنى: أقبلْ، فيعدَّى بـ«على»، نحو: «حَيْهَلا عَلَى زيدٍ».

(**وَ«بَلْهَ زَيْدًا»، أَيْ: دَعْهُ، وَ«عَلَيْكَ زَيْدًا»، أَيِ: الْزَمْهُ**) بكسرِ الهمزة (**وَ«دُونَكَ عَمْرًا»، أَيْ: خُذْهُ، وَ«تَرَاكِ زَيْدًا» أَيِ: اتْرُكْهُ، وَغَيْرِ ذَلِكَ**) من نحو: «آمِينَ» بمعنى: اسْتَجِبْ، و«ورَاكَ» بمعنى: تأَخَّر، و«أَمَامَكَ» بمعنى: تقدَّم، و«إليك» بمعنى: تَنحَّ، وغير ذلك.

---

(١) سورة الأحزاب (١٨).

(٢) سورة البقرة (٢١).

(٣) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٨٥٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «هَلُمُّوا إِلَى حَاجَاتِكُمْ».

(**وَالثَّانِي**) وهو ما كان بمعنى الماضي (**نَحْوُ**: «**هَيْهَاتَ الْأَمْرُ**»، **أَيْ**: **بَعُدَ**، وَ«**شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو**»، **أَيِ**: **افْتَرَقَا**، وَ«**سَرْعَانَ زَيْدٌ**»، وَ«**وَشْكَانَ عَمْرٌو**»، **أَيْ**: **قَرُبَا**، **وَغَيْرِ ذَلِكَ**) مثل: «بُطآنَ» بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة.

أشار بقوله: «وغيرِ ذلكَ» في الموضعين إلى أنها غيرُ محصورة فيما ذكروا.

وقال في بعض تعليقاته: إنها كثيرةٌ جدًا، ما ذكروا خُمْسَها ولا عُشْرها، تعريضًا لمن عدَّها سماعِيَّةً أنه لم يُصبْ.

(**وَمِنْهُ**) أي: من معنى الفعلِ (**الظَّرْفُ الْمُسْتَقَرُّ**) وقد مرَّ تفسيره في حرف الجرِّ.

(**وَهُوَ**) لضعفه في العمل (**لَا يَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ**) القويِّ (**بِالِاتِّفَاقِ**) ولأنَّ عامله الذي نابَ هو منابَهُ كـ«وجدَ» لا يعملُ فيه؛ للزومه (**وَلَا فِي الْفَاعِلِ الظَّاهِرِ إِلَّا بِشَرْطِ الِاعْتِمَادِ**) وأما المُسْتكنُّ، فلكونه اعتباريًا يعملُ فيه بلا شرط (**عَلَى مَا ذُكِرَ**) في بيان شرطِ اسم الفاعل والمفعول من الأشياء الخمسة، وجهُ الاشتراط ما مرَّ.

(**أَوِ الْمَوْصُولِ**) ليكون نائبًا عن الفعل الذي هو أصلٌ في العمل؛ إذ الصلةُ لا تكونُ إلا جملةً، فيحصل له نوع قوةٍ في العمل، وهذا يدل على أنه هو العاملُ على ما هو رأي المحقِّقين، لا الفعل المقدَّر كما زعم البعضُ، وإلا لَمَا احتاجَ إليه كما لا يحتاج إليه في سائر المواضع المقدَّر هو فيها.

(**نَحْوُ**: «**زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَبُوهُ**»)، و«مررتُ برجلٍ في كُمِّه كتابٌ»، و«جاءني زيدٌ وعلَى كتفه سيفٌ»، و«أفي الدارِ أحدٌ»، (وَ«**مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ**»، وَ«**جَاءَنِي**

الَّذِي فِي الدَّارِ أَبُوهُ»، وَيَجُوزُ) في هذه المواضع (كَوْنُ الظَّرْفِ خَبَرًا مُقَدَّمًا) وما بعدهُ مبتدأ مؤخَّرًا، كما في مثل: «أقائمٌ زيدٌ».

(وَإِذَا لَمْ يَرْفَعْ) الظرفُ اسمًا (ظَاهِرًا، فَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ) أي: في الظرف (مُنْتَقِلٌ مِنْ مُتَعَلَّقِهِ) بفتحِ اللام (الْمَحْذُوفِ، وَيَعْمَلُ فِي غَيْرِهِمَا) أي: المفعولِ به والفاعلِ الظاهر، (كَالْحَالِ وَالظَّرْفِ بِلَا شَرْطٍ)، أما في الظرف؛ فلِمَا مرَّ غيرَ مرَّة، وأما في الحال؛ فلكونها في حُكمه.

(وَمِنْهُ: الْمَنْسُوبُ، فَإِنَّهُ يَعْمَلُ كَعَمَلِ اسْمِ الْمَفْعُولِ) لكونه مؤولًا به (نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَاشِمِيٍّ أَخُوهُ») أي: منسوبٍ إلى هاشمٍ، (وَيُشْتَرَطُ فِي عَمَلِهِ) أي: المنسوب (مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ) أي: في اسم المفعول.

(وَمِنْهُ: الِاسْمُ الْمُسْتَعَارُ، نَحْوُ: «أَسَدٍ» فِي قَوْلِكَ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ غُلَامُهُ»، وَ«أَسَدِ عَلَيَّ»، أَيْ: مُجْتَرِئٍ؛ فَلِذَا) أي: لأجلِ أنَّ الأسدَ بمعنى المُجترئ (عَمِلَ عَمَلَهُ).

(وَمِنْهُ: كُلُّ اسْمٍ يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى الصِّفَةِ، نَحْوُ لَفْظَةِ اللهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ اللهُ فِى السَّمٰوَاتِ﴾[1]؛ أَيِ: الْمَعْبُودُ) لِمَنْ (فِيهَا) أي: يعبدهُ مَن فيها، لا أنه الكائنُ فيها.

(وَمِنْهُ: اسْمُ الْإِشَارَةِ)؛ نحو: «هذا زيدٌ يومَ الجُمُعةِ أمامَ الأميرِ جالسًا»، أي: أُشيرُ إليه يومَ الجمعة أمامَ الأمير حالَ كونهِ جالسًا.

(وَ«لَيْتَ» وَ«لَعَلَّ»)؛ نحو: «ليتَ أو لعَلَّ زيدًا يومَ الجمعةِ عندنا مسرورًا»، أي: أتمنى أو أترجى يومَ الجمعة عندنا حالَ كونه مسرورًا.

---

(١) سورة الأنعام (٣).

وقال الرَّضِيُّ: ليسَ المعنى على تقييدِ التمنِّي بالحال، بل على تقييدِ خبره بها[١].

أقول: ليس هذا بقطعيٍّ، بل محتمِلٌ للأمرين، وإنما لم يقل: «والحروف المُشبَّهة بالفعلِ» مع أن كلًّا منها يُفهم منه معنى فعل كما قال: «وحرفُ النداء والتشبيه والتنبيه»؛ للتنبيه على أن ما عداهما ليس بعامل[٢]؛ لعدم السماع فيه، وهو مما لا بدَّ منه ولو نوعًا، فافهم.

(وَحَرْفُ النِّدَاءِ) نحو: «يا زيدُ راكبًا»، أي: أدعوه.

(وَ) حرفُ (التَّشْبِيهِ) لفظًا، مثل: «زيدٌ قائمًا كعمرو قاعدًا»، و«كأنه أسدٌ صائلًا»، أو تقديرًا، نحو: «زيدٌ أسدٌ صائلًا».

(وَ) حرفُ (التَّنْبِيهِ) كما مرَّ من مثال اسم الإشارة إلا أنه يُؤَوَّلُ حينئذ بـ«أُنَبِّه».

(وَ) حرفُ (النَّفْيِ) كـ«ما» و«لا»، نحو: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ﴾[٣]، و«ما أنتَ بِذِي علمٍ كاملًا»، (وَغَيْرِهَا) من مثل: «ما شأنُكَ قائِمًا»، أي: ما تصنعُ.

---

(١) حاشية الرضي على الكافية (٢/ ١٤). حيث قال: وأما حرفا التمني والترجي، نحو: ليتك قائمًا في الدار، ولعلك جالسًا عندنا، فالظاهر أنهما ليسا بعاملين، لأن التمني والترجي، ليسا بمقيدين بالحالين، بل العامل هو الخبر المؤخر، على ما هو مذهب الأخفش، كما يجيء، لكون مضمونه هو المقيد.

(٢) من حيث أنه معنى فعل.

(٣) سورة القلم (٢).

(فَهَذِهِ) المذكورات من قوله: «ومنهُ كلُّ اسمٍ» إلى قوله: «وغيرِها»؛ **(تَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ مِنْ مَعْمُولَاتِ الْفِعْلِ، كَالْحَالِ وَالظَّرْفِ)** والمفعولِ معهُ؛ كـ«ما شأنُكَ وزَيْدًا»، وعند البعض لا تعملُ في المفعول المطلق أيضًا، ذكره الفاضلُ العصامُ[1].

والكلُّ داخلٌ في ضابط كلي، فلا وجهَ لإسقاطه في بيان القياسيِّ كما أسقطوا.

* * *

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص ٢٠).

[العاملُ المعنويُّ]

(وَالْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ: مَا لَا يَكُونُ لِلِّسَانِ فِيهِ حَظٌّ، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْنًى يُعْرَفُ بِالْقَلْبِ، وَهُوَ اثْنَانِ) خلافًا للأخفشِ، فإنه يجعله ثلاثةً، ثالثها عاملُ الصفة والتأكيد وعطف البيان، وهو كونها صفةً أو تأكيدًا أو عطفَ بيانٍ لمرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرورٍ.

ودليله اختلافُ الحركتين إعرابًا وبناءً في مثل، «يا زيدُ العاقلُ»؛ فإنه لو اتحد العاملُ لَما اختلف الحركتان.

وجوابهُ: أن الضمَّ باعتبار العارض، فلا اختلافَ باعتبار الأصل، قاله بعضُ الكُمَّل.

وقال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والأشبهُ أن هذا الرفعَ مثلُ الجرِّ الجواري، ورفعِ ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةُ اسْجُدُوا﴾[1] على قراءة أبي جعفرٍ[1] للمُشاكلة والاتِّباع، ليس بإعراب ولا بناء، والتسميةُ بالرفع والجر مجازٌ، هذا كلامه.

---

(١) سورة الإسراء (٦١). قرأ أبو جعفرٍ من روايةِ ابْنِ جَمَّازٍ، ومن غير طريق هبةِ اللهِ، وَغيرِهِ عن عيسى بْن وِرْدَانَ بضمِّ التَّاء حالة الوصل اتباعا. وروى هبة الله، وغيره عن عيسى عنه إشمام كسْرتِها الضم، والوجهان صحيحان عن ابن وردان نص عليهما غير واحد. «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢١٠).

وقال سِيبَويه: الوصفُ بمنزلة الجزء من الموصوف، فالعاملُ يشتمل عليهما في المعنى، فيكون عاملًا فيهما، قاله أيضًا بعضُ الكُمَّل.

[رافعُ المبتدأ والخبرِ]

(**الْأَوَّلُ: رَافِعُ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ**) أي: ما يعملُ فيهما عمل الرفع؛ لأنه لدخول الإسناد في مفهومه كما سيجيء، يقتضي المسند إليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل.

فالأولُ في كونه مسندًا إليه، والثاني في كونه جزءًا ثانيًا، وقد مرَّ أنَّ مبنى العمل على الاقتضاء.

(**وَهُوَ التَّجْرِيدُ**) للاسم (**عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ**) بأن لا يكونَ له عاملٌ لفظي أصلًا على ما هو المفهوم بحسب العُرف، كما يُقالُ: «جُرِّدَ زيدٌ عن ثِيابِهِ»، فإنَّه يُفهمُ منه عُرفًا أنَّهُ لا ثوبَ له أصلًا، ولو قال عن العامل اللفظي لكانَ أظهرَ وأخصر.

ثم إنَّ هذا مبنٌّي على تجريد «التجريد» عن مقتضاه الذي هو سبقُ الوجود، فلا يلزمُ خروجُ عامل مبتدأ وخبر لم يسبق عليهما عاملٌ لفظيٌّ.

ويمكنُ أن يُقالَ: إن هذا مبنيٌّ على تنزيل القوَّة القريبة منزلة الفعل، أو الإمكان منزلة الوجود، كما يقال: «ضيَّقَ فلانٌ فمَ البئرِ» إذا حفرَه ضيقَ الفم

---

(١) أبو جعفر: يزيد بن القعقاع المخزومي، أحد القراء العشرة. أخذ عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة وابن عمر. وقرأ عليه نافع بن أبي نعيم وعيسى بن وردان وابن جماز. توفي سنة (١٣٠هـ)، ١٢٧هـ. «غاية النهاية» (٢/ ٣٣٣-٣٣٤).

ابتداءً، أو على التنبيه على أن الأصلَ كان العاملُ اللفظيُّ، وعدلَ إلى المعنويِّ، فكأنه جُرِّدَ عنه، أو المعنى التجريدُ عنها إذا وُجدتْ، وأما إذا لم تُوجد فلا حاجةَ إليه، بل لا يُمكنُ هذا.

وفي أكثر النسخ: «التجرُّد» أي: التعرِّي والخلُوُّ، وهو الأظهرُ، والأولُ أوفقُ؛ لِما في تعريف المبتدأ، وموافقٌ لما في نُسخ الجامي[١].

والمرادُ بالعامل اللفظي ما يعمل بالأصالة، بأن يعملَ في اللفظ ولا يبطل عمله غيره، وأن لا يكون ملحقًا بغيره في العمل، فيدخل في الحدِّ عامل مثل: «زيد» و«حسْبك» في مثل: «علمتُ لزيدٌ قائمٌ»، و«بِحَسْبِكَ دِرهمٌ»؛ لصدق التجريد عن العامل اللفظيِّ بالمعنى المذكور عليه؛ إذ في الأول قد أبطل التعليقُ عملَ «علمت» في اللفظ، وعمله في المعنى ليس بأصلي، وفي الثاني: الباءُ الزائدة مُلحقُ بالأصلي، كذا فُهم منَ «الامتحان»[٢].

(**لِأَجْلِ الْإِسْنَادِ**) إليه، أو إسناده إلى شيء، وخرجَ به تجريد الأسماءُ المعدودة، فإنه ليس بعامل.

قيل: التجريدُ عدميٌّ، فعدُّه مؤثرًا ليس بمرضي؛ لعدم صحة كون فاعل الوجوديِّ عَدَميًا، فلا يحسن تشبيه العَدَميِّ بالمؤثِّر، وتنزيله منزلته.

فالأولى أن يُفسَّر بكون الاسم في صدر الكلام تحقيقًا أو تقديرًا.

وأُجيبَ: بأن العوامل علاماتٌ لتأثير المتكلِّم لا مؤثرات، والعدم الخاص يجوزُ أن يكون علامةً، ويردُ على ما جعله أولى أيضًا أنه اعتباريٌّ،

(١) «الفوائد الضيائية» (ص٦٥).

(٢) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩٠).

فعدُّه مؤثرًا ليس بمرضيٍّ؛ لعدم صحة كون فاعل الوجوديِّ الخارجيِّ اعتباريًا، فلا يحسنُ تشبيههُ بالمؤثِّر، فافهم. (نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»).

[رافعُ الفعلِ المضارعِ]

(وَالثَّانِي: رَافِعُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَهُوَ وُقُوعُهُ بِنَفْسِهِ) لا بالناصبِ والجازم (مَوْقِعَ الِاسْمِ) كوقوعه خبرًا (نَحْوُ: «زَيْدٌ يَضْرِبُ») أو صفةً أو حالًا، نحو: «جاءني رجلٌ أو زيدٌ يضربُ»، (فَـ«يَضْرِبُ» وَاقِعٌ مَوْقِعَ «ضَارِبٍ»)؛ لأنَّ الأصل في هذه المواضع وقوعُ المفرد؛ لِمَا سيجيءُ.

فإن قيل: إن ذلكَ الوقوع يُوجد في الماضي أيضًا، فلم لا يرفعه.

قلت: لأنه مبنيُّ الأصل، فلا يكونُ معمولًا إلا في الموضعين، كما سيجيءُ.

(وَذَلِكَ الْوُقُوعُ) أي: وقوعُ المضارع بنفسه موقعَ الاسم (إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ) بأن لا يكونَ فيه ناصبٌ ولا جازمٌ أصلا، فإنه إذا لم يتجرَّد عنهما يمتنعُ ذلك الوقوع؛ لعدمِ صحة دخول ناصبِ الفعل وجازمه على الاسم.

وإنما ارتفعَ هو بذلك الوقوع؛ لأنه حينئذ يكونُ كالاسم، فأُعطي له أسبق إعرابه وأقواهُ وهو الرفع، وذلك مذهبُ البصريين.

وأُوردَ عليه: أنه يرتفعُ في مواضعَ لا يقع فيها موقع الاسم، كما في الصلة، نحو: «الذي يضربُ»، وفي مثل: «سيقومُ»، و«سَوْفَ يقومُ»، وفي خبر «كاد»، نحو: «كادَ زيدٌ يخرجُ»، وفي نحو: «يدخلُ الزيدانِ».

وأُجيبَ عن الأول والأخير بأنه فيهما واقعٌ موقِعهُ؛ لأنه يقال: «الذي

ضاربٌ هوَ» على أن «ضاربٌ» خبرُ مبتدأ مقدَّم عليه، وكذا «داخلانِ الزيدانِ»، ويكفينا وقوعُه موقع الاسم، وإن كان الإعرابُ الذي مع تقديره اسمًا غير الإعراب الذي مع تقديره فعلًا، وعن الثاني بأن الواقع موقع الاسم هو «سيقومُ» مع السين، لا «يقومُ» وحده، وصارَ السين كالجزء، وجعِل «سوف» في حُكْمِ السين؛ لكونه بمعناهُ.

وعن الثالث بأنَّ الأصلَ فيه الاسم، وعدلَ عنه؛ لِمَا مرَّ.

وأما عند أكثرِ الكوفيين، فالعاملُ هو ذلك التجرُّد، ولا يَردُ عليهم ما وردَ على البصريينَ حتى يحتاج إلى تلك التكلُّفات في التفصي عنه، لكنْ يَردُ عليهم أن التجرُّد عما ذكر حاصلٌ قبل التركيب كما في الاسم، فلا بُدَّ من قيدٍ يخرج غير المركب كما في تعريف العامل المعنويِّ للاسم.

وقد يجابُ عنه بأنَّ الفعل لتوقُّف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يُستعملُ بدون التركيب معه، فافهم.

(**فَمَجْمُوعُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْعَوَامِلِ**) على ما ذكرنا (**سِتُّونَ**) وأما مجموعُ ما ذكره الشيخُ عبدُ القاهر ومن تبعه على ما ذكروا فمائةٌ، زادَ ونقصَ.

أما الأولُ: فسبعةٌ؛ خمسة في السماعيِّ، الثلاثة الأخيرة من حروف الجر، و«لا» لنفي الجنس، و«إذا ما» من كلم المُجازاة، واثنان في القياسي: اسم التفضيل، ومعنى الفعل.

وأما الثاني: فسبعةٌ وأربعونَ في السماعيِّ، ثمانية وعشرون منها أفعالٌ، أربعةٌ أفعال المدح والذم، وأربعةٌ أفعال المقاربة، وثلاثةَ عشرَ الأفعالُ الناقصة، وسبعةٌ أفعال القلوب، أدخل كلَّها في أول القياسي وهو الفعل.

وثلاثةَ عشرَ منها أسماء، تسعةٌ أسماء الأفعال أدخلها في تاسع القياسي، وهو معنى الفعل، وأربعةٌ منها أسماء، أحدها «عشر» إذا رُكِّب مع «أحَد» إلى «تسعَة»، وثانيها «كَمْ»، وثالثها «كَذَا»، ورابعها «كأيِّن»، أدخلها في الاسم التام، وهو ثامنُ القياسي.

وستةٌ منها حروفٌ، خمسةٌ حروفُ النداء أدخلها في تاسع القياسي، وواحدٌ الواو بمعنى «مع»، أسقطها لكونها غيرَ عاملة على الصَّحيح، فافهم.

* * *

البَابُ الثَّانِي

فِي

المَعْمُولِ

الباب الثاني في المعمول

(**الْبَابُ الثَّانِي**) الذي عُهِدَ جزءًا من الرسالةِ لفظًا[١] أو معنىً[٢] كائنٌ (**فِي**) بيان أحوال (**الْمَعْمُولِ**) أو في تحصيلِ إدراكاتها[٣].

(**اعْلَمْ أَوَّلًا**) أي: قبل الشروع في المقصود (**أَنَّ الْأَلْفَاظَ الْمَوْضُوعَةَ**) لمعنىً (**إِذَا لَمْ تَقَعْ فِي التَّرْكِيبِ**) كالألفاظ المعدودة من الأسماء والحروف، مثلُ: «زيدْ، غلامْ، دارْ، هَلْ، بَلْ، قَدْ»، وأما الأفعال فلا تُوجدُ بلا تركيب كما مرَّ.

(**لَمْ تَكُنْ مَعْمُولَةً**) لعدمِ العامل (**كَمَا لَا تَكُونُ عَامِلَةً**) لعدمِ المعمول.

(**وَإِنْ وَقَعَتْ فِيهِ، فَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا لَا يَكُونُ مَعْمُولًا أَصْلًا**) لا بالأصالة ولا بالقيام، أي: لا يكون له إعرابٌ لا لفظًا ولا تقديرًا ولا محلًّا؛ لعدم مُقتضيه، وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه.

(**وَهُوَ اثْنَانِ، الْأَوَّلُ: الْحَرْفُ مُطْلَقًا**) عاملًا أو لا بالاتِّفاق.

(**وَالثَّانِي: الْأَمْرُ بِغَيْرِ اللَّامِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، فَإِنَّهُ لَمَّا حُذِفَ عَنْهُ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ الَّتِي بِسَبَبِهَا صَارَ الْمُضَارِعُ مُشَابِهًا لِلِاسْمِ**) مشابهةً تامةً على ما مرَّ

---

(١) إن كان المراد الألفاظ والعبارات على ما هو المختار.

(٢) إن كان المراد بها المعاني والمدلولات على ما قيل.

(٣) من المرفوعية والمنصوبية والمجرورية والمجزومية ومن الأمور العارضة للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات وغير لك.

(فَأُعْرِبَ وَعُمِلَ فِيهِ، خَرَجَ عَنِ الْمُشَابَهَةِ) لذهاب سببها، جوابُ «لمَّا» **(فَعَادَ إِلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ الْبِنَاءُ)** الأصليُّ.

(وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: هُوَ مُعْرَبٌ مَجْزُومٌ بِلَامٍ مُقَدَّرَةٍ) منويةٍ، وهي منسيةٌ عند البصريين، ولهذا قالوا: هوَ موقوفٌ.

(وَالْقِسْمُ الثَّانِي: مَا يَكُونُ مَعْمُولًا دَائِمًا) أي: يكون له إعراب لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا؛ لوجود مقتضيه.

(وَهُوَ اثْنَانِ أَيْضًا) أي: كما لا يكون معمولًا أصلًا.

(الْأَوَّلُ: الِاسْمُ مُطْلَقًا) معربًا أو مبنيًا **(حَتَّى حُكِمَ عَلَى أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ)** قال الدَّمامينيُّ: عن سِيبَويه والمازنيِّ وجماعةٍ إنها معمولةٌ، فيكون لها موضع من الإعراب، واختلفوا في تعيين ذلك الموضع **(بِأَنَّهَا مَرْفُوعَةُ الْمَحَلِّ عَلَى الِابْتِدَاءِ، وَفَاعِلُهَا سَادٌّ مَسَدَّ الْخَبَرِ)** كما في «أقائمٌ الزيدانِ»، واختاره ابنُ الحاجب في «إيضاحِ المُفصَّل»؛ لأنها أسماءٌ مجردةٌ عن العوامل اللفظية، فوجب أن يحكم بالابتداء.

ورُدَّ بأنه ينتقض به حينئذٍ تعريفُ المبتدأ جمعًا.

وقال الرَّضِيُّ: قياسها على «أقائمٌ» مع الفارق؛ إذ معناه معنى الاسم وإن شابَهَ الفعل، بخلافها؛ إذ ليس فيها من معنى الاسمية شيءٌ، بل انتقل إلى معنى الفعلية، ولا عبرةَ باللفظ كما في تسمعُ في قوله: «تسمعُ بالمُعَيدي خيرٌ مِنْ أنْ تَراهُ»، فإنه مبتدأ؛ لكونه بمعنى المصدر وإن كان لفظه فعلًا، بل جملةً[1].

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٣/ ٨٦).

(أَوْ مَنْصُوبَةُ الْمَحَلِّ) بأفعالٍ محذوفة (عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ) أي: على أنها مفعولٌ مطلقٌ، فـ«رُوَيدَ زيدًا» مثلًا في تقدير: «أَرْوِد إروادًا زيدًا».

ورُدَّ بأن تقدير الأفعال يُنافي كونها أسماء الأفعال ومبنية، بل يُوجبُ كونها مصادر مُعربة، كـ«سَقيًا» و«رَعيًا»؛ إذ لا موجبَ للبناء حينئذ؛ لأن معنى الفِعلية إنما هو للأفعال المُقدَّرة لا لها.

(وَإِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ) وهم المحقِّقون على ما نقله ابنُ مالك والجمهورُ على ما نقله ابنُ هشام، وهو المختار عندهُما، وقال الدَّمامِينيُّ: هذا مذهبُ الأخفش.

(لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ لِكَوْنِهَا بِمَعْنَى الْفِعْلِ) على ما هو المختار عندهُ كما سبق، ونائبةٌ منابهُ بحيث لا يقدرُ أصلًا، ولذا بُنيتْ كالفعل.

(وَعَلَى ضَمِيرِ الْفَصْلِ) وهو ما يقعُ بين المبتدأ والخبر إذا كان معرفةً أو «أفعلَ مِنْ»، ولو دخل عليهما عاملٌ سمِّي به؛ لفصله بين كون ما بعده نعتًا وخبرًا في بعض المواضع.

(نَحْوُ: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمَ» بِالْحَرْفِيَّةِ) لدلالته على غير مستقلٍّ، وهو رفعُ اللَّبس، فلا يكون معمولًا أصلًا، فضلًا عن كونه دائمًا، وتسميته بالضمير؛ لكونه على صورته.

(خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ) وهم بعضُ البَصْريةِ فإنَّه (يَقُولُ: إِنَّهُ اسْمٌ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ) قال في «الامتحان»: هذا بعيدٌ؛ لعدم نظيره في الاسم.

ولمَّا كان السابقُ اسمًا واللاحق حرفًا صورةً، نبَّه على المُغايرة بتغيير الأسلوب، فقال:

(**وَأَمَّا اللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الصِّفَاتِ**) من اسمي الفاعل والمفعول، والجمع بالنظر إلى الأنواع أو الأفراد.

(**فَقَالَ بَعْضُهُمْ:**) وهو المازنيُّ (**إِنَّهَا حَرْفٌ**) لا اسم موصول (**كَغَيْرِهَا**) أي: كغير الداخلة عليها، فتكون مما لا يكون معمولًا أصلًا، بل المعمولُ حينئذٍ مدخولها.

(**وَقَالَ أَكْثَرُهُمْ:**) وهو غيره (**هِيَ اسْمٌ مَوْصُولٌ**) لا حرف (**بِمَعْنَى «الَّذِي»**) في المذكَّر (**أَوِ «الَّتِي»**) في المؤنث، فتكون مما يكون معمولًا دائمًا، فلا بُدَّ لها من إعراب، مع أنه ليس فيها، بل في مدخولها، فبيَّن وجهه بقوله: (**أُعْطِيَ إِعْرَابُهَا**) أي: اللام (**لِمَا بَعْدَهَا لِمَا انْتَقَلَ**) أي: لانتقالِ ما بعدها (**مِنَ الْفِعْلِيَّةِ إِلَى الِاسْمِيَّةِ**) لكراهتهم دخولها على الفعل؛ لكونها في صورة الحرف.

(**فَأَصْلُ «جَاءَنِي الضَّارِبُ زَيْدًا»: جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا، فَالْأَوَّلُ**) أي: «الذي» (**مَعْمُولٌ**) لكونه فاعلَ «جاءني» (**وَالثَّانِي**) أي: «ضَربَ» (**غَيْرُ مَعْمُولٍ**) لكونه ماضيًا.

وأما إذا كان أصله: «جاءنِي الذي يضربُ زيدًا»، فلا شكَّ أنه معمول مرفوعٌ، وإنما اختار الأول؛ لكونه أظهرَ في التمثيل.

(**فَلَمَّا غُيِّرَ هَذَا الْكَلَامُ**) بأن غيِّر «الذي» إلى اللام، و«ضربَ» إلى «ضارب»، وقيل: «جاءنِي الضاربُ» (**صَارَ الْأَوَّلُ**) أي: «الذي» (**فِي صُورَةِ الْحَرْفِ**) أي: حرف التعريف وهو اللّام وإن كان في المعنى والحقيقة اسمًا (**وَالثَّانِي**) أي: ضربَ (**فِي صُورَةِ الِاسْمِ**) أي: اسمِ الفاعل، وإن كان في الحقيقةِ والمعنى فعلًا.

(**فَانْعَكَسَ الْحُكْمُ**) بأن انتقل الإعرابُ المحليُّ من الأول إلى الثاني، وصار لفظيًا؛ لعدم المانع فيه كما في الأول (**تَرْجِيحًا لِجَانِبِ اللَّفْظِ عَلَى جَانِبِ الْمَعْنَى فِي الْإِعْرَابِ الَّذِي هُوَ حُكْمٌ لَفْظِيٌّ**) فالإعرابُ في الحقيقة للأول الذي هو المعمول، وإن ظهر في الثاني الذي هو ليس بمعمول، ولا منافاةَ بين هذا وبين ما نقلناه آنفًا عن الرَّضِيِّ، فافهم ولا تكنْ من الغافلين.

(**وَالثَّانِي**) من الاثنين (**الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ**) اتصل به نون جمع المؤنث أو نون التأكيد أم لا؛ لأنه بعد الوقوع في التركيب، لا يخلو عن الجازم أو الناصب، أو الوقوع موقع الاسم.

(**وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ**) من الأقسام الثلاثة (**مَا كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ لَا يَكُونَ مَعْمُولًا، لَكِنْ قَدْ يَقَعُ مَوْقِعَ الْقِسْمِ الثَّانِي**) وهو ما يكون معمولًا دائمًا (**فَيَكُونُ مَعْمُولًا وَهُوَ**) أي: القسمُ الثالثُ (**اثْنَانِ أَيْضًا**) أي: كالقسم الثاني.

(**الْأَوَّلُ: الْمَاضِي، فَإِنَّهُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ «أَنْ» الْمَصْدَرِيَّةِ يُحْكَمُ عَلَى مَحَلِّهِ بِالنَّصْبِ، وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ الْجَازِمِ شَرْطًا أَوْ جَزَاءً**) بدون الفاء بقرينة المثال؛ إذ به لا يعتبر الجزم في محل الماضي، بل في محل الجملة كما يجيء (**يُحْكَمُ عَلَى مَحَلِّهِ بِالْجَزْمِ؛ لِظُهُورِ ذَلِكَ الْإِعْرَابِ فِي الْمَعْطُوفِ**) على ذلك الماضي (**نَحْوُ: «أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرَبْتَ**) أنتَ (**وَتَقْتُلَ»**) بالنصب عطفًا على «ضربتَ» المنصوب محلًّا؛ لوقوعه موقع «تضرب» المنصوب لفظًا (**وَ«إِنْ ضَرَبْتَ وَتَقْتُلْ»**) بالجزم، عطفًا على «ضربتَ» الواقع موقع «تضرب» المجزوم شرطًا.

(**«ضَرَبْتُكَ وَأَقْتُلْ»**) بالجزم عطفًا على «ضربتك» الواقع موقع «أضربْكَ» المجزوم جزاء.

(وَفِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ لَا يَكُونُ) الماضي (مَعْمُولًا) لعدم مُقتضِي الإعراب.

(وَالثَّانِي) من الاثنين (الْجُمْلَةُ، وَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ: فِعْلِيَّةٌ، وَهِيَ) أي: الجملة الفعلية على ما هو رأي صاحب «اللباب»، ومختار المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الكتاب، الجملة (الْمُرَكَّبَةُ مِنَ الْفِعْلِ لَفْظًا) أي: صريحًا ولو تقديرًا بدون أداة الشرط أو بها (أَوْ مَعْنًى) والمراد منه: ما يُفهم منه معنى فعلٍ مُشتملًا على النسبة التامة بقرينة كونِ الكلام في الجملة مشتقًا أو غيره بقرينة الأمثلة.

(وَمِنْ فَاعِلِهِ، نَحْوُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ») مثالٌ لِما كان الفعلُ فيه لفظًا بدون أداة الشرط (وَ«إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ») مثالٌ لِما كان الفعل لفظًا بها، ولا يخرج بعروضها عن الفعلية، ولا يستحق أن يُعدَّ قسمًا آخر من الجملة، وإلا لاستحق بعروض الترديد، مثل: «إمَّا أن يكونَ العددُ زوجًا أو فردًا»، أو الخبرية أو الحالية أو نحوها، وخرجَ عن الاسمية ما يعرضُ له حرف عامل، واستحقَّ أن يُعدَّ قسمًا آخر من الجملة، فتكثر الأقسام جدًا (وَ«هَيْهَاتَ زَيْدٌ») مثالٌ لِما كان الفعل فيه معنى غير مشتق اسم فعل (وَ«أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ») مثالٌ لِما كان الفعل فيه معنىً مشتقًا.

ثم إنهما يخرجان من الفعلية ويدخلان في الاسمية إن فسرت الأولى بما كان جزؤه الأول فعلًا صريحًا ولو تقديرًا، والثانية بما كان جزؤه الأول اسمًا مطلقًا، كما هو رأيُ الجمهور، وهو المشهورُ.

(وَ«أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ») مثالٌ لِما كان الفعل فيه معنىً غيرَ مشتق ظرفًا،

فإدراجه إياها في الفعلية؛ لكون الظرف من معنى الفعل، لا لكونها مقدَّرة بفعل كما زعم البعضُ.

فلا يَرِدُ عليه ما أوردوه على هذا البعض في «الامتحان» بأنها وإن قُدِّرت بفعل، لكنْ جُعلَ الظرفُ مقامه، وانتقل الضميرُ منه إليه، وجُعل العملُ له.

ولذا اشترط البصريون فيه الاعتمادَ، والفعلُ لا يحتاج إليه لا ملفوظًا ولا مقدرًا، فلما امتازت بهذه الأشياء استحقت أن تُجعلَ قِسمًا برأسها، فلا مخالفةَ بين كلاميه في كتابيه كما ظُنَّ.

(**وَاسْمِيَّةٌ: وَهِيَ**) الجملةُ (**الْمُرَكَّبَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، أَوْ مِنِ اسْمِ الْحَرْفِ الْعَامِلِ وَخَبَرِهِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَ«إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، فَإِنْ أُرِيدَ بِالْجُمْلَةِ**) مجرَّدُ (**لَفْظِهَا**) من غير اعتبار دلالتها على معناها (**فَلَا بُدَّ لَهُ**) أي: للفظها (**مِنْ إِعْرَابٍ؛ لِكَوْنِهِ فِي حُكْمِ الِاسْمِ الْمُفْرَدِ**)؛ لكونه مؤولًا به، كما سيشير إليه بقوله: «أي: هذا اللفظ».

(**حَتَّى يَجُوزُ وُقُوعُهَا**) أي: الجملة التي أُريد بها لفظها (**فِي كُلِّ مَا**) موضع (**وَقَعَ**) الاسمُ المفرد (**فِيهِ، فَتَقَعُ**) تلك الجملة (**مُبْتَدَأً وَفَاعِلًا**) ونائبه (**وَغَيْرَ ذَلِكَ**) المذكور من المفعول واسم باب «كان» و«إنَّ» وغير ذلك (**نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ»؛ أَيْ: هَذَا اللَّفْظُ**) ونحو: «يقعُ زيدٌ قائمٌ فاعلًا»، و«جُعلَ زيدٌ قائمٌ نائب الفاعل».

(**وَمِنْهُ**) أي: مما ذُكر من الجملة التي أريد بها لفظها (**مَقُولُ الْقَوْلِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾**[1]) لكن موقعه ليس موقع المفرد يُرشدك

(١) سورة البقرة (١٣).

إليه كسر «إن» فيه كما سبق، ولذا فُصل عما قبله بـ«منه».

(**وَكَذَا**) أي: كما ذكر من الجملة التي أُريد بها لفظها في أنه لا بُدَّ له من إعراب الجملة (**إِنْ أُرِيدَ بِهَا مَعْنًى مَصْدَرِيٌّ، إِمَّا بِوَاسِطَةِ «أَنَّ»**) **بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ** (**أَوْ «أَنْ»**) بالفتح والسكون (**أَوْ «ما» الْمَصْدَرِيَّتَيْنِ**) صفةٌ للأخيرتين (**كَقَوْلِكَ: «بَلَغَنِي أَنَّكَ قَائِمٌ»**) أي: قيامك (**وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا**) أي: صيامُكم (**خَيْرٌ لَكُمْ﴾**[1]) ونحو: «اجلسْ ما دامَ زيدٌ جالسًا» أي: مدة دوام جلوسه (**أَوْ بِغَيْرِهَا**) أي: بلا واسطة هذه الثلاثة.

(**نَحْوُ الْجُمْلَةِ الَّتِي أُضِيفَ إِلَيْهَا**) من الجملة التي أُسند إليها بأن أريد بها مجازًا مطلق الحدث المدلول عليه ضمنًا بلا نسبة تامة، فلا يَردُ أنه يُستفاد من التفاسير الآتية أن المراد ليس مطلق الحدث، بل الحدثُ مع النسبة وإرادتها تقتضي امتناع كون الجملة مضافًا إليها ومسندًا إليها كما تقتضيه إرادتها مع الزمان، على ما صرَّح به الفاضلُ العصامُ في «حاشية أنوار التنزيل»؛ لأنَّ المقتضي للامتناع التامَّة لا المطلقة.

(**كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾**[2]؛ **أَيْ: يَوْمُ نَفْعِ صِدْقِ الصَّادِقِينَ**)

قال الفاضلُ العصامُ: اختلفوا في أن المضاف إليه في مثله الفعل أو الجملة، مع الاتفاق على أنه هو الجملة الاسمية بتمامها إذا وقعت مضافًا إليها[3].

---

(١) سورة البقرة (١٨٤).

(٢) سورة المائدة (١١٩).

(٣) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٠).

والمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ صحَّح الثاني في «الامتحان»[١]، والظاهرُ أنه الجملة بلا تأويل، كما أشار إليه فيه في تعريف المضاف إليه، وبينه فيما علَّقه عليه، فيخالف ما ذكره هنا، ويحتمل أنه الجملةُ بتأويل الاسم، فلا يخالفه، وفي كلامه في موضع آخر إشارةٌ إليه أيضًا كما لا يخفى على مَن تتبع كلامه.

(وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى): ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا (سَوَآءٌ﴾) اسم بمعنى الاستواء، نُعت به كما نُعت بالمصادر مبالغةً، كما في قوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾[٢]، (﴿عَلَيْهِمْ﴾) متعلِّقٌ به، أي: عندهم، وهو مرفوعٌ على أنه خبر «إنَّ»، وقوله: (﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٣]) مرفوعُ المحل إما على أنه فاعله، أو أنه مبتدأٌ، وذلك خبره، قُدِّم عليه؛ اعتناء بشأنه، فالجملة خبر «إنَّ».

(أَيْ:) إن الذين كفروا مستوٍ أو سِيَّان عندهم في عدم الجَدوى (إِنْذَارُكَ وَعَدَمُ إِنْذَارِكَ) وفيه إشارة إلى أن المراد بالجملة هنا المصدرُ المضاف إلى الفاعل، وإلى أنَّ الهمزة و«أم» مجردتان عن معنى الاستفهام؛ لتحقيق الاستواء بين مدخوليهما، كما جُرِّد الأمر والنهي عن معنييهما في قوله تعالى: ﴿اِسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[٤]، وإنما عدل عنه إلى الفعلية؛ لِما فيها من إيهام التجدُّد والتوصل إلى إدخال الهمزة ومعادلها عليها؛ لإفادة تقرير معنى الاستواء وتأكيده كما سبق إليه الإشارة، (وَنَحْوُ:) قول المنذرِ حين رأى المُعَيدي

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٥٨).

(٢) سورة آل عمران (٦٤).

(٣) سورة البقرة (٦).

(٤) سورة التوبة (٨٠).

واستحقرَهُ، وقد بلغ إليه من كلامه ما يُعجبه (تَسْمَعُ) بالرفع مبتدأٌ بأن جُرِّد عن النسبة التامة والزمان، وأُريدَ به معنى المصدر المضاف إلى فاعله، كما أشار إليه بالتفسير الآتي.

وجهُ العدول مثل ما مرَّ، وأما على المشهور من أنه بحذف «أنْ» ورفع الفعل؛ لفقد عامله لفظًا، فليس مما نحن فيه (بِالْمُعَيْدِيِّ) منسوب إلى «مُعَيْدٍ» تصغير «مَعَدٍّ» على طريق الترخيم بحذفِ تشديد الدال استثقالًا له، مع ياء التصغير (خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) خبره، وهذا مثلٌ لمن خبرهُ خيرٌ من رؤيته.

(أَيْ: سَمَاعُكَ، وَهَذَا الْأَخِيرُ) أي: مثل «تسمعُ» (مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ) من أهل اللغة، ولا يُقاس عليه، بخلاف غيره مما سبق.

(وَ) الواقعُ (فِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ) اللذين أُريد بالجملة في أحدهما لفظها، وفي الآخر معنىً مصدري، وذلك الغيرُ هو الموضع الذي أُريد بها فيه معناها المُطابقيُّ (لَا يَكُونُ لَهُ) أي: للواقع في ذلك الغير (إِعْرَابٌ، إِلَّا أَنْ تَقَعَ) أي: الجملةُ (خَبَرًا لِمُبْتَدَإٍ، نَحْوُ: «زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ») مثالٌ للجملة الاسمية (أَوْ) خبرًا (لِبَابِ «إِنَّ»، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا قَامَ أَبُوهُ») مثالٌ للجملة الفعلية.

(فتكُونُ) الجملة الواقعة خبرًا لهما (مَرْفُوعَةَ الْمَحَلِّ، أَوْ) تقع خبرًا (لِبَابِ «كَانَ»، نَحْوُ: «كَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ عَالِمٌ»، أَوْ) خبرًا لباب («كَادَ»، نَحْوُ: «كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ»، أَوْ) تقع (مَفْعُولًا ثَانِيًا لِبَابِ «عَلِمَ»، نَحْوُ: «عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا أَبُوهُ قَائِمٌ»، أَوْ) مفعولًا (ثَالِثًا لِبَابِ «أَعْلَمَ»، نَحْوُ: «أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا بَكْرًا أَبُوهُ قَائِمٌ»، أَوْ) تقعَ الجملةُ (مُعَلَّقًا عَنْهَا) نائب الفاعل (نَحْوُ: «عَلِمْتُ أَقَائِمٌ زَيْدٌ») فإنَّ «أقائمٌ زيدٌ» جملةٌ فعليةٌ إن جُعل «قائم» رافعًا لـ«زيد» كما عرفت، وإلا فاسميةٌ.

(أَوْ) تقع (حَالًا، نَحْوُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ»، فَتَكُونُ) الجملةُ الواقعةُ في هذه المواضع من خبر «كان» إلى الحال (مَنْصُوبَةَ الْمَحَلِّ، أَوْ) تقعَ الجملةُ (جَوَابًا لِشَرْطٍ جَازِمٍ بَعْدَ الْفَاءِ) الذي يجيء للربط فيما لا تأثير لأداة الشرط فيه ولو من وجه، وسيجيءُ تفصيلُ ما تؤثر فيه الأداة، وما لا تؤثر فيه، وما يمتنع فيه الفاء، أو يجبُ، أو يجوزُ فيه الوجهان (أَوْ) بعد (إِذَا) التي للمفاجأة.

وتنوب مع الجملة الاسمية منابَ الفاء في الربط؛ لأنَّ معناها يُنبئ عن حدوث أمرٍ بعد أمرٍ، ففيها معنى الفاء التعقيبية، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(١)؛ (نَحْوُ: «إِنْ تُكْرِمْنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ» فَتكُونُ) الجملةُ الواقعةُ بعدهما جوابًا لشرط جازم (مَجْزُومَةَ الْمَحَلِّ) لكونها جوابًا لشرط جازم، ولامتناع الجزم في لفظها، ولو تقديرًا، فيكون محلًّا، وسيجيء الفرقُ بين المحليِّ والتقديريِّ.

(أَوْ) تقع (صِفَةً لِنَكِرَةٍ) لعدمِ صحة وقوعها صفةً لمعرفة؛ لكونها في حكم النكرة؛ لصحة تأويلها بها؛ (نَحْوُ: «جَاءَنِي رَجُلٌ أَبُوهُ قَائِمٌ») فيصحُّ التأويلُ بـ«قائمٌ أبوهُ».

(أَوْ مَعْطُوفَةً عَلَى مُفْرَدٍ، نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَارِبٌ وَيَقْتُلُ»، أَوْ) معطوفةً على (جُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ، وَابْنُهُ قَاعِدٌ»، أَوْ) تقع (بَدَلًا مِنْ أَحَدِهِمَا) أي: المُفرد، والجملة التي لها محلٌّ من الإعراب؛ لكونها أوفى منه في تأدية المراد، مثل قوله تعالى: ﴿هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾(٢)؛ فإنه بدل من

(١) سورة الروم (٣٦).

(٢) سورة الأنبياء (٣).

﴿النَّجْوَى﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [١] كما قيل، وقيل تفسيرٌ له وقوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؛ فإنه بدلٌ على وجهٍ من قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾؛ لكونه أوفى في تأدية المراد الذي هو عدمُ حصول الإيمان منهم أصلًا؛ فإنه يدل عليه مُطابقة، بخلاف ما قبله؛ فإنه يدل عليه التزامًا، وبيانٌ[٢] له على وجهٍ كما صرَّح به الفاضلُ العصامُ في «حاشية أنوار التنزيل»؛ لكونه أوضح منه، وأما الأمثلةُ التي أوردها المعانيون فهي مما ليس له محلٌّ من الإعراب، فمن أوردها في هذا المحل فإنما قصدَ تصويرَ وقوع الجملة بدلًا أو بيانًا أو تأكيدًا، لا تمثيلًا لما هو تابع لما له محل من الإعراب.

(أَوْ تَأْكِيدًا لِلثَّانِيَةِ) أي: الجملة التي لها محلٌّ من الإعراب، نحو: «زيدٌ ضُربَ ضُربَ»، و«زيدٌ أبوهُ قائمٌ أبوهُ قائمٌ»، **(أَوْ بَيَانًا لَهَا)** أي: للثانية؛ لخفائها **(عَلَى رَأْيٍ)** أي: رأي أهل المعاني، وقال ابنُ هشام في «مغني اللبيب» في بيان الفرق بينه وبينَ البدل: إنه لا يكون جملةً، ولا تابعًا لها كالنعت، بخلاف البدل[٣].

وقال في موضع آخرَ: ولم يثبت الجمهورُ وقوعَ البيان والبدل جملة[٤].

(فَيَكُونُ إِعْرَابُهَا عَلَى حَسَبِ إِعْرَابِ الْمَتْبُوعِ) إن كان إعرابه رفعًا فإعرابها رفع، وإن نصبًا فنصب، وإن جرًّا فجر، وإن جزمًا فجزم.

---

(١) سورة الأنبياء (٣).

(٢) في نسخة: (أو بيانٌ).

(٣) مغني اللبيب (ص٥٩٧).

(٤) مغني اللبيب (ص٥٢٦).

ولما بين أحوال الجملة بنوع تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر أراد أن يبيِّن محصوله على وجه الإجمال؛ ليسهُل ضبطه وحفظه بلا إملال، فقال: (**فَظَهَرَ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ**) أي: من قوله: فإن أُريد بالجملة... إلى هنا: (**أَنَّ الْجُمْلَةَ قِسْمَانِ: قِسْمٌ فِي تَأْوِيلِ الْمُفْرَدِ، فَيَكُونُ لَهُ إِعْرَابٌ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ**) كالمفرد؛ إذ الكلامُ في الألفاظ الواقعة في التركيب.

(**وَذَلِكَ**) القسمُ (**أَيْضًا**) أي: كالجملة مطلقة (**قِسْمَانِ**) الأول: (**مَا أُرِيدَ بِهِ لَفْظُهُ، وَ**) الثاني: (**مَا أُرِيدَ بِهِ مَعْنًى مَصْدَرِيٌّ، وَقِسْمٌ مِنَ الْجُمْلَةِ**) صرَّح بها مع ظهور مقسميتها؛ لبُعدها، ولئلا يتوهم من أول الأمر أن هذا قسمٌ من القسم الأول منها (**لَا يَكُونُ فِي تَأْوِيلِ الْمُفْرَدِ**) بالتأويل المذكور، وإن صحَّ كونها في تأويله بغيره (**فَلَا تَكُونُ مَعْمُولَةً**) في جميع المواضع؛ لاستقلالها بالإفادة (**إِلَّا فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ: خَبَرٌ**) أيّ خبرٍ كان (**وَمَفْعُولٌ**) ثانٍ أو ثالثٌ، (**وَجَوَابُ شَرْطٍ جَازِمٍ مَعَ الْفَاءِ أَوْ «إِذَا»، وَحَالٌ، وَتَابِعٌ**) لمفرد أو جملة لها محلٌّ من الإعراب.

* * *

[المعمولُ بالأصالةِ]

(ثُمَّ) أي: بعدما علمتَ ما لا يكون معمولًا وما يكون معمولًا اعلم أن (الْمَعْمُول عَلَى نَوْعَيْنِ: مَعْمُولٌ بِالْأَصَالَةِ، وَمَعْمُولٌ بِالتَّبَعِيَّةِ) أي: بكونه تبعًا، وهو بمعنى التابع، ومشترك بين الواحد والجماعة. النوعُ (الْأَوَّلُ) من النوعين، وهو المعمولُ بالأصالة (أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: مَرْفُوعٌ، وَمَنْصُوبٌ، وَمَجْرُورٌ، وَمَجْزُومٌ).

* * *

[المرفوعاتُ]

(**أَمَّا الْمَرْفُوعُ فَتِسْعَةٌ**) ثمانيةٌ منها أسماء، أربعة أصول، وأربعة مُلحقة بها، وواحدٌ منها الفعل المضارع.

[الفاعلُ]

(**الْأَوَّلُ: الْفَاعِلُ**) قدَّمه؛ لأنه أصلُ المرفوعات عند الجمهور؛ لأنه في الأغلب جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل؛ لأنها أشدُّ امتزاجًا؛ لأن أول جزئيها الفعلُ، وهو لكون النسبة إلى الفاعل معتبرة في وضعه يقتضي الارتباط به من أول الأمر، بخلاف المبتدأ؛ فإنه اسمٌ مستقلٌّ لا يقتضي لذاته ارتباطًا بشيء، ولأن عامله أقوى؛ لكونه لفظيًا مثله، ومناسبة العامل مع المعمول موجبةٌ لقوة عمله الذي هو الرفع، فيكون أقوى في المرفوعية من المبتدأ، وهي أمارة الأصالة، وإذا ثبت أصالته بالنسبة إلى المبتدأ الذي لا نزاع في أصالته بالنسبة إلى سائر المرفوعات غير النائب يثبت أصالته بالنسبة إليها بلا شبهة، وأما أصالته بالنسبة إلى النائب فغنيَّةٌ عن البيان.

وقيل: أصلُ المرفوعات المبتدأُ؛ لأنه باقٍ على ما هو الأصل في المسند إليه، وهو التقدم، بخلاف الفاعل، ولأنه يحكم عليه بجامد ومشتق، فكان أقوى، بخلاف الفاعل؛ فإنه لا يُحكم عليه إلا بالمشتق، وفيه أن إفادة هذين

الوجهين أصالةَ المبتدأ في المرفوعية التي هي المطلوبة غير ظاهرة، بل الظاهر من الأول إفادةُ الأصالة في كونه مسندًا إليه، ومن الثاني إفادة الأقووية في كونه محكومًا عليه، وهما غير مطلوبتين هنا كما لا يخفى.

(وَهُوَ) أي: الفاعلُ **(مَا)** مرفوعٌ، ولو محلًّا بقرينة المقسم **(أُسْنِدَ)** أي: نُسب بقرينة قوله: «أو ما بمعناه»؛ إذ منه ما ليس له نسبة تامة **(إِلَيْهِ الْفِعْلُ)** الاصطلاحيُّ خرج به وبقوله: «أو ما بمعناه» المبتدأ؛ لأن ما أسند إليه ليس بفعل، ولا بمعناه، بل جامدٌ أو مركبٌ مع المرفوع، سواء قدِّم الخبر أو أُخِّر؛ ولذا لم يذكر التقديمَ كما ذكر ابنُ الحاجب.

(التَّامُّ) خرجَ به ما أُسند إليه الناقصُ؛ لأنه لا يُسمَّى فاعلًا عنده، بل اسمًا له كما مرَّ.

(الْمَعْلُومُ) خرج به النائبُ، قيل: ذِكرُ المعلوم يُغني عن التام؛ للاستلزام.

أقولُ: دلالةُ الالتزام مهجورةٌ في التعريفات، على أن إغناء المتأخِّر عن المتقدم مما لا بأس به كما لا يخفى.

(أَوْ مَا) يُلابسُ **(بِمَعْنَاهُ)** من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المُستقرِّ، وبما عرفت أن ما عبارة عن مرفوع اندفع ما أورده في «الامتحان» أن الحدَّ منتقض؛ منعًا لدخول المفعول به فيه؛ لوجود النسبة الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبة فيه، فلا بُدَّ من التقييد بنسبة وصفية؛ ليخرج الوقوعية.

وقال فيه: فالحدُّ الصحيحُ ما نُسب إليه المعروف أو شبهه نسبةً وصفية[1].

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٢٧).

فإن قيل: قد صرَّح فيه أيضًا أن كون ما عبارة عن المرفوع لا يُفيد للمبتدئ في المنع؛ لأن الغرض من الحدِّ معرفة المحدود؛ لإجراء إعراب مخصوص، وهو الرفعُ هنا، ولو عُرف الحدُّ به لزم الدور.

قلتُ: نعم، لكن قد بيَّن في هذا الكتاب أولًا كونه معمولًا ومرفوعًا بعامله ببيان جميع العوامل، وكيفية أعماله، وشرائطها، وأن الفعل وما بمعناه يرفع معموله، ثم ساق الكلام لتفصيله، وتمييز بعضه عن بعض، فكون ما عبارة عنه مفيدٌ هنا، وقد صرح أيضًا أن مثل هذا مفيدٌ لمن عرف المرفوعَ أو المنصوب بسليقته أو غيرها، واحتاج إلى مجرد معرفة الاصطلاح، بخلاف «مختصر الكافية»؛ حيثُ لم يسبق فيه هذا البيان، فأورد عليه ما أورده.

(**نَحْوُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ»**) مثالٌ لما أُسند إليه الفعل التامُّ المعلوم، (**وَ«أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟»**) مثالٌ لِما أسند إليه ما بمعناه نسبة تامة؛ لِما مرَّ أنه جملة فعلية، ومثال ما نسب إليه ما بمعناه نسبة غير تامة، نحو: «زيدٌ قائمٌ»، ونحو «قائمٌ أبوهُ»، وغير ذلك.

(**وَ«هَيْهَاتَ زَيْدٌ»**) أي: بعد مثال لِما أُسند إليه ما بمعناه من اسم فعل إسنادًا تامًا؛ لِما مرَّ أنه جملة فعلية.

* * *

[نائبُ الفاعلِ]

(وَالثَّانِي) من التسعة (نَائِبُ الْفَاعِلِ) عدلَ عن قولهم: مفعول ما لم يُسمَّ فاعلُه؛ لكونه أخصر، وهو ظاهرٌ، وأظهر؛ فإنه لا يتناول نحو درهمًا في: «أعطِي زيدٌ درهمًا» أصلًا بخلاف قولهم، فإنه يتناوله بحسب المعنى الإضافي اللغوي، مع أنه ليس منه قدَّمه؛ لئلا يقعَ الفصلُ بين النائب والمنوب.

(وَهُوَ مَا) مرفوعٌ ولو محلًّا (أُسْنِدَ) أي: نُسب (إِلَيْهِ الْفِعْلُ) خرجَ به وبقوله: «أو ما بمعناه» المبتدأ (التَّامُّ) خرجَ به ما أُسند إليه الناقصُ (الْمَجْهُولُ) خرجَ به الفاعل (أَوْ مَا بِمَعْنَاهُ) من اسم المفعول (نَحْوُ: «ضُرِبَ زَيْدٌ»، وَ«أَمَضْرُوبٌ الزَّيْدَانِ؟») ونحو: «زيدٌ مضروبٌ»، أو «مضروبٌ غلامهُ»، أو «هاشميٌّ»، أو «هاشميٌّ أبوهُ».

(وَلَا يَكُونَانِ) أي: الفاعلُ والنائبُ (إِلَّا اسْمَيْنِ، أَوْ) ما (فِي تَأْوِيلِهِ) أي: الاسم المدلول عليه بـ«اسمين»؛ لكونهما مسندًا إليهما (غَيْرَ) أي: إلا (أَنَّ النَّائِبَ قَدْ يَكُونُ جَارًّا وَمَجْرُورًا) وقد سبقَ أن المتعلَّق قد يُسند إليهما، فيكونُ المجرور مرفوعَ المحلِّ على أنه نائب الفاعل.

(نَحْوُ: «مُرَّ بِزَيْدٍ»، فَيَجِبُ إِفْرَادُ عَامِلِهِ) أي: النائب الذي هو جار ومجرور (وَتَذْكِيرُهُ) لأنه من حيث هوَ هوَ لا يكون مثنىً ولا مجموعًا، ولا مؤنثًا، فلا وجه لتثنية عامله وجمعه وتأنيثه وإن كان المجرور ضميرًا مثنىً أو مجموعًا أو

مؤنثًا، بخلاف الفاعل ونائبه الذي ليس كذلك، فإن كلًّا منهما إذا كان ضميرًا مثنى يُثنى عامله، وإذا كان مجموعًا يجمع، وإذا كان مؤنثًا يؤنث.

(**وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُمَا عَلَى عَامِلِهِمَا**) بالاستقراء، وقيل: في الفاعل؛ لئلا يلتبس بالمبتدأ، وقيل: لأنه كالجزء الثاني من عامله، ولا يجوز في النائب؛ لأخذه حُكم المنوب، وفيه بحثٌ لا يليق بيانه في هذا الكتاب.

(**وَلَا حَذْفُهُمَا مَعًا**) لكون النسبة مأخوذةً في مفهوم عاملهما وضعًا، سوى المصدر، فلا يفيد بدونهما (**إِلَّا مِنَ الْمَصْدَرِ، وَقَدْ مَرَّ**) بيانُ حذفهما معًا منه.

(**وَكُلٌّ مِنْهُمَا**) من الفاعل والنائب (**قِسْمَانِ: مُضْمَرٌ**) وهو ما وُضعَ لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدَّم ذكره ولو معنىً (**وَمُظْهَرٌ**) وهو ما ليس كذلك.

(**فَالْمُضْمَرُ**) الذي هو قسمٌ منهما (**أَيْضًا**) أي: ككل منهما (**عَلَى قِسْمَيْنِ: مُسْتَتِرٌ**) أي: منويٌّ غير ملفوظ حقيقةً؛ لعدم وجوده أصلًا، بل حُكمًا، بأن حكم بملفوظيته؛ لوجود آثار اللفظ فيه من كونه فاعلًا ومؤكدًا ومعطوفًا عليه وغير ذلك.

(**وَبَارِزٌ**) متصلٌ بقرينة ما سيأتي من التفصيل، وهو لفظٌ حقيقةً، ولو غيرَ مستقلٍّ.

(**فَالْمُسْتَتِرُ: أَيْضًا**) أي: كالمُضمر (**قِسْمَانِ: وَاجِبُ الِاسْتِتَارِ، بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ إِبْرَازُهُ، وَلَا يُسْنَدُ عَامِلُهُ إِلَّا إِلَيْهِ**) لا إلى اسمٍ ظاهرٍ كما في جائز الاستتار.

(**وَجَائِزُ الِاسْتِتَارِ، بِحَيْثُ يُسْنَدُ عَامِلُهُ تَارَةً إِلَيْهِ، وَتَارَةً إِلَى اسْمٍ ظَاهِرٍ، وَالْأَوَّلُ**) أي: واجبُ الاستتار يكون (**فِي الْمُتَكَلِّمَيْنِ**) أي: المتكلِّم وحده مطلقًا، ومعه غيره كذلك (**وَالْمُخَاطَبِ الْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ**) ولو أمرًا أو نهيًا، بخلاف

المخاطبة المفردة؛ فإنَّ الياء فيها ضميرٌ بارزٌ فاعلٌ عند الجمهور كما يجيء (**مِنْ غَيْرِ الْمَاضِي**) فإن كلًّا منهما يبرزُ في المتكلِّمين، والمخاطبِ المفرد مذكرًا أو مؤنثًا من الماضي الذي هو أصلٌ بالنسبة إلى المضارع وما يتفرع عنه، فلا يبرزُ في متكلميه ومخاطبه المفرد المذكر، مع كون كلٍّ منهما أصلًا قويًا؛ لكون المتكلِّم مبدأ الكلام، والمخاطب منتهاه؛ لئلا يبلغ درجة الأصل، بل يستتر لينحط درجته عنها؛ فإن البارز لكونه لفظًا حقيقيًا أصل قويٌّ، فيُفيد مزية وفضيلة فيما اتصل به، بخلاف المستتر؛ فإنه ليس كذلك كما مرَّ، فيكون فرعًا ضعيفًا، فلا يُفيدُ مزيةً وفضيلةً فيما اعتبر فيه، بل انحطاطًا ونقيصة؛ ولذا لم يبالوا المساواةَ بين الأصل والفرع في الاستتار في الغائب المفرد مذكرًا أو مؤنثًا الذي هو فرع بالنسبة إلى المتكلِّم والمخاطب؛ لعدم دخله في تحصيل الكلام، ولا يظهر أيضًا لكون المُظهر للغائب، وهو خلافُ ما يقتضيه صيغةُ التكلم والخطاب، فوجب الاستتار؛ لعدم المجال لغيره.

(**نَحْوُ**: «**أَضْرِبُ**») للمتكلِّم وحدَه (**وَ**«**نَضْرِبُ**») للمتكلِّم معه غيره (**وَ**«**تَضْرِبُ**») للمخاطب المفردِ المذكَّر.

(**وَ**) في (**اسْمِ فِعْلِ الْأَمْرِ، نَحْوُ**: «**نَزَالِ**») بمعنى انزلْ (**وَ**«**صَهْ**»، **وَ**«**مَهْ**») بمعنى اسكتْ واكفُفْ، وحكمهُ حُكمُ مُسمَّاه؛ ولذا لا يجب الاستتار في اسم فعل الماضي، بل يجوز، نحو: «هيهاتَ زيدٌ، وزيدٌ هيهاتَ».

(**وَ**) في (**أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ فِي غَيْرِ** «**مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ**») إذ فيه لا يرفعُ الظاهر؛ لِما سبقَ، فيجبُ الاستتار، (**نَحْوُ**: «**زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو**»).

(وَ) في (اسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ، وَمَا كَانَ بِمَعْنَاهُمَا) من اسم المُستعارِ والمنسوب.

(وَ) في (الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، وَالظَّرْفِ الْمُسْتَقَرِّ إِذَا لَمْ يُوجَدْ شَرْطُ عَمَلِهِنَّ فِي الْفَاعِلِ) ولو حكمًا كما في اسم المفعول وما بمعناه.

(الظَّاهِرِ) وأما إذا وُجد فلا يجبُ؛ لإسنادها تارةً إليه، وأخرى إلى المستتر حينئذ ولا يجوز إسنادها إلى البارز؛ لأنَّ البارز المرفوع المتصل مختصٌّ بالفعل لا يوجدُ فيما يشبهه؛ لتنحط درجةُ الفرع عن درجة الأصل بمنع هذا الضمير عنه.

(نَحْوُ: «جَاءَنِي ضَارِبٌ، أَوْ مَضْرُوبٌ، أَوْ أَسَدٌ») أي: مُجترئٌ («نَاطِقٌ، أَوْ هَاشِمِيٌّ) منسوبٌ إلى هاشم (أَوْ حَسَنٌ»، وَنَحْوُ: «فِي الدَّارِ زَيْدٌ») فإن «زيد» مبتدأٌ مؤخر، لا فاعل الظرف؛ لعدم شرط عمله، وإنما أعاد «نحو» هنا، ولم يقل: «وفي الدارِ زيدٌ» عطفًا على «جاءني»؛ لدفع توهم أن يكون «زيدٌ» معطوفًا على «ضارب»، والظرف لغوًا متعلِّقًا بـ«جاءني».

ثم إن في كون هذا المثال من واجب الاستتار بحثًا؛ إذ لا يلزم من عدم جواز عمله في «زيد» عدم جواز عمله في ظاهرٍ آخرَ عند جعل «زيد» مبتدأ مؤخرًا؛ لجواز: «في الدار غلامهُ زيدٌ»، والإضمار قبل الذكر جائز هنا؛ لتقدُّم «زيد» رتبةً، وقد جعل فيما سيأتي مثل: «زيدٌ في الدارِ» من جائز الاستتار؛ لجواز «زيدٌ في الدار غلامُه»، والفرقُ تحكُّمٌ، فافهم.

(وَ) يكونُ (فِي تَثْنِيَتَي اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ) مُذكَّرتين أو مُؤنثتين (وَجَمْعِهِمَا السَّالِمِ) مذكرًا أو مؤنثًا، كونًا أو زمانًا (مُطْلَقًا) غير مقيد بوجود

شرط العمل فيهما، ولا بعدمه، وسيجيءُ في كلامه ما يدلُّ عليه، ومن قال: مذكرًا أو مؤنثًا فقد بعُدَ عن المرام، ولم يُراع حقَّ المقام كما لا يخفى على ذوي الأفهام، وإنما وجبَ الاستتارُ فيهما؛ لأن تثنيتهما وجمعهما السالم كتثنية الفعل وجمعه في الصورة، فكما لا يجوز إسنادُ تثنيته وجمعه إلى الظاهر؛ لئلا يلزمَ تعدُّد الفاعل في الظاهر أو التأويل البعيد؛ كذلك لا يجوز إسنادُ تثنيتهما وجمعهما إليه، وإن لم يلزم ما لزم في تثنيته وجمعه للمُشابهة المذكورة.

(**نَحْوُ**: «**جَاءَنِي رَجُلَانِ ضَارِبَانِ، أَوْ مَضْرُوبَانِ، أَوْ رِجَالٌ ضَارِبُونَ، أَوْ مَضْرُوبُونَ**») ولم يتعرض لمثال ما لم يُوجد فيه شرطُ العمل؛ لظهوره مما سبقَ من مثال المفرد.

(**وَفِي** «**عَدَا**» **وَ**«**خَلَا**» **فِعْلَيْنِ**) وهو الأكثرُ؛ احترازٌ عن كونهما حرفي جرٍّ؛ إذ حينئذ لا يُتصوَّر الاستتارُ فضلًا عن الوجوب.

(**وَفِي** «**مَا عَدَا**» **وَ**«**مَا خَلَا**») «ما» فيهما مصدرية مُختصةٌ بالفعل، فلا احتمال لكونهما حرفي جرٍّ.

(**وَ**) في («**لَيْسَ**»، **وَ**«**لَا يَكُونُ**» **فِي بَابِ الِاسْتِثْنَاءِ**) أي: حال كون كلِّ واحدٍ من «عدا» إلى «لا يكون» فيه، وإنما وجبَ؛ ليكون كـ«إلا» في عدم الفصل بينها وبين المستثنى؛ ولذا لا يتصرَّف تصرف الأفعال (**نَحْوُ**: «**جَاءَنِي الْقَوْمُ عَدَا**) أي: جاوزَ الجائي منهم (**زَيْدًا**»، **أَوْ** «**لَيْسَ**) الجائي منهُم زيدًا»، (**أَوْ** «**لَا يَكُونُ**) الجائي منهم (**زَيْدًا**») والتفصيلُ سيأتي في بحث الاستثناء.

(**وَالثَّانِي**) أي: جائزُ الاستتار يكون (**فِي الْغَائِبِ الْمُفْرَدِ وَالْغَائِبَةِ الْمُفْرَدَةِ، نَحْوُ**: «**زَيْدٌ ضَرَبَ**»، **أَوْ** «**يَضْرِبُ**»، **أَوْ** «**لِيَضْرِبْ**»، **أَوْ** «**لَا يَضْرِبْ**») مثالُ الغائب

المُفرد (وَ«هِنْدٌ ضَرَبَتْ»، أَوْ «تَضْرِبُ»، أَوْ «لِتَضْرِبْ»، أَوْ «لَا تَضْرِبْ») مثالُ الغائبة المُفردة.

(وَيُقَالُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ»، وَكَذَا الْبَوَاقِي) فإنه يُقال أيضًا: «يَضْربُ»، أو «لِيَضربْ»، أو «لا يَضْرِبْ زيدٌ»، و«ضَربتْ»، أو «تَضْرِبُ»، أو «لِتَضْرِبْ»، أو «لا تَضْرِبْ هِنْدٌ»؛ (فَلَا يَسْتَتِرُ فِيهِ ضَمِيرٌ) حينئذ؛ لوجود الفاعل الظاهر، فلو استترَ لزمَ تعدُّد الفاعل.

(وَفِي شِبْهِ الْفِعْلِ) عطفٌ على قوله: «في الغائب» (مِمَّا ذُكِرَ) من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما، والصفة المشبهة، والظرف المُستقرِّ (إِذَا وُجِدَ شَرْطُ عَمَلِهِ) في الفاعل الظاهر (غَيْرَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ الْمَذْكُورَيْنِ) من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما؛ فإنه يجبُ الاستتارُ فيهما مطلقًا، وقد أشار إليه فيما سبق بقوله: (مطلقًا) كما بيَّنا.

(نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَارِبٌ»، أَوْ «مَضْرُوبٌ»، أَوْ «أَسَدٌ نَاطِقٌ»، أَوْ «هَاشِمِيٌّ»، أَوْ «حَسَنٌ»، أَوْ «فِي الدَّارِ»، وَيُقَالُ: «زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ»، وَكَذَا الْبَوَاقِي) فإنه يقال أيضًا: «زيدٌ مضروبٌ غلامُهُ»، أو «أسدٌ غلامُه ناطقٌ»، أو «هاشميٌّ غُلامهُ»، أو «حَسَنٌ غُلامهُ»، أو «في الدار غُلامهُ»؛ (فَلَا يَسْتَتِرُ) الضميرُ حينئذٍ؛ لِما مرَّ آنفًا.

(وَأَمَّا الْبَارِزُ الْمُتَّصِلُ فَفِي تَثَانِي الْأَفْعَالِ، وَهُوَ) أي: البارزُ المتصل الذي في تثانيها (الْأَلِفُ، نَحْوُ: «ضَرَبَا»، وَ«ضَرَبَتَا»، وَ«ضَرَبْتُمَا») والميمُ مزيدةٌ؛ لدفع الالتباس بألف الإشباع، والتاء للخطاب، وقيل: إنه التاء وحدها كما في المُفرد، والألفُ علامةُ التثنية، وقيل: إنه الألفُ مع الميم، والتاء للخطاب، ويُؤيدُ الأول موافقة التثاني في كون الفاعل في كلٍّ منها ألفًا.

(وَ«**يَضْرِبَانِ**»، وَ«**تَضْرِبَانِ**»، وَ«**لِيَضْرِبَا**»، وَ«**وَلِتَضْرِبَا**»، وَ«**اضْرِبَا**»، وَ«**لَا يَضْرِبَا**»، وَ«**لَا تَضْرِبَا**»، وَ) في (**جَمْعِهَا**) أي: الأفعال (**الْمُذَكَّرِ، وَهُوَ**) أي: البارزُ المتصل الذي في جمعها المُذكَّر (**الْوَاو، نَحْوُ**: «**ضَرَبُوا**»، وَ«**ضَرَبْتُمْ**»؛ **إِذْ أَصْلُهُ**: «**ضَرَبْتُمُوا**») بدليلِ عَودِ الواو عندَ اتصال الضميرِ، نحو: «ضَرَبتموهُ»، زيدت الميمُ؛ ليطرد بتثنيته، ولئلا يلتبسَ بواو الإشباع في الوقف في المتكلِّم وحدَه، وحذفت الواو؛ لأن الميم معها بمنزلة الاسم؛ لشدة اتصال أحدهما بالآخر حتى جُعل البعضُ مجموعهما اسمًا حقيقةً، ولا يوجد في آخر الاسم ولو تنزيلًا غير «هو» واو ما قبلها مضموم؛ لاستثقالها، ولو لم تُحذف لكان على خلاف ما عليه كلامهم، وحذفت الألف المكتوبة بعدها أيضًا؛ لعدم الاحتياج إليها، وأسكت الميم؛ لأن ضمَّها لأجل الواو، ولما حُذفت بقيت الميمُ على أصلها الذي هو السكونُ.

(وَ«**يَضْرِبُونَ**»، وَ«**تَضْرِبُونَ**»، وَ«**لِيَضْرِبُوا**») و«اضربوا»، و«لا يَضْرِبوا»، و«لا تَضْرِبوا».

(وَ) في (**جَمْعِهَا**) أي: الأفعال (**الْمُؤَنَّثِ، وَهُوَ**) أي: البارزُ المتصل الذي في جمعها المؤنث (**النُّونُ، نَحْوُ**: «**ضَرَبْنَ**»، وَ«**ضَرَبْتُنَّ**») إنما شدِّد النونُ فيه؛ لأن أصله «ضَرَبْتُمْنَ» حملًا على التثنية، وقلب الميم نونًا؛ لقربه منه في المخرج، فأُدغم.

(وَ«**يَضْرِبْنَ**»، وَ«**تَضْرِبْنَ**»، وَ«**لِيَضْرِبْنَ**»، وَ«**اضْرِبْنَ**»، وَ«**لَا يَضْرِبْنَ**»، وَ«**لَا تَضْرِبْنَ**») وإنما أُبرزَ فيما ذكر من التثاني والجمعين ولم يَستتر؛ لأَن صيغة الفعل لا تدل على فاعل مثنىً أو مجموعٍ، بل على فاعل مفردٍ كما في الغائب المفرد والغائبة المفردة؛ إذ ليس في صيغته علامةُ التثنية والجمع كما في الصفة.

(**وَفِي الْمُخَاطَبِ الْمُفْرَدِ مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا، وَالْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ فِي الْمَاضِي، وَهُوَ**) أي: البارزُ المتصل الذي فيهما (**التَّاءُ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ»**) مُلتبسًا (**بِحَرَكَاتِ التَّاءِ**) الثلاث (**وَالْمُتَكَلِّمِ مَعَهُ غَيْرُهُ فِي الْمَاضِي**) أيضًا (**وَهُوَ**) أي: البارزُ المتصل الذي فيه (**«نَا»، نَحْوُ: «ضَرَبْنَا»**) وجهُ الإبراز فيه مرَّ.

(**وَفِي الْمُخَاطَبَةِ الْمُفْرَدَةِ فِي غَيْرِ الْمَاضِي، وَهُوَ**) أي: البارزُ المتصل الذي فيها (**الْيَاءُ**) عند الجمهور، وإنما أُبرز فيها؛ لئلا يلتبسَ بالمخاطب المفرد، ولم يعكس مع أن البارز أصلٌ قويٌّ مناسبٌ للمذكر الأصل القوي؛ لأن الياء وإن كان أصلًا قويًا من حيث كونه بارزًا، لكنه فرعٌ من حيث مجيئه للتأنيث، فيُناسبُ المؤنث الذي هو الفرعُ الضعيف، وليكون إعرابُ الأصل أصلًا، وهو الحركة، وإعرابُ الفرع فرعًا، وهو الحرف الذي هو النون هنا، ولو لم يبرز لم يكن الإعرابُ بالحرف، ولأن كونه ضمير المفرد مع كونه أثقل من الألف الذي هو ضميرُ المثنى مخالفٌ للقياس؛ إذ القياسُ كون الأول أخفَّ من الثاني، فلا يليق بالأصل الذي هو المخاطب المفردُ؛ ولذلك ذهب الأخفشُ إلى أن الياءَ للخطاب، وفاعلها مستترٌ فيها؛ (**نَحْوُ: «تَضْرِبِينَ»، وَ«اضْرِبِي»، وَ«لَا تَضْرِبِي»، وَأَمَّا الْمُظْهَرُ**) الذي هو الفاعلُ أو نائبه (**فَظَاهِرٌ**) غنيٌّ عن البيان والتوضيح بالمثال (**وَإِذَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ**) أي: إلى المظهر (**الْعَامِلُ يَجِبُ إِفْرَادُهُ**) أي: العامل، والمرادُ به ههنا الفعلُ وما يوازنه مما يُشابهه، فلا يردُ مثل: «مررتُ برجلٍ قعود غلمانهُ»؛ إذ بالتكسير خرج عن الموازنة؛ إذ الفعلُ لا يكسر، لكنْ لا قرينةَ لهذه الإرادة، اللهم إلا أن تجعلَ الأمثلة الآتية قرينة لها، فلو قال: يجبُ إفراده إن كان فعلًا أو موازنًا له، وإلا فالوجهان إن كان المظهر جمعًا؛ لكان أظهر

وأسلم، هكذا استُفيد من كلامه في «الامتحان» في بحثِ النعت؛ وجهُ الإفراد في الفعل لزوم تعدُّد الفاعل بحسب الظاهر، لو مثنىً أو جمعًا، أو التأويلُ البعيدُ كما مرَّ، وفي الموازن المشابهة.

(**وَغَيْبَتُهُ**) إذ المتكلِّم والمخاطبُ لا يصحُّ إسنادهما إلى المظهر؛ لما سبقَ.

(**وَلَوْ كَانَ**) المُظهرُ (**مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا**) فوجوبَ الإفراد لو مفردًا أولى؛ إذ لا وجهَ لغيره حينئذ؛ لأن الفعل يدل على ماهية الحدث، ولا تعدُّد فيها حتى يُثنَّى الفعل أو يجمع.

(**نَحْوُ: «ضَرَبَ الزَّيْدَانِ، أَوِ الزَّيْدُونَ»، وَإِنْ كَانَ**) المُظهرُ (**مُؤَنَّثًا حَقِيقِيًّا**) لا لفظيًا، وسيجيئان (**مِنَ الْآدَمِيِّينَ**) لا من غيرهم؛ كناقةٍ (**مُفْرَدًا أَوْ مُثَنًّى**) لا جمعًا (**مُتَّصِلًا بِعَامِلِهِ**) فعلًا أو موازنًا له، لا مُنفصلًا عنه بغيره؛ فإن هذه المنفيات لا يجبُ تأنيثُ عاملها، بل يجوزُ الوجهان كما سيجيء (**يَجِبُ تَأْنِيثُهُ**) أي: عامله؛ إيذانًا بتأنيثِ الفاعل من أول الأمر (**إِنْ كَانَ**) العاملُ (**مُتَصَرِّفًا**) وإلا كفعلِ المدح والذم والتعجب لا يجب تأنيثه؛ لأنه يُشبهُ الحرفَ في عدم التصرف، فينبغي أن لا يلحق به ما هو علامةٌ لقسيمه؛ كـ: «نِعْمَ المرأةُ هندٌ»، و«أكْرِمْ بهندٍ»، ويجوزُ «نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ»، وأما فعلُ التعجب فلا يتغيرُ أصلًا؛ لكونه كالمثل.

(**نَحْوُ: «ضَرَبَتْ هِنْدٌ، أَوِ الْهِنْدَانِ»**) مثالٌ لما كان المظهرُ مؤنثًا حقيقيًا من الآدميين، مفردًا أو مثنىً، متصلًا بعامله الذي هو الفعل.

(**وَ«زَيْدٌ ضَارِبَةٌ جَارِيَتُهُ»**) بالرفع، مثالٌ لِما عامله موازنُه.

(**وَكَذَا**) أي: كما يجبُ تأنيث العامل إذا كان المظهر ما ذُكر يجبُ تأنيثه أيضًا (**إِذَا أُسْنِدَ الْعَامِلُ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ**) حقيقيًا من الآدميين أم لا، أو غير

حقيقي؛ لما مرَّ من إيذان تأنيث الفاعل من أولِ وَهْلة حالَ كونِ ذلك المؤنث (**غَيْرَ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ الْمُكَسَّرِ الْعَاقِلِ**) فإنه إذا أُسند إلى ضميره لا يجبُ تأنيثه كما سيجيء.

(**نَحْوُ**: «**هِنْدٌ ضَرَبَتْ، أَوْ ضَارِبَةٌ**») مثالٌ لِما أُسند إلى ضمير الحقيقيِّ من الآدميين، ونحو: «الناقةُ سارتْ، أو سائرةٌ» من غيرهم، (**وَ«الشَّمْسُ طَلَعَتْ، أَوْ طَالِعَةٌ»**) مثالٌ لِما أُسند إلى ضمير الغَيرِ الحقيقيِّ.

(**وَفِي**) الإسناد إلى (**غَيْرِهِمَا**) ولو قال: وإذا أُسند إلى غيرهما؛ لكان أظهر وأنسب؛ أي: غير المؤنث الحقيقيِّ وضمير المؤنث المذكورين، وذلك الغيرُ ما كان مؤنثًا غير حقيقيٍّ، أو كان حقيقيًا ولم يكن من الآدميين، أو كان منهم ولم يكن مفردًا أو مثنىً، بل جمعًا، أو كان أحدهما أيضًا ولم يكن متصلًا بعامله، وما كان ضمير ذلك الجمع.

(**يَجُوزُ تَأْنِيثُ عَامِلِهِ وَتَذْكِيرُهُ**) ولمَّا كان مفهومُ الغير شاملًا للمذكر أيضًا، وهو ليس مما يجوز تأنيث عامله وتذكيره؛ أخرجهُ بقوله: (**إِنْ كَانَ**) ذلك الغيرُ (**مُؤَنَّثًا**) وإرجاعُ الضمير إلى المظهر فسادهُ أظهرُ كما لا يخفى على من له حظٌّ من الإظهار.

(**نَحْوُ**: «**طَلَعَتْ أَوْ طَلَعَ الشَّمْسُ**») مثالٌ لغير الحقيقي (**وَنَحْوُ**: «**سَارَتْ أَوْ سَارَ النَّاقَةُ**») مثالٌ للحقيقيِّ من غير الآدميين، وإنما جازَ التذكيرُ فيهما؛ لقلة الاعتداد بتأنيثهما، مع أن في لفظهما ما يُشعر به، بخلاف المضمر؛ لعدم ما يُشعرُ به؛ ولذا وجبَ تأنيثُ عامله، وجاز التأنيث؛ نظرًا إلى وجوب مجرد تأنيثهما.

(وَنَحْوُ: «جَاءَتْ أَوْ جَاءَ الْمُؤْمِنَاتُ») مثالٌ لجمع المؤنث الحقيقي من الآدميين، وإنما جاز فيه الوجهان؛ لأنه من المؤنث الغيرِ الحقيقي؛ لكون تأنيثه بتأويل الجماعة التي هي من المؤنث الغير الحقيقيِّ، وإنما لم يعتبر حقيقة التأنيث في مثل «المؤمنات»؛ لأنَّ التأنيث الطارئ بالتأويل أسقطَ اعتبارها كما أسقطَ اعتبار التذكير الحقيقي في نحو «رجال».

(وَنَحْوُ: «جَاءَتْ أَوْ جَاءَ الْقَاضِيَ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ») مثالٌ للمؤنث الحقيقي من الآدميين المُنفصل عن عامله، وإنما جاز التذكيرُ فيه مع كونه مؤنثًا حقيقيًا من الآدميين؛ لضعف استدعائه تأنيثَ العامل؛ لانفصاله عنه، هذا إذا لم يكن منقولًا عن المذكر، وأما إذا كان منقولًا عنه؛ كـ«زيد» إذا سُمِّيت به المرأة يجب تأنيث عامله ولو منفصلًا عنه؛ لدفع الاشتباه؛ كـ«قالتِ اليومَ زيدٌ»، لكن لم يتعرض له؛ لندوره.

(وَ«الرِّجَالُ جَاءَتْ أَوْ جَاؤُوا») مثالٌ لضمير جمع المذكَّر السالمِ العاقلِ، (وَ «جَاءَتْ أَوْ جَاءَ الرِّجَالُ») مثالٌ لجمع المذكر المُكسَّر العاقل، وجهُ تأنيثه: كونهُ بتأويل الجماعة، ووجهُ تذكيره: كونُه من الغير الحقيقي، وسيجيء وجهُ تأنيث ما أُسندَ إلى ضميره وجمعيته.

ولمَّا ذكر فيما سبق المؤنث والمذكَّر، وتوقف بعض أحكام الفاعل بالنسبة إلى عامله على معرفتهما، وبمعرفةِ الأول يُعرف الثاني؛ لأن الأعدامَ تُعرفُ بملكاتها، قال:

[المؤنثُ وعلاماتُه]

(**وَالْمُؤَنَّثُ**) في عُرف النُّحاة (**مَا**) أي: اسم (**فِيهِ**) أي: في آخره (**عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ**) بقرينةِ تفسيرها؛ إذ المفسَّرة به لا تكون إلا في الآخر، والمرادُ به ما بعد الأُصول، فيعمُّ نحو: «ضاربةٌ وضاربتينِ»، فتاء «أُخت» ليست بعلامة التأنيث، بل هي مُقدَّرةٌ فيها.

(**لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا**) أي: ملفوظةً أو مقدَّرةً؛ كـ«نارٍ، وعقربٍ»، قال ابنُ الحاجب في «الإيضاح»: حُكِمَ بأنَّ التاء مقدرةٌ في الجميع، لكنها في الثلاثيِّ أوضحُ.

وقال الرَّضِيّ: وأما الزائدُ على الثلاثي فحكموا فيه أيضًا بتقدير التاء؛ قياسًا على الثلاثي؛ إذ هو الأصلُ، وقد ترجع التاء فيه أيضًا شاذًا، نحو: «قُدَيْديمة، ووُريئة»[1]، فظهر أن إدخال[2] نحو «عقرب» في اللفظي مخالفٌ للعقل والنقل.

فإن قيل: يخرجُ من التعريف المؤنثات الصيغية؛ إذ ليسَ فيها العلامة المذكورة، بل صيغُها موضوعة لها كـ«ها» و«أنتِ» بالكسر، و«ياء» مثل: «تَضربينَ»، و«نون» مثل: «ضَربْنَ»، و«تا»، و«ته»، و«هذهِ»، و«هذِي»، و«كِلتا»، أو «ثنتان»، فيلزمُ كونها مُذكَّرات.

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٢١-٣٢٢). و«امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٧٥)، وهما تصغير: قُدام، ووراء، وفي تصغير وراء، إثبات الهمزة كـ«وريئة» وإبدالها ياءً كـ«ورية».

(٢) كما أدخل الفاضل الجامي بأن جعل اللفظي أعم من الحقيقي والحكمي والعجبُ من الشارح الأول حيثُ غفل عن هذا وتبع ذلك الفاضل في هذا، وجعله شرحًا لكلام المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قلتُ: كون التأنيث فيها بالصيغة ممنوعٌ، بل التاء مقدَّرةٌ عنده؛ طردًا للباب، وحفظًا للقاعدة، وتسهيلًا للضبط، ثم إنّ هذا التعريف لفظيٌّ، يُقصدُ به تعيينُ صورةٍ حاصلة، وتمييزها عمَّا عداها، لا اسمي يقصد به تحصيلُ صورة، فلا يَردُ أن في هذا التعريف دورًا؛ لتوقف معرفته على معرفة التأنيث وبالعكس، كذا في «الامتحان»[1]، ولو قال: ما فيه التاءُ الموقوفة عليها هاءً لفظًا أو تقديرًا، أو الألف المقصورة أو الممدودة؛ لكان أسلم.

(وَهِيَ) أي: علامة التأنيث (التَّاءُ الْمَوْقُوفَةُ عَلَيْهَا) حالَ كونها (هَاءً) ولو في الأصل، فلا يخرج تاء «ضاربتين»؛ فإنها يوقف عليها هاء في الأصل؛ أي: في حال الإفراد، وخرج به تاء مثل: «صافناتٍ، وأختٍ، وبنتٍ»؛ فإنها لا يوقفُ عليها هاء أصلًا، وعلامة التأنيث مقدرة فيها كما صرح في «الامتحان»[2].

(نَحْوُ: «ظُلْمَةٍ»، وَ «شَمْسٍ») مثالٌ لِما فيه التاء تقديرًا، بدليل ظهورها في تصغيرها، نحو: «شُمَيسة»؛ لأن المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة، فشُمَيْسةٌ في تقدير شمس صغيرة مثلًا، فكما يجبُ إلحاق التاء بصفات الأسماء التي قُدِّر فيها التاء؛ كـ«شمس طالعة» يجبُ إلحاقها بالمُصغَّر.

(وَالْأَلِفُ الْمَقْصُورَةُ نَحْوُ: «حُبْلَى»، وَ «دَعْوَى») الأول للحقيقيِّ، والثاني لغيره (وَالْأَلِفُ الْمَمْدُودَةُ نَحْوُ: «حَمْرَاءَ») محتمل لهما (وَهَذَا) أي: كون المؤنث بعلامة التأنيث لفظًا أو تقديرًا جارٍ (فِي غَيْرِ ثَلَاثَةَ) بالفتح، والزائد عليها منتهيًا (إِلَى عَشْرَةَ؛ فَإِنَّ مُذَكَّرَهَا بِالتَّاءِ) اعتبارًا بتأنيث الجماعة (وَمُؤَنَّثَهَا

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٧٥).

(٢) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٧٥).

بِحَذْفِهَا) أي: التاء، مع وجود تأنيث الجماعة فيه؛ للفرق بينهما، ولم يعكس؛ لأنَّ للمذكر تقدمًا بالشرف والزمان، فأعطى التاء له أولًا، فلو أعطيت له ثانيًا يلزم الالتباس.

(**نَحْوُ: «ثَلَاثَةُ رِجَالٍ»، وَ «أَرْبَعُ نِسْوَةٍ»، وَإِذَا رُكِّبَتْ ثَلَاثَةُ**) والزائدُ منتهيًا (**إِلَى تِسْعَةَ مَعَ عَشْرَةَ أُثْبِتَتِ التَّاءُ فِي**) الجزءِ (**الْأَوَّلِ فَقَطْ فِي الْمُذَكَّرِ**) إبقاءً له على حاله الذي قبل التركيب، وحذفت من الثاني؛ كراهةَ اجتماع علامَتي التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة، بخلاف «إحدى عَشْرَةَ»؛ لكونهما من جنسين، وإنما جاز «ثِنتا عَشْرةَ، واثْنَتا عَشْرَةَ» مع كونهما من جنس واحد؛ لأن التاء في الجزأين الأولين منهما لَما لزمت الوسط لعدم مفرديهما، وكانت بدلًا من لام الكلمة، بخلافها في الأخيرين منهما؛ كانت كجنس آخر، وهمزةُ الوصل في «اثنتا» للابتداء، لا للتعويض، وإنما العِوضُ التاء ليس إلا، وإنما حُذفت التاءُ من «أَحدَ عشَر، واثْنَا عَشَرَ» مع عدم الاجتماع فيهما؛ حملًا على النظير، وتبعيدًا عن النقيض.

(**نَحْوُ: «ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا»، وَفِي الثَّانِي**) أي: أُثبتت التاءُ في الجزء الثاني (**فَقَطْ فِي الْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ: «ثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً»**) تحقيقًا لتمام المخالفة بينهما، وقيل: عدمُ الإثبات في الأول؛ إبقاءً له على حاله الذي قبل التركيب، والإثباتُ في الثاني؛ لانتفاء المانع، وهو اللَّبسُ.

(**وَالتَّأْنِيثُ**) أي: المؤنَّثُ (**الْحَقِيقِيُّ**) أو تأنيث (**مَا بِإِزَائِهِ**) أي: بإزاء مُسمَّاه (**ذَكَرٌ مِنَ الْحَيَوَانِ**) بخلاف نحو «النَّخلة»؛ فإنها وإن كان بإزائها ذَكَرٌ - أعني: المُجرَّد عن التاء - إلا أنه ليس من الحيوان، فلا يُعدُّ من الحقيقي.

(**نَحْوُ**: «**امْرَأَةٍ**») بإزائها رجلٌ (وَ«**نَاقَةٍ**») بإزائها جملٌ (وَ) التأنيث (**اللَّفْظِيُّ**) مُلتبسٌ (**بِخِلَافِهِ**) أي: الحقيقي، يعني: ما ليس بإزائه ذكرٌ من الحيوان، بل كان تأنيثه في لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظًا أو تقديرًا؛ ولذا سُمِّيَ لفظيًا.

(**نَحْوُ**: «**غُرْفَةٍ**») مثالٌ لِما كان العلامةُ في لفظه لفظًا، (وَ«**شَمْسٍ**») مثالٌ لِما كانت في لفظه تقديرًا.

ولمَّا سبق ذكرُ الجمع والمثنى والمفرد، وتوقَّف معرفة بعض أحكام الفاعل بالنسبة إلى العامل على معرفتها، وبمعرفتهما يُعرفُ المفرد إجمالًا، وباللغة تفصيلًا؛ أراد بيانهما، ولكنْ لمَّا كان المُكسَّر من أقسام المؤنَّث قدَّمه وما يقابله على التثنية، فقال:

[الجموعُ]

(**وَالْجَمْعُ الْمُكَسَّرُ**) مطلقًا (مَا) أي: جمعٌ (**تَغَيَّرَ**) للجمعية، فخرج نحو «مُصْطَفون»؛ لأن تغيُّره بعد الجمعية للثقل (**صِيغَةُ مُفْرَدِهِ**) ولو كان ذلك التغيرُ تقديرًا؛ كـ«فلك»، فإنَّ ضمته مُفردًا؛ كضمةِ قُفْلٍ، وجمعًا؛ كضمة أُسْد، والقاضي البيضاوي لم يذكر هذا القيدَ أيضًا في «اللب»؛ اكتفاءً بما ذكره في تعريف مطلق الجمع كما ذكر المصنفُ في «شرحه»، ولم يسبق في هذه الرسالة تعريفه حتى يُكتفى به، فينبغي أن لا يُهمل هذا القيدُ في كتابه هذا، والمراد بالتغير ما هو المتعارف عندهم، فيخرجُ به جمعُ السلامة بكلا قسميه؛ فإنَّ تغيُّر الآخر لا يُعدُّ عندهم من تغير الصيغة، وإن كان تغيُّرًا بحسب اللغة، والمراد بالمفرد ما هو أعمُّ من الحقيقيِّ.

(**نَحْوُ**: «**رِجَالٍ**») والاعتباري؛ كـ«أساورَ، وأناعيمَ»، وكـ«عَبادِيدَ» يُقدَّر له عَبْدودٌ.

ولمَّا ظهرَ من تعريف المكسَّر أن السالم ما لم يتغير صيغةُ مفرده للجمعية؛ تركَ تعريفه، وأراد تعريف قِسميه، فقال: (**وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ**) قدَّمه؛ لِما مرَّ أن للمذكَّر تقدمًا شرفًا وزمانًا (**مَا**) أي: جمع (**لَحِقَ**) في أصل الوضع (**آخِرَ مُفْرَدِهِ**) إنما لم يقل «آخره» كما في «الكافية»؛ لأنه يلزم حينئذ أن لا يصدق الحدُّ على الجمع، بل على مفرده؛ إذ الواو والنون مثلًا إنما يلحقان آخرَ مسلمٍ مثلًا، لا آخر مسلمونَ؛ ولذا احتاجَ الشرَّاح إلى تقدير المفرد فيها.

ثم إنَّ المراد به ليس ما يُقابل المثنى والمجموع، وإلا يلزمُ الدور؛ لتوقُّف معرفتهما على معرفته وبالعكس.

ويخرج أيضًا جمعُ الجمع، بل إما الأصل، وإما الدال على الفرد حقيقيًا؛ كـ«مُسلمينَ»، أو اعتباريًا؛ كـ«أيامِنينَ»، فأيامن جمعُ أيمن، وهو جمعُ يمينٍ، فأيمن من حيث دلالتها على أفراد من يمين جمع، ومن حيثُ دلالتها على ثلاثة منه مثلًا مأخوذة جملةً معدودة واحدة مفردٌ لأيامن؛ فلذا قيل: إنَّ جمع الجمع لا يصدقُ على أقل من تسعة، كذا ذكره المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعريف مُطلق الجمع، فلا يصدقُ جمعُ جمع الجمع؛ كأيامنينَ مثلًا على أقل من سبعةٍ وعشرينَ.

(**وَاوٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا**) للمجانسة لفظًا، نحو: «مُسلمونَ»، أو تقديرًا؛ كـ«مُصْطَفَوْن»، (**أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا**) للمجانسة أيضًا لفظًا كـ«مسلمين»، أو تقديرًا كـ«مُصْطَفَيْن»، (**وَنُونٌ مَفْتُوحَةٌ**) للتعادل، وإنما لحقَت هذه الحروف؛

ليُفيد المجموع أو اللواحق وحدها أن مع مدلول مُفرده ما يزيدُ عليه من جنسه ثابتة (**فِي غَيْرِ الْإِضَافَةِ؛ فَإِنَّ النُّونَ تُحْذَفُ فِيهَا**) لِشَبهها بالتنوينِ، لا لقيامه مقامه، وقد سبقَ تحقيقه، وحذفها فيها لا ينافي كونها جزءًا من الدالِّ؛ لأنه كالترخيم، والعَجبُ من الشارح الأول حيثُ تبع الفاضلَ الجامي وشرحَ كلامَ المصنفِ على خلاف مراده، وهو في أكثر المواضعِ من عادته.

(**نَحْوُ: «مُسْلِمُونَ، وَمُسْلِمِينَ»، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ: مَا**) جمعٌ (**لَحِقَ آخِرَ مُفْرَدِهِ**) حقيقيًا؛ كـ«مُسلماتٍ»، أو اعتباريًا؛ كـ«صواحباتٍ»، مؤنثًا أو مذكرًا، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[1]، والتسميةُ باعتبار الأصالةِ والغلبةِ.

(**أَلِفٌ وَتَاءٌ**) للإفادةِ المذكورة في المذكَّر السالم، قيل: لا بُدَّ من التقييد بزائدتان؛ ليخرجَ مثلُ: «أبياتٍ، وقضاةٍ»؛ فإن التاء في الأول أصليةٌ، والألف في الثاني منقلبةٌ عن الأصلية.

أقولُ: هذا مبني على الغفلة عن معنى اللحوق، وهو الطَرَيانُ على الشيء كما هو الشائعُ في ألسنتهم على ما ذكره الفاضل العصام، (**نَحْوُ: «مُسْلِمَاتٍ»**).

[التثنية]

(**وَالتَّثْنِيَةُ**) أي: المثنى (**مَا**) أي: اسمٌ (**لَحِقَ**) في أصل الوضع (**آخِرَ مُفْرَدِهِ**) ولو اعتباريًا؛ كـ«رجالان»، وإنما لم يقل آخره؛ لمثل ما مرَّ، لكنْ ينتقضُ الحدُّ حينئذ بالجمع؛ إذ يصدق عليه أنه لحِقَ آخر مفرده ألفٌ أو ياءٌ... إلخ؛ لأنَّ «مسلم» مثلًا كما أنه مفردُ «مسلمان» مفردُ «مسلمون»، فينبغي أن يقول: آخر

---

(١) سورة البقرة (١٩٧).

مفرده الذي كان فيه، كذا ذكره الفاضل العصام، ولو لم يُجعل «ما» عبارة عن الجمع في تعريف جمع السالم لانتقض تعريفه بالمثنى كما لا يخفى.

والجوابُ عنه: أن إضافة المفرد إلى الضمير؛ للاختصاص على ما هو الأصلُ في الإضافة، فيؤول إلى ما ذكَرهُ.

(أَلِفٌ، أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا) أي: الياء، ولا حاجةَ إلى بيان فتح ما قبل الألف؛ لظهور لزومه، كذا في «الامتحان»[1]، وإنما فتحَ مع أن المجانسة تقتضي الكسر؛ لئلا يلتبسَ بالجمع عند حذف النون بالإضافة، ولم يعكسْ؛ لأن التثنيةَ لكونها أكثر أولى بالفتح الأخفِّ.

(وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ) للتعادل، وإنما لَحِق هذه الحروف؛ ليُفيد المجموع أو اللواحق وحدها أن مع مدلول مُفرده مثله في الوحدةِ والجنس فقط ثابتةٌ (فِي غَيْرِ الْإِضَافَةِ، وَفِيهَا تُحْذَفُ) لِما مرَّ (نَحْوُ: «مُسْلِمَانِ، وَمُسْلِمَيْنِ»، وَكُلُّ جَمْعٍ) سواءٌ كان واحدُه مذكرًا أو مؤنثًا حقيقيًا أو لفظيًا (غَيْرِ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ مُؤَنَّثٌ؛ لِكَوْنِهِ بِمَعْنَى الْجَمَاعَةِ، وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ فَيَجِبُ تَذْكِيرُ عَامِلِهِ) ولا يجوزُ تأنيثه مع كونه بمعنى الجماعة؛ لغلبة جانب التذكير فيه؛ لاختصاصه بذكورِ العقلاء، ولسلامةِ صيغةِ واحده، والمرادُ به ما لا يكون مشابهًا للمكسَّر، ولا على خلاف القياس، وإلا فيجوزُ التأنيث في مثل: «بنينَ، وأرضينَ، وسِنينَ»، قال الله تعالى: ﴿آمَنَتْ بِهِ بَنُوا إِسْرَآءِيلَ﴾[2]، فالأول في حُكم الأبناء، والأخيران في حُكم الجمع بالألف والتاء.

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ١٦).

(٢) سورة يونس (٩٠).

(**فَتَقُولُ: «جَاءَ الْمُسْلِمُونَ»، أَوْ «رَجُلٌ قَاعِدٌ نَاصِرُوهُ»**) الأولُ مثالٌ لِما عاملُه الفعل، والثاني لِما عاملُه موازنُه.

(**وَإِذَا أُسْنِدَ**) العاملُ (**إِلَى ضَمِيرِهِ**) أي: جمع المذكر السالم (**يَجِبُ كَوْنُهُ**) أي: العاملُ، وإرجاعُ الضمير إلى الضمير يأباه السابقُ واللاحقُ.

(**جَمْعًا مُذَكَّرًا**) بأن يتصل به الواو الضميرُ الذي هو مختصٌّ بذكور العقلاء إذا كان العاملُ فعلًا؛ إذ باتصاله به يُعدُّ جمعًا مذكرًا؛ لشدة الامتزاج بينهما، وإن كان الجمعُ في الحقيقة هو هذا الضميرَ، لا الفعل، وبأن يكون جمعًا بالواو والنون؛ للإيذان بأن الضمير المسند إليه فيه ضميرُ الجمع المذكر العاقل إذا كان العاملُ مُشتقًا غير الفعل، ولا يلزمُ الجمعُ بين الحقيقة والمجاز؛ لأنَّ الأولَ حقيقةٌ عرفيةٌ.

(**نَحْوُ: «الْمُسْلِمُونَ جَاؤُوا، أَوْ يَجِيئُونَ، أَوْ جَاؤُونَ»، وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ الْمُكَسَّرُ الْعَاقِلُ إِذَا أُسْنِدَ**) العاملُ (**إِلَى ضَمِيرِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَامِلُهُ مُفْرَدًا مُؤَنَّثًا**) إيذانًا بتأنيث الضمير المسند إليه الراجع إلى الجمع بتأويل الجماعة فيه (**وَجَمْعًا مُذَكَّرًا**) سالمًا أو مكسرًا كما إذا كان العاملُ صفةً، وأما إذا كان فعلًا فباتصال الواو الضمير به، والمرادُ بالواجب هنا الواجب المُخَيَّر، وهو الواحدُ المُبهمُ من الأمرين، ولا يُنافي ذلك جوازُ الواحد المُعيَّن منهما؛ ولذا عطف بـ«أو» هنا، وقال فيما سبق: يجوزُ، وعطفَ بالواو.

(**نَحْوُ: «الرِّجَالُ جَاءَتْ، أَوْ جَاؤُوا، أَوْ جَائِيَةٌ، أَوْ جَاؤُونَ»**) ولو مثَّل بالمُكسَّر أيضًا؛ كـ«جائة» لكان أولى.

(**وَغَيْرُهُمَا**) أي: غيرُ جمع المذكَّر السالم وجمعِ المذكَّر المكسَّر العاقل (**مِنَ الْجُمُوعِ**) وهي جمعُ المؤنث سالمًا أو مكسَّرًا، من العقلاء أو غيرهم، من الحيوان أو غيره، وجمعُ المكسَّر الغير العاقل من الحيوان أو غيره مذكرًا أو مؤنثًا (**إِذَا أُسْنِدَ إِلَى ضَمِيرِهَا**) نائب الفاعل لـ«أسندَ» ولا ضميرَ فيه، أو ضميرهُ إلى العامل (**يَجِبُ**) وجوبًا مُخيرًا (**كَوْنُ عَامِلِهَا**) أي: ضمائر الجموع المذكورة (**مُفْرَدًا مُؤَنَّثًا**) لِما سبقَ من الإيذان بتأنيث الضمير (**أَوْ جَمْعًا مُؤَنَّثًا**) سالمًا أو مكسرًا، كما إذا كان العاملُ صفةً للإيذان بأنَّ الضمير المستتر فيه ضميرُ جمع المؤنث أو لجمع المذكر الغير العاقل؛ إجراءً له مجرى المؤنث؛ لعدم أصالته في التذكير، وأما إذا كان فعلًا فباتصال النون الضمير الذي وُضعَ لجمع المؤنث عاقلًا أو غيره، أو للجمع المذكر الغير العاقل؛ فإنه باتصال هذا الضمير به يُعدُّ جمعًا مؤنثًا، وإن كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير، لا الفعل؛ كالواو، لكنْ وجوبُ كونه جمعًا مؤنثًا إذا أُسند إلى ضمير جمع المذكر الغير العاقل ممنوعٌ؛ لجواز كونه جمعًا مذكرًا مكسَّرًا؛ كـ«الأفراس ذهاب»، ولو قال: أو جمعًا غيرَ واويٍّ إذا كان صفةً؛ كما في «لُبِّ الألباب» لكان أسلمَ وأشملَ، (**نَحْوُ: «الْمُسْلِمَاتُ جَاءَتْ، أَوْ جِئْنَ، أَوْ جَائِيَةٌ، أَوْ جَائِيَاتٌ»**) أو جَواءٍ، مثالٌ لِما أُسند إلى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل، ومثالُ ما أُسند إلى ضمير جمع المؤنث المكسَّر العاقل، مثل: «الجواري جاءتْ، أو جِئنَ...» إلى آخره، ومثالُ ما أُسند إلى ضمير جمع المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان، مثل: «الحشراتُ ذهبتْ، أو ذهبنَ...» إلى آخره، ومن غيره مثل: «الثمراتُ جُذَّتْ...»

إلى آخره، (وَ«الْأَشْجَارُ قُطِعَتْ، أَوْ قُطِعْنَ، أَوْ مَقْطُوعَةٌ، أَوْ مَقْطُوعَاتٌ») مثالٌ لِما أُسند إلى ضمير جمع المذكر المكسَّر الغير العاقل من غير الحيوان، ومثال ما أُسند إلى ضمير الغير العاقل من الحيوان، نحو: «الأفراسُ جاءتْ...» إلى آخره.

* * *

[المبتدأ]

(وَ) المرفوعُ (الثَّالِثُ) من التسعة ما يُطلقُ عليه لفظُ (الْمُبْتَدَأ) ولما كان مشتركًا لفظيًا بين حقيقتين مختلفتين، فلم يُمكن جمعهما في حدٍّ واحد كما في المستثنى، أرادَ أن يُقسم أولًا إلى نوعين، ويُعرِّف كلًّا منهما، (وَهُوَ نَوْعَانِ) ولمَّا لم يكن لكل قسمٍ اسمٌ مخصوصٌ كما كان في المستثنى قال:

النوعُ (الْأَوَّلُ: الِاسْمُ) لا الصفةُ بقرينة المقابلة، (أَوِ الْمُؤَوَّلُ بِهِ)، وأما «ضاربُ زيدٍ قائمٌ» ففي تقدير «شخصٌ ضاربُ زيد»، نعم، يُراد به ما يُقابل الفعل عند من قال: إن المبتدأ اسمٌ لمفهوم واحد، وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردَّد بين كونه مسندًا إليه وكونه صفةً واقعةً إلى آخره.

(الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ) خرجَ به الخبر الذي ليس بصفة، أو المطلق، والنوع الثاني من المبتدأ، وأما الأسماء المعدودة فليست بداخلة في المقسم كما عرفتَ (الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ) بأن لا يكون له عاملٌ لفظيٌّ أصلًا، ولو قال: عن العامل اللفظي كالبيضاوي؛ لكان أظهر وأخصر، وقد عرفت ما هو المرادُ بالتجريد، وخرج بهذا القيد أسماؤها؛ (نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَ«حَقٌّ أَنَّكَ قَائِمٌ») الأولُ للأول، والثاني للثاني.

(وَلَا بُدَّ لَهُ) أي: الأول (مِنْ خَبَرٍ) ولو تقديرًا؛ إذ لا فائدة له بدونه.

(وَ) النوعُ (الثَّانِي: الصِّفَةُ) أي: اللفظُ الدال على ذاتٍ مبهمة باعتبار معنىً مقصود، فيشملُ الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والمنسوب، نحو: «أقُرَيشيٌّ أخواكَ؟»، والمُستعار، نحو: «أسدٌ الزيدانِ».

(الْوَاقِعَةُ بَعْدَ كَلِمَةِ الِاسْتِفْهَامِ) حرفًا؛ كالهمزة و«هل»، أو اسمًا، نحو: «ما صانعٌ البكرانِ؟» و«من خاطبٌ البشرانِ؟»، وكذا «متى» و«أين» و«كيف» و«أيان».

(وَ) كلمة (النَّفْيِ) حرفًا، وهي «ما» و«لا» و«إن»، واسمًا نحو: «غيرُ قائمٍ الزيدانِ»، أو فعلًا؛ نحو: «ليسَ قائمٌ الزيدان»، وهذه العبارةُ أولى من عبارة ابن الحاجب، حيثُ قال: بعد حرف النفي وألف الاستفهام[1]. والبيضاويِّ، حيثُ قال بعد حرف النفي والاستفهام، وقال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحه: لفظُ الحرف حشوٌ مخلٌّ، وبيَّن عمومهما كما بيَّنا، فلو لم يذكر أيضًا لفظَ «كلمة» هنا لكان أخصر أيضًا، فافهم.

(رَافِعَةً لِظَاهِرٍ) المراد به: ما لا يكون مستكنا، فيشمل الضمير المنفصل، مثل: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[2].

ثم إنه ينتقض التعريف منعًا بنحو: «أقائمٌ أبواهُ زيدٌ؟»؛ فإنه يصدق على «قائم» أنه الصفةُ الواقعةُ بعد الاستفهام إلى آخره، مع أنه ليس مبتدأ، بل هو جزءُ الخبر؛ فإن الخبر ليس مجرد «قائم»، بل هو مع فاعله.

والجواب: أن المتبادر من البَعدية الاتصالُ لفظًا ومعنىً، وفي مثل المثال المذكور وإن وجد الاتصال لفظًا لكن لم يوجد معنىً؛ إذ الاستفهامُ داخلٌ في

(١) «الكافية» (ص١٥).

(٢) سورة مريم (٤٦).

المعنى على المبتدأ الذي هو «زيد»، كذا في «الامتحان»[1]، فيكون التقدير: «أزيدٌ قائمٌ أبواه؟» وأما كونه: «زيدٌ أقائمٌ أبواه؟» فلا يجوز؛ لكونه في صورة الخبر المفرد، واقتضاء الاستفهام صدر الكلام؛ ولذا لم يجئ في كلامهم: «زيدٌ أقائمٌ أبواه؟» كما جاء: «زيدٌ أقام أبواه؟» كما صرح به الفاضل العصام، ولو سُلِّم فلا ضيرَ؛ لاندفاع الانتقاض، لكنه يلزم التزام التكلُّفات بلا حاجة، أما أولًا: فلأن جعله مبتدأً لا يُغني عن كونه خبرًا، والصفة إذا كانت مع مرفوعها خبرًا يكون الإعراب الذي استحقَّه المجموعُ في لفظها في غير هذه الصورة، وأما فيها فلو جعلت مبتدأ يكون إعرابها من هذه الحيثية في لفظها، ومن حيثُ كونها خبرًا في محله، ولا خفاءَ في كون هذا تكلُّفًا، وأما إذا لم تجعل مبتدأ، بأن حُمل على التقدير الأول كما في: «زيدٌ قائمٌ أبوهُ» فيُستغنى عنه.

وأما ثانيًا: فلأنه إذا جعلت مبتدأ يكون المجموع جملةً معنًى، وأما إذا لم تجعل، بأن حمل عليه أيضًا يكون مفردًا صورةً ومعنًى، والأصلُ في الخبر الإفرادُ، والعدولُ عنه بلا داعٍ تكلُّفٌ لا يخفى.

وأما ثالثًا: فلأن كون المسند مبتدأ خلافُ الأصل، حتى قيل: إنه مبتدأٌ اضطراري، بحيث لو وُجدَ لرفعه وجهٌ سوى الابتداء؛ لم يُحكم عليه بأنه مبتدأ، ولا خفاء في وجوده هنا، وفي أن الحكم به تكلُّفٌ، وليس هذا مثل: «أقائمٌ زيدٌ؟» حتى ينتقض به؛ لأن كون الخبر مقدمًا والمبتدأ مؤخرًا خلافُ الأصل، كما أن كون المسند مبتدأ كذلك، فبالنظر إلى الأول جعلت مبتدأً؛ لوجود الاضطرار في الجملة، وبالنظر إلى الثاني جعلت خبرًا، وأحدهما يُغني عن الآخر، بخلاف

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٣٢).

ما نحنُ فيه كما عرفتَ.

(**نَحْوُ: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ»؟ وَ«مَا قَائِمٌ الزَّيْدُونَ»**) والصفةُ فيهما مُتعيِّنة للابتداء، وما بعدها للفاعلية، ولا يجوز كونها خبرًا وما بعدها مبتدأ؛ إذ المطابقة لازمةٌ بينهما، وليست هنا بخلاف مثل: «أقائمٌ زيدٌ»؛ فإنه يجوز فيه الأمران.

(**وَلَا خَبَرَ لِهَذَا الْمُبْتَدَأِ؛ لِكَوْنِهِ بِمَعْنَى الْفِعْلِ**) لكون الاستفهام والنفي بالفعلِ أولى (**بَلْ فَاعِلُهُ سَادٌّ مَسَدَّ الْخَبَرِ**) ولذا جُعلَ المجموع جملةً فعليةً كما سبق.

(**وَلَا يَجُوزُ تَعَدُّدُ الْمُبْتَدَإِ**) أي: النوع الأول منه؛ لأنه المُتبادَرُ عند الإطلاق؛ لشهرته، ولأن السَّوقَ يسوقُ إليه، يعني أنه لا يجوزُ تعدُّده لفظًا بلا عاطف بشهادة الاستقراء، وأما التعدُّدُ معنىً أو لفظًا بعاطف فيجوز، ثم إن كان خبر كلٍّ مخالفًا لخبر الآخر يُؤتى بالواو، وإلا فيُثنَّى أو يجمع، نحو: «الزَّيدونَ فقيهٌ وكاتبٌ وشاعرٌ»، و«الزيدانِ عالمانِ»، أو «زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ كاتبٌ وشاعرٌ وفقيهٌ، أو عالمونَ».

(**وَالْأَصْلُ**) في المبتدأ والأولى له (**تَقْدِيمُهُ**) على الخبر لفظًا؛ لكونه محكومًا عليه موصوفًا بالخبر، والموصوف مقدَّم على الوصف وجودًا، فينبغي أن يُقدَّم ذكرًا؛ ليتوافقا.

(**وَشَرْطُهُ**) أي: شرطُ صحةِ كونه مبتدأ (**أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً**)؛ لأنَّ الغرض من الكلام حصولُ الفائدة، والإخبارِ عن غير المُعيَّن لا يُفيدُ، ولأن في تنكيره إخلالًا بالغرض المطلوب من الكلام، وهو الإفهامُ؛ لأنَّ في تنكيره تنفيرًا عن استماع الحديث؛ لأنه إذ كان مجهولًا وهو مقدَّمٌ على الخبر ربما يمتنعُ السامع عن استماعِ هذا الحديث، كذا في «شرح لبِّ الألباب».

(أَوْ نَكِرَةً مُخَصَّصَةً) أي: قريبة من المعرفة في حصول الفائدة من الإخبار عنها، وعدم الإخلال بالغرض المطلوب، قال في «الامتحان»: الجمهورُ شرطوا التخصيصَ بشيء؛ للإفادة، وهي قد توجدُ بدونه؛ كـ: «كوكبٌ انقضَّ الساعةَ»، فلا وجه لاشتراط غيرها؛ ولذا شرط المحقِّقون من النُّحاة إياها دونه، واختاره البَيضاويُّ، حيث قال: لو يُفيد، فالموافق له أن يقول: أو نكرةً مفيدةً، اللهم إلا أن يُقال: إنه أشارَ إلى إمكان التوفيق بين كلام المحقِّقين وكلام غيرهم من النُّحاة بما قيل: أن مراد الجمهور ليسَ الاشتراط، بل الضبط؛ فإنهم لما رأوا أن المبتدئ لا تفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحُكم على النكرة وبين غيره ضبطوا أمثلة لم يتخلَّف عنها الفائدة.

(نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[1])، والمراد به: ما قُيد بقيد، صفة كان أو مضافا إليه، نحو: «صوت بلبل شغلني»، أو غيرهما، نحو: «أفضل منك أفضل مني»؛ فإن تقييد الجنس بجعله مناط الفائدة والاهتمام به بخلاف الجنس المطلق؛ فإن الطبع لا يقنع به، فيصح: «حيوانٌ ناطق كذا»، لا «إنسانٌ كذا»، مع تساويهما، بل «تركيٌّ كذا»، مع كونه أخص منه.

(وَيَجُوزُ حَذْفُهُ) أي: المبتدأ (عِنْدَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ» فِي جَوَابِ: «مَنِ الْقَائِمُ»؟ أَي: «الْقَائِمُ زَيْدٌ») بقرينة السؤال.

* * *

(١) سورة البقرة (٢٢١).

[الخَبَرُ]

(وَ) المرفوعُ (**الرَّابِعُ**) من التسعة (**خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ**) تذكر ما ذكر في المبتدأ ورافعه (**الْمُسْنَدُ بِهِ**) أي: الذي ألصق الإسناد به، فالباءُ للإلصاق، ونبَّه به على أن تعلُّق الإسناد بالخبر أشدُّ منه بالمبتدأ، ذكره الفاضلُ العصامُ في «الشرح»، خرج به النوعُ الأولُ من المبتدأ حالَ كون ذلك المسند به (**غَيْرَ الْفِعْلِ وَمَعْنَاهُ**) خرج به نحو: «يقومُ» في مثل: «يقومُ زيدٌ»، ومثل: «قائمٌ» في مثل: «أقائمٌ الزيدان»؟ وفي مثل: «زيدٌ قائمٌ أبوهُ»؛ فإنَّ المسند به في الأول فعلٌ، وفي الآخرين معناه، ولكن النسبة في الأول تامةٌ، وفي الثاني ناقصةٌ، وهو ليس بخبر، بل جزؤه، والخبرُ لا يكون فعلًا ولا معناه أصلًا، بل هو إما جامدٌ، أو مركَّبٌ؛ كالمُشتقاتِ وما يجري مجراها؛ فإن الخبرَ ليس مجردها، بل مع مرفوعاتها كما صرَّح به في «الامتحان»[1].

وبما قررنا ظهرَ أن المراد بمعنى الفعل هنا ما سبقَ في تعريف الفاعل، لا ما دلَّ على النسبة التامة كما زعم البعضُ، ثم فسّر بالصفة الواقعة بعد الاستفهام أو النفي والصفة المعرفة باللام؛ لأنه مع كونه خلافَ الظاهر وغير ملائم لِما صرح به المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينتقض التعريف حينئذ منعا بمثل: «قائم» في المثال

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٢٣).

الثالث؛ لأنه يصدق عليه أنه المسند به غير الفعل ومعناه؛ لكونه غير دال على النسبة التامة، مع أنه ليس بخبر كما عرفت، وجمعًا بنحو «قائمٌ» في نحو: «أقائمٌ؟ أو ما قائمٌ زيدٌ» على وجه، وبمثل «المنطلقُ» في مثل: «زيدٌ المنطلقُ»؛ لأنه لا يصدق عليه أنه غير الفعل ومعناه؛ لكونه من معناه على ما فسَّره أيضًا، مع أنه خبر، على أن مثل «قائم» في مثل: «زيدٌ قائمٌ» وإن لم يدل على النسبة التامة بالنسبة إلى مرفوعه، لكنه يدل عليها بالنسبة إلى المبتدأ كما صرَّح به المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الامتحان» في تعريف الخبر[1]، فيكون من معناه، فيلزم أن لا يصدق التعريف على خبر أصلًا، فالتخصيص بما فسره تحكُّمٌ لا يخفى.

(**نَحْوُ: «قَائِمٌ» فِي: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَيَجُوزُ تَعَدُّدُهُ**) أي: الخبر لفظًا بلا عاطف من غير تعدُّد المبتدأ؛ لجواز اجتماع الأعراض الغير المتنافية في محلٍّ واحدٍ؛ (**نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ**) بالفعل، (**قَاعِدٌ**») بالقوة أو بالعكس، وفي «الامتحان»: «زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ»، وهو الأظهر[2]، وحكم الأخبار المتضادة مذكور في الرَّضِيِّ[3]، ويجوز فيه العطفُ أيضًا.

(**وَيَكُونُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً**) وَقَدْ عَرَفْتَ مَا هُوَ المراد بهما، يعني: أن الأصل في الخبر كونه مفردًا؛ ليوافق الركنان، وليكونَ أخصرَ وأسرعَ قبولًا للربط، ولكنه قد يكون جملةً.

(**فَلَا بُدَّ**) في الخبر الكائن جملةً (**مِنْ عَائِدٍ**) يربطها إلى المبتدأ؛

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٣٣).

(٢) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٣٤).

(٣) «شرح الرضي للكافية» (١/ ٢٦٣).

لأنها من حيثُ هي هي مستقلة لا تقتضي التعلُّق بما قبلها، وهو الضميرُ في الغالب، وقد يكونُ اسم إشارة، نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾[1]، والعموم المشتمل على المبتدأ، نحو: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[2].

ولام الجنس في مثل: «نِعْمَ الرجلُ زيدٌ» على وجه، والظاهر في موضع الضمير، نحو: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾[3]؛ أي: ما هي.

(**إِنْ لَمْ تَكُنْ خَبَرًا عَنْ ضَمِيرِ الشَّأْنِ**) فإنها إذا كانت خبرًا عنه لا تحتاج إليه؛ لوجود الربط المعنوي بينهما؛ لكونها عبارة عنه.

(**نَحْوُ: «زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»، أَوْ «قَامَ أَبُوهُ»**) الأول للأول، والثاني للثاني.

(**وَيَجُوزُ حَذْفُهُ**) أي: العائد لو ضميرًا، لفظًا لا معنىً، يعني أن حذفه ليس منسيًا (**لِقَرِينَةٍ**) إذ لا حذفَ بدونها إلا نسيًا قياسًا إذا كان مجرورًا بـ«من»، والجملةُ اسميةً، ومبتدؤها جزءً من الأول.

(**نَحْوُ: «الْبُرُّ الْكُرُّ[4] بِسِتِّينَ»؛ أَيْ: مِنْهُ**) بقرينة أن بائعَ البُرِّ لا يُسَعر غيره، وسماعًا في غيره، نحو: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[5]؛ أي: إن ذلك منه.

---

(١) سورة البقرة (٣٩).

(٢) سورة يوسف (٩٠).

(٣) سورة الحاقة (١-٢).

(٤) الكُرُّ: كيل معروف والجمع (أَكْرَارٌ)؛ مثل: قفل وأقفال، وهو ستون قفيزًا والقفيزُ ثمانية مكاكيك والمكوك صاعٌ ونصفٌ. «المصباح المنير» مادة: كر.

(٥) سورة الشورى (٤٣).

(وَأَصْلُهُ) أي: الأصلُ في الخبر، والأولى له (أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً) لكونه عُمدةً للإفادة، وهي إنما تحصل بالإخبار بما لم يعرف كما أن المبتدأ عُمدةٌ للبيان؛ ولذا كان أصله التعريف.

(وَقَدْ يَكُونُ مَعْرِفَةً) فإن ذا لا ينافي الإفادة؛ لجواز كون النسبة مجهولة عند المخاطب تحقيقًا أو تنزيلًا، فيفيد الإسناد؛ نحو: «زيدٌ المُنطلقُ» لمن يعرفهما، ولكن لا يعرف النسبة بينهما، و(نَحْوُ: «اللهُ إِلَهُنَا») تنزيلًا للمخاطب منزلةَ من لا يعرف النسبةَ بينهما؛ لجريه على خلاف مقتضى علمه، ويجوز أن يكون مثل هذا لمجرد التقرُّب، لا لقصد الإفادة.

(وَيَجُوزُ حَذْفُهُ) أي: الخبر (عِنْدَ قَرِينَةٍ، نَحْوُ: «زَيْدٌ» لِمَنْ قَالَ: «أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو»؟ وَإِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ بَعْدَ «أَمَّا» وَجَبَ دُخُولُ الْفَاءِ فِي خَبَرِهِ) في جميع الأوقات؛ رعايةً لمعنى الشرط فيها، وهو سببيةُ الأول للثاني أو للحُكم به، ولو بجعل المتكلِّم، وفسَّرهُ الرَّضِيُّ بلزوم الثاني للأول[١].

(نَحْوُ: «أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ»، إِلَّا لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ) أي: في وقتها (كَقَوْلِهِ) أي: الشاعر (أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ) والعائدُ هنا العمومُ المشتمل على المبتدأ؛ فإن «لا» لنفي الجنس، فالمعنى: القتالُ المذكورُ منفيٌّ عنكم؛ لاستلزامه نفيَ كلِّ قتالٍ عنكم، وتمامه:

.... ولكـنَّ سـيْرًا في عِـرَاضِ الْمَواكـبِ[٢]

---

(١) «شرح الرضي للكافية» (٤/ ٤٦٧).

(٢) البيت من الطويل وهو للحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي. «شرح المفصل» (٧/ ١٣٤)، «خزانة الأدب» (١/ ٤٢٩).

(أَوْ لِـ) ضرورة (إِضْمَارِ الْقَوْلِ) الذي هو مدخوله؛ استغناءً عنه بالقول؛ (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ﴾[١]؛ أَيْ: فَيُقَالُ لَهُمْ أَكَفَرْتُمْ، وَإِنْ كَانَ) أي: المبتدأ (اسْمًا مَوْصُولًا بِفِعْلٍ أَوْ ظَرْفٍ) أي: بجملة فعلية أو ظرفية هي قسم منها، فهما مجازان تسميةً للكلِّ باسم الجزء (أَوْ مَوْصُوفًا بِهِ) أي: بالموصول المذكور (أَوْ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً بِأَحَدِهِمَا) أي: بالفعل أو الظرف (أَوْ مُضَافًا إِلَيْهَا) أي: إلى الموصول بأحدهما، والموصوف به والنكرة الموصوفة بأحدهما، ومن قصر على الثالث فقد قصر.

(أَوْ) كان (لَفْظَ كُلٍّ مُضَافًا إِلَى نَكِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ بِمُفْرَدٍ) لا بجملة (أَوْ غَيْرِ مَوْصُوفَةٍ أَصْلًا جَازَ دُخُولُ الْفَاءِ فِي خَبَرِهِ)؛ لأنَّ كلًّا منها لإبهامه كان كأداة الشرط، وكلٌّ من الصلة والصفة؛ لكونها فعليةً أو ظرفيةً هي قسمٌ منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء، والوصفُ في «كلٍّ» المضافِ وإن كان مفردًا يؤكد المشابهة كما لا يخفى، وجاز تركُه؛ لعدم كونه جزاءً في الحقيقة، فجاز اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره في مثل هذا المبتدأ.

(وَكَذَا) أي: كما جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور، إذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ جاز دخوله في خبره (إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ) أي: على المبتدأ المذكور («إِنَّ» وَ«أَنَّ»، و«لَكِنَّ» بِخِلَافِ سَائِرِ نَوَاسِخِ الْمُبْتَدَأِ حَرْفًا كَانَ) نحو: «لَيْتَ، وَلَعلَّ، وكَأَنَّ، ومَا، ولَا»، (أَوْ فِعْلًا) نحو: «عَلِمَ، وَكانَ»؛ لأنها إذا دخلت عليه سقطَ اعتبارُ صدارةِ معنى الشرط الذي اعتُبر فيه، فضعُفَ معنى الشرط؛ لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة، فلا يجوزُ دخول الفاء على خبره، وإنما جاز

---

(١) سورة آل عمران (١٠٦).

دخوله على خبر «إنَّ» المكسورة مع أنها من النواسخ؛ لعدم تأثيرها في معنى الجملة، فكان وجودها كالعدم، و«أنَّ» المفتوحة وإن كان لها تأثيرٌ في المعنى، لكنها أُلحقتْ بالمكسورة؛ لاشتراكهما في إفادة التحقيق، وأُلحِقَ بها أيضًا «لكنَّ»؛ للاشتراك في جواز العطف على محلِّ اسمها، ويدل على هذا الجواز القرآنُ الكريمُ وكلامُ الفُصحاء؛ كقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾[1]، وقول الشاعر:

فــوالله مــا فــارقْتُكُمْ قاليًــا لَكُــمْ   وَلَكنَّ ما يُقْضَى فَسَوفَ يكونُ[2]

ومثال «إنَّ» يأتي في المتن، ثم المفهومُ الصريحُ من كلامه هنا اختصاصُ جواز الدخول بخبر هذه الثلاثة، ومنع «كان»؛ لدخوله في السائر، وهو الموافقُ لكلام صاحبِ «التسهيل» و«لب الألباب». ومن كلامه في «الامتحان»[3]: جوازُ الدخول على خبره أيضًا على ما هو الصَّحيحُ، فبينَ كلامَيهِ في كتابيه تدافعٌ ظاهرٌ، فافهم.

(**نَحْوُ: «الَّذِي يَأْتِينِي أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ»**) قال الفاضلُ العصامُ: الأولى «أو الذي في الدار»؛ لئلا يتوهم أن الترديد في الصلة دون التمثيل مثالٌ للمبتدأ الموصول بفعل أو ظرف، (**وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ**

---

(١) سورة الأنفال (٤١).

(٢) البيت من الطويل؛ أنشده أبو علي القالي في «أماليه» (١/ ٩٩) ولم يُسمَّ قائلها، ونسبها ياقوت في «معجم البلدان» (٤/ ٧٧) إلى أبي المطواع ابن حمدان، يقولها في دمشق فرج الله عنها.

(٣) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٣٣).

مُلَاقِيكُمْ﴾[١]) مثال للموصوف بالموصول بفعل الداخل عليه «إن»، والفرار وإن لم يكن سببًا لملاقاة الموت، لكنه سببٌ للحكم بها، وعلى ما فسَّره الرَّضِيّ لا حاجة إلى هذا التأويل، فافهم[٢].

(وَنَحْوُ: «رَجُلٌ يَأْتِينِي أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ») مثالٌ للنكرة الموصوفة بأحدهما.

(وَ«غُلَامُ رَجُلٍ يَأْتِينِي أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ») مثالٌ للمضاف إليها، ونحو: «غلامُ الذي يأتيني أو في الدارِ فلهُ درهمٌ»، ونحو: «غلامُ الرجل الذي يأتِيني أو في الدار فلهُ درهمٌ».

(وَ«كُلُّ رَجُلٍ عَالِمٍ فَلَهُ دِرْهَمٌ») مثالٌ لـ«كلّ» مضافًا إلى نكرةٍ موصوفة بمفرد.

(وَ«كُلُّ رَجُلٍ فَلَهُ دِرْهَمٌ») مثالٌ لـ«كلّ» مضافًا إلى نكرة غير موصوفة أصلًا.

(وَفِي غَيْرِهَا) أي: المواضع المذكورة (لَا يَجُوزُ) دخول الفاء على الخبر؛ لانعدام سببٍ موجبٍ أو مجوِّز.

* * *

(١) سورة الجمعة (٨).

(٢) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٠).

[اسْمُ بابِ «كَانَ»]

(وَ) المرفوعُ (الْخَامِسُ) من التسعة (اسْمُ بَابِ «كَانَ») أي: نوعه، وهو الأفعالُ الناقصةُ، لم يُعرِفه؛ لظهوره مما سبق؛ لأنه لمَّا بين في بحث العامل أن بابَ «كان» لا يدخل إلا على المبتدأ والخبر في الأصل، ويُسمَّى مرفوعه اسمًا له، وعُلم من تعريف المبتدأ كونه مسندًا إليه؛ ظهرَ أنه الاسمُ المسندُ إليه الداخل عليه باب «كان».

(وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْفَاعِلِ) في أنه لا يكون إلا اسمًا، أو مؤولًا به، وفي عدم جواز تقديمه على عامله، وفي عدمِ جواز حذفه من غيرِ المصدر، وفي كونه مضمرًا أو مظهرًا، وفي كون المضمر مستترًا أو بارزًا... إلى آخر ما ذكر في بحث الفاعل.

* * *

[خبرُ بابِ «إنَّ»]

(وَ) المرفوعُ (السَّادِسُ: خَبَرُ بَابِ «إِنَّ») أي: الحروف المُشبَّهة بالفعل، لم يعرفه؛ لظهوره مما سبق أيضًا، فتذكر.

(وَأَمْرُهُ) أي: حُكمهُ (كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ) في كونه واحدًا ومتعددًا، ومفردًا وجملةً، ومذكورًا ومحذوفًا، وغير ذلك، بعد أن ثبتَ كونه خبرًا له بوجود الشرائط وامتناعِ الموانعِ[١]، فلا يَردُ أنَّ «إنَّ أينَ زيدًا؟»[٢] ممتنعٌ مع جواز «أينَ زيدٌ؟».

(لَكِنْ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ) أي: خبره (عَلَى اسْمِهِ)؛ لأنَّ بابَ «إن» لكونه فرعَ الفعل - على ما سبق تحقيقه - يعمل عمله الفرعي، وهو تقدُّم المنصوب على المرفوع؛ حطًّا لمرتبته عن مرتبة الأصل، ولو قُدّم يلزمُ المساواة بينهما.

(إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا) فإنه يجوزُ حينئذٍ تقديمه عليه لو معرفةً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ﴾[٣]، ويجبُ لو نكرةً؛ (نَحْوُ: «إِنَّ فِي الدَّارِ رَجُلًا») وقوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «إنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا»[٤]؛ وذلك لتوسُّعهم فيه ما لا يُتوسَّعُ في غيره؛ لِما مرَّ.

---

(١) في نسخة: (انتفاء الموانع).

(٢) في نسخة: أنَّ «إنَّ أينَ زيدٌ؟».

(٣) سورة الغاشية (٢٥).

(٤) رواه البخاري (٥١٤٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

[خبرُ «لَا» لنفيِ الجنسِ]

(وَالسَّابِعُ: خَبَرُ «لَا» لِنَفْيِ الْجِنْسِ) أي: لنفي الحُكم عنه، وهو ما أُسند إلى اسمها، لم يتعرضْ له؛ لتبيُّنه مما سبق كما سبق.

(وَحُكْمُهُ أيضًا كَحُكْمِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ) كما ذكرنا في خبرِ باب «إنَّ»؛ لأنها من نواسخهما، لكنْ لا يتقدَّم على اسمه ولو ظرفًا؛ لأنه أضعفُ عملًا؛ لأنه بالحمل على «إن» كما مرَّ، وكثُر حذفه ولو عامًا، ويجبُ في بني تميم إن دلَّ عليه قرينةٌ، فينبغي أن يتعرض لذلك ولا يُهملهُ، فافهم.

(نَحْوُ: «لَا غُلَامَ رَجُلٍ عِنْدَنَا»).

* * *

[اسمُ «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس»]

(وَالثَّامِنُ) من التسعة (اسْمُ «مَا» وَ«لَا» الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـ«لَيْسَ») وهو ما أُسندَ إليه يليهما، لم يتعرضْ له لما مرَّ أيضًا، (وَحُكْمُهُ كَحُكْمِ الْمُبْتَدَإِ) لِما مرَّ.

[المضارعُ الخالي عن النواصبِ والجوازم]

(وَالتَّاسِعُ: الْمُضَارِعُ الْخَالِي عَنِ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ) وأمَّا الداخلُ عليه أحدهما فمنصوبٌ أو مجزومٌ، كما مرَّ، (نَحْوُ: «يَضْرِبُ»، وَ«يَضْرِبَانِ») الأولُ مثالٌ لِما كان رفعهُ بالحركة، والثاني لِمَا بالحرف.

* * *

[المنصوبات]

(وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ فَثَلَاثَةَ عَشَرَ) اثنا عشرَ منها أسماءٌ؛ خمسةٌ مفاعيل، وسبعةٌ ملحقة بها، وواحدٌ منها المضارع المنصوب.

[المفعولُ المطلق]

(الْأَوَّلُ) منها (الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ) سُمِّي به؛ لصحة إطلاقِ صيغة المفعول على كلِّ فردٍ منه من غير تقييده بحرف أو «مع»، بخلاف المفاعيل الباقية، قدَّمه؛ لكون عامله بمعناه، بخلاف غيره؛ فإنَّه من مُتعلقات الفاعل.

(وَهُوَ اسْمُ مَا) أي: معنىً، إنما ذكر الاسم فيه وفي أمثالِهِ؛ لأنَّ ما فعله الفاعلُ إنما هو المعنى، والمفعول من أقسام اللفظ، ولو جُعل «ما» عبارة عن اللفظ لاحتيج إلى تكلُّف تقديرِ مضاف؛ أي: فعل مدلوله، أو ارتكاب المُسامحةِ من وصف اللفظ بصفة معناه، فيكون التسمية بالمفعول تسميةً للدال باسم المدلول.

(فَعَلَهُ فَاعِلُ عَامِلٍ) أي: قامَ به بحيث يصحُّ إسناده إليه مؤثّرًا فيه أو لا، فلا ينتقضُ بمثل: «ماتَ موتًا»؛ إذ فيه القيامُ، لا التأثيرُ المتبادر من الفعل، ولم يقلْ: «قام»، مع أنه عدَّ في «الامتحان» أن يراد به القيامُ بلا قرينة تكلُّفًا؛ ليُلائم ما في

الحدِّ للمحدود باعتبار معناه اللغوي[1]، ولم يشترط كون الفاعل مذكورًا كما في العامل؛ لئلا ينتقض بما عامله مصدرٌ محذوفُ الفاعل أو مبنيٌّ للمفعول؛ كـ«أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ ضَرْبًا» على تقدير الإضافة إلى المفعول، و«ضُربَ زَيْدٌ ضَرْبًا» على بناء المفعول؛ إذ المصدرُ لم يُوضع إلا لِما هو صفةُ الفاعل، وهو الداخلُ في مفهوم المشتق، فيصدقُ عليه أنه مما فعله فاعل عامل مذكور، وإن لم يُذكر الفاعلُ، سواء أُريد بالفعل معناه الظاهر، أو القيام به؛ إذ وضعُ المجهول لنسبةِ الوقوع إلى المفعول، لا لنسبة القيام على ما حقَّقه الفاضلُ العصامُ، وقال: ويصدقُ على مثل «موتًا» في المثال المذكور أنَّه مما فعله فاعل عامل مذكور، وإنْ أُريد بالفعل معناه الظاهر؛ إذ المرادُ بالفاعل المعنويُّ، لا الاصطلاحيّ، فلا حاجةَ إلى الصَّرف عن الظاهر.

وأقولُ: نعم، لكنَّ الظاهر المتبادر كونُ ذلك الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور، فلا بُدَّ من الصرف عنه، وما ذكرهُ في «الامتحان» من أنَّه يحتاج إلى أن يُراد بالفاعل ما يعمُّ نائبه؛ فإنما هو على مراد القاضي؛ ليكونَ وجهًا لعدوله عن حدِّ ابن الحاجب، لا أنه لا يحتملُ توجيهًا آخر حتى يَردَ أنه يَرِدُ عليه ما أوردهُ ههنا؛ ولذا اختارهُ هنا، فأبقى ما يحتملُ توجيهًا آخر، وأصلحَ ما لا يحتمله حيثُ قال: «عامل» بدل «فعل»؛ إذ يحتاجُ فيه إلى أن يُراد به ما يعمُّ المشتقَّ والمشتق منه؛ لئلا يخرجَ ما عامله اسمٌ ولا قرينة له، وهو تكلُّفٌ وخلافُ ظاهرٍ؛ إذ الظاهرُ أن يُراد به الاصطلاحي، وقد صرَّح فيما علقه

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٣٥).

على «الامتحان» أن مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة(١).

(**مَذْكُورٍ**) صفةٌ لـ«عامل» (**لَفْظًا**) نحو: «ضَرَبْتُ ضَرْبًا»، (**أَوْ تَقْدِيرًا**) نحو: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾(٢)؛ أي: اضربوا، خرجَ به ما لم يُذكر عامله أصلًا، مثل: «الضَّربُ وَاقِعٌ»، وبزيادتهما اندفعَ ما أوردهُ في «الامتحان» على حدِّ ابن الحاجب من أنه يحتاجُ فيه إلى أن يُراد بالمذكور ما يعمُّ الحُكمي مع عدم القرينة، وهو تكلُّفٌ؛ لأنهما قرينتان لقصدِ العموم(٣).

(**بِمَعْنَاهُ**) صفةٌ ثانيةٌ له؛ أي: مُلابسٌ بمعنى ذلك الاسم، ومعنى المُلابسة اشتراكُهما في معنى مدلول لهما إمَّا مطابقةً فيهما؛ كـ«ضَرْبِي ضَرْبًا»، أو تضمُّنًا كذلك؛ كـ«ضَرَبْتُ ضَرْبةً»، أو مختلفًا؛ كـ«ضَرَبْتُ ضَرْبًا»، أو «ضَرْبِي ضَرْبَةً»، ذكرهُ في «الامتحان»(٤)، وهذا ظاهرٌ وإن خَفِي على الفاضل الجامي، حيثُ قال: والمرادُ به اشتمالُ الكلِّ على الجزء(٥)، وهو مع كونه خلافُ الظاهر غيرُ مُتمشٍّ في النوع والعدد ومعمول المصدر، والمصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حملَ مرادَ القاضي على هذا، وجعلَهُ من أسباب عدوله عن حدِّ ابن الحاجب، ولاحتماله لتوجيه حسنٍ كما نقلناه عنه أبقي على حاله هنا، ثم إنه خرج به مثل «تأديبًا» في مثل: «ضَرَبْتهُ تأديبًا»؛ لأنَّ التأديبَ ما يُحصِّل الأدب وما يليقُ بالشخص، والضرب وسيلةٌ له؛

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٥-٦).

(٢) سورة محمد (٤).

(٣) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٣٥).

(٤) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٣٥).

(٥) «الفوائد الضيائية» (ص١٨١).

كالشتم والنصيحة وغير ذلك، وكذا «كراهَتِي» في مثل: «كرِهْتُ كَراهَتِي» إذا كانت مفعولًا به؛ إذ المراد بالاشتراك في المدلول أن يُقصد بأحدهما ما يُقصد بالآخر، ولم يقصد هنا بالعامل ما قصد بالمصدر، بل قصدَ تعلُّقه به، والمرادُ بالاسم المنصوب ولو تقديرًا، وبالعامل ما هو عاملٌ فيه بقرينة أن كلامه مسوقٌ لبيان المنصوب، وتعدادِهِ، وتمييزِ بعضه عن بعض بعدما ثبت كونه معمولًا لعامله ومنصوبًا به ببيان جميع العوامل، وكيفية إعمالها، وشرائطها، وأن الفعلَ وما بمعناه ينصب معمولاتٍ كثيرةً، فلا يَردُ عليه ما أوردهُ على ابن الحاجب من عدم تمام منع حدِّه؛ لصدقه على نحو: «ضربتُ وضربِي شديدٌ»؛ إذ لم يسبق في كلامه هذا البيان، فلا يُرادُ فيه ما أُريد في كلام المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ ولذا عدلَ القاضي عنه في «اللب»، هذا غايةُ ما تيسَّر لي في هذا المقام، والعلمُ بالحقيقة عند الملكِ العلَّام.

(**نَحْوُ: «ضَرَبْتُ ضَرْبًا»**) مثالٌ لِما هو للتأكيد (**وَ«ضِرْبَةً»**) بالكسر، مثالٌ لِما هو للنوع (**وَ«ضَرْبَةً»**) بالفتح، مثالٌ لِما هو للعدد، ثم إن تلك الملابسة دائمة، بخلاف الملابسة بلفظه؛ فإنها غيرُ دائمةٍ، بل أكثرية؛ ولذا قال: (**وَقَدْ يَكُونُ**) العاملُ ملابسًا (**بِغَيْرِ لَفْظِهِ**) أي: اسمِ ما فعله أو المفعول المطلق، هذا هو الملائمُ للسباق، ويجوز العكسُ، إما مادةً؛ (**نَحْوُ: «قَعَدْتُ جُلُوسًا»**) أو بابًا، نحو: «أَنْبَتَ الله نَبَاتًا».

(**وَقَدْ يُحْذَفُ فِعْلُهُ**) الاصطلاحيُّ، والتخصيصُ به؛ لأصالته، وكثرةِ الحذف فيه، أو الدالُّ على الحدث بقرينةِ ذكر العامل في التعريف، والفعل بدله هنا، وكونه تكلُّفًا عند عدمها، وللتنبيه على هذا لم يقل: عامله، مع كونه أظهر،

ولم يكتفِ برجوع الضمير إليه، مع كونه أخصر، على أنه يحتملُ أن يرجع إلى المفعولِ المطلق (لِقِيَامِ قَرِينَةٍ) إذ لا حذف بدونها إلا نسيًا، إما جوازًا، نحو: «خَيْرَ مَقْدَمٍ» لِمَنْ قَدِمَ؛ أي: قدمتَ قدومًا خيرَ مقدم، أو وجوبًا سماعًا؛ (نَحْوُ: «أَيْضًا»؛ أَيْ: آضَ أَيْضًا) أي: عاد، ثم غلب في معنى «مثل ما سبق».

(وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ) أي: المفعول المطلق أو اسم ما فعله (عَلَى عَامِلِهِ) لو للنوع أو العدد، وأما لو للتأكيدِ فلا؛ لأن حقَّ المؤكِّد التأخير، كذا في «الامتحان»[1].

(وَلَا يَلْزَمُ) أي: المفعول المطلق (لِعَامِلٍ) كما يلزمُ الفاعلُ، حيثُ لا يجوز حذفه بلا نائب في غير المصدر، مع أنهما سِيَّان في كونهما مقتضى النسبة التي هي داخلةٌ في مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر، وأن فاعليةَ الفاعل بقيامِ مدلوله به؛ لأنَّ العاملَ يدل وضعًا على ما يدل عليه، بخلاف الفاعل؛ فإنه لا يدل وضعًا على ما يدل عليه الفاعل، بل عقلًا، فافترقا.

ثم إنَّ اللازم من نفي اللزوم جوازُ تركه، لا مساواتُه لذكره كما زعم البعضُ، بل يجوزُ كون الذِّكْر أولى؛ ليُفيدَ فائدةً، وإلا كان ذكره عبثًا.

* * *

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٣٦).

[المفعولُ به]

(وَ) المنصوبُ (الثَّانِي: الْمَفْعُولُ بِهِ) قدَّمه؛ لشدة شبهه بالفاعل؛ لتوقُّف تعقُّل المتعدي عليه أيضًا، بخلاف غيره.

(وَهُوَ) في اللغة: الذي أُلصق به الفعلُ، و«به» نائبُ الفاعل، وضميره عائد إلى اللام، ذكره في «الامتحان»[1]، وفي الاصطلاح: (اسْمُ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ) أي: تعلَّق به حِسًّا أو عقلًا، وهو في هذا المعنى وإن كان مجازًا، لكنه صار بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة العُرفية، فصحَّ الاستعمال فيه بلا قرينةٍ بلا واسطةٍ، أو بها بقرينة التقسيم، فلا يردُ أنه لا يتناولُ مثل: «عَرَفْتُ زَيْدًا»؛ إذ معنى الوقوع على الشيء السقوط عليه، ولا سقوط لشيء على «زيد»؛ لوجود التعلُّق به عقلًا.

(فِعْلُ الْفَاعِلِ) أي: حدثُه القائمُ به، والمراد بالفاعل ما يعمُّ المذكور وغيره، وبالاسم المنصوب ولو محلًا، فلا يَردُ مثل: «زيدٌ» منعًا، و«درهمًا» جمعًا في مثل: «أعطى زيدٌ دِرهمًا»؛ إذ «زيد» حينئذ لا يدخل في الجنس حتى يحتاج إلى إخراجه، فيصدقُ[2] على «درهمًا» أنه اسمٌ منصوب وقع على مدلوله فعلٌ

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٣٦).

(٢) في نسخة (ويصدق).

محذوفُ الفاعل، والمراد بالوقوع الدلالة عليه عبارةً، فيدخل مثل: «ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا» مع كذبه، و«ما ضربَ زيدٌ عمرًا»؛ لوجود الدلالة عليه عبارةً، وإلا لم يُفد النفيُ نفيه.

(وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: عَامٌّ) للازم والمُتعدِّي **(وَهُوَ الْمَجْرُورُ بِالْحَرْفِ)** سوى «في» واللام وما بمعناهما؛ إذ مدخولُ الأول مفعولٌ فيه، لا به، والثاني مفعولٌ له، لا به كما مرَّ في بحث حرف الجر.

(وَخَاصٌّ بِالْمُتَعَدِّي، وَقَدْ مَرَّ) بحثُ المُتعدِّي واللازم في بحث العاملِ القياسيِّ.

(وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى عَامِلِهِ) لقوتهِ في العمل، وعدمِ المانع عنه، والمرادُ به ما ليس اسمَ فعلٍ ولا مصدرًا؛ لِما تقدَّم أن معمولهما لا يتقدَّم عليهما، إلا المجرور بحرف الجر كما سبق في بحثهما، ولا مضافًا إليه لشيء؛ إذ المعمولُ لا يتقدم على ما لا يتقدَّم عليه العامل، فلا يُقال: «أنا زيدًا غُلامُ ضاربٍ»؛ **(نَحْوُ: «زَيْدًا ضَرَبْتُ»)**، و«بِهِ مَرَرتُ».

(وَحَذْفُهُ مُطْلَقًا) أي: بقرينةٍ، نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾(١)؛ أي: بعثَهُ، أو بدونها، نحو: «فُلانٌ يُعطِي»؛ أي: يفعلُ الإعطاءَ، وهذا تكرارٌ لِما سبقَ في بحث العامل القياسيِّ.

(وَحَذْفُ فِعْلِهِ) أي: عامله، مرَّ نظيره **(لِقِيَامِ قَرِينَةٍ، نَحْوُ: «زَيْدًا» لِمَنْ قَالَ: «مَنْ أَضْرِبُ»؟)** أي: اضْرِبْ.

---

(١) سورة الإسراء (٩٤).

[المفعولُ فيه]

(وَ) المنصوبُ (الثَّالِثُ) من ثلاثةَ عشرَ (الْمَفْعُولُ فِيهِ) مثلُ المفعول به، قدَّمه موافقًا لـ«الكافية»؛ لكونه مدلولَ الفعل في الجملة، بخلاف المفعول له، وعكسَ في «اللب»؛ لكون المفعول له سببَ الفعل وجودًا أو تصورًا، بخلافه.

(وَهُوَ اسْمُ مَا) أي: شيءٍ (فُعِلَ فِيهِ) أي: في ذلك الشيء (مَضْمُونُ عَامِلِهِ) أي: ذلك الشيء فعلًا، أو شبهه، أو معناه، فالإضافة لأدنى ملابسة، أو محمولٌ على التسامح، أو على حذفِ المضاف، ولو قال: ما فعل في مدلوله مضمون عامله، وجعل «ما» عبارةً عن الاسم المنصوب، أو قال: اسمُ ما فُعلَ فيه مضمونُ العاملِ؛ لكان أظهر وأسلم، ولولا الاسمُ لأمكنَ التوجيهُ في «فيه»، فافهم، يعني: وقعَ فيه مدلولُ عامله الذي هو الحدثُ مُطابقةً كما في المصدر، أو تضمُّنًا كما في غيره، مؤثرًا فيه فاعلُ العامل أو لا من حيثُ إنه وقع فيه ذلك المدلول، فدخلَ فيه نحو: «ماتَ زيدٌ يومَ الجُمُعةِ»، وخرجَ عنه نحو: «شهدتُ أو فضَّل الله يومَ الجُمعةِ»؛ فإن وقوع الشهود والتفضيل فيه ليس من حيث إنه وقع فيه، بل من حيثُ إنه وقع عليه، وخرج بقوله: مضمونُ عامله «كانَ يومُ الجُمعةِ يومًا طيبًا»؛ فإن «الطيِّب» ليس مضمونَ العامل.

(مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ) بيانٌ لـ«ما»، وإشارةٌ إلى القسمين اللذينِ مرَّ بيانُ حُكم كلٍّ منهما (وَشَرْطُ نَصْبِهِ) لا كونه مفعولًا فيه كما هو مذهب الجمهور؛

فإنهم لا يُطلقونه إلا على المنصوب بتقدير «في»، وأما المجرورُ بها فمفعولٌ به غيرُ صريح عندهم، بخلافِ ابن الحاجبِ، حيث جعلهُ مفعولًا فيه، وتبعه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما مرَّ في بحثِ العاملِ (**لَفْظًا**) لا محلًّا فإنَّه لا يحتاجُ إلى الشَّرطِ (**تَقْدِيرُ «فِي»، وَقَدْ مَرَّ شَرْطُ تَقْدِيرِهِ**) في بحثِ حرفِ الجرِّ.

(**وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ**) أي: المفعول فيه (**عَلَى عَامِلِهِ**) إن لم يكن نائب الفاعل على ما مرَّ في بحث حرف الجرِّ (**وَلَوْ كَانَ**) العاملُ (**مَعْنَى فِعْلٍ**) وإذا جاز التقديمُ عليه مع كونه أضعف فلأنْ يجوزَ على غيره أولى.

(**وَحَذْفُهُ مُطْلَقًا**) بقرينة أو لا (**وَحَذْفُ عَامِلِهِ لِقَرِينَةٍ**) نحو: «يومَ الجُمُعة» لمن قال: «متى سِرْتَ»؟ أي: سرت.

* * *

[المفعول له]

(وَ) المنصوبُ (الرَّابِعُ) من ثلاثةَ عشرَ (الْمَفْعُولُ لَهُ) مثلُ ما مرَّ غيرَ مرَّة، قدَّمه؛ لِما مرَّ من أنه سبب الفعل، ولأنه بحذف اللام يُشبه المفعولَ المطلقَ حتى عدَّه بعضهم منه.

(وَهُوَ اسْمُ مَا) أي: شيء (فُعِلَ لِأَجْلِهِ) أي: وقعَ لأجل حصوله؛ كـ«قعدْتُ عن الحربِ جُبْنًا»، أو تحصيله؛ كـ«ضربْتُهُ تأديبًا»، وخرج به سائر المفاعيل.

(مَضْمُونُ عَامِلِهِ) أي: مدلولهُ الذي هو الحدثُ تذكر ما ذكر آنفًا، فلا يردُ مثل: «وجدتُ التأديبَ الذي ضربتُ لأجلهِ أعجب» حتى يُحتاج إلى دفعه بقيدِ الحيثية كما في عبارةِ ابن الحاجب.

(وَشَرْطُ نَصْبِهِ) لا كونه مفعولًا له (لَفْظًا) إذ نصبه محلًا لا يحتاج إلى الشرط (تَقْدِيرُ اللَّامِ، وَقَدْ مَرَّ شَرْطُ تَقْدِيرِهِ) أيضًا في بحث حرف الجرِّ.

(وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى عَامِلِهِ) إنْ لم يكن نائبَ الفاعل كما مرَّ؛ إذ يجوز أن ينوب عنه إن كان مجرورًا (وَتَرْكُهُ) مطلقًا، اختاره على الحذف؛ تنبيهًا على انحطاط رُتبته عن رُتبة ما سبق.

(وَ) يجوزُ (حَذْفُ عامِلِهِ لِقَرِينَةٍ) كقولكَ: «تأديبًا» لمن قال:«لِمَ ضربت زيدًا»؟ أي: «ضربتُه تأديبًا».

[المفعولُ معه]

(وَ) المنصوبُ (الْخَامِسُ: الْمَفْعُولُ مَعَهُ) قيل: «معهُ» نائبُ الفاعل؛ كـ«به»، و«له»، و«فيه»، واعتُذرَ عن نصبه بما جوَّزه بعضُ النُّحاة من إسناد الفعل إلى لازم النصب، وتركه منصوبًا؛ جريًا على ما هو عليه في الأكثر، وإليه ذهب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾(١) على قراءة النَّصْبِ(٢)، وفيه نظرٌ؛ إذ القاعدةُ لا تثبتُ بالاحتمال، والإسنادُ إلى المصدر ثابتٌ مقطوعٌ، فوجبَ الحملُ عليه ههنا، وفي الآية الكريمة؛ أي: الذي فُعل الفعل معه، ذكره في «الامتحان»(٣).

وفي هذا التفسير إشارةٌ إلى أن نائب الفاعل هو المعهودُ، لا المطلقُ، فينوبُ عن الفاعل، فلا يَردُ أن الإسناد إلى المصدر المؤكّد -وهو ملفوظٌ- لا يجوز؛ لعدم الفائدة فيه، فكيف إذا نُويَ ولم يُلفظ؟!

وإلى الجواب عما ذكره الفاضلُ العصامُ من أن الواجب حينئذٍ المفعول هو معه؛ لأنَّ مسنده صفةٌ جاريةٌ على غير ما هي له، وتقديرُهُ أن هذا إنما يجبُ إذا كان مرجع المستكن مقدما على مرجع البارز، حتى لو لم يؤت بالمنفصل

(١) سورة الأنعام (٩٤).

(٢) قرأ المَدَنِيَّان والكِسائِيُّ وحَفْصٌ بنصْبِ النُّونِ، وقرَأَ البَاقُونَ بِرَفْعِهَا. «النشر» (٢/ ٢٦٠).

(٣) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٥-٦).

لتبادر أن المستتر راجع إلى الأقرب، فيؤتى به على خلاف الظاهر؛ للتنبيه على أن مرجعه خلاف الظاهر، وهو الأبعد، وهنا ليس كذلك؛ إذ الموصول مقدم على الفعل الذي هو مفهوم من المفعول، فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر، فلا حاجة إلى التنبيه المذكور.

(**وَهُوَ الْمَذْكُورُ**) أي: المنصوبُ الذي ذُكر، فخرجَ مثل: «كلُّ رجلٍ وَضَيْعتُهُ»، فلا حاجة لإخراجه إلى تقييد العامل بكونه غير معنويٍّ، مع أنه لا قرينة له، ثم المرادُ به ما يُقابل المُقدَّر؛ ليُفيدَ عدم جواز حذفِ المفعول معه، لا كالمذكور[1] سابقًا.

(**بَعْدَ الْوَاوِ**) خرج به سائرُ المنصوبات كلها سوى الحال بالواو (**لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولِ عَامِلٍ**) فعلًا، أو شبهه، أو معناه، وخرجَ به تلك الحال، والمرادُ بالمعمول أعمُّ من الفاعل والمفعول الذي ليس بمنصوبٍ؛ ليتحقق العدول إلى النصب الذي هو نصٌّ على المقصود الذي هو المصاحبة، ولو كان المعمولُ منصوبًا لحُملَ الواو على العطف الذي هو الأصل فيها، فلا عُدولَ حينئذ إلى النصب حتى يكون نصًا على المقصود، نحو: «حَسْبُكَ وزيدًا دِرْهمٌ»، بخلاف نحو: «كَفَاكَ وَزيْدًا»؛ فإنهُ كـ«ضربْتُ زيدًا وعمْرًا»، وهو من قبيل العطف لا غير بالاتِّفاق، وتجويزُ الفاضل الجامي كونَ الأول مفعولًا معه دون الثاني تحكُّمٌ، صرح به الفاضل العصام[2].

(١) في نسخة (لا كالمذكور المذكور سابقًا).

(٢) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص ١٣٥).

ثم إنَّ معنى المصاحبة المُشاركةُ في الفعل، مع عدم المفارقة فيه في زمانٍ واحدٍ على ما ذهب إليه الأخفشُ من أنه لا مفعولَ معه إلا يصحُّ عطفه على معمول عامل، وأما على ما ذهب إليه غيره المقارنة معه حين التلبُّس بالفعل والمشاركة فيه ليست بشرط؛ لقولهم: «استوى الماءُ والخشبةَ»؛ أي: ارتفعَ، و«سرتُ والنيلَ»؛ إذ لا ارتفاعَ في الخشبة، ولا سيرَ في النيل.

وأُجيب: بأنه أُريدَ بالأول معنى التساوي؛ أي: تساوي الماء والخشبة في العلو، وبالثاني معنى الانتقال، فيُوجدُ المُشاركة، ويصحُّ العطف (**نَحْوُ**: «**جِئْتُ وَزَيْدًا**»)، و«ما لك وعمرًا»، و«جِئتُ أنا وزيدًا أو وزيدٌ».

(**وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ**) بدون المُصاحب (**عَلَى عَامِلِهِ**) فيه إشارةٌ إلى أن عاملَه عاملُ المصاحب، لا الواو؛ لأنه ليس من العوامل، بل هو واسطةٌ على ما هو الرأي الصحيح، ولا المعنوي؛ إذ لا يُتصوَّر فيه التقديم؛ ولذا لم ينصب «ضيعته» في: «كلُّ رجلٍ وضَيْعتهُ».

(**وَلَا عَلَى الْمَعْمُولِ الْمُصَاحَبِ**) لاقتضاء معنى الواو سبقَ القرين، ولا مع المصاحب؛ لأنه إما فاعلٌ، أو مفعولٌ غيرُ منصوبٍ، وهو إما نائبُ الفاعل، أو مضافٌ إليه، وكلٌّ منها لا يجوز تقديمه على عامله.

(**وَلَا**) يجوزُ (**تَعَدُّدُهُ**) كما لا يجوز تعدُّدُ «مع»؛ لِما مرَّ من عدم جواز تعلُّق الجارَّين بمعنىً واحدٍ بعاملٍ واحدٍ.

ولمَّا فرغ من المفاعيلِ الخمسةِ شرعَ في المُلحقات بها، فقال:

[الحالُ]

(وَ) المنصوبُ (السَّادِسُ: الْحَالُ) وهي ملحقةٌ بالمفعول فيه؛ لوجود معناه فيها، قدَّمها على التمييز مع أنه مُلحقٌ بالمفعول به من حيث إنه منصوبٌ واقعٌ بعد تمام العامل؛ لأن لها شِبهًا بالمفعول به أيضًا من حيثُ إنها فَضلةٌ يتمُّ الكلامُ بدونها مع كونها أكثر منه.

(وَهِيَ) في اللغة من حالَ يحولُ؛ أي: انقلبَ وتغيَّر، سُمِّيَ بها العُرفي؛ لانقلاب مدلوله، وتغيُّره غالبًا، وقيل: من الحال بالمعنى المُقابل للماضي والمستقبل؛ لأنه يدلُّ على زمانٍ يكون الفاعلُ فيه فاعلًا، والمفعولُ مفعولًا، كما أن الحالَ المرقومةَ تدل على زمانٍ أنت فيه، وفي عُرف النُّحاة: (مَا) أي: منصوب اسمًا أو جملةً (يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ بِهِ) لمنع الخُلوِّ، فلا يخرج مثلُ: «ضربَ زيدٌ عمرًا راكبَين»، خرَجَ بها التمييز؛ لأنه يُبيِّن الذات، وبإضافتها إليه المصدر في مثل: «ضربتُ ضربًا شديدًا»، و«رجعتُ قَهْقَرى»؛ فإنه يُبيِّنُ هيئةَ العامل.

وبما عرفتَ من أن المقسم هو المنصوبُ بالأصالة عرفتَ أن المنصوب بالتبع غيرُ داخل في الجنس، فلا حاجةَ في إخراجه إلى اعتبار قيد الحيثية، بل لا وجه له، ثم الهيئةُ - وهي الحالةُ والكيفيةُ - أعمُّ من أن تكون له باعتبار نفسه أو مُتعلقه، نحو: «جاءني زيدٌ قائمًا أبوهُ»، ومن أن تكون محققةً أو مقدرةً، مثل

قوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾[(١)]؛ أي: مقدري الخلود، وتُسمَّى الأولى محقَّقةً، والثانية مقدرةً.

ومن أن تدوم له حقيقةً أو حُكمًا، بأن يتصف بها غالبًا، أو لا تدوم، وتسمَّى الأولى دائمةً، ومنها المؤكّدة، والثانيةُ مُنتقلةً.

ومن أن تدل عليها هيئتُها وحدها، أو مع المادة، فالأولى نحو: «جاءني زيدٌ والشمسُ طالعةٌ»؛ فإن هيئة الحال فيه وحدها تدلُّ على هيئة الفاعل، وهي المُقارنةُ بطلوع الشمس، كذا ذكره الفاضلُ العصامُ.

(لَفْظًا أَوْ مَعْنىً) أي: سواء كان الفاعلُ أو المفعولُ به لفظيًا، بأن يكون فاعلًا أو مفعولًا به في اللفظ، أو معنويًا، بأن يكون أحدهما في المعنى، وإن كان في اللفظ خبرًا أو مبتدأً كما في مثال المتن، أو مفعولًا مطلقًا؛ كـ«ضربتُ الضَّربَ شديدًا»؛ فإنَّه بمعنى أحدثتُ الضربَ شديدًا، أو معه؛ فإنَّه في المعنى إمَّا فاعلٌ، أو مفعولٌ به، نحو: «استوى الماءُ والخشبةَ قائمةً»، و«حَسْبُكَ وزيدًا قائمًا درهمٌ»، أو مضافًا إليه، نحو: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرٰهِيمَ حَنِيفاً﴾[(٢)]، و﴿اَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ اَخِيهِ مَيْتًا﴾[(٣)]؛ فإنه يصحُّ أن يُقال: بل نتبعُ إبراهيمَ، وأن يأكلَ أخاهُ، وكذا قوله تعالى: ﴿اَنَّ دَابِرَ هٰٓؤُلَٓاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾[(٤)]؛ فإنه في معنى: هؤلاءِ مقطوعونَ بالكُلِّية مُصبحينَ.

---

(١) سورة الزمر (٧٣).

(٢) سورة البقرة (١٣٥).

(٣) سورة الحجرات (١٢).

(٤) سورة الحجر (٦٦).

(مِثْلُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا») حالٌ من الفاعلِ أو المفعولِ به اللفظي (وَ«هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا») حالٌ من اسم الإشارة كما هو رأي الفاضلِ العصامِ، أو من «زيد» كما هو رأي الفاضلِ الجامي، والعاملُ معنى التنبيه أو الإشارة المفهوم من «هذا».

(وَعَامِلُهَا) أي: الحالِ (الْفِعْلُ) مطلقًا (أَوْ شِبْهُهُ) كذلك (أَوْ مَعْنَاهُ) وقد مرَّ ما هو المرادُ منهما، وهذا توطئةٌ لبيان امتناع تقديمها على المعنوي، وجوازه على غيره؛ لانفهامه من تخصيصِ الامتناعِ به.

(وَشَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ نكِرَةً)؛ لأنَّ الغرضَ منها - وهو تقييدُ الحدثِ المنسوبِ إلى صاحبها - يحصلُ بها، فيصيرُ التعريفُ حشوًا، وقال الفاضلُ العصامُ: الأظهرُ أن الأصل في الحال التنكيرُ كما في خبر المبتدأ، فاشتراطُهم التنكيرَ، وتأويلهم الأحوالَ الكثيرةَ الواقعةَ معرفةً بالتنكير يكادُ يُوجبُ التنكير، انتهى[1].

ويؤيِّدُه قولهم في بيان وجهِ كونِ صاحبها معرفةً غالبًا: إنه محكومٌ عليه في المعنى، والتعريفُ أصلٌ فيه؛ فإنه يُفهمُ منه أن يكون التنكيرُ أصلًا فيها؛ لكونها محكومًا بها في المعنى، والأصلُ فيه التنكير.

(وَلَا تَتَقَدَّمُ) أي: الحالُ فيما عدا مثل: «زيدٌ قائمًا كعَمْرٍو قاعدًا» (عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ) لضعفِهِ، مع كونها في المعنى كالمفعول فيه الذي يجوزُ تقديمه عليه كما مرَّ؛ ولذا لم يقل: بخلاف الظَّرف كما قال ابنُ الحاجب، ولو ظرفًا عند سِيبَويه مطلقًا، وعند الأخفش إذا لم يتقدَّم المبتدأ على الحال، نحو: «قائمًا زيدٌ في الدَّارِ»، أو «قائمًا في الدار زيدٌ»، وأما إذا تقدَّم عليها جازَ تقديمها عليه

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص ١٤٠).

عنده، نحو: «زيدٌ قائمًا في الدارِ»، وقد سبقَ وجهُ عدم تقدُّم معمولِ اسم الفعل عليه، وجوَّز ابنُ الدَّهان[1] تقديمَ الحالِ الظرف على العاملِ مثله.

(وَلَا عَلَى ذِي الْحَالِ) ولقد أحسنَ في هذه الزيادة؛ إذ بها يندفعُ الخللُ الواقعُ في عبارة «الكافية».

(الْمَجْرُورِ) بحرف الجرِّ أو الإضافة؛ لأنها تابعٌ وفرعٌ له، والمجرورُ لا يتقدَّم على الجارِّ، فلا يتقدَّم تابعُه أيضًا.

ورُدَّ: بأنَّ هذا منقوضٌ بجواز مثل: «راكبًا جاءني زيدٌ»، مع عدم جواز تقديم ذي الحال فيه؛ لكونه فاعلًا.

وأُجيبَ: بمنع عدم الجواز؛ لأن هذا المعنى يؤدى بالتقديم أيضًا، لكن لا يُسمَّى حينئذٍ فاعلًا، بل مبتدأ، بخلاف المجرور، فلا نقضَ، كذا ذكرهُ الفاضلُ العصامُ.

لكن يردُ على هذا أن يجوز التقديمُ على المضاف إليه بالإضافة اللفظية؛ لجوازِ تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف إليه فقط إذا كان مفعولًا، أو بزوالِ اسم الفاعل أيضًا إذا كان فاعلًا، مع أنهم صرَّحوا بأنه لا يجوزُ اتفاقًا إلا

---

(١) المبارك بن المبارك بن سعيد بن أبي السعادات الوجيه أبو بكر بن الدهان النحوي، قرأ على ابن الخشاب، ولازم ابن الكمال الأنباري وسمع منه تصانيفه، وتولى تدريس النحو بالنظامية سنين؛ فتخرج عليه جماعة، كان إمامًا في النحو واللغة والتصريف والعروض ومعاني الأشعار والتفسير والإعراب وتعليل القراءات، عارفًا بالفقه والطب والنجوم وعلوم الأوائل، وله النظم والنثر الحسن، توفي سنة (٦١٢هـ). «بغية الوعاة» (٢/ ٢٧٣).

إذا جاز حذفُ المضاف وإقامةُ المضاف إليه مقامه، نحو قولهِ تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۖ﴾(١).

ويُمكنُ الدفعُ بأن الإضافةَ المعنويةَ أصلٌ، واللفظية فرعٌ، فلمَّا لم يجز ذلك في المعنوية - وإن زالَ اسمُ المضاف إليه - منعوهُ مطلقًا على ما صرَّح به الرَّضِيُّ والسيدُ عبد الله في «شرح لب الألباب»، وهو المفهومُ من إطلاقهم، وقال الدَّمامينيُّ في «شرح التسهيل» نقلًا عن مُصنِّفه: إنَّ المراد بالإضافة ما هو المحضة؛ إذ في غيرها يجوزُ تقديمُ الحال على المضاف إليه؛ لكونها في تقدير الانفصال، فلا يُعتدُّ بها، نحو: «هذا مَلتوتًا شاربُ السَّويقِ الآنَ أو غدًا».

(**فَلَا يُقَالُ: «مَرَرْتُ جَالِسًا بِزَيْدٍ»**) ولا «جاءني مجردًا عن الثياب ضاربةُ زيدٍ»، هذا مذهَبُ سِيبَوَيه وأكثرِ البصرية، وهو المختارُ عند المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونقل عن البعض الجواز في الأول فرقًا بينهما بأن حرفَ الجر كالجزء من العامل؛ لكونه معديًا له، فكأنه من تمامه؛ كالهمزة والتضعيف، فالمجرورُ به في حُكم المنصوب، فإذا قلتَ مثلًا: «ذهبتُ راكبةً بهندٍ»، فكأنك قلتَ: «أذهبتُ هندًا»، واستدلالًا بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾(٢)؛ أي: إلا للناس كافةً، والمصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يعتدَّ به؛ ولذا خصَّ التمثيل به؛ إذ المؤول بالشيء لا يلزمُ أن يكون في حُكمه من كلِّ وجه، على أن جزئيته من المجرور بحسب اللفظ أظهرُ من جزئيته من العامل بحسب المعنى، واعتبارُ جانب اللفظ أولى من جانب المعنى في هذا الفن، والآيةُ الكريمةُ مؤولةٌ لا تصلح للاستدلال؛

(١) سورة آل عمران (٩٥).

(٢) سورة سبأ (٢٨).

لجواز كون التقدير: إلا رسالةً كافةً للناس؛ أي: عامةً شاملةً لهم، من الكفِّ، فإنها إذا عمَّتهُم فقد كفتهم أن يخرجَ منهم أحدٌ، أو كونها حالًا من الكاف، والتاء للمبالغة، كما في مثل علَّامة؛ لما تقرر أن الحالَ المحصورةَ لا تتقدَّم، فالمعنى: إلا جامعًا لهم في الإبلاغ، ذكره الزجَّاجُ، والاعتراضُ بأن كفَّ بمعنى جمعَ ليس بمحفوظ ممنوعٌ، قال ابنُ دُريد[1]: كلُّ شيءٍ جمعتَهُ فقد كَفَفْتَهُ، ومنه حديثُ الحسنِ رضي الله تعالى عنه: أن رجلًا كان به جراحٌ، فسأله كيفَ يتوضأ، فقال: كُفَّهُ بخرقةٍ؛ أي: اجعلْها حولَهُ[2].

ولو سُلِّم فبابُ المجاز أوسعُ، والكفُّ بمعنى المنع قد يلزمه الجمعُ، وما قيل: فالمعنى إلا كافًا لهم عن الشرك وارتكابِ الكبائر يأباهُ قولهُ تعالى: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾[3]، فافهم.

على أنه يُمكنُ أن يقال: إنَّ الإرسال ليس لذات الناس كما لا يخفى، فلا بُدَّ من التقدير، مثل: إلا لدعوة الناس، فحاليةُ كافة حينئذٍ ركيكةٌ؛ لدلالتها على الاجتماع، وإلا لا تدل على الهيئة على ما ذكرهُ بعضُ الكُمَّل، ولو سُلِّم عدمُ دلالتها عليه على ما ذكره الرَّضِيُّ فلا يخلو عن الإبهام، ولو كان المرادُ بها إفادةَ تأكيد عموم الناس لكان الظاهرُ أن يقال: إلا لكافةِ الناس بالإضافة، وإنَّ الحال

---

(١) محمد بن الحسن بن دريد الإمام أبو بكر الأزدي اللغوي الشافعي، ولد بالبصرة سنة (٢٢٣هـ)، وقرأ على علمائها، ثم صار إلى عمان فأقام بها إلى أن مات بها سنة (٣٢١هـ)، من مصنفاته: «الجمهرة في اللغة»، «الأمالي»، «المجتنى»، «اشتقاق أسماء القبائل». «بغية الوعاة» (١/ ٧٨-٨١).

(٢) جمهرة اللغة، مادة (كفف). وفي نسخة: (كفها)، و(حولها).

(٣) سورة سبأ (٢٨).

المحصورة لا تتقدم على ذي الحال، فلا يتجهُ ما قيل: أن كُلًّا من الاحتمالين تكلُّف وتعسُّف لا يمنعُ الاستدلال بالظاهر.

(**وَلَوْ كَانَ صَاحِبُهَا نَكِرَةً مَحْضَةً**) أي: غيرَ مُخصَّصة بما سوى التقديم (**وَجَبَ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهَا**) بشهادةِ الاستقراء، وقيل: لئلا يلتبسَ بالصفة في ذي الحال المنصوب، ثم قدِّمت في سائر المواضع؛ طردًا للباب.

ورُدَّ: بأن هذا يقتضي أن يجب التقديمُ أيضًا إذا خُصِّصت بوصف أو غيره؛ لوجود الالتباسِ فيه أيضًا، مع أنه لم يجب كما صرحوا به، ويُفيده قولُه: (محضة).

وقيل: ليتخصَّص بالتقديم تخصُّص المبتدأ بتقديم الخبر الظرف؛ فإنها بمنزلته.

ورُدَّ: بأنها بمنزلة ظرف الزمان، ولا يصحُّ الإخبارُ به عن الجُثَّة.

أقولُ: عدم الصحة في الحقيقيِّ مُسَلَّمٌ، وأما في التنزيليِّ الذي هو المرادُ هنا فلا، فافهم.

(**نَحْوُ: «جَاءَنِي رَاكِبًا رَجُلٌ»، وَتَكُونُ**) أي: الحال (**جُمْلَةً**) لدلالتها على الهيئة كالمفرد، وإن كان الأصلُ أن تكون مفردًا كالخبرِ (**خَبَرِيَّةً**) لا إنشائيةً؛ لأنها بمنزلة الخبر عن ذي الحال، وإجراؤها عليه في قوَّة الحُكم عليه، والإنشاءُ لا يصلحُ أن يحكم به على شيء.

ولما كانت الجملةُ مُستقِلةً في الإفادة لا تقتضي ارتباطًا بغيرها، والحالُ مرتبطةٌ به، فإذا وقعت جملةً؛ (**فَلَا بُدَّ فِيهَا**) أي: في الحالِ الكائنة جملةً (**مِنْ رَابِطٍ**) يربطُها إلى صاحبِها (**وَهُوَ الضَّمِيرُ فَقَطْ فِي الْمُضَارِعِ الْمُثْبَتِ**) مع فاعله؛

إذ الكلامُ في الجملة، ولا يجوز دخول الواو عليه؛ لمشابهته اسمَ الفاعل المستغني عنه مع كونه واردًا على أصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدُّد، وعلى نهجها في الاستعمال من التجرُّد عن حرف النفي، ونحو: «قُمتُ وأصُكُّ وجهَهُ»، وقوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾(١) مؤول بتقديرِ المبتدأ، أو جعل الواو في الأول للعطف.

قال الفاضلُ العصامُ: ولو جعلوا الحُكم أكثريًا لكان أقربَ إلى المصلحة، ولو قُيِّد بكونه عاريًا عن «قد» كما في «التسهيل» لم يحتج في الثاني إلى التأويل(٢).

(نَحْوُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ يَرْكَبُ»، أَوْ) الضميرُ (مَعَ الْوَاوِ، أَوِ الْوَاوُ وَحْدَهُ، أَوِ الضَّمِيرُ وَحْدَهُ فِي غَيْرِهِ) أي: المضارع المُثبت من المضارع المنفي، والماضي المثبت والمنفي، والجملة الاسمية، أما الضميرُ فظاهرٌ؛ لأنه الرابطُ في كل جملة وقعت موقعَ المفرد، وأما الواو فلاحتياج الجُملة الحالية إلى فضل ربط، لا سيَّما الاسمية؛ لكونها فضلة وظاهرة في الاستقلال، فصُدِّرت بها؛ للاحتياط، فيجوز الاكتفاء بأحدهما لوجود الربط المعنوي في الجملة، والورود على أصل الحال، أو على نهجها.

(لَكِنَّ الْغَالِبَ فِي الِاسْمِيَّةِ) وفي حُكمها الجملةُ المصدّرة بـ«ليس»؛ لأنها لمجرد النفي على الأصحّ، ولا يدل على الزمان، فهي كنفيٍ داخلٍ على الاسمية (الْوَاوُ) إما مع الضمير؛ لقوتها في الاستقلال، وعدم التعلُّق بذي الحال؛ لأنها

(١) سورة الصف (٥).

(٢) «حاشية الرضي على الكافية» (٢/ ٤١).

لدلالتها على الثبوت غيرُ واردة على أصل الحال أو على نهجها، فناسبَ أن يكون الرابطُ فيها في غاية القوة، وإما بدونه؛ لدلالتها على الربط من أول الأمر، فيُكتفى بها.

وقال الرَّضِيّ: اجتماعُ الضمير مع الواو في الاسمية وانفرادها متقاربان في الكثرة، لكنَّ اجتماعهما أولى؛ احتياطًا[1].

وقال الفاضلُ العصامُ: الضمير لربط الحال بذي الحال، ولا بُدَّ من ربطها بالعامل؛ لأنها لتقييده، والرابط به في المفرد هو النصب، وقد اختفى في الجملة، فذكرَت الواو بدلَه؛ لدلالتها على المقارنة التي باعتبارها يُربطُ الحال بالعامل، فالتزمت فيما هو أظهر في الاستقلال غالبًا، ومنعت فيما هو شبيه باسم الفاعل وزنًا ومعنىً، وجوِّزت فيما ليست مشابهته بتلك المثابة، وأما الضميرُ وحده فيها فمغلوبٌ ضعيفٌ؛ لعدم الدلالة على الربط من أول الأمر.

(**نَحْوُ**: «**جَاءَنِي زَيْدٌ لَا يَرْكَبُ**») بالضمير وحدَه (**أَوْ** «**وَلَا يَرْكَبُ**») به مع الواو (**أَوْ** «**وَلَا يَرْكَبُ عَمْرٌو**») بالواو وحدَه، مثالُ المضارع المنفي (**أَوْ**) جاءني زيدٌ («**رَكِبَ**») بالضمير وحده (**أَوْ** «**وَرَكِبَ**») به مع الواو (**أَوْ**: «**وَرَكِبَ عَمْرٌو**») بالواو وحدها، مثالُ الماضي المثبت (**أَوْ**) «جاءني زيدٌ (**هُوَ رَاكِبٌ**») بالضمير وحده (**أَوْ**: «**وَهُوَ رَاكِبٌ**») به مع الواو، (**أَوْ** «**وَعَمْرٌو رَاكِبٌ**») بالواو وحده مثال الاسمية، ولم يتعرض للظرفية؛ لدخولها في الفعلية عنده كما مرَّ، ولا للشرطية أيضًا؛ لأنها لا تقعُ حالًا بحالها؛ لأن الشرط يقتضي الصدارةَ وعدمَ الربط، والحال غيرُ لازمةٍ لصاحبها إلا بجعلها خبرًا عن ضمير ذي الحال، فيربط

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (ص٤١).

بالمبتدأ؛ لكونه لازمًا له، فتكون من قَبيل الاسمية، نحو: «جاءني زيدٌ وهو إنْ تسألْهُ يُعْطِ»، أو بانسلاخ معنى الشرط، فتكون فعليةً؛ مثل: «آتيكَ وإنْ لم تأْتني».

(**وَيَجُوزُ تَعَدُّدُ الْحَالِ**) كالخبر (**نَحْوُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِبًا ضَاحِكًا»، وَحَذْفُ عَامِلِهِ**) أي: الحال (**بِقَرِينَةٍ**) مقاليةٍ أو حاليةٍ (**نَحْوُ: «رَاشِدًا مَهْدِيًّا» لِمَنْ قَالَ: «أُرِيدُ السَّفَرَ»**) أو لِمن تهيَّأ له، أو شرع فيه؛ أي: سِرْ أو اذهبْ راشدًا فيما يمكن فيه الرُّشد بنفسك، مَهْدِيًا فيما لا بُدَّ فيه من دليلٍ، فلا يَردُ أن الرُّشدَ فرعُ الهداية، فينبغي تقديمها عليه، ثم إنَّ هذا يحتملُ الترادفَ والتداخلَ، لكنه على الثاني لا يكون مما نحن فيه كما إذا كان صفةً، ولم يتعرض للزوم «قد» لفظًا أو تقديرًا للماضي المثبت؛ لأن بما ذكر في وجهه لا يتمُّ التقريبُ كما ذكره في «الامتحان»[1]، فلعله اختارَ مذهبَ الأخفَشِ والكوفيين من عدم اللزوم، وقِسْ عليه عدم تعرُّضه لاشتراط المضارع المثبت بخلوِّه عن علامة الاستقبال كما ذكره صاحبُ «التسهيل».

* * *

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٤٦).

[التَّمييزُ]

(وَ) المنصوبُ (السَّابِعُ) من ثلاثةَ عشرَ (التَّمْيِيزُ) ويقال له: التبيينُ، والتفسيرُ، والمميِّز بكسر الياء، وهو الأنسبُ للتعريف، وبفتحها أيضًا باعتبار أنَّ المتكلِّم يميِّزه من بين الأجناس؛ لرفع الإبهام، قدَّمه؛ لأنه معمولٌ بلا حاجة إلى الواسطة، بخلاف المُستثنى.

(وَهُوَ مَا) أي: نكرةٌ (يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ) لم يذكر المُستقرَّ كما ذكره ابنُ الحاجب، والوضعيَّ كما ذكرهُ البيضاويُّ؛ لأنَّ الغرضَ من ذكرهما إخراجُ صفة المشترك، مثل: «رأيتُ عينًا جاريةً»، والتوابعُ غيرُ داخلة في المَقسم كما عرفتَ حتى تخرج بقيدٍ.

(عَنْ ذَاتٍ) فخرجَ الحالُ؛ فإنها ترفعُ الإبهامَ عن صفة صاحبها، وكذا المرَّة والنوع (مَذْكُورَةٍ تَامَّةٍ بِأَحَدِ الْأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ وَقَدْ سَبَقَ) في بحث الاسم المُبهم التام.

(أَوْ) عن ذاتٍ (مُقَدَّرَةٍ) إشارةٌ إلى تقسيم التمييزِ في نسبةٍ كائنة (فِي جُمْلَةٍ، نَحْوُ: «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا»؛ أَيْ: طَابَ شَيْءُ زَيْدٍ) بالإضافةِ والتمييزُ فيه عينٌ غير إضافيٍّ خاصٌ بما انتصب عنه، وقيل: بالإبدال، ورُدَّ: بأنه لا إبهامَ في المنسوب إليه، وهو زيدٌ، ولو أُبدل لانهدم الإبهامُ، ويُستغنى عن التمييز على أن فيه حذف المبدل منه، وهو تكلُّفٌ بلا ريب.

(**أَوْ**) في (**مَا ضَاهَاهَا**) أي: شابهَ الجملةَ من اسم الفاعلِ (**نَحْوُ**: «**الْحَوْضُ مُمْتَلِئٌ مَاءً**») أي: ممتلئٌ شيئه، والتمييزُ فيه خاصٌّ بمتعلّق ما انتصبَ عنه، وفاعلٌ مجازيٌّ في المعنى.

(**وَ**) اسم المفعولِ، نحو: («**الْأَرْضُ مُفَجَّرَةٌ عُيُونًا**») والتمييزُ فيه في حُكم الفاعل؛ لكونه نائبه.

(**وَ**) الصفة المشبهة، نحو: («**زَيْدٌ طَيِّبٌ أَبًا**») والتمييزُ فيه عين إضافيٌّ محتملٌ لهما؛ أي: طيِّبٌ أبوهُ، أو أُبوَّتُه، ولم يذكر في المُشابه المثالَ الذي يكونُ التمييزُ فيه خاصًا بالمنتصب عنه؛ اكتفاءً بما ذكره في الجملة، كما لم يذكر فيها الأمثلةَ التي ذكرها فيه؛ اكتفاءً بما ذكره فيه؛ إذ لا فرقَ في التمييز بينهما.

(**وَأُبُوَّةً**) عرضٌ إضافي (**وَدَارًا**) عينٌ غيرُ إضافيٍّ، خاصٌّ بالمتعلّق (**وَ**) زيدٌ (**حَسَنٌ وَجْهًا**) جزءُ المُنتصب عنه.

(**وَ**) أفعل التفضيلِ نحو: «زيد (**أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو عِلْمًا**») عرضٌ غيرُ إضافيٍّ (**أَوْ**) في نسبةٍ كائنةٍ (**فِي إِضَافَةٍ نَحْوُ**: «**أَعْجَبَنِي طِيبُهُ أَبًا وَأُبُوَّةً**») ودارًا وعلمًا ووجهًا، (**وَهَذَا التَّمِييزُ**) أي: ما يرفعُ الإبهامَ عن ذاتٍ مُقدَّرة (**فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى**) حقيقةً أو مجازًا كما أشرنا؛ لِما تبيَّن أنَّ هذا التمييزَ لا يجبُ أن يكون عين الذات المُقدَّرة، ومحمولًا عليها كما يجبُ في المذكورة، بل يكفي اشتماله على المحمول، ومثلُ العيونِ في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[1] فاعلٌ في المعنى بجعل العامل لازمًا؛ أي: انفجرت عُيونها كما في الجامي، أو في

---

(١) سورة القمر (١٢).

حُكمه بجعل العامل مجهولًا؛ أي: فُجِّرت عيونُها كما في «شرح التسهيل»، وفي قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والأرض مُفجَّرة عيونًا» إشارة إلى الثاني، فافهم.

(**فَلِذَا**) أي: لأجل أنه فاعلٌ في المعنى (**لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ**) كالفاعل، والمازنِّي والمُبرِّدُ يجوزان تقديمَه على الفعل وشبهه؛ إذ المؤول بشيءٍ لا يجبُ أن يكون في حُكمه من كلِّ وجهٍ، وفيه أنه يقتضي تقديمَ البيان على الإبهام، وذا يُنافي الغرضَ من التمييز، وهو الإبهام أولًا، والتفسيرُ ثانيًا.

(**وَالتَّمْيِيزُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً**) بدليلِ الاستقراء، وقيل: لأصالتها في عدم الاحتياج إلى التعريف، فتدبَّر.

* * *

[المستثنى]

(وَ) المنصوبُ (الثَّامِنُ) ما يُطلقُ عليه في العُرف لفظُ (الْمُسْتَثْنَى) قدَّمه على خبر باب «كان»؛ لأنه معمولُ الناقصةِ خاصةً، بخلافه، ولمَّا لم يمكن تحديد مطلقه بحسب المعنى؛ لكونه عنده مشتركًا لفظيًا قِسماهُ مُختلفا الحقيقة؛ قسَّم أولًا إلى قسمين، ثم عرَّف كُلًّا منهما؛ لأن لكلٍّ منهما أحكامًا خاصة لا يمكن إجراؤها عليه إلا بعدَ معرفته بتعريفه، فقال: (وَهُوَ نَوْعَانِ: مُتَّصِلٌ، وَهُوَ) اسمُ (الْمُخْرَجِ) باعتبار الحُكم والمراد (عَنْ مُتَعَدِّدٍ) علم دخوله فيه باعتبار المفهوم؛ إذ الإخراجُ عنه يستلزمُ الدخول فيه قبلَه، فلا تناقضَ سواء كان من جهة الجزئيات؛ كـ«جاءَنِي القومُ إلا زيدًا»، أو الأجزاء؛ نحو: «اشتريتُ العبدَ إلا نِصفَهُ».

(بِـ«إِلَّا» أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا) لم يُفسِّرها؛ اكتفاءً بذكرها في أثناءِ المباحث، بيدَ أنه فاتَهُ «بَيْدَ» و«لمَّا» بمعنى إلا، وقال الفاضلُ العصامُ: هذا ليس من تمام التعريف، بل لمزيدِ التوضيح، فلا بأسَ بالنقض وعدمِ التصريح.

(وَمُنْقَطِعٌ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَهَا) أي: «إلا» وإحدى أخواتها حالَ كونه (غَيْرَ مُخْرَجٍ) مدلوله (عَنْ مُتَعَدِّدٍ) للعلمِ بعدم دخوله فيه باعتبارِ المفهوم؛ كـ«جاءَنِي القومُ إلا حِمارًا»، أو المراد؛ كقولك: «جاءَنِي القومُ إلا زيدًا» مشيرًا إلى جماعةٍ خاليةٍ عن زيدٍ، وعدم الدخول في المراد في هذا القسم بالقرينة

كالإشارة، وفي الحُكم بباب «إلا»، وأما في المتصل، فكلاهما بباب «إلا»، فلا يلزمُ تداخل القسمين.

(**وَالْمُسْتَثْنَى**) مطلقًا؛ ولذا أظهرَ (**مَنْصُوبٌ**) وجوبًا بقرينة قوله: «ويجوزُ فيه النصبُ» (**إِذَا كَانَ بَعْدَ «إِلَّا»**) احترازٌ عن «سِوًى» و«سَوَاءٍ» و«غير»؛ إذ لا نصبَ بعدها، بل جرٌّ، وعن خلا وعدا وليس ولا يكون؛ فإن النصب بعدها غيرُ مُقيَّد بكونه في موجب تام.

(**غَيْرِ الصِّفَةِ**) بيانٌ للواقع؛ لئلا يُذهلَ؛ إذ لا يكونُ بعدها المستثنى حتى يحترز عنه؛ لاختلاف حُكمه (**فِي كَلَامٍ مُوجَبٍ**) أي: مُثبتٍ، لا نفيَ ولا نهيَ ولا استفهامَ فيه؛ إذ لا يجبُ النصبُ في غيره، بل يجوزُ هو، ويختار البدل.

(**تَامٍّ**) أي: مذكور فيه المُستثنى منه؛ إذ لولاه لكان مُفرّغًا، وهو لا يصحُّ في الموجب إلا قليلًا كما سيجيء.

قيل: وجهُ وجوبِ النصب فيه مشابهتُه بالمفعول في كونه فَضلة؛ لمجيئه بعد تمام الكلام، وتعذُّر البدل؛ لأن المبدل منه في حُكم التنحية، فيكون في حُكم التفريغ.

ورُدَّ: بأن المبدل منه ليس مطروحًا بالكلية حتى يفسدَ المعنى، وفرقٌ بين نفس الشيء وما في حُكمه.

وقيل: إنَّ البدل في قوة تكريرِ العامل، فيلزمُ الإيجاب في المستثنى أيضًا، وأما في غير الموجب فلا يلزمُ ذلك لجواز اعتبارِ تكريرِ أصلِ العامل بترك النفي العارضِ.

ورُدَّ: بأن معنى تكرير العامل ليس إلا اعتبارَ ذاتِ العامل، مع قطع النظر

عن الإيجابِ والسلب، ولهذا جاز «جاء زيدٌ لا عمرٌو» في العطف، مع أنه في قوة تكرير العامل، فظهر أن الوجه فيه الاستقراءُ ليس إلا.

(**نَحْوُ: «جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»، أَوْ مُقَدَّمًا عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ**) عطفٌ على خبر «كان»، وهو «في كلامٍ مُوجَبٍ»، و«بعد إلا» متعلِّقٌ به، قدَّمه عليه؛ ليتشارك فيه المعطوفان عليه؛ لأن المعطوفَ على المقيد بقيد متقدِّمٌ يشاركه فيه؛ ولذا لم يعد «كان» في هذين كما أعاد[1] فيما بعدهما، فتبصَّر.

وجهُ الوجُوبِ تعذُّرُ البدلِ لامتناعِ تقديمه على المتبوع (**نَحْوُ: «مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ»، أَوْ مُنْقَطِعًا**) وجهُ الوجوب ما مرَّ أن «إلا» فيه بمعنى «لكن»، فيعمل عمله (**نَحْوُ: «جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا»**) أي: لكن حمارًا لم يجئ، قدَّم ما هو واجبُ النصب بعد «إلا»؛ لأنَّ المقصود الأصليَّ بيان ما هو مُلحقٌ بالمفعول؛ لكونه مُستثنىً، والمنصوبُ بالمفعولية أو بكونه خبر «ليس» أو «لا يكون» قد بُيِّن في مقام آخر، وإنما ذُكر هنا؛ لتتميم بحثِ المستثنى، والمنقطعُ وإن بُيِّن في مقامٍ آخر لكنْ قُدِّم هنا أيضًا؛ لاشتراكه مع ما قبله في كونه بعد «إلا»، وفصلَ بينه وبين جائزِ النصب بما ليس من ذلك الملحق؛ للاشتراكِ في وجوب النصب.

(**وَ**) إذا (**كَانَ بَعْدَ «خَلَا» أَوْ**) بعدَ (**«عَدَا»**) لكونه مفعولًا به وفاعلُهما راجعٌ إلى فاعل الفعلِ المتقدِّم أو مصدره، أو إلى بعض مضافٍ أو مطلقٍ، نحو: «جاءني القومُ خلا أو عدا زيدًا»؛ أي: خلا أو عدا الجائي منهُم أو مجيئهم أو بعضهم أو بعض منهم زيدًا، وهما في محلِّ النصب على الحالية، ولم تظهر

---

(١) في نسخة (أعادها).

معهما «قد» أصلًا، والفاعلُ ليكون أشبهَ بـ«إلا» و«خلا» في الأصل لازمٌ يتعدى بـ«من»، فحُذفت، وأوصل الفعل، أو ضُمِّن معنى جاوز، والتُزم الحذفُ أو التضمينُ في باب الاستثناء به؛ ليكون ما بعده في صورة المستثنى بـ«إلا» التي هي أمُّ الباب.

(**فِي الْأَكْثَرِ**) أي: المستثنى منصوب بعدهما على أنهما فعلان في أكثرِ الاستعمال (**أَوْ**) بعد («**مَا خَلَا**» **أَوْ**) بعد («**مَا عَدَا**») لكونهِ مفعولًا به أيضًا؛ لأن «ما» فيهما مصدريةٌ مختصةٌ بالفعل، فلا يكونُ مجرورًا بعدهما أصلًا، وهما حالانِ بتأويل المصدر باسم الفاعل، أو ظرفانِ بتقديرِ زمانٍ مضاف، نحو: «جاءني القومُ ما خلا أو ما عدا زيدًا»؛ أي: خاليًا أو مجاوزًا الجائي منهم أو مجيئهم أو بعضهم أو بعض منهم زيدًا أو وقتَ خلوِّ الجائي منهم أو مجيئهم أو بعضهم أو بعض منهم أو مجاوزته زيدًا، وقال الفاضلُ العصامُ: ولا يبعدُ أن يُقدَّر الزمان في الكل، فيكون تقديرُ «خلا زيدًا»: زمان خلا زيدًا، كما في «مُذْ سَافرَ»، فيُستغنى عن التزام حذف «قد»[(١)].

(**أَوْ**) بعد («**لَيْسَ**» **أَوْ**) بعد («**لَا يَكُونُ**») لكونه خبرًا عنهما، والمستثنى يعمُّه كما يعمُّ المفعول به، نحو: «جاءنِي القومُ ليسَ أو لا يكونُ زيدًا»؛ أي: ليس أو لا يكون الجائي منهم أو بعضهم أو بعض منهم زيدًا، وكل من هذه الأفعال لا يُستعملُ إلا في المتصل الغير المُفرَّغ، ولا يتصرف فيها؛ لقيامها مقامَ الحرف.

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص ١٥١).

وقال الفاضلُ العصامُ: إن جعل منصوباتها مستثنيات دون منصوبات جاوزَ وما كانَ وما يكونُ تحكُّمٌ صرفٌ، فالحقُّ أن هذه الكلمات صارت بمعنى «إلا» كغير، وحينئذٍ لا حاجة إلى بيان محلِّ إعرابٍ لها، ولا إلى تصحيح فواعلها، ولا إلى توجيهِ التزام ترك «قد» وإضمارِ فواعلها، وأن النصب بعدها على الاستثناء، إلا أنهم تقيدوا بهذه الأمور؛ رعايةً لأصولها، لمَا رأوا من إعراب «غير» بمعنى «إلا» رعايةً لأصله، والحقُّ أن تكلُّف الإعراب فيما لم يشاهدْ بعيدٌ عن الاعتبار، وكذا غيره[1].

(**وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ، وَيُخْتَارُ الْبَدَلُ**)؛ لأن المستثنى فَضلةٌ مطلقًا، بخلاف البدل، قدَّم النصب مع كونه مرجوحًا؛ رعايةً لمقتضى المقام، وأصالة إعراب المستثنى، وتبعية البدل.

(**فِي كَلَامٍ غَيْرِ مُوجَبٍ**) بعد «إلا» إذ في الموجَبِ يجبُ النصب كما مرَّ، (**وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَذْكُورٌ**) إذ لو لم يذكر يكونُ على مقتضى العامل؛ (**نَحْوُ: «مَا جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا أَوْ إِلَّا زَيْدٌ»، وَيُعْرَبُ**) أي: المستثنى (**عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ**) أي: اقتضائها (**إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُورٍ**) فإن كان العاملُ رافعًا فهو مرفوعٌ، وإن ناصبًا فمنصوبٌ، وإن جارًا فمجرورٌ (**نَحْوُ: «مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ**») و«ما رأيتُ إلا زيدًا»، و«ما مررتُ إلا بزيدٍ»، ويسمَّى ذلك مُفرَّغًا بمعنى مُفرَّغٍ له العامل عن المستثنى منه المتروك، وهذا في الموجَبِ قليلٌ، نحو: «يُحَرِّكُ الفكَّ الأسفلَ عندَ المضغِ إلا التِّمْسَاحُ»؛ لأنه لا بُدَّ وأن يفيد الكلام، ولا يُفيد فيه إلا نادرًا، بخلاف غير الموجَبِ.

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص ١٥٢).

(وَ) المُستثنى (مَخْفُوضٌ) أي: مجرورٌ؛ لكونه مضافًا إليه ولو صورةً (بَعْدَ «غَيْرٍ»، وَ«سِوًى») بكسر السين وضمها مع القصر (وَ«سَوَاءٍ») بفتح السينِ وكسرها مع المدِّ، وهما ظرفان منصوبان أبدًا؛ لأنهما في الأصل بمعنى مكان، ثم استُعيرا لمعنى البدل، ثم للاستثناء، وعند الكوفيين يجوزُ خروجُهما عن الظرفية والتصرُّف فيهما رفعًا وجرًّا ونصبًا.

(وَ) بعد («حَاشَا») لكونها حرف جر (فِي) الاستعمال (الْأَكْثَرِ) ومنصوبٌ على المفعولية في الأقل على أنها فعلٌ مُتعدٍّ فاعلُه مُضمرٌ، نحو: «ضربَ القومُ عمرًا حاشا زيدًا»؛ أي: برّأهُ الله تعالى عن ضرب عمرٍو.

(وَ«عَدَا»، وَ«خَلَا») لكونهما حرفي جرٍّ (فِي الْأَقَلِّ، وَأَصْلُ «غَيْرٍ» أَنْ يَكُونَ صِفَةً) لدلالته على ذاتٍ مبهمةٍ باعتبار معنىً مُعيَّنٍ هو المغايرة؛ ولذا كثُر في الاستعمالِ.

(وَيُحْمَلُ) على خلاف الأصل مع قلةٍ (عَلَى «إِلَّا») بالنقلِ إلى معناه (فِي الِاسْتِثْنَاءِ) لاشتراك كلٍّ منهما في مغايرة ما بعدَهُ لِما قبلَهُ.

ولمَّا عُلم إعرابُ ما بعده أرادَ بيانَ إعراب نفسه، فقال: (وَيُعْرَبُ) المحمولُ على «إلا»؛ أي: يظهرُ الإعرابُ في «غَيْرٍ» المحمولِ على «إلا» ولو حرفًا في المعنى؛ لكونه اسمًا في الأصل والصورة (كَإِعْرَابِ الْمُسْتَثْنَى بِـ«إِلَّا») لانتقال إعرابِ المستثنى إليه لِمَا انجرَّ به (عَلَى التَّفْصِيلِ) المذكور من وجوب نصبه لو في موجَبٍ تامٍّ أو مقدمًا أو منقطعًا باعتبار المضاف إليه، وجواز الوجهين مع أولويةِ البدلِ في غير الموجَب التامِّ، والإعراب بحسب العوامل في المُفرَّغ.

(وَأَصْلُ «إِلَّا» الِاسْتِثْنَاءُ) لكونه موضوعًا له؛ ولذا كثُر في الاستعمال (وَقَدْ يُحْمَلُ عَلَى «غَيْرٍ» فِي الصِّفَةِ) على خلاف الأصل؛ لِما مرَّ من الاشتراك (إِذَا تَعَذَّرَ الِاسْتِثْنَاءُ) بكِلا قِسميه، بأن لم يُعلم دخول ما بعده فيما قبله، ولا عدمُ دخوله، بل كان على الاحتمال؛ إذ الحملُ خلاف الأصل، فلا يُصارُ إليه بلا ضرورةٍ.

(فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا صِفَةً) في الظاهرِ واللفظِ، وإلا فالصفةُ في التحقيق والمعنى هي «إلا» ليس إلا، إلا أنها لما كانت حرفًا في الأصل والصورة أُجري إعرابها الذي كإعراب الموصوف فيما بعدها؛ لعدم المانع فيه.

(لَا مُسْتَثْنًى) لتعذُّر الاستثناء، والتعذُّر قد يكون في الجمع المنكور الغيرِ المحصور (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا) أي: في السماءِ والأرض (ءَالِهَةٌ) جمعُ إلهٍ، ولا دلالةَ فيها على عدد محصور (إِلَّا اللَّهُ) أي: غير الله، فحُملَ على الصفة؛ لعدم الجزم بالدخول وعدمه (لَفَسَدَتَا﴾[1]) أي: لخرجتا عن الانتظام، وقد يكونُ في المعرَّف؛ كـ«جاءني الرجالُ إلا زيدٌ» إذا لم يُوجد قرينةُ العهد والاستغراق، فلا يُعلمُ الدخولُ ولا عدمُه، فيتعذَّرُ الاستثناءُ على ما صرَّح به الأندلُسيُّ والمالكيُّ، وقد يكونُ في غيرِ الجمع، نحو: «جاءني رجُلانِ إلا زيدٌ»، وقد يكونُ في المحصور، نحو: «جاءني مئةُ رجلٍ إلا زيدٌ».

* * *

(١) سورة الأنبياء (٢٢).

[خبرُ بابِ «كَانَ»]

(وَ) المنصوبُ (التَّاسِعُ) من ثلاثةَ عشرَ (خَبَرُ بَابِ «كَانَ») أي: الأفعال الناقصة، وهذه أحسنُ وأخصرُ من عبارة «الكافية»، ولم يُعرفه؛ لظهوره مما سبق كما سبق، قدَّمه؛ لكونه معمولَ الفعل ولو ناقصًا، بخلاف الآتي؛ فإنه معمولُ الحرفِ.

(وَأَمْرُهُ) أي: خبر باب «كان» (كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ) في كونه واحدًا ومتعددًا ومفردًا وجملةً وغير ذلك.

(وَيَجُوزُ حَذْفُ «كَانَ») لكثرةِ استعماله (دُونَ غَيْرِهِ) لعدمِها، وهذه أحسنُ وأوضحُ من عبارة «الكافية».

(عِنْدَ قَرِينَةٍ، نَحْوُ: «النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ، إِنْ) كان عملُه (خَيْرًا فَـ) جزاؤهُ (خَيْرٌ، وَإِنْ) كان عملُه (شَرًّا فَـ) جزاؤهُ (شَرٌّ، وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهِ) أي: في مثلِ هذا الكلام، أي: في مجيء اسمٍ بعد «إنْ»، ثم فاءٍ، ثم اسمٍ (أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ) نصبُ الأول ورفعُ الثاني كما في المتن، وهذا أقوى؛ لقلةِ الحذف، وقوَّة المعنى، وعذوبته، وعكسه؛ أي: «إنْ كانَ في عمله خيرٌ فكان جزاؤه خيرًا»، وهذا أضعفُ؛ لضدي علَّتي الأول.

ونصبُهما؛ أي: «إنْ كان عملُه خيرًا فكان جزاؤهُ خيرًا»، ورفعُهما؛ أي: «إنْ كانَ في عملِه خيرٌ فجزاؤهُ خيرٌ»، وجرُّهما بتقدير حرفِ الجرِّ ليس بقياسيٍّ،

بل سماعيٌّ، نحو: «المرءُ مقتولٌ بما قتلَ به، إنْ سيفٍ فسيفٍ»؛ أي: إن كان قتلُه بسيفٍ فقتلُه بسيفٍ.

* * *

[اسمُ بابِ «إنَّ»]

(وَالْعَاشِرُ اسْمُ بَابِ «إِنَّ») وجهُ عدم التعريف مثل ما مرَّ، قدَّمه؛ لكونه معمول ما هو مُشبَّهٌ بالفعل التامِّ.

(وَهُوَ كَالْمُبْتَدَأِ) إلا في صحة وقوعه نكرةً صرفةً، ولو مع تعريفِ الخبر، ذكره الفاضلُ العصامُ[١].

(لَكِنْ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ) إلا للضرورة؛ لأنَّ كونه معمولَ الباب إنما يظهرُ بالعمل فيه، ولا يظهرُ العمل في المحذوف، قال في «الامتحان»: ولا بُدَّ من استثناءِ ضمير الشأن؛ فإنه يجوزُ حذفه إذا لم يلهِ فعلٌ صريحٌ[٢].

* * *

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص ١٥٨).

(٢) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٥٦).

[اسمُ «لَا» التي لنفيِ الجنسِ]

(وَالْحَادِي عَشَرَ: اسْمُ «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ) قدَّمه؛ لأن عامله مشابهٌ لـ«إنَّ» فبينهما شدة اتصال، ولأن عمل «ما» و«لا» مختصٌّ ببعض اللغة، بخلاف «لا» هذه، فلها رُجحانٌ عليهما.

(نَحْوُ: «لَا غُلَامَ رَجُلٍ عِنْدَنَا») وقد مرَّ شرطُ العمل في بحث العامل.

(وَقَدْ يُحْذَفُ) اسم «لا» (عِنْدَ وُجُودِ الْخَبَرِ) كما يُحذفُ الخبر عند وجودِ الاسم، وإلا يلزمُ الإجحافُ (نَحْوُ: «لَا عَلَيْكَ»؛ أَيْ: لَا بَأْسَ).

[خبرُ «مَا» وَ«لَا» المشبهتينِ بـ«لَيسَ»]

(وَالثَّانِي عَشَرَ: خَبَرُ «مَا» وَ«لَا» الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـ«لَيْسَ») قدَّمه؛ لأنه اسمٌ، وهو أصلٌ في المعمولية، (وَهُوَ مِثْلُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ).

[المضارعُ الداخلُ عليه إحدى النواصبِ]

(وَ) المنصوبُ (الثَّالِثَ عَشَرَ) من ثلاثةَ عشرَ (الْمُضَارِعُ الدَّاخِلُ عَلَيْهِ إِحْدَى النَّوَاصِبِ) الأربعةِ (نَحْوُ: «لَنْ يَضْرِبَ»).

* * *

[المجروراتُ]

(وَأَمَّا الْمَجْرُورُ) من الأقسامِ الأربعةِ للمعمولِ بالأصالةِ (فَاثْنَانِ؛ الْأَوَّلُ: الْمَجْرُورُ بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ) في بحث حرفِ الجرِّ.

(وَالثَّانِي: الْمَجْرُورُ بِالْإِضَافَةِ) معنويةً أو لفظيةً، (وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ) أي: المجرور بالإضافة (وَلَا) تقديمُ (مَعْمُولِهِ عَلَى الْمُضَافِ)؛ لأنَّ الإضافة تقتضي اتصالَ المضاف إليه بآخر المضافِ في اللفظ، والتقديمُ ينافيه، وعدمُ جواز تقديم معموله يكون أولى.

(إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ لَفْظَ «غيرٍ»، فَيَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عليه، نَحْوُ: «أنا زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ»؛ لِكَوْنِهِ بِمَعْنَى لَا ضَارِبٍ) لتضمُّنه معنى النفي؛ ولذا أُكِّد بـ«لا» في: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[1]، فتكون الإضافةُ كلا إضافةٍ.

(وَلَا) يجوز (الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا) أي: المضافِ والمضافِ إليه (بِشَيْءٍ فِي السَّعَةِ غَيْرَ مَا) أي: شيء (سُمِعَ) من العرب وحُفظ؛ أي: يجوزُ الفصلُ بهذا الشيء المسموعِ في السعةِ.

(وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ) ما لم يُسمع، بل يُقتصر عليه، وهو ثلاثةٌ: مفعولُ

---

(١) سورة الفاتحة (٧).

المضاف، وظرفهُ، سواء كان المضاف مصدرًا أو صفةً؛ كقراءةِ ابنِ عامرٍ[١]: ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَآءِهِمْ﴾[٢] بنصبِ الأولادِ وجرِّ الشُّركاء، وكقراءةِ بعضِهِم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾[٣] بنصبِ الوعد، وجرِّ الرسلِ، وكقولِهِ:

تــركُ يومًــا نفسِــكَ وهواهــا ... سَــعْيٌ لهــا[٤] في رَدَاهــا[٥]

وكقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «فهلْ أنتُم تاركُوا لِي صاحِبِي»[٦]، والقسمُ؛ نحو: «هذا غُلامُ واللهِ زيدٍ».

(وَلَا) يجوز الفصلُ بينهُما بشيء **(فِي الضَّرُورَةِ)** الشعرية **(إِلَّا بِالظَّرْفِ)** كقوله:

.... للهِ دَرُّ اليــومَ مَــنْ لامَهــا[٧]

---

(١) إمام أهل الشام في القراءة عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة، أبو عمران، ولد سنة إحدى وعشرين من الهجرة، أخذ القراءة عرضًا عن أبي الدرداء، قال خليفة ومحمد بن سعد وابن جرير توفي ابن عامر سنة ثماني عشرة ومئة. «معرفة القراء الكبار» (١/ ٨٤-٨٧).

(٢) سورة الأنعام (١٣٧). ينظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٦٣).

(٣) سورة إبراهيم (٤٧). ينظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٦٣).

(٤) (لها) سقطت من نسخة، وأثبتناها من نسخة أخرى.

(٥) عزاه ابن عقيل لبعض من يوثق بعربيته. «شرح ابن عقيل» (٣/ ٨٢).

(٦) رواه البخاري في حديث طويل، من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣٦٦١).

(٧) عجز بيتٍ من السَّريع، وهو لعمرو بن قَميئة اليشكري، وصدره: =

قال في «الامتحان»: والحق في هذا ما قاله ابنُ هشامٍ في «التوضيح»: أنَّ الفصل سبعةُ أقسام، ثلاثةٌ جائزٌ في السعة، وهو ما سبق، وأربعةٌ مختصّةٌ بالشعر: الفصلُ بمعمولِ لفظٍ غيرِ مضافٍ، وبفاعله، وبنعته، وبالنداء[١]، الأولُ كقوله:

تَسْقِي امْتِياحًا نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِها ....[٢]

أي: تسقِي ندَى ريقتِها المسواكَ، والامتياحُ: الاستياكُ.

والثاني كقوله:

.... ولا عَـدِمْنا قَهْـرَ وَجْـدٌ صـبٍّ[٣]

أي: قهرَ وجد صبّ بالإضافة، ثم رُفع الوجدُ، وكان فصلًا.

والثالثُ كقوله:

.... مِن ابنِ أبي شيخِ الأبَاطحِ طَالِبِ[٤]

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ

و (سَاتِيدَمَا): جبلٌ متّصلٌ من بحر الرّوم إلى بحر الهند، يقال: إنه سُمِّيَ بذلك لأنّه ليس مِنْ يومٍ إلاّ ويُسْفكُ عليه دمٌ، كأنّهما اسمان جُعلا اسمًا واحدًا. «الكتاب» (١/ ١٧٨)، و«المقتضب» (٤/ ٣٧٧).

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٥٦).

(٢) صدر بيت لجرير بن عطية، وعجزه: كَمَا تَضَمَّنَ ماءَ المُزنةِ الرَّصَفُ

والبيت من قصيدة يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان ويذم آل المهلب. «التصريح» (٢/ ٥٨)، و«ديوان جرير» (ص٣٨٦).

(٣) عجز رجز لا يعرف قائلة، وصدره: ما إنْ وَجدْنا لِلْهَوى من طِبِّ

(٤) عجز بيت من الطويل، وهو لمعاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصدره: =

أي: من ابنِ أبي طالبٍ شيخِ الأباطحِ.

والرابعُ كقوله:

كـــأنَّ بِـــرْذَوْنَ أبَـــا عِصَـــامِ زَيْـــدٍ ....[1]

أي: كأنَّ بِرذونَ زيدٍ يا أبا عِصَام، ولا يخفى ما بين كلاميه في كتابيه من التنافي.

(**وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُضَافُ**) بقرينةٍ (**فَيُعْطَى إِعْرَابُهُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ**) لقيامه مقامَه (**وَهُوَ**) أي: إعطاءُ إعرابِهِ له بعدَ الحذف (**الْقِيَاسُ**) والغالب (**نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسْـَٔلِ الْقَرْيَةَ﴾**[2]**، أَيْ: أَهْلَ الْقَرْيَةِ، وَقَدْ يَبْقَى مَجْرُورًا عَلَى النُّدُورِ**) وهو ليسَ بقياسٍ (**نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ الْآخِرَةِ﴾**[3] **بجرِّ الْآخِرَةِ عَلَى قِرَاءَةٍ؛ أَيْ: ثَوَابَ الْآخِرَةِ، وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ**) بقرينةٍ أيضًا (**وَ**) قد (**يَبْقَى الْمُضَافُ عَلَى حَالِهِ**) بلا تنوينِ عوضٍ ولا بناءٍ (**إِنْ عُطِفَ عَلَيْهِ مَا أُضِيفَ إِلَى مِثْلِ الْمَحْذُوفِ**) فيكونُ كالمذكور؛ ولذا لم يُعوَّض عنه التنوين، ولم يبن (**نَحْوُ**) قوله: يا مَن رأى عارضًا أُسَرُّ به (**«بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ**[4]**؛ أَيْ: ذِرَاعَيِ الْأَسَدِ**) وهما كوكبان

نجوتُ وقدْ بَلَّ المُرادِيُّ سَيْفَهُ

«التصريح» (٢/ ٥٩).

(١) صدر بيت من الرجز، لا يعرف قائله، وتمامه: حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ.
«الخصائص» (٢/ ٤٠٤).

(٢) سورة يوسف (٣).

(٣) سورة آل عمران (١٥٢).

(٤) البيت من المنسرح وهو للفرزدق، من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك ويهجو يزيد بن المهلب. «الكتاب» (١/ ١٨٠)، و«الخصائص» (٢/ ٤٠٨).

نيِّران ينزلهما القمرُ، وجبهةُ الأسد أربعةُ أنجمٍ من منازله.

(أَوْ كُرِّرَ مُضَافٌ إِلَى مِثْلِ الْمَحْذُوفِ، نَحْوُ: «يَا تَيْمَ (تَيْمَ عَدِيٍّ»**)** بالنصبِ (تيمَ عديٍّ) حذف المضاف إليه، وهو عديٌّ، بقرينة المذكور، وبقي المضاف على حاله، وذلك مذهب المُبِّرد والسِّيرافيِّ[1]، ومذهبُ سِيبَويه أنه مُضافٌ إلى «عَدِيٍّ» المذكور، و«تيم» الثاني تأكيدٌ لفظيٌّ فاصلٌ بين المضاف والمضاف إليه، ويجوز فيه الضم؛ لكونه منادى مفردًا معرفةً ظاهرًا، وتمامهُ:

.... لَا أَبَا لَكُمُ ... لَا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ[2]

والتيمُ قومُ عُمر بن لجأٍ، وعَدي إخوانهم، والبيتُ لجرير حين أراد عُمرُ التيمي الشاعرُ أن يهجوه، فقال جرير خطابًا لبني تيم: يا تيمُ المنسوب إلى عدي، لا أبا لكم؛ أي: أنتم ضُعفاء[3] لا ناصرَ لكم، أو أنتم أولادُ الزنا مُستحقُّون للهجاء، لا تتركوا عمر يهجوني فيلقينَّكُم في سوْءةٍ؛ أي: مكروهٍ من قِبلي، يعني: مُهاجاته إيَّاهُم.

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يُعطف ولم يُكرَّر كذلك **(فَـ)** لا يبقى، بل **(يُنَوَّنُ الْمُضَافُ)** أي: يُعطى التنوينُ إيَّاه **(عِوَضًا عَنْهُ)** أي: المضاف إليه؛ لعدمِ ما يجعل المحذوف كالمذكور **(إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُضَافُ غَايَةً)** و«حَسْبُ»، و«لا غيرُ»، و«ليسَ غيرُ» منويًا فيها المضافُ إليه.

---

(١) تقدمت ترجمتهما.

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في «ديوانه» (ص٢١٢)، و«الخصائص» (١/ ٣٤٥).

(٣) في نسخة (صغار).

(نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلًّا آتَيْنَا﴾[1]، وَنَحْوُ «حِينَئِذٍ»، وَ«يَوْمَئِذٍ»؛ أَيْ: كُلَّ وَاحِدٍ، وَحِينَ إِذْ كَانَ كَذَا، وَيَوْمَ إِذْ كَانَ كَذَا، وَإِنْ كَانَ) المضافُ (غَايَةً، وَهِيَ الْجِهَاتُ السِّتُّ) وقد سبقتْ في بحث حرف الجرِّ (وَحَسْبُ) عطف على «غاية»، (وَلَا غَيْرُ، وَلَيْسَ غَيْرُ مَنْوِيًّا فِيهَا) أي: في تلك المذكورات من الغاية وغيرها (الْمُضَافُ إِلَيْهِ) بلا عوضٍ؛ إذ لو كان منسيًا أُعرب المضافُ مع التنوينِ، نحو: «رُبَّ بعدٍ كانَ خيرًا من قبلٍ»، وكذا لو عوض عنه، نحو: «وكنتُ قبلًا»؛ لعدم علة البناء حينئذٍ، ولقلةِ الأخير لم يتعرض له.

(يُبْنَى) المضافُ في كلٍّ منها؛ لشبهه بالحرف في الاحتياج (عَلَى الضَّمِّ) جبرًا لنقصانه بأقوى الحركات.

* * *

(١) سورة الأنبياء (٧٩).

[المجزوماتُ]

(وَأَمَّا الْمَجْزُومُ) من الأقسامِ الأربعةِ للمعمولِ بالأصالة (فَفِعْلٌ مُضَارِعٌ دَخَلَهُ إِحْدَى الْجَوَازِمِ الْمَذْكُورَةِ سَابِقًا) في بحث العامل في المضارع (فَإِنْ كَانَتْ) الجوازمُ (كَلِمَ الْمُجَازَاةِ) حرفًا أو اسمًا، وقد مرَّ معناها (تَقْتَضِي شَرْطًا وَجَزاءً)؛ لأنها موضوعةٌ لتعليق أمر بأمرٍ، فتعمل فيهما؛ لأنَّ مبنى العمل على الاقتضاء، كما أن الابتداءَ و«كان» و«ما» و«لا» تعملُ في الاسم والخبر؛ لاقتضائها مسندًا إليه ومسندًا، وفيه ردٌّ لمن قال: إنَّ حرف الشرط ضعيفٌ، فلا يستطيع العمل فيهما، فتعمل في الشرط، وهما أو الشرط وحدَه في الجزاء أو الجزم فيه بالجِوار كالجرِّ الجِواري، وقد مرَّ وجهُ التسمية بهما، وفي «التسهيل» أنهما اسمان للجملتين، وصوَّبه الفاضل العصام بشهادة العُرف، وأن الجزاء اسمٌ لمجموع الجملة الثانية إذا كانت اسميةً، فلا معنى لجعله اسمًا لمجرد الفعل إذا كانت فعليةً.

(فَإِنْ كَانَا) أي: الشرطُ والجزاءُ (مُضَارِعَيْنِ) وذا أجودُ؛ لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى؛ ولذا قدَّمه، وإطلاقُ المضارع عليهما باعتبار صدرَيهما؛ لأنَّ الجزم يظهر فيه وإن كان المستحق له هو المجموع؛ فلذا سلك هذا المسلك فيما لم يظهر فيه الجزم ولو جوازًا، فافهم.

(أَوِ الْأَوَّلُ) أي: الشرطُ فقطْ (مُضَارِعًا) والثاني ماضيًا بفاء أو بدونه، أو

جملةً اسميةً (بِغَيْرِ فَاءٍ) يعني: إن كانا مضارعينِ حالَ كون الجزاء بلا فاء؛ لأنها تمنع عن الجزم، صرَّح به في «التسهيل»، وفي العبارةِ مسامحةٌ، والمراد ظاهرٌ؛ إذ لا احتمال لوجوده في الشرط حتى يُحترز عنه بهذا القيد، ولا حظَّ منه للمعطوف؛ إذ لا مدخلَ لوجود الفاءِ وعدمه في الجزاء في وجوبِ الجزم وعدمهِ في الشرط المضارع، فينبغي أن يقدِّمه عليه؛ لئلا يتوهم الاشتراك، والمراد بالمضارع ما لم يقارن بـ«لم» و«لما»؛ إذ لو قارن بهما لم يُتصوَّر فيه الجزم بكلم المجازاةِ فضلًا عن الوجوب؛ لانجزامه بهما قبل دخولها، فلا يدخل في هذه القاعدة وإن صدقَ عليه المضارع بلا فاء.

(فَالْجَزْمُ) بها لفظًا أو تقديرًا (فِي الْمُضَارِعِ) شرطًا أو جزاءً بلا فاءٍ (وَاجِبٌ) لوجودِ الجازم وصلاحيةِ المحلِّ وعدم المانع ولو بوجهٍ، نحو: «إنْ تَضْربْ أَضْرِبْ أو لا أَضْرِبْ»، ونحو: «إنْ تَضْرِبْ ضَرَبْتُكَ أو فقدْ ضَرَبْتُكَ أَوْ فأَنْتَ مَضْرُوبٌ».

قال الفاضلُ العصامُ: كون الأول مضارعًا والثاني ماضيًا مُسْتَهجنٌ؛ لأن فيه تأثيرَ أداة الشرط في الأبعد بإخراجه عن معناه، مع عدم تأثيره في الأقرب، ولذا لم يُوجد في الكلام القديم، بل قال البعضُ: لم يجئْ إلا في ضرورةِ الشِّعر.

وعلى هذا ينبغي أن يقبُحَ عطفُ الماضي على المضارع إلا أن يُقال: إنَّ العاطف بمنزلة تكرارِ أداة الشرط.

(وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مَاضِيًا، وَالثَّانِي مُضَارِعًا) بلا فاءٍ، وهذا أجودُ بعد الأول، كما إذا كانا ماضِيينِ، صرَّح به الرَّضِيُّ، فافهم[1].

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٤/ ١٠٦).

(**جَازَ الْجَزْمُ**) بها لفظًا أو تقديرًا؛ لوجود الجازمِ، وصلاحيةِ المحلِّ، وضعفِ المانعِ.

(**وَالرَّفْعُ فِي الثَّانِي**)؛ لضعف التعلُّق لحيلولة الماضي الذي ليس بمجزومٍ لفظًا أو تقديرًا، وليوافق الأول؛ لأنه تابعٌ له.

وأما الشرطُ فمجزومٌ محلًّا؛ لكونه ماضيًا، نحو: «إنْ أتَانِي آتهِ أو آتيهِ».

(**وَإِنْ كَانَ الْجَزَاءُ مَاضِيًا**) سواء كان الشرطُ ماضيًا أيضًا أو مضارعًا، وإنما سلكَ هنا هذا المسلكَ، مع عدم ظهور الجزم فيه؛ ليظهرَ وصفَ الماضي بالتصرُّف، وكونه بمعنى المضارع، ووصف المضارع بكونه منفيًا بـ«لَمْ» أو «لمَّا» (**مُتَصَرِّفًا**) لا غير متصرف كائنًا (**بِمَعْنَى الْمُضَارِعِ**) لا بمعنى نفسه (**أَوْ مُضَارِعًا مَنْفِيًّا بِـ«لَمْ» أَوْ «لَمَّا»**) لا بـ«لَنْ» أو «ما» أو «لا»؛ فإنَّ حُكم هذه المنفيات يجيءُ.

(**فَلَا يَجُوزُ دُخُولُ الْفَاءِ فِيهِ**) لتحقُّق تأثير أداة الشرط فيه بقلب معناهُ إلى الاستقبال، فاستغنوا فيه بالتعلُّق المعنويِّ عن الرابطِ اللفظيِّ، ولا يمكن الجزم فيه لفظًا أو تقديرًا؛ لبناء الأول وانجزامِ الثاني قبل دخول الأداة، فيكونُ محلًّا؛ (**نَحْوُ: «إِنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ»**) أي: أضربْ (**أَوْ «لَمْ أَضْرِبْ»**) أي: لا أضربْ، و«إنْ لَمْ تَضْرِبْ لَمْ أَضْرِبْ» و«إنْ تَضْرِبْ ضَرَبْتُ».

والشرطُ في الأخير مجزومٌ لفظًا كما عرفت، وفي غيره محلًّا.

(**وَإِنْ كَانَ الْجَزَاءُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً**) سواء كان الشرطُ ماضيًا أو مضارعًا، كما يُشير إليه بالأمثلة.

(**أَوْ**) جملةً (**مَاضِيَّةً**) بتشديد الياء، أي: منسوبةً إلى الماضي، بأن كان صدرها ماضيًا، يُرشدك إليه ما سيأتي من الأمريةِ إلى الدُّعائية، أو بتخفيفها، أي: ماضيًا صدرُها، فيكون وصفُ الجملة بها وصفًا بحال جزئها كما في (**غَيْرَ مُتَصَرِّفَةٍ**) على الأول، أي: غيرَ مُتصرِّف جزؤها؛ إذ لا يُتصوَّر فيها التصرُّف حتى يحتاج إلى نفيه، بل هو وعدمهُ إنما يعتبر في الفعل، وفي هذا تنبيه على ما نقلناهُ من «التسهيل»، وإنما خصَّ التنبيه بهذا؛ لعدم ظهور الجزم فيه أصلًا، وعدم داعي العدول عن هذا المسلك، وليُناسب ما قبله.

(**أَوْ**) ماضيًا (**بِمَعْنَاهُ**) أي: بمعنى نفسه، لا بمعنى المضارع، فإنَّ حُكمه ليس كذلك كما سبقَ.

ولعلَّ مراده أن يقول كذلك، يُرشدك إليه قوله: «أو مضارعًا مُقترنًا» لكنْ سقطَ من قلمه أو من قلم الناسخ الأول: ماضيًا، وفي بعض النسخ: ما بمعناه، و«ما» إما أولُ الساقط أو عبارةٌ عنه، ويمكن أن يكون المعنى: أو ماضيةً ماضيها بمعناه، إنما لم يقلْ بمعناها؛ حتى يكون التقدير: أو ماضيةً بمعناها؛ لأن المرادَ كون الماضي بمعناه لا كون الجملة الماضية بمعناها، ولئلا يُتوهم إرجاعه إلى «ماضيةً غيرَ متصرفة»، وفسادهُ مما لا يخفى.

(**فَلَا بُدَّ حِينَئِذٍ**) أي: حين إذا كان الجزاءُ ماضيًا بمعناه (**مِنْ «قَدْ» ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً**) ليكون نصًا على أن الماضي بمعناه (**أَوْ مُضَارِعًا**) أي: جملةً مصدَّرة بمضارع، لم يقل: مُضارعِيَّة؛ لأن الاقترانَ بالسين أو غيره صفةُ المضارع لا الجملة (**مُقْتَرِنًا بِالسِّينِ أَوْ «سَوْفَ» أَوْ «لَنْ» أَوْ «مَا»**) ليكون نصًا على عدم تأثير الأداة؛ لأن الثلاثة الأُول تدل على الاستقبال، والأخيرَ على الحال، فالأداةُ لا

تُحدثُ الاستقبال، ولا تبدل إليه الحال.

(أَوْ) جملةً (فِعْلِيَّةً) وفيه إشارةٌ إلى ما نقلناه عن الفاضلِ العصام في وجه التصويب.

(إِنْشَائِيَّةً كَـ) الجملة (الْأَمْرِيَّةِ) أي: المنسوبةِ إلى الأمر (وَالنَّهْيِيَّةِ) أي: المنسوبةِ إلى النهي (وَالِاسْتِفْهَامِيَّةِ وَالدُّعَائِيَّةِ) أي: المنسوبةِ إلى الدعاء، والتمنيةِ والعَرضيةِ والتحضيضيةِ (يَجِبُ دُخُولُ الْفَاءِ فِيهِ) أي: الجزاء؛ لعدم تأثير الأداة فيه؛ لوجوده قبلها في البعض، ولعدمه بعدها في البعض، فلم يُوجد التعلُّق المعنوي، فاحتيج إلى الرابط اللفظي، فلا جزمَ فيه؛ لِما مرَّ أن الفاءَ مانعٌ عنه، ولعدم صلاحية المحلِّ في البعض، فافهم.

(نَحْوُ: «إِنْ ضَرَبْتَ فَأَنْتَ مَضْرُوبٌ») مثالٌ للاسمية.

(وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِى شَىْءٍ﴾[1]) مثالٌ للماضية الغيرِ المُتصرِّفة من الأفعالِ الناقصة.

ونحو: (﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسٰى اَنْ تَكْرَهُوا شَيْـًٔا﴾) وَيَجْعَلَ اللهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[2]، مثالُ الغيرِ المُتصرِّفة من أفعال المقاربة.

(وَ﴿اِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[3])أي: فقد صدقتْ، وقوله تعالى: ﴿اِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ اَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾[4]، مثالُ الماضي بمعناه.

---

(١) سورة آل عمران (٢٨).

(٢) سورة النساء (١٩).

(٣) سورة يوسف (٢٦).

(٤) سورة يوسف (٧٧).

واعلم أن من خصائص «كان» بقاؤه على المُضي إذا كان شرطًا إلا قليلًا، وبقاءُ غيره عليه نادرٌ، كذا في الرَّضِيّ[١].

وقال ابنُ مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كلُّ ما دخلَ عليه «إنْ» وهو ماضٍ لا يُمكنُ انقلابُه إلى المستقبل لا بُدَّ من تأويله بأمرٍ استقبالي وإن كان «كان»، فقولك: «إنْ كُنتَ أحسَنتَ إليَّ فَشَكَرتُكَ» مؤولٌ بأنه إن يظهر كونكَ مُحسنًا إليَّ يظهر كوني شاكرًا لك.

(﴿وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ﴾[٢]) مثالُ المضارع المُقترن بالسين.

(﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[٣]) مثالُ المُضارع المُقترن بـ«لن».

(وَنَحْوُ: «إِنْ ضَرَبَكَ زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ») مثالُ الأمرية (أَوْ «فَلَا تَضْرِبْهُ») مثالُ النَّهيةِ (أَوْ «فَهَلْ تَضْرِبُهُ») مثالُ الاستفهاميةِ، (وَ«إِنْ تُكْرِمْنِي فَيَرْحَمُكَ اللهُ») مثالُ الدُّعائية، و«إنْ جئتني فليتكَ مُكرمٌ، أو فألا تنزلُ».

(وَإِنْ كَانَ) أي: الجزاءُ (مُضَارِعًا بِغَيْرِهَا) أي: بلا سينٍ و«سوف» و«لن» و«ما» (مُثْبَتًا أَوْ مَنْفِيًّا بِـ«لَا» فَيَجُوزُ الْفَاءُ) نظرًا إلى أن الأداة لم تُؤثر من حيثُ إنها لم تَقلِب معناه، فضعف التعلُّق المعنوي، فاحتيج إلى الرابط اللفظي (مَعَ) جواز (الرَّفْعِ) نظرًا إلى ما مرَّ من أن الفاء يمنع الجزم.

(وَ) يجوزُ (حَذْفُهُ) أي: الفاء (مَعَ الْجَزْمِ) نظرًا إلى أن وجودَ التأثير من

(١) شرح الرضي على الكافية (٤/ ١٣).
(٢) سورة الطلاق (٦).
(٣) سورة آل عمران (٨٥).

حيثُ إنها خلصته للاستقبال، أما في المثبت فظاهرٌ، وأما في المنفي بـ«لا»؛ فلأنها للنفي المُطلق على الصَّحيح؛ (**نَحْوُ**: «**إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ**») بحذفِ الفاء مع الجزم (**أَوْ** «**فَأَضْرِبُ**») بها مع الرفع مثالٌ للمثبت (**أَوْ**«**لَا أَضْرِبْ**») بالحذف مع الجزم (**أَوْ**«**فَلَا أَضْرِبُ**») بها مع الرفع.

قال سِيبَوَيه: لا يقعُ بعدَ الفاء فعل يمكن جزمُه بلا جزمٍ إلا على إضمارٍ يصرفهُ عن الجزم.

مثلُ: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ﴾[1]؛ أي: فهو لا يخافُ، فيكون اسميةً في التقدير.

وقال ابنُ جعفر[2]: وهو أقيسُ؛ لأن المضارع لا يصلحُ لأن يكون جزاءً بنفسه، فلولا أنه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء.

وقال المبرِّدُ: لا حاجة إليه، وارتضاه الرَّضِيُّ والمصنف رَحِمَهُمَاٱللَّهُ؛ لأن ما ذكر في وجه الأقيسة مندفعٌ بما ذكرنا في وجه دخول الفاء عليه، والصارفُ عن الجزم هو الفاء كما مرَّ، ويُعتبرُ الجزمُ في محلِّ الجملة.

* * *

---

(١) سورة الجن (١٣).

(٢) محمد بن جعفر بن أحمد بن خلف الأنصاري المرسي البلنسي الأصل، أبو عبد الله، أستاذ مقرئ نحوي جليل، أخذ عن ابن أبي الركب كتاب سيبويه، والقراءات عن ابن هذيل، وابن فرج المذكور، وكان مقرئًا جليلًا، ونحويًا معروفًا بإقراء «الكتاب» والتقدم فيه، من مؤلفاته: «شرح الإيضاح»، «شرح الجمل»، مات بمرسية في شوال سنة (٥٨٩هـ). «بغية الوعاة» (١/ ٦٨-٧٠).

[المعمول بالتبعية]

(وَأَمَّا الْمَعْمُولُ بِالتَّبَعِيَّةِ) وهو الثاني من النوعين، الأخصرُ والأنسبُ للأول الثاني، لكنْ غيَّر الأسلوبَ؛ لبُعد ما بينهما، وهو على ما في «اللب» ما تَبِعَ سابقه في الإعراب، وهذا تعريفٌ جامعٌ ومانعٌ، لكنه غيرُ مفيد للمبتدئ؛ لاستلزامه الدَّور، بل مُفيدٌ لمن عرف هذه التبعية بتتبع الموارد مثلًا، واحتاج إلى مجرد معرفة الاصطلاح، ولذا تركه، واكتفى بتعريف أقسامه على أن مفهومَ التعريف حاصلٌ بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفةِ المعمول بالأصالة، ولو سُلِّم عدمُ حصوله بها فهو حاصلٌ ببيان الأحكام، فافهم.

وفي تعريف ابن الحاجب خللٌ آخرُ بيَّنه في «الامتحان».

(فَخَمْسَةٌ) بالاستقراء (وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ شَيْءٍ مِنْهَا) أي: الخمسة (عَلَى مَتْبُوعِهَا) في السَّعة، وأما في الضرورةِ الشِّعرية فيجوزُ تقديمُ العطفِ بالحروف، كقولهِ:

.... عليكِ ورحمةُ الله السَّلامُ[1]

(وَعَامِلُهَا عَامِلُ مَتْبُوعِهَا) كما هو مذهبُ سِيبَوَيه، أما في الصفة والتأكيد وعطف البيان فلأنَّ المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلِّم منسوبٌ إليه مع

(١) عجز بيت من الوافر، وهو للأحوص، وصدره: أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ
«الخصائص» (٢/ ٣٨٦)، «الأصول في النحو» (١/ ٣٢٦).

تابعه، فلمَّا انسحب حُكمُ العامل ونسبتُه عليهما حتى صارا كمفرد منسوب إليه، وكان الثاني هو الأول في المعنى انسحبَ عملهُ أيضًا عليهما معًا؛ لتحصل المطابقةُ بين اللفظ والمعنى.

وأما جعلُ العامل فيها معنويًا - كما ذهب إليه الأخفشُ -، فخلافُ الظاهر؛ إذ المعنويُّ بالنسبة إلى اللفظيِّ كالشاذِّ النادر، أو مقدرًا - كما ذهب إليه البعضُ -، فخلافُ الأصل أيضًا، فلا يُصارُ إلى الأمر الخفي، إذا أَمكن العملُ بالأمر الجلي.

وأما في البدل؛ فلأنَّ المبدلَ منه في حُكم المطروح، فكأن العاملَ باشَر الثاني، ووافقهُ فيه المُبرِّدُ والسِّيرافيُّ والزمخشريُّ وابنُ الحاجبِ [١].

وأما جعلُ العامل فيه نظيرَ الأول لا نفسه - كما جعلَ الأخفشُ والرُّمانيُّ والفارسيُّ [٢] وأكثرُ المتأخرين - فخلافُ الظاهر أيضًا، والاستدلالُ بمثل قوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾ [٣]، حيثُ عملَ في البدل نظيرُ عامل المُبدل منه وهو اللام ممنوعٌ؛ إذ ليس كلٌّ من البدلِ والمُبدل منه المجرور فقط، بل هو مع الجارِّ، والعاملُ فيهما هو «جعلنا» لا اللام، وأما الاستدلالُ بأن البدل مُستقلٌّ ومقصودٌ دون المُبدل منه، فيؤيِّدُ مذهبَ سِيبَويه كما سبق، لا مذهبَهُم كما زعموا، وأمَّا في العطف بالحروف؛ فلأنَّ كونَ الحروف واسطةً بين العامل والمعمول، هو القياسُ، وتقديرُ العامل بعدها كما ذهبَ إليه الفارسيُّ

(١) تقدمت تراجمهم جميعًا.

(٢) تقدمت تراجمهم جميعًا.

(٣) سورة الزخرف (٣٣).

وابنُ جِنِّي خلافُ الظاهرِ والقياسِ، وجعلُه حرفَ عطفٍ بالنيابة كما ذهبَ إليه البعضُ بعيدٌ؛ لعدم لزومها لأحد القبيلتين كما هو حقُّ العامل.

(وَإِعْرَابُهَا) أي: الخمسة (كَإِعْرَابِهِ) أي: متبوعها، ولو محلًّا، أو موهومًا، نحو: «يا زيدُ العاقِلَ» بالنَّصب، ونحو:

بَدَا لي أنِّي لستُ مُدْركَ ما مَضَى ولا سَابِقٍ شيئًا إذا كانَ جَائِيًا[١]

فإنَّ «سابق» مع كونه مجرورًا عطفٌ على «مدركَ» مع كونه منصوبًا؛ لتوهُّم الجرِّ فيه؛ لأنه في موضع يكثر فيه الجرُّ بزيادة الباء، وأما الرفعُ في العاقل على أحد الوجهين في المثال المذكور فليس بإعرابٍ، ولا بناءٍ، بل هو لمجردِ المُشاكلة والاتِّباعِ؛ كجرِّ الجِوار، والتسميةُ بالرفع والجرِّ مجازٌ.

* * *

(١) البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى وقيل: هو لصرمة الأنصاري. ينظر: «ديوان زهير» (ص ٢٠٨)، و«الكتاب» (٣/ ٢٩)، و«الأصول» (١/ ٢٥٢)، و«الخصائص» (٢/ ٣٥٣).

[الصفة]

المعمولُ (**الْأَوَّلُ**) من تلك الخمسة (**الصِّفَةُ**) قدَّمها لكونها أشدَّ متابعةً، وأكثر استعمالًا، وأوفر فائدة (**وَهِيَ تَابِعٌ**) خرجَ به غيرهُ من المعمولات (**يَدُلُّ**) بهيئة تركيبه مع متبوعه دلالةً تضمُّنيةً أو التزاميةً صارت بالغلبة والاشتهار حقيقةً عُرفيةً على ما صرَّح به الفاضلُ العصامُ في «الأطول شرح تلخيص المفتاح» (**عَلَى مَعْنًى**) ثابتٍ (**فِي**) مدلول (**مَتْبُوعِهِ**) ولا يدلُّ عليه المتبوعُ، خرج به سائرُ التوابع، ودخل الوصفُ بحال الموصوف، نحو: «جاءني رجلٌ حسنٌ»؛ فإنَّ «حسنٌ» باعتبار تركيبه مع «رجل» يدل تضمُّنًا على حُسْنٍ ثابتٍ في الرجل، والوصفُ بحال المتعلِّق؛ كـ: «رجلٌ حسنٌ غُلامهُ»؛ فإن «حسن» باعتبار إسناده إلى فاعله يدل على حُسنٍ قائمٍ بالغُلام، وباعتبار تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا الإسناد يدلُّ على معنىً حاصل في المتبوع، وهو كونه بحيث يحسن غلامه.

وإنما سمِّي وصفًا بحال المتعلِّق مع أنه يصدقُ عليه أيضًا أنه يدل على معنىً في متبوعه؛ لجريان الإعراب على ما يدل على حال المتعلِّق، وللتمييز بينهما؛ لاختلاف أحكامهما ثبوتا (**مُطْلَقًا**) غير مقيَّدٍ بزمانِ النسبة إليه، وعلى ما قررناه لا يردُ البدلُ والعطفُ بالحروف في مثل: «أَعْجَبَنِي زيدٌ عِلْمُه» أو «وعلمُه»، والتأكيدُ في نحو: «جاءنِي القومُ كُلُّهم» أو «أَجْمَعون»؛ للدلالة على الشمول؛ لأنَّ دلالةَ كلٍّ منها ليست بتضمُّنيةٍ، ولا التزاميةٍ.

ولو قيل: إن هذا خلافُ المتبادر كما صرَّح في «الامتحان»[1]، فيخرج بـ«مطلقًا»؛ إذ دلالةُ كلٍّ منها مقيَّدةٌ بزمان النسبة إلى المتبوعِ كما صرَّح به الفاضلُ العصامُ.

وما قيل: أنَّ هذا قيدٌ للدلالة، لا للظرف؛ أي: دلالةً مطلقةً، غيرَ مُقيدة بخصوصية مادة، بل بهيئة تركيبه مع متبوعه، ودلالةُ الأمثلة المذكورة بخصوصية موادِّها، فردَّهُ المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنه ليس لغير العطفِ من التوابع مع متبوعاتها هيئةٌ مخصوصةٌ، ولذا قد يجوزُ في تابعٍ أن يكون نعتًا، وبدلًا وبيانًا؛ نظرًا إلى اختلاف المعاني وإن اتَّحد اللفظُ والهيئة التركيبية، على أن الظاهر على هذا التوجيهِ التأنيثُ، وإنما تركَ ذكر الفائدة لأنه وظيفةُ المعاني.

(**وَيَجُوزُ تَعَدُّدُهَا**)؛ لِما مرَّ في الخبرِ، (**نَحْوُ**: «**جَاءَنِي الرَّجُلُ الْعَالِمُ الْفَاضِلُ**»، **وَيَجُوزُ وَصْفُ النَّكِرَةِ**) حقيقةً، أو حُكمًا؛ كالمُعرَّف باللامِ للعهدِ الذهنيِّ، لكنْ لا تُوصفُ الحُكمية إلا بجملةٍ فعليةٍ فعلُها مضارعٌ، نحو قوله:

ولقــدْ أَمُــرُّ عَلَــى اللئـيمِ يَسُــبُّنِي ....[2]

كما لا تُوصفُ من المفردات إلا بنكرةٍ يمتنعُ دخولُ اللام عليها، نحو: «مررتُ بالرجُلِ مِثْلِكَ أو خَيْرٍ مِنْكَ».

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٥٥).

(٢) صدر بيت من الكامل، وهو لشمر بن عَمْرٍو الحنفيّ، كما في «الأصمعيات» (١/ ٣٢)، وعجزه:

.... فمَضَـيْتُ ثُمَّـتَ قلـتُ لا يعْنِينِـي

(**بِالْجُمْلَةِ**) لخلوِّها عن التعريف مع دلالتها على معنىً في المتبوع؛ كالمُفرد (**الْخَبَرِيَّةِ**) لا الإنشائيةِ؛ لأنها لا تقع صفةً إلا بتأويلٍ بعيدٍ، كما إذا قيلَ: «جاءنِي رجُلٌ اضْربهُ»؛ أي: مقولٌ في حقِّه: اضربْهُ؛ أي: مُستحقٌّ لأن يُؤمر بضربه، قال الفاضلُ العصام: قيَّدها بها هنا، وأطلقها في الخبر؛ إشارةً إلى جواز كون الإنشائية خبرًا بلا تأويل، دون الصفة؛ لأنها لتقييد الموصوف بأمرٍ يعلمُ المخاطبُ انتسابه به، والإنشائيةُ غيرُ معلومةِ النسبة قبل التكلُّم، والمقصودُ من خبر المبتدأ ليس إلا إفادةَ نسبةٍ غيرِ معلومةٍ للمخاطب، وهو كما يجهلُ النسبةَ الخبريةَ يجهلُ النسبةَ الإنشائيةَ[1].

(**وَيَلْزَمُ فِيهَا الضَّمِيرُ**) الراجعُ إلى تلك النكرة؛ للربط، ولولاهُ لظنَّت في بادئ الرأي أجنبيةً، وإنما التُزم فيها الضميرُ دون الخبر؛ لأن توجُّه المخاطبِ إليه فوق توجُّهه إليها، فليس ههنا مظنةُ الغفلة عمَّا لا يظهر إلا بمزيد توجُّه، ولذا بالغوا في ربط الحال أيضًا فوق المبالغةِ في ربط الخبر.

(**نَحْوُ: «جَاءَنِي رَجُلٌ قَامَ أَبُوهُ»، وَقَدْ يُحْذَفُ**) الضميرُ (**لِقَرِينَةٍ**) نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ﴾[2]؛ أي: فيه.

(**وَيُوصَفُ**) أي: يقعُ الوصفُ (**بِحَالِ الْمَوْصُوفِ**) بحسب الدلالة، ولو تجوُّزًا، مفردًا كان الوصفُ أو جملةً؛ ولذا قدَّم بيان كونه جملةً على هذا البحث، فـ«زيدٌ الحَسنُ» من هذا القبيل، وإن كان الحَسنُ في نفس الأمر هو وجهَه، أو عينه، أو غيرهما.

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص ١٧٧-١٧٨).

(٢) سورة البقرة (١٢٣).

(**وَبِحَالِ مُتَعَلِّقِهِ**) كذلك، فـ«زيدٌ الحَسنُ نفسهُ أو ذاتُه» من هذا القَبيل، وإن كان الـحَسنُ هو زيدًا؛ يعني: يُوصفُ بلفظ يـدلُّ على معنىً قائم بالمتعلِّق، ويـجري الإعرابُ عليـه باعتبـار معنىً اعتباريٍّ حاصـل فـي الموصوف باعتبار تركيبه معه.

ولمَّا قسَّم إلى قسمين أشارَ إلى اختلافِ أحكامِهما وتفصيلِهما، فقال: (**فَالْأَوَّلُ**) أي: الوصفُ بحال الموصوف (**يَتْبَعُهُ**) أي: الموصوف في عشرةِ أمورٍ، يُوجدُ في كلِّ تركيبٍ أربعةٌ؛ لاتحادهما في المعنى (**فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ**) حقيقةً، أو صورةً، كما في الجملة.

(**وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ**) والإعراب تركَهُ؛ حذرًا عن التكرار، ولا وجهَ لاستثناء ما يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث؛ لاشتراكه بينهما، فالتبعيةُ حاصلةٌ، وذكرُ الواو في الجميع لإرادة النوع من الجانبين، ولو أُريد كلُّ الأفراد منهما لذكَرَ «أو»، إلا في الاثنين.

(**نَحْوُ: «جَاءَنِي رَجُلٌ عَالِمٌ»، وَ«جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ صَالِحَةٌ»، وَالثَّانِي**) أي: الوصفُ بحال المُتعلِّق (**فِي الْأَوَّلَيْنِ**) من السبعةِ؛ أي: التعريفِ والتنكيرِ (**فَقَطْ**) دونَ الخمسة الباقية، وحُكمه فيها قد عُلِمَ في بحث الفاعل، ولذا لم يقل: وفي البواقي كالفعل، كما قال ابنُ الحاجب؛ إذ لم يسبق في كلامه ذلك، على أن هذا في كلامه حوالةٌ على غير المعلوم، فيُحتاجُ إلى انتظار شديدٍ.

(**نَحْوُ: جَاءَنِي رِجَالٌ رَاكِبٌ غُلَامُهُمْ**) أو: «الزَّيْدُونَ الرَّاكِبُ غُلَامُهُمْ»، ولمَّا توقَّف معرفةُ هذه التبعية على معرفةِ المعرفةِ والنكرةِ، والمفردِ والمثنى،

والمجموعِ والمذكَّر والمؤنَّث، وسبقَ بيانُ غير الأَوَّلين في بحث الفاعل؛ أراد أن يُبيِّنَهُما، فقال:

* * *

[المعرفةُ والنكرةُ]

(وَالْمَعْرِفَةُ) ولله دَرُّه حيثُ لم يُحوج الطالبَ إلى انتظارٍ شديدٍ؛ كابن الحاجِبِ والبيْضَاويِّ، قدَّمها، مع أن بعض أفرادها فرعُ النكرة؛ لكونها أشرفَ وأفيد، وكونِ مفهومها وجوديًا محضًا.

(مَا) أي: اسمٌ (وُضِعَ) وضعًا جزئيًا أو كليًا (لِشَيْءٍ) مُلتبسٍ (بِعَيْنِهِ) أي: بذاته المُعيَّنة من حيث إنه مُعيَّنٌ، فخرج به النكرةُ؛ فإنَّ «رجلًا» مثلًا موضوعٌ لمفهومه المُعيَّن من غير اعتبار تلك الحيثية، فالذِّهنُ لا يلتفتُ من سماعه إلا إلى ذات المفهوم، لا إلى تعيُّنه، و«الرجل» موضوعٌ لهذا المفهوم من هذه الحيثية، فالذهنُ لا يلتفت إليه إلا معها، وبهذا ظهرَ الفرقُ بين النكرة والضميرِ الراجعِ إليها، وبين أَسدٍ وأُسامةَ، كذا ذكرهُ الفاضلُ العصامُ.

وقال في «الامتحان»: هذا لا يتناولُ المُعرَّف باللام والنداء والإضافة؛ فإنَّ الإشارة إلى التعيين خارجةٌ عن وضعها، حاصلةٌ بالمجاورةِ في الاستعمال[1]؛ ولذا عدل عنه البيضاويُّ إلى ما فيه إشارةٌ إلى مُعيَّن، وقال العلَّامة التفتازانيُّ: والأحسنُ ما قيل: أنَّ المعرفة ما وُضع ليُستعمل في شيءٍ بعينه، والنكرةَ ما وُضعَ ليُستعملَ في شيء لا بعينه، فالمُعتبرُ في التعيين وعدمِه أن يكون ذلك بحسبِ دلالةِ اللفظ، ولا عبرةَ بحالةِ الإطلاق دون الوضع، ولا بما عندَ السامع دون

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٥٧).

المتكلِّم؛ لأنه إذا قال: «جاءني رجلٌ» يُمكنُ أن يكون الرجلُ مُعيَّنًا عند السامع أيضًا، إلا أنه ليس بحسب دلالة اللفظ، واختارهُ ابنُ الكمالِ الكامل في الأصول، وجعل بعضُهم معنى هذا التعريف: ما وُضعَ ليُستعملَ في شيء بعينه، واستبعدهُ الفاضلُ العصامُ، وبعضُهم: ما وُضِعَ لإفادة شيء بعينه، واستبعدَهُ ذلك الفاضلُ أيضًا بأن تعريفَ مقابلها ليس بهذا المعنى، ويُمكنُ أن يُقال: إنَّ الوضع أعمُّ من الشخصيِّ والنوعيِّ، والإشارةُ المذكورة في هذه الثلاثة وإن لم تكن داخلةً في وضعها الشخصيِّ، لكنها داخلةً في النوعي، فبالنظر إلى هذا لم يعدِل عنه، وما ذكرهُ في «الامتحان» بالنظر إلى الشخصيِّ الذي هو المُتبادر عند الإطلاق، وفي كلام العلَّامة إشارةٌ إلى هذا، حيثُ قال: والأحسنُ.

(وَالنَّكِرَةُ مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ لَا بِعَيْنِهِ) أي: غيرِ مُعيَّنٍ، هذا إذا كانت موضوعةً لفرد ما من الجنس، كما ذهب إليه الرَّضِيُّ[1]، أو لشيءٍ لا ملتبس بعينه؛ أي: من غير اعتبار تعيُّنه إذا كانت موضوعةً للماهية المطلقة، ويكون اعتبار الفرد من الخارج؛ كالتنوين وغيره، ورجَّحه السيِّد السندُ في تصانيفه، قالهُ الفاضلُ العصامُ[2]. **(وَالْمَعْرِفَةُ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ)** بالاستقراءِ:

[المضمراتُ]

(اَلنَّوْعُ الْأَوَّلُ: الْمُضْمَرَاتُ) فإنها موضوعةٌ لمعانٍ معيَّنةٍ من حيثُ إنها معيَّنة باعتبار أمرٍ كليٍّ، فإن الواضعَ لاحظَ أولًا مفهوم المتكلِّم الواحدِ

(١) «حاشية الرضي على الكافية» (٣/ ٢٣٤).

(٢) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٠).

مثلًا من حيث إنه يحكي عن نفسه، وجعله آلةً لملاحظة أفراده، ووضع لفظ «أنا» بإزاءِ كل واحدٍ منها بخصوصه بحيث لا يُفهم إلا واحدٌ بخصوصه على ما هو رأي المحقِّقين من المتأخرين، لا بإزاء القَدْر المشترك كما هو رأيُ المتقدمين، قدَّمها؛ لكونها أعرفَ مما عداها، وأعرفُها ضميرُ المتكلِّم؛ لبُعده عن الالتباس، ثم المخاطب؛ لوجود الالتباس في الجملة؛ فإنه يتطرقُ فيه ما لا يتطرق في المتكلِّم، ثم الغائب؛ فإنَّه وإن احتيج إلى لفظٍ يُفسِّره، لكنْ هذا بمنزلة وضعِ اليد عليه.

(**وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ**) بالنظرِ إلى ما قبله، وإلى إعرابه (**الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَرْفُوعٌ**) محلًّا (**مُتَّصِلٌ**) قدَّمه؛ إذ المرفوعُ عُمدةٌ، والأصلُ في الضمائر الاتِّصال، ولا يسوغُ المنفصل إلا لتعذُّر المتصل (**وَقَدْ سَبَقَ**) في بحث الفاعل.

(**وَالْقِسْمُ الثَّانِي: مَرْفُوعٌ مُنْفَصِلٌ، وَهُوَ: هُوَ، هِيَ، هُمَا**) للتثنيتين؛ ولذا ذكَرهُ بعد المُفردين، ولو لم يذكر كذلك لزم ذِكرهُ مرَّتين كما في عبارة غيره، ولمَّا كان مشتركًا بينهما ذكرَ الجمعينِ بعده، فقال: (**هُمْ، هُنَّ، أَنْتَ**) بالفتحِ (**أَنْتِ**) بالكسرِ (**أَنْتُمَا**) كهُمَا (**أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ، أَنَا، نَحْنُ**) إنما بدأ بالغائب؛ رعايةً لأسلوب الترقي، ومن بدأ بالمتكلِّم راعى أسلوبَ التنزُّل.

(**وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ: مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَنْصُوبٍ مُتَّصِلٍ وَمَجْرُورٍ مُتَّصِلٍ**) لا يُفرَّقُ بينهما إلا بتعيين ما اتصلَ به، فإن تعيَّن كونه جارًا فمجرور، وإن ناصبًا فمنصوب، وإن اشتبه فمشتبهٌ؛ ولذا اختلف في ضمير «الضاربه»؛ قيل: مجرورٌ مضافٌ إليه، وقيل: منصوبٌ مفعولٌ به، وبهذا الاعتبار لم يجعل الأقسامَ خمسةً كما جعلوا؛ (**نَحْوُ: «ضَرَبَهُ، ضَرَبَهَا، ضَرَبَهُمَا**) مثلُ: هُمَا (**ضَرَبَهُمْ، ضَرَبَهُنَّ،**

ضَرَبَكَ، ضَرَبَكِ، ضَرَبَكُمَا، ضَرَبَكُمْ، ضَرَبَكُنَّ، ضَرَبَنِي، ضَرَبَنَا، وَنَحْوُ: لَهُ»... إِلَى آخِرِهِ) لها، لهُمَا، لهُم، لهُنَّ، لكَ، لكِ، لكُما، لكُم، لكُنَّ، لي، لنا.

(وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ: مَنْصُوبٌ مُنْفَصِلٌ، وَهُوَ: إِيَّاهُ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُمْ، إِيَّاهُنَّ، إِيَّاكَ، إِيَّاكِ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُنَّ، إِيَّايَ، إِيَّانَا).

[العلَمُ]

(وَالنَّوْعُ الثَّانِي) من السِّتةِ (الْعَلَمُ) وهو ما لا يتناولُ غيره بوضعٍ واحدٍ جُزئيٍّ، تركهُ؛ لِمَا في «الامتحان»: أن نحوَ «أُسامةَ» غيرُ داخلٍ فيه، إلا أن يُدعى أن تناولَهُ للأفرادِ مجازٌ[1]، ويخدشهُ عدمُ الفرق في الاستعمال بينها وبين «أسد»، فالحقُّ ما قاله ابنُ الحاجب والرَّضِيُّ من أن تعريف مثلها تقديريٌّ؛ كعدل عُمَرَ لأمورٍ لفظية، مثل: امتناعِ اللام، ومنعِ الصَّرف.

(وَهُوَ قِسْمَانِ: عَلَمُ شَخْصٍ، نَحْوُ: «زَيْدٍ»، وَعَلَمُ جِنْسٍ) عينًا أو معنىً (نَحْوُ: «أُسَامَةَ، وَسُبْحَانَ») علمًا لحقيقة التسبيح على رأي، قدَّمه على أسماء الإشارة؛ لكونه أعرف منها؛ لأنَّ مدلوله متعيِّنٌ بحيث لا يُشاركه ما يُماثله وضعًا واستعمالًا، بخلافها؛ فإنه لا تعيُّنَ لها وضعًا بل استعمالًا.

[أسماءُ الإشارةِ]

(وَالنَّوْعُ الثَّالِثُ) من السِّتة (أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ) ولمَّا دل الاسمُ على الحدِّ اكتفي به، والإشارةُ حقيقةٌ في الحسية الحاضرة، فيخرج المضمرات وسائر

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٦٣).

المعارف؛ لأن إشارتها ذهنيةٌ، ونحو: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾(١)، و﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ﴾(٢) مجازٌ لغاية الظهور، فكأنه محسوسٌ مشاهدٌ، قدَّمها على الموصول وذي اللام؛ لأنها أعرفُ منهما؛ لأنَّ معرفتهما بالقلب فقط، بخلافها؛ فإنها بالعين أيضًا.

(وَهِيَ) مبتدأٌ خبرهُ محذوفٌ (ذَا) مبتدأ، خبره: (لِلْمُذَكَّرِ) المفرد أي: للإشارة إليه، ويُمكن أن يُجعل «ذا» مبتدأ ثانيًا بتقدير «منها» خبرًا، و«للمذكر» حالًا من فاعل الظرف، أو العكس، والجملة خبرُ الأول.

(وَلِمُثَنَّاهُ) أي: المذكَّر خبرٌ مقدَّمٌ؛ ليكون الضميرُ أقربَ إلى المرجع (ذَانِ) رفعًا مبتدأ مؤخَّرٌ، أو ثان بتقدير «منها» كـ«ذا» (وَذَيْنِ) نصبًا وجرًا.

(وَلِلْمُؤَنَّثِ) المفرد (تَا) بقلب الذال في المذكَّر تاءً؛ إذ العادةُ هي الفرق بينهما بها؛ ولهذا جُعل أصلَ السائر، ذكرهُ الفاضلُ العصامُ، (وَذِي) بقلب الألف ياءً؛ فرقًا بينهما أيضًا بالياء التي هي علامةُ التأنيث في «تَضْرِبينَ»، قيل: هي الأصلُ؛ لكونها بإزاءِ «ذا»، (وَتِي) بقلب الألفِ ياءً؛ مبالغةً في الفرق (وَتِهْ وَذِهْ) بقلبِ الألفِ هاءً، وسكونها في الوقف والوصل؛ إجراءً له مجرى الوقف، وبكسرها بلا ياء (وَتِهِي وَذِهِي) بوصلِ الياء، و«ذات» لم يذكرها؛ لقلتِها.

(وَلِمُثَنَّاهُ) أي: المؤنَّثِ (تَانِ وَتَيْنِ) قال في «الامتحان»: وهذا يدلُّ على أن الأصل «تا»(٣).

---

(١) سورة مريم (٦٣).

(٢) سورة الأنعام (١٠٢).

(٣) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٦٦).

(**وَلِجَمْعِهِمَا**) أي: المذكَّر والمؤنَّث (**أُولَاءِ مَدًّا وَقَصْرًا**) فيُكتبُ بالياء؛ لأنَّ ألفه مجهولُ الأصل، ويُرسمُ الواو؛ لئلا يلتبسَ بـ«إلى» حرف جر، وحُملَ عليه الممدودُ.

(**وَيَلْحَقُ أَوَائِلَهَا**) أي: أسماء الإشارة (**حَرْفُ التَّنْبِيهِ**) للتنبيه على المُشار إليه قبلَ ذكره، وهو «ها»؛ لاشتهارِ اختصاصِ «أما» و«ألا» بالجملةِ ما لم يلحق أواخرها اللام، فلا يقال: «ها ذلكَ، وهَا تلكَ»؛ لأنَّ حرفَ التنبيه لا يلحق ما للبعيدِ، بخلافِ اللامِ، فلا يجتمعانِ.

(**نَحْوُ: «هَذَا»، وَيَتَّصِلُ بِأَوَاخِرِهَا كَافُ الْخِطَابِ**) تنبيهًا على حال المخاطب من التذكير والتأنيث، والإفراد وضِدَّيهِ، وهو حرفٌ؛ لعدم حظِّه من الإعراب؛ إذ لا يمكنُ جعلُه تابعًا لاسم الإشارة؛ لتبايُنهما، أو عدم القصد بالنسبة، واسمُ الإشارة لا يُضاف، وقيل: لامتناعِ وقوعِ الظاهر مقامها، ومنع مستندًا بنحو: «افعل»، وأُجيب: بأنَّ فيه دليل الاسمية، وهو الإسنادُ إليه، ولا يخفى أن هذا كلامٌ على السند، واللازم إثباتُ المقدمةِ الممنوعةِ، وأنى هذا؟!

(**فَيُقَالُ**) في المُذكَّر المفرد (**ذَاكَ**) بالفتح، وفي المؤنَّث المفردِ (**ذَاكِ**) بالكسر، وفي تثنيتهما (**ذَاكُمَا**) وفي الجمعِ المُذكَّر (**ذَاكُمْ**) وفي المؤنَّث (**ذَاكُنَّ**) إنما تُصرفُ بهذا التصرف مع أن الحرفَ لا يتصرَّف؛ لكونه على صورة الاسم، وعدمِ أصالته في الحرفية.

(**وَكَذَا**) أي: مثلُ ما ذُكر، أو لفظ «ذا» في تصرف حرف الخطاب المتصل بآخره (**البواقي**) من «ذانِ» إلى «أُولاءِ»، نحو: «ذَانِكَ» إلى آخره، و«تَاكَ» إلى آخره، و«تَانِكَ» إلى آخره، و«أُولئكَ» إلى آخره، فيصيرُ خمسة وعشرينَ؛ إذ

حرفُ الخطاب خمسةُ أنواع؛ لاشتراك التثنيتين، وكذا اسمُ الإشارة المُستعمل مع حرف الخطاب، فبضرب الخمسة في الخمسة يحصلُ ما ذكر.

وقال البيضاويُّ: وجاء إفرادُهما مُطلقًا[١]، (**وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا**) أي: حرف التنبيه وكاف الخطاب؛ لعدم المانعِ مع عدم إغناءِ أحدهما عن الآخر؛ (**نَحْوُ**: «**هَذَاكَ**»، **وَيُقَالُ**) أي: يقولُ العربُ (**تِلْكَ**) في «تي»، (**وَأُولَالِكَ**) في «أُولَاءِ» بالمدِّ باللام مع حذفِ الياء؛ لالتقاء الساكنين في الأولى، وقصرِ الهمزة في الثانية، وهو جائزٌ على ما في «التسهيل»، ويحتملُ أن يكونَ الأولى بفتحِ التاء وحذفِ الألف من «تا»؛ لِما مرَّ، لكنه قليلٌ، ولم يحذف الألف في «ذلك»؛ لخفَّتها، بل كسر اللام على ما هو الأصلُ في تحريكِ السَّاكنِ.

(**وَذَانِّكَ وَتَانِّكَ مُشَدَّدَتَيْنِ**) إذ المُخفَّفتان للمتوسط حالَ كونِ كلٍّ من هذه الكلماتِ الأربعِ (**لِلْبَعِيدِ**)؛ لأن زيادةَ الحرف تدلُّ على زيادة المعنى، قيل: التشديدُ عِوضٌ عن الألف المحذوفة عن المُفرد، وارتضاهُ الرَّضِيُّ[٢]، واستحسنهُ الدَّمامينيُّ، وردَّهُ الفاضلُ العصامُ: بأنه ينبغي حينئذٍ أن يكونا للمتوسط كما بالتخفيفِ، ثم قال: قد يُقالُ: إنَّ من لم يجعل النون بدلًا من اللام لم يجعل المشدَّد للبعيد، بل عند غير المُبرِّد صيغ التثنيةِ سواءٌ في القريبِ والبعيدِ والمتوسطِ[٣].

---

(١) «امتحان الأذكياء بشرح اللب» (ورقة/ ٦٦). وقوله: (وجاء إفرادُهما) أي: اسم الإشارة وحرف الخطاب.

(٢) «حاشية الرضي على الكافية» (٢/ ٤٨١).

(٣) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٠).

أقولُ: لا بُعدَ في إفادة حرفٍ واحدٍ فائدتين؛ كالألفِ واللامِ في لفظة «الله»، واختصاصُ إفادةِ البُعد باللامِ ممنوعٌ.

وقال المبرِّدُ: الأصلُ «ذانِ، أو تَانِ لكَ»، جعل اللام نونًا، وأدغم.

وردَّهُ أيضًا: بأن الأصل كونُ الإدغام بجعل الأول مثل الثاني، وهنا ليسَ كذلكَ.

أقولُ: ذلك ممنوعٌ؛ لوجود مثل: «اطَّرد، وادَّمع»، على أنه إنما لم يُجعل كذلك؛ لامتناع تغييرِ الأول؛ لكونه علامةً، مع أن فيه مزية الغنة، وبأنه لا إدغامَ مع سكون الثاني، وقد عرفتَ أن اللام ساكنةٌ، كسرت؛ لالتقاءِ الساكنين، ولا ساكنَ هنا قبلها حتى يلزمَ التقاء السَّاكنينِ.

أقولُ: إن أراد أنه لا إدغامَ مع بقاء السكون فمسلَّمٌ وغيرُ مفيد، وإن أرادَ أنه لا إدغامَ بعدَ زواله بالتحريك فممنوعٌ؛ لجواز مثل: «ليَمُدَّ»، على أنه يمكن أن تدخلَ اللام مكسورة عنده كما ظنَّهُ الرَّضِيُّ[1]، وارتضاهُ الدَّمامينيُّ.

وردَّهُ أيضًا: بأنه لو كان بدلًا عن اللام لم يصحَّ «هذانِّ» بالتشديد مع «ها» كما لا يصحُّ «ها ذلكَ»، وقد جاءَ.

أقولُ: مجيئهُ لعدم اللام لفظًا، فيجوزُ أن يجتمع الهاءُ مع البدل، وإن لم يجز مع المُبدلِ منه، وقيل: اللامُ كانت قبلَ النون، وفيه: أنه يلزمُ الفصلُ بين نون التثنية وألفها باللام، وأن الأصلَ دخوله بعد تمام الكلمة، وقد جاء «ذَانِيكَ، وتَانِيكَ» بإبدال النون ياءً.

---

(١) «حاشية الرضي على الكافية» (٢/ ٤٨١)؛ فإنه قال:، كأنه أدخل اللام مكسورة بعد نون التثنية... إلخ.

(وَأَمَّا ثَمَّةَ) بالفتحِ (وَهُنَا) بالضمِّ والتخفيفِ، وهو لازمُ الظرفية إما منصوبًا، أو مجرورًا بـ«من» أو «إلى» لا غير، (وَهَهُنَا وَهَنَّا) بالفتحِ والتشديدِ، وهو الأكثرُ، وجاءَ الكسرُ (وَهُنَالِكَ؛ فَلِلْمَكَانِ) الحقيقيِّ الحسيِّ (خَاصَّةً) لا تُستعملُ في غيره إلا مجازًا، والثاني للقريب، وما سواه للبعيدِ.

[الموصولُ]

(وَالنَّوْعُ الرَّابِعُ) من الأنواعِ الستَّة للمعرفةِ (الْمَوْصُولُ) بغيره، وهو معنى الاسميِّ، وأما الموصولُ به غيره فمعنى الحرفيِّ، ذكرهُ الفاضلُ العصامُ، وهو في الاصطلاح: ما لا يصيرُ جزءًا إلا بخبرية وعائدٍ، وتركَهُ لأنه لا يُفيدُ للمبتدئ؛ لاستلزامه الدَّورَ، بل يُفيدُ لمن عرف عدم صيرورته جزءًا في الاستعمال، واحتاَجَ إلى مجرد معرفةِ الاصطلاح، ومعرفةُ الأفراد تحصلُ بالتعداد، قدَّمه على المُعرَّف باللام مع أن بينهُما مساواةً؛ لمناسبته لأسماء الإشارة في كونه من المبهمات.

(وَلَا بُدَّ لَهُ) أي: للموصولِ في جزئيته من الجملة (مِنْ صِلَةٍ) ليكونَ بها معرفة بأن يُشار إلى معهودٍ بمضمونها بين المتكلِّم والسامعِ على ما هو وضعُه، ولذا قيَّدها بقوله: (جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ مَعْلُومَةٍ لِلسَّامِعِ) في اعتقاد المتكلِّم؛ ليكون مضمونها حُكمًا معلومَ الوقوع له قبل التكلُّم بها، ولا حُكمَ في المفرد فضلًا عن المعلومية، والإنشائيةُ لا يُعرف مضمونها إلا بعد إيرادها، ولو كان الخبريةُ غير معلومةٍ له لا تصحُّ[1] أن تكونَ صلةً.

---

(١) في نسخة (لا تصلح).

وبما ذكرناه اندفعَ ما يُقال: أنَّ الموصول لو كان معرفةً بالصلة لكان النكرة الموصوفة بالجملة معرفةً بها، فيلزم عدمُ الفرق في «من» مثلًا بين أن يكون موصولًا، أو موصوفًا في مثل قولك: «لقيتُ مَنْ ضَرَبْتُه»، أما اندفاعُ الملزوم فظاهرٌ، وأما اندفاعُ اللازم فلأنَّ معنى الأول بحسبِ الوضع: «لِقيتُ الإنْسانَ المَعْهودَ بكونِهِ مضْرُوبًا لكَ»، ومعنى الثاني: «لَقِيتُ إنسانًا مضْرُوبًا لَكَ»، وفيه تخصيصٌ، لكنه ليس بوضعيٍّ، والتفصيلُ يُطلبُ من الرَّضِيِّ[١] والدَّمامينيِّ في «شرح التسهيل»، هذا على ما هو المشهور، وقال الدَّمامينيُّ: والعهدُ غيرُ لازمٍ، بل هو غالبٌ، وقد يُرادُ به الجنس فيوافقُ صلته؛ كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ﴾[٢].

وقد يُبهمُ الصِّلةُ؛ قصدًا إلى تعظيمِ الموصولِ؛ كقولِ الشَّاعر:

فإنْ أَسْتَطعْ أغْلِب وإنْ يَغْلبِ الهَوَى ... فمِثْلُ الذي لاقيتُ يُغلبُ صاحبُهْ[٣]

(فِيهَا) أي: الجملة **(ضَمِيرٌ عَائِدٌ إِلَى الْمَوْصُولِ)** للربط به، خُصَّ الضميرُ بالذِّكْر؛ لغلبته، وأصالتِهِ، وقال صاحبُ «التسهيل»: أو خلَفه؛ أي: الضميرِ، وقال الدَّمامينيُّ في «شرحه»: المرادُ به الظاهرُ؛ كقولِهِ:

أيـا رَبَّ ليلـى أنـتَ في كـلِّ مـوطنٍ ... وأنـتَ الـذي في رحمـةِ الله أطمـعُ[٤]

---

(١) «حاشية الرضي على الكافية» (٣/ ٨).

(٢) سورة البقرة (١٧١).

(٣) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة؛ كما في «الأغاني» (٢/ ٢٩٦).

(٤) البيت من الطويل، وهو لمجنون ليلى. «مغني اللبيب» (١/ ٦٥٥)، و«توضيح المقاصد» (١/ ٤٤٣).

أي: في رحمته، لكنْ قال أبو عليٍّ: منهم من لا يُجيزه، وقال بعضُهم: لم يُجزه سِيبَوَيه في الخبر، ففي الصلة أولى، فظهرَ مِن هذا ما في «الامتحان» أن العائدَ عامٌّ كعائد المبتدأ، كذا في «التسهيل»، وقال الفاضلُ العصامُ[1]: والأصلُ كونُ الضمير غائبًا؛ لأنَّ الظواهر بأسرها غُيَّبٌ، وقد يُعدلُ عنه إذا كان الموصولُ أو موصوفه خبرًا عن المتكلِّم أو المخاطب، نحو قول عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ:

أنا الذي سمَّتنِي أُمِّي حَيْدَرهْ ....[2]

ونحو: «أنتَ الذي قُلتَ».

وأمَّا إذا كان كلٌّ منهما مخبرًا عنه بأحدهما، أو مُشبَّهًا به؛ فلا يجوزُ إلا الغَيبة، نحو: «الذي قالَ أنا أو أنتَ»؛ إذ في «الذي قلت» إغناءٌ عن الإخبار بـ«أنا أو أنت»، ونحو: «أنا حاتمٌ الذي وهبَ المئتينِ»، وأما إذا وُجدَ ضميران جازَ المُعاملةُ بكلٍّ منهما على خلافِ الآخر، نحو: «أنا الذي قلتُ، وضربَ زيدًا».

(**وَيَجُوزُ حَذْفُهُ**) أي: الضميرِ، كثيرًا لو مفعولًا، وقليلًا لو مبتدأً أو مجرورًا (**عِنْدَ قَرِينَةٍ**) إذ لا حذفَ بدونها إلا منسيًا، ولا يجوز هنا، ولو مفعولًا؛ لكونه جزءًا من الصلة (**وَهُوَ**) أي: الموصولُ (**الَّذِي**) هو (**لِلْوَاحِدِ**) المُذكَّر، واللام الأولى حرفُ تعريفٍ بإجماع، زِيدتْ؛ لئلا يكون وصفُ المعرفة به كوصفِها بالنكرة، فإنَّه في حكم الصفات المُشتقة في وقوع الأوصاف، وشيء

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢٠).

(٢) شطر رجز للإمام علي كرم الله وجهه، وتمامه: أَضْرِبُكُمْ ضَرْبَ غُلامٍ قَسْوَرَهْ «لسان العرب» مادة (حدر).

منها لا يكونُ معرفةً بدون أداة التعريف، والثانيةُ أصليةٌ؛ كالياء عند البصريين، وزائدةٌ عند الكوفيين؛ لتفصلَ بين الأُولى والذال الساكنة التي هي الموصول، ثُم كُسرتْ وأشبعت، قال الفاضلُ العصامُ: هذا مما لا يجلبه مناسبة فضلًا عن شاهد، ثم القياسُ فيه الكتابة بلامينِ؛ إذ الأولى ليست بجزءٍ منه، بل كلمةٌ برأسها، لكنْ عدلَ عنه هنا؛ لتنزيلها منزلةَ الجزء منه؛ للزومها له.

(**وَلِمُثَنَّاهُ**) أي: الواحد (**اللَّذَانِ**) رفعًا (**وَاللَّذَيْنِ**) نصبًا وجرًّا، وكُتبَ فيه بلامين؛ للفرق بينه وبينَ الجمع، وحُملَ عليه اللذانِ واللتانِ.

(**وَلِجَمْعِهِ**) أي: المذكَّر، قيَّدهُ في «التسهيل» بالعاقل (**الَّذِينَ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ**) من الرفعِ والنصبِ والجرِّ.

(**وَالَّتِي**) كالذي هيَ (**لِلْوَاحِدَةِ**) المؤنَّث.

(**وَلِمُثَنَّاهَا**) أي: الواحدة (**اللَّتَانِ**) رفعًا (**وَاللَّتَيْنِ**) نصبًا وجرًّا.

(**وَلِجَمْعِهَا**) أي: المؤنَّث (**اللَّوَاتِي**) وجاء فيه: «اللَّوا» بحذف التاء والياء معًا (**وَاللَّائِي**) بالهمزةِ والياءِ (**وَاللَّايْ**) بالياء فقط ساكنةً أو مكسورةً (**وَاللَّاتِي**) بالتاء والياء (**وَاللَّاتِ**) بحذف الياء؛ اكتفاءً بالكسر (**وَاللَّوَائِي**) بالهمزةِ والياءِ، قال مولانا السيِّد عبدُ الله في «شرح لُبِّ الألباب»: الظاهرُ أن هذا واللواتي جمعُ الجمعِ.

(**وَذَا**) عطفٌ على «الذي» الواقع (**بَعْدَ «مَا»**) الكائنةِ (**لِلِاسْتِفْهَامِ**) نحو: «ماذا صنعتَ؟» إما بمعنى: «ما الذي؟» فالرفعُ أولى في جوابه؛ ليُطابقَ السؤالَ في كونهما اسميين، ويجوزُ النَّصبُ بتقدير الفعلِ المذكور، أو بمعنى: «أيُّ شيءٍ؟»

فالنصب أولى فيه؛ ليُطابق السؤالَ أيضًا في كونهما فعليينِ، ويجوزُ الرفعُ على أنه خبرُ محذوفٍ.

(وَمَنْ) لذي[(١)] العلم، إلا أنه يتجوز (وَمَا) في الغالب لغيره، ولصفاتِ ذي العلم، وللمُبهمِ أمرُه، ويستوي فيهما الإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ، والتذكيرُ والتأنيثُ، كذا ذكرهُ الفاضلُ العصامُ.

(وَأَيٌّ) للمُذكَّر (وَأَيَّةٌ) للمؤنَّث (وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ) أي: مجموعُهما على ما في «شرح المفتاح» للشريف و«التفتازانيِّ»، لا اللام وحدَهُ على ما هو المُختار في حرف التعريفِ، فعلى هذا فالوجهُ أن يقول: «ال»؛ كـ«هَلْ»، ذكرهُ في «الامتحان»[(٢)]، لكنْ هذا مُخالفٌ لِما سبقَ، ولعلَّه تمشى في أحد الموضعين على أحدِ الرأيينِ، وفي الآخرِ على الآخرِ.

الكائنان (فِي اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِمَعْنَى «الَّذِي») في المُذكَّر (أَوِ «الَّتِي») في المؤنَّث.

[المعرفُ باللامِ]

(وَالنَّوْعُ الْخَامِسُ) من الستَّة (الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ، سَوَاءٌ كَانَ لِلْعَهْدِ) الخارجيِّ على ما هو المُتبادرُ عند الإطلاقِ، كما إذا أُشيرَ بها إلى حصَّة مُعيَّنة من ماهية مدخولها، إما فردًا، أو أفرادًا؛ (نَحْوُ: «جَاءَنِي رَجُلٌ، فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ») المعهودَ المذكورَ.

---

(١) في نسخة (لذوي).

(٢) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٦٧).

(أَوْ لِلْجِنْسِ) كما إذا أُشيرَ بها إليه من حيثُ هوَ هوَ، فتُسمَّى لام الحقيقة؛ (نَحْوُ: «الرَّجُلُ) أي: جنسُه (خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ») أي: جنسِها، أو من حيثُ وجوده في ضمن كلِّ الأفراد، فتُسمَّى لام الاستغراق؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ الآيةَ، أو في ضمن بعضِ الأفراد بلا تعيين، فتُسمَّى لامَ العهد الذِّهنيِّ، نحو: «ادْخُلِ السُّوقَ، واشْتَرِ اللَّحْمَ»، حيثُ لا عهدَ.

(وَ) المُعرَّفُ (بِحَرْفِ النِّدَاءِ إِذَا قُصِدَ بِهِ مُعَيَّنٌ نَحْوُ: «يَا رَجُلُ»)، وإلا فنكرةٌ، نحو: «يا رجلًا»، والمتقدِّمون لم يذكروه؛ لزعمهم أنه داخلٌ في المُعرَّف باللام؛ إذ أصلُ «يا رجلُ» مثلًا: «يا أيُّها الرَّجُلُ»، والمصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يسلكْ مسلكَهُم؛ لكونه تكلُّفًا.

[المضافُ إلى أحدِ هذه الخمسةِ]

(وَالنَّوْعُ السَّادِسُ) من الستة (الْمُضَافُ إِلَى أَحَدِ هَذِهِ الْخَمْسَةِ) بالذاتِ أو بالواسطة مما تصحُّ الإضافة إليه، ولا يلزمُ من ذلك الكلام صحَّة الإضافة إلى كلٍّ من أفرادها، فلا يَردُ أنه لا تصحُّ الإضافةُ إلى المُعرَّف بالنداء و«ماذا» (إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً) إن لم يتوغَّل في الإبهام؛ كـ«مثل» و«غير»، وقد سبق أنَّ اللفظيةَ لا تُفيدُ تعريفًا؛ (نَحْوُ: «غُلَامُ زَيْدٍ») أو «يدُ غلامه»، وتعريفهُ مُساوٍ لتعريفِ المضاف إليه عند الجمهورِ.

* * *

[العطف]

(وَ) التابعُ (الثَّانِي) من الخمسةِ (**الْعَطْفُ بِالْحُرُوفِ**) أي: المعطوفُ بأحدها، قدَّمه مع كونه بالواسطة؛ لاستقلاله لفظًا، وهو ظاهرٌ، ومعنًى؛ لكونه مقصودًا بالنسبة كمتبوعه، بخلافِ السائر كما يجيء، ولأنه بدخولِ الواو على الصفة يكونُ أحقَّ بالاتصال بها كما سيجيءُ في التأكيد، وتركَ تعريفَ ابنِ الحاجبِ؛ لعدم صدقه في غير الواو والفاء وثُمَّ وحتَّى إلا بتكلُّفٍ ارتكبه البعضُ، واكتفى بما يُفهمُ من قوله: (**وَهُوَ تَابِعٌ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدُ الْحُرُوفِ الْعَشَرَةِ**) التي هي للعطف حقيقةً، فلا تَرِدُ الصفاتُ الواردةُ مع الواو لزيادة اللُّصوقِ؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[1] على رأي، والتأكيداتُ الواردةُ بالفاء أو ثُمَّ لمجرد التدرُّج والارتقاء، نحو: «بالله فبالله»، و«والله ثمَّ والله»، وكونُ المعطوف على الصفة، مثل: «جاءني زيدٌ العالمُ والشَّاعرُ والكاتبُ» صفة نحوية ممنوعٌ، كيف ولو كان كذلك لاستحقَّ الرفعَ من جهتين؟! وجعلُ الرفع الواحدِ أثرًا لكِلا المقتضيينِ ممتنعٌ، وجعلهُ لأحدهما والتقديرُ للآخر مما لم يقلْ به أحدٌ.

(وَهِيَ) أي: تلك العشرة، ولقد أحسن في عدِّها هنا، وابنُ الحاجبِ أخَّرها إلى بحث الحروف، فلزمَ الانتظارُ الطويلُ (**الْوَاوُ**) للجمعِ مطلقًا (**وَالْفَاءُ**) له،

---

(١) سورة الحجر (٤).

مع الترتيبِ بلا مُهلةٍ وتَراخٍ، فتكون للتعقيب (وَ«ثُمَّ») للترتيب معها (وَ«حَتَّى») له معها أيضًا، لكنها فيه أقل، وهي فيه ذهنيةٌ، لا خارجيةٌ كما في «ثُمَّ»، والمعطوفُ به جزءٌ قويٌّ أو ضعيفٌ من المتبوع؛ ليُفيدَ قوَّةً أو ضعفًا فيه، فيصلح لأن يُجعَلَ غايةً للفعل المتعلِّق بالكلِّ، ويدل انتهاءُ الفعل إليه على شموله جميعَ أجزاء الكلِّ، نحو: «ماتَ النَّاسُ حتَّى الأنبياءُ»، و«قَدِمَ الحُجَّاجُ حتَّى المُشاةُ»، فإنَّ المناسب بحسب الذِّهن أن يتعلَّق الموتُ أولًا بغير الأنبياء، ثمَّ بهم؛ لانتفاع الناس بوجودهم، وتقدُّم قُدوم ركبان الحُجَّاج على رَجالتِهم وإن لم يكنْ في نفس الأمرِ كذلك.

(وَ«أَوْ»، وَ«أَمَّا»، وَ«أَمْ») لأحدِ الأمرين أو الأمور مُبهمًا غيرَ معيَّن عند المُتكلِّم، وهذا بيانٌ للمعنى المُشترك بين الثلاثة، وإلا فالأوَّلانِ قد يجيئان للتفصيلِ وللإبهام، فيكونانِ حينئذٍ للمُعيَّنِ عندهُ، بخلاف «أمْ»، و«أمْ» المتصلةُ لازمةٌ للهمزة ولو تقديرًا، يليها أحدُ المُستويين، والآخرُ «أمْ»، ويُجابُ بتعيين أحدهما، أو كِلَيهما، أو نَفيهما لا بنعم أو لا؛ لأنَّها إنما تُستعملُ فيما عُلمَ ثبوتُ أحدهما عنده بلا تعيينٍ، فيطلبه، والمنقطعةُ للإضرابِ عن الأول مع الشكِّ في الثاني، فتُستعملُ في الخبر، نحو: «إنَّها لإبلٌ أمْ شاءٌ»، وفي الاستفهام، نحو: «أزيدٌ عِندكَ أَمْ عمرٌو».

(وَ«لَا») لنفي ما أُوجبَ للأوَّل، نحو: «جاءني زيدٌ لا عمرٌو»، فهي لازمةٌ للإيجاب.

(وَ«بَلْ») للإضراب مع الإيجاب؛ كـ«جاءني زيدٌ، بل عمرٌو»، وأما مع النفي فلِصَرف حُكم النفي عن الأول، وجعلِه كالمسكوت عنه على قولٍ، ولإثباته لِمَا بعدَهُ على آخر.

(وَ«**لَكِنْ**») في عطفِ المفردِ للإثبات بعد النفي؛ كـ«ما قامَ زيدٌ، لكنْ عمرٌو»؛ أي: «قامَ عمرٌو»، فهو نقيضُ «لا»، وفي عطف الجملة؛ للإثبات بعد النفي، وللعكس، فهو نظيرُ «بل»، نحو: «جاءني زيدٌ، لكنْ عمرٌو لم يَجِئ»، و«ما جَاءنِي زيدٌ، لكنْ عمرٌو قد جاءَ»، فهو لا يُفارِقُ النفيَ.

(**وَإِذَا عُطِفَ**) أي: العطف بالحروف، أو وقعَ العطفُ (**عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ**) بارزًا أو مستترًا؛ احترازٌ عن المنصوب والمنفصل؛ فإنَّه لا شرطَ للعطف عليهِما (**يَجِبُ تَأْكِيدُهُ بِمُنْفَصِلٍ**) ويقبحُ تركهُ، يعني: أن شرطَ العطفِ عليه التأكيدُ به، فالجزاءُ شرطٌ لشرطه بناءً على أن الشرط إذا كان علةً غائيةً للجزاء يكونُ الجزاءُ شرطًا لوجوده في الخارج، ويكون سببية الشرط بحسبِ الذِّهن، ولذا يُفسَّرُ الشرطُ في مثله بالإرادة؛ كقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوٰةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾[1]، ولذا لم يُقيِّد قولَه: «يجبُ تأكيدُه» بـ«أولًا»، كذا حقَّقهُ الفاضلُ العصامُ.

ولمَّا أوهمَ قولُه: «يجبُ ...» إلى آخره جوازَ كون التأكيد مؤخرًا عن العطف، مع أنه ليس كذلك؛ بيَّنه بالمثال، فقال: (**نَحْوُ: «ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ»**) ونحو: «زيدٌ ضربَ هو وغُلامُه»، وجهُ الوجوب: أنَّ الفاعلَ المتصل كالجزء من الفعل، فيكونُ كالعطف على بعضِ حروف الكلمة، فبالتأكيد يظهرُ أنه مُنفصلٌ من حيثُ الحقيقة، ولا يجوزُ العطفُ على التأكيد؛ لأنَّ المعطوفَ في حُكم المعطوف عليه، فيلزمُ أن يكون المعطوفُ تأكيدًا أيضًا، وليسَ كذلكَ.

---

(١) سورة الأنعام (٦).

(**إِلَّا أَنْ يَقَعَ**) بينهُما (**فَصْلٌ**) ولو بعدَ العاطف، نحو قولِه تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾(١)؛ (**فَيَجُوزُ تَرْكُهُ**) أي: التأكيد بلا قُبحٍ مع جواز إتيانه؛ لأنَّهُ حينئذٍ يطولُ الكلام، فيحسنُ الاختصارُ، كذا قالوا، وقال المصنِّفُ: وفيه نظرٌ، أما أولًا فلأنَّ الفصلَ قد يقعُ بحرفٍ واحدٍ كما في الآية المتقدِّمة، فالقولُ بحصول الطُّول به حتى يُغني عن الواجب خارجٌ عن الإنصاف، وأما ثانيًا فلأنَّ الاختصارَ على ما ذكروه استحسانيٌّ، فكيف يُعارضُ الواجبَ فضلًا عن الرُّجحان؟! وأما ثالثًا فلأن الفصلَ بكلمةٍ أقل حرفًا من التأكيدِ لمَّا كفى كان ما ذكرَ في التأكيد مما لا يُغني، انتهى.

فالوجهُ أنهم التزموا الفصلَ بالتأكيد أو غيره؛ ليحصلَ به النُّقصانُ في التابع بالبُعد عن متبوعه، فيعارضُ مزيَّته؛ لاستقلاله على متبوعه الذي هو غير مستقلٍّ، وهي سببُ استقباحهم العطفَ بدونه.

وفي الفصل بالتأكيد فائدةٌ أخرى، وهي إيذانُ استقلالِ المتبوع بحسب الحقيقة، فيكونُ الفصلُ به أفضل منه بغيره، فلو قال: وإذا عُطفَ على الضمير المرفوع المتصل فُصلَ، ولو بعد العاطف كما قال البيضاويُّ لكان أخصرَ وأنسبَ وأفيدَ، تدبر، وإنما جازَ التأكيدُ والبيانُ له بلا فصلٍ؛ لكونهما غير مستقلَّينِ معنىً، وإن كانا مُستقلَّينِ لفظًا، فلا يلزم ما لَزِمَ في المعطوف من المزية، وإنما جازَ البدلُ عنه بدونه مع كونه مستقلًّا لفظًا ومعنىً كالمعطوف؛ لكون متبوعه غير مستقلٍّ؛ لكونه في حُكم التنحيةِ، فلا يلزمُ أيضًا المزيَّةُ المذكورةُ.

---

(١) سورة الأنعام (١٤٨).

(نَحْوُ: «ضَرَبْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ»، وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ)؛ لأن العطفَ على المُظهَر المجرورِ جائزٌ بدون إعادة الجارِّ (أُعِيدَ الْخَافِضُ) حرفًا أو اسمًا؛ لأنه لمَّا اشتدَّ الاتصالُ بينهما؛ لكون الاحتياج من الطرفين لفظًا ومعنىً، بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كواحدٍ، فاشتدَّ توهُّم العطف على بعض حروف الكلمة، فلم يُغنِ الفصلُ، بل لزمَ إعادةُ الجارِّ؛ (نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ») وجرُّه بالأول والثاني كالعدم معنىً، بدليل قوله: (وَالْمَالُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ) إذْ «بين» لا يُضافُ إلا إلى المتعدد، وقيل: بالثاني، كما في الحرفِ الزائد، نحو: «كفَى بالله»، ثم إنَّ هذا مذهبُ البصرية في حالةِ الاختيارِ، ويُجوزون تركَها حالةَ الاضطرار، وجوَّزهُ الكوفيون حالةَ الاختيار أيضًا مُستدلينَ بالأشعار.

(وَالْمَعْطُوفُ فِي حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِيمَا يَجِبُ وَيَمْتَنِعُ لَهُ) من الأحوالِ العارضة له بالنظر إلى الغَير فقط أو مع نفسه، إلا أن يختصَّ سببه بأحدهما، فيختصُّ العروضُ به أيضًا، نحو: «يا زيدُ، والحارثُ، وعمرُو، وعبدَ الله، ويا عبدَ الله وزيدُ»، فإنَّ سبب لزوم تجرُّد المنادى عن اللام؛ أعني: لزومَ اجتماع آلَتَي التعريف، لو لم يُجرَّد مفقود في المعطوف، وسببَ بناءِ زيد؛ أعني: كونه منادى مفردًا معرفةً موجودٌ في عمرو، لا في عبد الله، فلا يصحُّ: «ما زيدٌ قائمًا أو بقائمٍ، ولا ذاهبًا عمرٌو» إلا برفع «ذاهب» على أن يكونَ خبرًا مُقدَّما لـ«عمرو»؛ إذ لو نُصبَ أو جُرَّ عطفًا على قائمٍ أو قائمًا لكان خبرًا عن «زيد»، وهو ممتنعٌ؛ لخلوِّه عن الضمير الواقع في المعطوفِ عليه العائدِ إلى اسمِ «ما».

(**وَيَجُوزُ عَطْفُ شَيْئَيْنِ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ عَلَى مَعْمُولِ عَامِلٍ وَاحِدٍ بِالِاتِّفَاقِ**)؛ لأنَّ قيامَ الواحد مقامَ الواحدِ[1] هو الأصلُ والمعقولُ؛ (**نَحْوُ**: «**ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَبَكْرٌ خَالِدًا**») ولله دَرُّه حيثُ صرَّح بهذا، ولم يكتفِ كابنِ الحاجبِ والبيضاويِّ بمفهومِ قوله: (**وَلَا يَجُوزُ**) عطفُهما بواحدٍ (**عَلَى مَعْمُولَيْ عَامِلَيْنِ**) مختلفين إذ الواحدُ لا يقوى على القيام مقامهُما، أظهرَ كالقاضي ما لم يُظهرهُ غيرُهما؛ دفعًا لتوهُّم الغلط، وجعل العطفِ في كلام الغَير لغويًا؛ أعني: الميلَ، أو جعل «على» صلةً للبناء المحذوفِ تكلُّفٌ باردٌ لا يدفعه، كذا في «الامتحان»[2].

(**إِلاَّ عِنْدَ تَقْدِيمِ الْجَارِّ**) الذي هو أحدُهما، سواءٌ وَلِيَ المخفوضُ العاطفَ أو لا (**عَلَى رَأْيٍ**) وهو رأيُ الكَسائيِّ والفرَّاءِ والزَّجاجِ، والمرويُ عن الأخفش على ما ذكرهُ ابنُ هشامٍ في «المغني»[3].

(**نَحْوُ**: «**فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَالْحُجْرَةِ**») بالجرِّ (**عَمْرٌو**») و«في الدار زيدٌ وعمرٌو، الحُجرة»، ثم إن كان المرادُ به تقديمه على الرافع والناصب يلزمُ أن لا يجوزَ مثلُ: «إنَّ في الدار زيدًا، والحجرةِ عمرًا»، بل مثالُ المتن أيضًا؛ إذ تقديمه على المعنويِّ غيرُ متصوَّرٍ كما لا يخفى، وإن كان تقديمه على المرفوع والمنصوب فيؤول إلى تقديم المجرور كما وقعَ في عبارة الأكثر، فيصحُّ

---

(١) في نسخة (مقام العامل الواحد).

(٢) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٥٩).

(٣) «مغني اللبيب» (ص٦٣٢).

المثالان، فالعُدولُ عن عبارتهم اتباعًا لابن هشام عدولٌ، ثم إنَّ تلك الرواية عن الأخفشِ مخالفةٌ لِما في الرضيِّ نقلًا عن الجُزوليِّ وغيره[١]، وما في «التسهيل» أن قوله: إنه يجوزُ العطفُ إذا كان أحدُ العاملين جارًا، واتصل المعطوفُ بالعاطف، كما في المثالين، أو انفصلَ بـ«لا»، نحو: «ما في الدار زيدٌ، ولا الحُجْرةِ عمرٌو»، و«ما زيدٌ بقائمٍ، ولا قاعدٍ عمرٌو».

وقال الدَّمامينيُّ في «شرحه»، وعزِي هذا القولُ إلى الكِسائيِّ والفرَّاء والزجَّاج، ونسبهُ ابنُ هشامٍ إلى الأعلم الشَّنْتَمَريِّ[٢]، وهو أيضًا مخالفٌ لما نقله الرَّضِيّ عنه، وارتضاهُ الفاضلُ العصامُ، وتلَّقاهُ الدَّمامينيُّ بالقبول، حيثُ قال في «شرح التسهيل»: إن في هذا أربعةَ أقوال؛ أحدُها: قولُ الأخفش، وهو ما ذُكِرَ في متنه.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٤٧). والجزولي: هو عيسى بن عبد العزيز بن يلَلْبخت بن عيسى البربري المراكشي العلامة أبو موسى الجزولي، وجزولة بطن من البربر؛ لزم ابن بري بمصر لمَّا حجَّ وعاد فتصدر للإقراء بالمرية وغيرها، وأخذ عنه العربية جماعة منهم الشلوبين وابن مُعط؛ وكان إمامًا فيها لا يُشقُّ غباره مع جودة التفهيم وحسن العبارة، وولي خطابة مراكش، شرح أصول ابن السراج، وله «المقدمة المشهورة»، وهي حواش على «الجمل» للزجاجي، توفي سنة (٦٠٧هـ).

(٢) يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم، كان عالمًا بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، حافظًا لها، حسن الضبط لها، مشهورًا بإتقانها، رحل إلى قرطبة وأخذ عن إبراهيم الإفليلي، وصارت إليه الرحلة في زمانه، ولد سنة (٤١٠هـ)، ومات سنة (٤٧٦هـ). «بغية الوعاة» (٢/ ٣٥٦).

والثاني: أنه يجوزُ مطلقًا، وهو الذي نسبهُ ابنُ الحاجب إلى الفرَّاء، والفارسيُّ إلى قومٍ من النحويينَ، ونقل ابنُ هشامٍ عن البعض أن الأخفشَ منهُم.

والثالثُ: الجوازُ بشرط تقديم المجرور في المتعاطفين، وهو مذهبُ قومٍ؛ منهم: الشَّنْتَمَريُّ وابنُ الحاجبِ، وإن اختلفا في التعليلِ.

والرابعُ: المنعُ مطلقًا. انتهى، وهو مذهبُ سِيبَويه والجمهورِ، فيُجعلُ الجرُّ في المعطوف عندهُم بمضافٍ محذوفٍ، أو بحرف مُقدَّر يدلُّ عليه ما قبل العطف، وهو الأصحُّ عند صاحبِ «التسهيل»[1].

* * *

(١) «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (و/ ٤٦٠).

[التأكيدُ]

(وَالثَّالِثُ: التَّأْكِيدُ) والأفصحُ التوكيدُ، كذا في «مختار الصِّحاح»[١]، وهُما في اللغة: التقريرُ، قدَّمه مع أن البدلَ بالاتصال بالعطف أنسبُ؛ لكونه مقصودًا بالنسبة مثله؛ لأنه قد يُؤتى العاطف في اللفظي لِما مرَّ، فيكونُ التأكيدُ بهذا الاعتبار أنسبَ بالعطف، فافهمْ.

قال الفاضلُ العصامُ: لو أخَّر المعطوفُ عن سائر التوابع لكان ترتيبُها في البيان كترتيب وقوعِها في التركيب، وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسةِ، تركَ تعريفَه، وهو ما يُقرِّر المتبوعَ على ما يفهم من كلام البيضاويِّ بأن يدل صريحًا على ما يدل عليه التأكيد؛ اكتفاءً بدلالة اسمه عليه، ثم إنَّ التقرير قد يكون هو المقصودَ الأصليَّ، وقد يُجعل ذريعةً إلى دفع التجوُّز أو السَّهو أو عدم الشمول كما بيّن في المعاني، فظهرَ عدمُ الاختصاص بالنسبة أو الشمول كما يُشعر به عبارةُ ابن الحاجب، والمقصودُ من البيانِ والصفةِ الكاشفة الإيضاح لا التقريرُ، وإن لزمهُ، ومن التوكيديةِ مثل: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[٢]، و﴿إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[٣]، تقريرُ جزءِ المتبوع، فلا يلزمُ أن يصحَّ إطلاقُ التأكيد عليها.

---

(١) «مختار الصحاح» مادة (أكد).

(٢) سورة الحاقة (١٣).

(٣) سورة النحل (٥٢).

(**وَهُوَ قِسْمَانِ: لَفْظِيٌّ**) سُمِّيَ به لأنه يُقرِّرُ لفظه كمعناه، بخلافِ المعنويِّ كما يجيءُ، (**وَهُوَ تَكْرِيرُ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ**) إما بعينِه، أو بموازنِه مع اتفاقِهما في الحرفِ الأخيرِ، (**أَوْ مُرَادِفِهِ فِي الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ، وَيَجْرِي**) اللفظيُّ (**فِي الْأَلْفَاظِ كُلِّهَا**) أسماءً أو أفعالًا أو حروفًا، مفردات أو مركبات، قال المصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومن هذا يظهرُ الخللُ في تعريف ابن الحاجب، وإنْ أمكنَ الجواب انتهى بإرجاع الضمير إلى التكرير مطلقًا، لا إلى التكرير الذي هو التأكيدُ الاصطلاحيُّ، أو بتخصيصِ الألفاظِ بالأسماء، ويكونُ المقصودُ من هذا التعميمِ عدم اختصاصه بألفاظ محصورة كالمعنوي، ولا يخفى ما فيه من التكلُّف.

(**نَحْوُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ»**) أو حَسَنٌ بَسَنٌ، (**وَ«ضَرَبْتَ أَنْتَ»، وَ«ضَرَبَ ضَرَبَ زَيْدٌ»**) و«لَا لَا»، أو «نَعَمْ نعم» في جواب: «أقامَ زيدٌ؟» (**وَ«زَيْدٌ قَائِمٌ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَمَعْنَوِيٌّ**) لأنه يُقرر معناهُ فقط (**هُوَ مَخْصُوصٌ بِالْمَعَارِفِ**) من الأسماء، لا يجري كاللفظيِّ في الألفاظ كلِّها باتِّفاق البصريين، وأما الكوفيونُ فقد جوَّزوا تأكيدَ النكرة بما عدا النفسَ والعين إذا كان معلومَ المقدار، نحو: دِرهم، ودِينار، ويوم، وليلة، لا نحو رجالٍ، ودراهمَ.

(**وَهُوَ**) أي: المعنويُّ (**«نَفْسُهُ»، وَ«عَيْنُهُ»**) بمعنى ذاته، ويجوزُ الجرُّ بباء زائدة فيهما دون غيرهما، نحو: «جاءني زيدٌ بنفسِه، أو بِعَينِه»، كذا في «التسهيلِ» وشرحه، ويؤكَّدُ بهما الواحدُ والتثنيةُ والجمعُ، والمذكَّر والمؤنَّث باختلاف صيغتهما إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، تقول: «جاءني زيدٌ نفسهُ، وهندٌ نفسُها، والزيدانِ أو الهندانِ أنفسُهما، والزيدونَ أنفسُهم، والهنداتُ أنفسُهنَّ»، وكذا «عينُه».

(وَ«كِلَاهُمَا») للمُذكَّر (وَ«كِلْتَاهُمَا») للمؤنَّث، يؤكَّدُ بهما المثنى؛ لكونهما مُثنى المعنى؛ كـ: «جاءني الرَّجُلانِ كلاهُما، والمرأتانِ كِلتاهُما».

(وَ«كُلُّهُ») يُؤكَّدُ به الواحدُ والجمعُ مطلقًا باختلاف الضمير؛ كـ: «قرأتُ الكتابَ كلَّه، والصَّحيفةَ كلَّها»، و«اشتريتُ العَبيدَ كُلَّهمْ، والجَواري كُلَّهنَّ».

(وَ«أَجْمَعُ»، وَ«أَكْتَعُ»، وَ«أَبْتَعُ»، وَ«أَبْصَعُ») بالمهملة أو المعجمة كلُّها بمعنى «أجمع»، يُؤكَّدُ بها الواحدُ والجمعُ باختلاف الصِّيغ؛ كـ: «أخذتُ المالَ أجمعَ»، و«اشتريتُ الجاريةَ جمعاءَ»، و«جاءني القومُ أجمعونَ، والنساءُ جمَعُ»، وكذا البواقي، ولا يُؤكَّدُ بـ«كلٍّ» وما عطف عليه إلا ما يَفترقُ أجزاؤه حِسًّا أو حكمًا غير المثنى؛ إذ الكُليةُ والاجتماع لا يُتصوران إلا في ذي أجزاء، وإذا لم يصحَّ افتراقها لم يكن في التأكيد بهما فائدةٌ.

(وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ) لعدمِ ظهور دلالتها على معنى الجَمعيةِ (أَتْبَاعٌ) جمعُ تَبَعٍ بالفتحِ، بمعنى تابعٍ، لا جمعُ تابعٍ؛ فإنَّ كونَ أفعالٍ جمعَ فاعلٍ مختلفٌ فيه، ذكرهُ الفاضلُ العصامُ(١).

(لِـ«أَجْمَعَ») لظهورِ دلالته عليه، يُقالُ: تَبِعهُ إذا مشى خلْفَه، أو مرَّ به فمضى معه، فقوله: (وَلَا تَتَقَدَّمُ) هذه الثلاثةُ (عَلَيْهِ) أي: أجمع إذا اجتمعت معه (وَلَا تُذْكَرُ بِدُونِهِ)؛ لعدم وفائِها بالمقصود لِما مرَّ (فِي الْفَصِيحِ) وفي غيره تُذكرُ بدونه، عطفُ تفسيرٍ لهذه الجملة، وبيانٌ لمعنى الأتباع، فالأولُ ناظرٌ إلى الأول، والثاني إلى الثاني، وفي نُسخِ «الكافية» بالفاء بدل الواو، فتكونُ تفسيريةً وتفصيليةً.

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص ١٨٨).

(وَإِذَا أُكِّدَ الْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ) بارزًا أو مُستكنًّا (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ) أي: بأحدِهما (أُكِّدَ أَوَّلًا بِمُنْفَصِلٍ) وجوبًا؛ دفعًا للبسِ بالفاعل في المُسْتكنِّ، وحُملَ عليه في البارز، قال الفاضلُ العصامُ: ويُبطله أنهما بالمعنى المذكور لا يكونانِ إلا تأكيدين، فلا يُتصوَّر الالتباسُ[١].

وأقولُ: لو سُلِّم ذلك فالالتباسُ في أنَّ المراد بهما ذلك المعنى، فهُما تأكيدان، أو غيره، فهما فاعلانِ، فافهم، وأما إذا أُكِّد غيره بهما فلا؛ لعدمِ اللبسِ، والوجه للحملِ، نحو: «ضربتُكَ نفسَكَ»، و«مررتُ بكَ نفسِكَ»، وكذا إذا أكّد بغيرهما؛ لأنَّ «أجمع» وأخواته لا تُستعملُ لغير التأكيد، و«كل» و«كِلا» المضافين إلى الضميرِ لا يقعانِ في غيرِ التأكيدِ إلا مبتدأً، فلا لبسَ.

(نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَرَبَ هُوَ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ») و«ضربتَ أنتَ نفسُكَ أو عَيْنكَ»، وإنما لم يذكر هذا مُتصلًا ببيانِ النفسِ والعينِ مع أنَّه حُكمهما، ومع وجودِ الاختصارِ في الكلام حينئذٍ بالإضمار؛ لأنَّ الكلام السابقَ مسوقٌ لبيانِ ذوات المؤكِّدات، فلو ذكر هذا متصلًا به لكان الفصلُ به بينهما كالفصل بين العصا ولِحَائِها، وقدَّم عليه كونَ الثلاثة المذكورة أتباعًا لـ«أجمع»، وما يتفرَّع عليه عكس ما في «الكافية»؛ ليتصل بيانُ الحُكم ببيانِ الذواتِ، ولا مُقتضى للفصلِ بينهُما كما في الأوَّلِ، فافهم.

* * *

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص ١٨٦).

[البدل]

(وَالرَّابِعُ: الْبَدَلُ) في اللغة: الخَلَفُ، والمُناسبةُ ظاهرةٌ (وَهُوَ) في الاصطلاحِ (الْمَقْصُودُ بِالنِّسْبَةِ) ولِذا قدَّمه على عطفِ البيانِ، عدلَ عمَّا في «الكافية»، وهو بما نُسبَ إلى المتبوع؛ لاحتياجِهِ إلى التكلُّف كما أشار إليه المولى الجامي؛ حيثُ قال: أي: يقصد النسبة إليه بنسبةِ ما نُسبَ إلى المتبوع؛ إذ من البيِّن أنَّه ليس مقصودًا بما نُسبَ إليه؛ كالمجيء في مثل: «جاءني زيدٌ أخوكَ»؛ فإنَّ المقصودَ به ليس أخاكَ[١]، وقال الفاضلُ العصامُ: وبعد فيه نظرٌ؛ لأنَّ نِسبته إلى الأخ ليست مقصودةً بنسبته إلى «زيد»، بل هي مقصودةٌ من ضمِّه إليه، ونسبتُه إلى الأخِ مقصودةٌ من ضمِّه إليه، فلا بُدَّ من زيادة تمحل، وهو أن المقصودَ من النسبة إلى المتبوع النسبة إليه كما في بدل الغَلط، أو حال نسبته من التقرُّر والتمكُّن في الذهن كما في البواقي، ولخروجِ البَدلِ من المنسوبِ عنه، نحو: «ضَيفِي زيدٌ أخوكَ»؛ إذ لا يصدقُ عليه أنه مما يقصدُ النسبة إليه بنسبة ما نُسب إلى المتبوع، بل مما يقصدُ النسبة إليه بنسبة متبوعهِ إلى شيء، وما اختارهُ المصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من قوله: «بالنسبة» مما صوَّبه الفاضلُ العصامُ[٢].

---

(١) «الفوائد الضيائية» (ص٢٩٤).

(٢) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص١٨٨).

(دُونَهُ) أي: المتبوع، فخرجَ ما عدا العطف بحرفِ الإضراب، وقيل يخرج هو أيضًا؛ لأن متبوعه مقصودُ المتكلِّم ابتداءً، ثم يبدو له، فيُعرض عنه، ويقصد المعطوف، فكلاهُما مقصودان، وهذا سهوٌ؛ لأنهم قالوا في معنى الإضراب: هو الإخبار الذي وقع من المتكلِّم ولم يكن بطريقِ القصدِ؛ ولذا صُرفَ عنه بـ«بل»، وقالوا: بدلُ الغَلطِ ثلاثةُ أقسامٍ:

ذِكْرُ المُبدلِ منهُ عن قَصدٍ، ثم إيهامُ الغَلطِ، وشرطهُ: أن يرتقى من الأدنى إلى الأعلى، ويُسمَّى بدلَ بدأ، نحو: «هندٌ بدرٌ شمسٌ».

وغلطٌ صريحٌ، كما إذا أردتَ أن تقولَ: حمارٌ، فسبقَ لسانك إلى رجُلٍ.

ونسيانُ المقصودِ وسبقُ اللسان إلى غيره، ثم التذكُّرُ والتداركُ.

ولا يقعُ الأخيرانِ في كلام الفُصحاء، وإن وقع في كلامهم فحقُّه الإضرابُ عن المغلوطِ فيه بـ«بل»، فظهرَ أن لا فرقَ بين الإضرابِ وقِسْمَي بدلِ الغَلط إلا في وجه التدارك، فالفُصحاءُ يزيدون «بل»، فيصيرُ إضرابًا، والأوساطُ لا، فيصير بدلَ غلطٍ، وأنَّ الغلَطَ والنِّسيانَ يقعان في كلام الفُصحاء، لكنْ يضربونَ عنهُما، والأوساطُ يُبدلونَ، فالوجهُ أن يزيدَ «بلا عاطفة»، كذا في «الامتحان»[١].

وينتقضُ التعريفُ بصفة أيّ، وهذا، وأيُّهذا في «أيّها الرُّجلُ، ويا هذا الرَّجُلُ، ويا أيُّهذا الرَّجلُ»؛ فإنها المقصودةُ بالنسبة دونها كما لا يخفى، كذا قال الفاضلُ العصامُ[٢].

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٧٦).

(٢) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص ١٨٨).

(**وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ**) بالاستقراءِ (**بَدَلُ الْكُلِّ**) أي: بدلُ هو الكلُّ (**مِنَ الْكُلِّ**) وهو المُبدل منه (**إِنْ صَدَقَا**) أي: البدل والمُبدل منه الكُلَّانِ (**عَلَى**) شيءٍ (**وَاحِدٍ**) وإن لم يكونا مُترادفينِ أو مُتساويينِ؛ (**نَحْوُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ»، وَبَدَلُ الْبَعْضِ**) أي: بدلٌ هو البعضُ (**مِنَ الْكُلِّ إِنْ كَانَ**) مدلولُ البدلِ (**جُزْءَ**) مدلولِ (**الْمُبْدَلِ مِنْهُ**) في الخارجِ؛ (**نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ»، وَبَدَلُ الِاشْتِمَالِ**) أي: بدل مُسبَّبٌ غالبًا عن اشتمال أحد المبدلين على الآخر (**إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَعَلُّقٌ**) ومُلابسةٌ (**بِغَيْرِهِمَا**) أي: الكُليَّة والجُزئية، وفيه إشارةٌ إلى أن اشتمالَ كلٍّ منهما على الآخر ليس بشرط، بل يكفي التعلُّق لكن لا مطلقًا، بل (**بِحَيْثُ تَنْتَظِرُ النَّفْسُ**) أي: نفسُ السَّامع (**بَعْدَ ذِكْرِ الْأَوَّلِ**) وهو المُبدلُ منه (**وَتَتَشَوَّقُ إِلَى الثَّانِي**) وهو البدلُ، (**نَحْوُ: «سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ»**) فإنَّه إذا قيل: «سُلِبَ زَيْدٌ» ينتظر السامعُ ويتشوقُ إلى ذِكر ما يسلب منه؛ إذ هو ليس ذاته، بل ما يحويه من الجِلدِ والثوب وغيرهما، وهذا هو الصوابُ، وأما اقتصارُ ابنِ الحاجبِ على المُلابسة بينهُما بغيرهما فيقتضي كون «غُلامِهِ» في: «جاءِني زيدٌ غُلامُهُ» بدل الاشتمال، وليس كذلك، بل هو بدلُ الغَلَط.

(**وَبَدَلُ الْغَلَطِ**) أي: بدلٌ مُسبَّبٌ عنه (**إِنْ كَانَ ذِكْرُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ غَلَطًا**) صريحًا أو غيره، فيشملُ أقسامه الثلاثةَ، إلا أنه خلافُ الظاهر؛ إذ المُتبادرُ من الغلط ما هو الصَّريحُ، وحينئذٍ لا يصحُّ إطلاقُ قوله: «ولا يقع ...» إلى آخره، إن رجعَ ضميرهُ إلى بدل الغَلَط مطلقًا؛ لوقوع القسم الأول في كلامهم كما اعترَف به نفسُه، وإن رجعَ إلى ما فيه الغَلَطُ صريحًا بقرينة المثال بَقِيَ القِسمُ الأخيرُ مُهملًا، مع أنه لا يقعُ في كلامهم أيضًا، فالوجهُ أن يُختارَ عبارةُ البيضاويِّ؛ فإنها

شاملةٌ لها بلا تكلُّف كما صرَّح به في «الامتحان»[١].

(نَحْوُ: «رَأَيْتُ رَجُلًا حِمَارًا»، وَلَا يَقَعُ فِي كَلَامِ الْفُصَحَاءِ، بَلْ يُورِدُونَهُ بِـ«بَلْ»، وَيَجِبُ وَصْفُ النَّكِرَةِ) المحضةِ المُبدلةِ (مِنَ الْمَعْرِفَةِ) فيه إشارةٌ إلى أنه لا يلزمُ أن يُطابقَ المُبدلَ منه تعريفًا وتنكيرًا كما في الوصف؛ كـ: «جاءني رجلٌ غُلامُ زيدٍ».

(بَدَلَ الْكُلِّ) إذ لا يتحد غيرهُ مع المُبدلِ منه، فلا يضرُّ تغايرهُما فيهما، وإنما وجبَ؛ ليكونَ كالجابرِ لما فيه من نقصِ النَّكارة، ولا يكون المقصودُ أنقصَ من غيره من كلِّ وجهٍ.

(نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[٢]، وَلَا يُبْدَلُ الظَّاهِرُ مِنَ الْمُضْمَرِ بَدَلَ الْكُلِّ إِلَّا مِنَ الْغَائِبِ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُهُ زَيْدًا»)؛ لأنَّ المُضمرَ المتكلِّم والمخاطَب أقوى وأخصُّ دلالةً من الظاهر، فلو أُبدلَ منهما بدلَ الكلِّ يلزم أن يكون المقصودُ أنقصَ من غيره، مع اتِّحاد مدلوليهما، بخلافِ البواقي؛ لتغاير مدلولَيهما فيها، يُقال: «اشتَريتُكَ نِصفَكَ»، و«أعجَبْتَني عِلْمُكَ»، و«أعجبتُكَ علمِي»، و«ضَربتُكَ الحمارَ» و«ضَربتني الحِمارَ».

* * *

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٦١).

(٢) سورة العلق (١٥-١٦).

[عطفُ البيانِ]

(وَ) التابعُ (الْخَامِسُ) من الخمسةِ (عَطْفُ الْبَيَانِ، وَهُوَ تَابِعٌ جِيءَ بِهِ لِإِيضَاحِ مَتْبُوعِهِ) ولا يلزمُ منه كونه أوضحَ من متبوعه؛ لجوازِ حصوله بالاجتماع، وخرجَ به غيرُ الصفة الكاشفةِ، وخرجتْ بقوله: (وَلَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنىً فِيهِ) أي: في متبوعه (نَحْوُ: «أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ) كُنيةُ عُمرَ بنِ الخطَّاب رضي الله تعالى عنه (عُمَرُ») عطفُ بيانٍ له (فَمَجْمُوعُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَعْمُولَاتِ) على ما ذكرنا (ثَلَاثُونَ) وأمَّا ما ذكره ابنُ الحاجب منها على ما ذكره فستةٌ وعشرونَ، زادَ في المرفوع اسمَ باب كان، والمضارعَ المُجرَّد عن النواصب والجوازم، وفي المنصوب المُضارعَ المنصوبَ، وذكرَ بعدَ المجرورِ المجزومَ.

* * *

البَابُ الثَّالِثُ

فِي

الإِعْرَابِ

الباب الثالث في الإعراب

(الْبَابُ الثَّالِثُ: فِي الإِعْرَابِ) تذكر ما سبقَ (وَهُوَ) في الاصطلاحِ (شَيْءٌ) حركةً أو حرفًا أو حذفًا (جَاءَ مِنَ الْعَامِلِ) بواسطةٍ لم يذكرها؛ اكتفاءً بذكرها في تعريف العامل، فلا نقضَ بها، فإنها وإن جاءت منه لكنَّها بلا واسطةٍ؛ يعني: جاء منه ذاتًا وصفةً معًا، كما في الإعراب بالحركة، أو صفةً فقط، كما في الإعراب بالحروف، فإن ذواتَها ثابتةٌ قبله مثلًا مُسْلمونَ، ومُسلِمينَ؛ صِيغٌ موضوعةٌ قبل التركيب، حتَّى إذا أردتَ تعدادَ الجموع السالمةِ المذكَّرة تقول: «مُسْلِمونَ، مُؤمِنونَ، مُصْلِحُونَ»، أو تقولُ: «مُسْلِمينَ، مُؤمِنينَ، مُصْلِحينَ»، وكذا التثنيةُ ومُلحقاتُها، والأسماءُ الستةُ المضافةُ، فمُسلِمونَ ومُسلِمينَ مثلًا مترادفان في أصل الوضع، إلا أن الواضعَ شَرَطَ استعمالَ الأول عندَ ورود الرافع، والثاني عندَ ورودِ الناصب والجارِّ، لكنها إما غيرُ دالَّةٍ على شيء، أو دالةٌ على مجرد معنى الجمع والتثنية، وبعد العامل كلُّها دالةٌ على المعاني المُوجبةِ للإعراب، ويتعدد الدلالةُ في بعضها، فيحدثُ فيها بسبب العامل صفةٌ هي الدلالة كما يحدثُ به في الإعراب بالحركة صفةٌ هي الحركةُ الدالةُ على المعاني المقتضية، ولهذا الكلام مزيدُ تفصيلٍ في «الامتحان»، فإن شئتَ فارجعْ إليه[1].

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ١٣).

(**يَخْتَلِفُ بِهِ**) أي: بسببِهِ صفةُ (**آخِرِ الْمُعْرَبِ**) لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا، فالمرادُ بالآخر هنا هو الحرفُ الملفوظ آخرًا عند الإضافة ولو فرضًا، فيشمل الحقيقيَّ؛ كدالِ «زيدٍ»، والمَجازيَّ؛ كتاء «قائمةٍ»، وياء «بصريٍّ»، وواو «مُسلِمونَ» على ما هو المُختارُ عنده من أنَّ كلًّا منها كلمةٌ برأسها.

وقال المصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: للإعرابِ معنيان؛ عامٌّ: وهو ما اقتضاه عُروضُ معنىً بتعلُّق العامل؛ ليكون دليلًا عليه، فإن لم يمنع من ظهوره شيءٌ فلفظيٌّ، وإن منع حال في آخره فتقديريٌّ، أو في نفسه فمحليٌّ، وهذا تابعٌ لمقتضيه، فيُوجدُ في غير الحرف والماضي والأمر بغير اللام، وخاصٌّ بالأَولين والأنواع للعام، وكذا محالُّها وأقسامُها، والمُعربُ في الاصطلاح: ما اشتملَ على الخاصِّ، انتهى.

فإنْ كان المرادُ العامَّ يلزمُ أن يكون المرادُ بالمُعربِ ما اشتملَ عليه، لكنْ هذا خلافُ المتبادر، لا الاصطلاحي، وإلا ينتقضُ التعريفُ بخروج المحلي الذي في المبني، فلو قال: «آخرُ الكلمة» كما في تعريف العاملِ لكان أصوبَ وأظهرَ وأسلمَ من لزوم الدَّورِ بذكرِ المُعرب، وإن لم يسلمْ منه بذكر العامل، فافهم، وإن كان المرادُ به الخاصَّ، وبالمُعرب الاصطلاحيَّ يخرجُ المحلي المذكور من الحدِّ والمحدود مع ذكره في الأقسام، وجعله استطراديًا لا يُناسبُ المرام كما لا يخفى على ذوي الأفهام، ويُمكنُ أن يُقال: إنَّه أخرجه عن التعريف، وأدخله في التقسيم؛ تنبيهًا على انحطاط رُتبته؛ لكون المانع عن الظهور نفس محلِّه، ثم إنَّه لا يخفى على كلٍّ من التقديرين أنَّ الجرَّ بالحرف الزائد ومثل «رُبَّ»، والمضاف بالإضافة اللفظية والجزم والنصب بـ (إن)

و(أن) الدَّاخلتينِ على الماضي الواقع موقعَ المضارع خارجةٌ عن الحد والمحدود؛ لعدم مقتضيها، فيكونُ التعريفُ للإعراب الأصليِّ، لا الملحق به، ولو أُريدَ بالإعراب ما يشملهما، وزِيدَ في تفسيره، أو حُملَ عليه أو لم يعتبر فيه قيدُ الواسطة، وأُريدَ بالمُعرب ما اشتمل على هذا العام؛ لم يكن ما ذُكرَ خارجًا عنهما، وأما النقضُ بالواسطة فمدفوعٌ بأن المتبادر من الباء السببُ القريبُ، وهي من البعيد، لكنْ يأباه ما نقلناه عنه وتعريفُه للعامل.

(**وَلَهُ**) أي: للإعراب مطلقًا، لكنْ على التقدير الثاني بالاستخدام، فافهم (**تَقْسِيمَاتٌ أَرْبَعَةٌ**) بالاستقراءِ (**مُتَدَاخِلَةٌ**) أي: يدخلُ أقسامُ بعضها في أقسام الآخر؛ لأنَّ هذه تقسيماتٌ متعددةٌ باعتبارات مختلفة، فلا يلزمُ التباين، والاختلاف بين جميع أقسامها، بل بين الأقسام الخارجة من التقسيم، وهذا كتقسيمِ الاسمِ تارةً إلى المُعربِ والمبني، وأُخرى إلى المعرفةِ والنَّكرةِ، مع أن كُلًّا منهما إما معربٌ أو مبنيٌّ.

* * *

[الإعرابُ بحسبِ الذاتِ والحقيقةِ]

(التَّقْسِيمُ الْأَوَّلُ) منها: تقسيمُه (بِحَسَبِ الذَّاتِ وَالْحَقِيقَةِ) ولذا قدَّمه (فَنَقُولُ: هُوَ) أي: الإعرابُ (إِمَّا حَرَكَةٌ) وهي الأصلُ فيه؛ لخفَّتها، وكونها أدلَّ على المقصود؛ ولذا قدَّمها.

(أَوْ حَرْفٌ) وهي ليست بأصل؛ لانتفاء علةِ الأصالة فيه، لكنْ يكون إعرابًا لأمر يقتضي ذلك؛ كإغناءِ الحرف الصالح للإعراب عن إيراد الحركة.

(أَوْ حَذْفٌ) أي: حذفُ أحدهما للجزم، ولذا أُخِّر عنهُما.

(وَالْحَرَكَةُ ثَلَاثَةٌ: ضَمَّةٌ) سُمِّيت بها؛ لضمِّ الشفتين عندها (وَفَتْحَةٌ) لفتح الفمِ عندها (وَكَسْرَةٌ) لتسفُّل الفك الأسفل عندها، فكأنَّه يُكسرُ؛ (نَحْوُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ»، وَ«رَأَيْتُ زَيْدًا»، وَ«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، وَالْحَرْفُ أَرْبَعَةٌ: وَاوٌ، وَأَلِفٌ، وَيَاءٌ، نَحْوُ: «جَاءَنِي أَبُوهُ»، وَ«رَأَيْتُ أَبَاهُ»، وَ«مَرَرْتُ بِأَبِيهِ»، وَنُونٌ، نَحْوُ: «يَضْرِبَانِ») ويَضربونَ وتَضْرِبينَ.

(وَالْحَذْفُ ثَلَاثَةٌ: حَذْفُ الْحَرَكَةِ، نَحْوُ: «لَمْ يَضْرِبْ»، وَحَذْفُ الْآخِرِ، نَحْوُ: «لَمْ يَغْزُ»، وَحَذْفُ النُّونِ، نَحْوُ: «لَمْ يَضْرِبَا»، فَالْمَجْمُوعُ) أي: مجموعُ الأقسامِ الحاصلة من هذا التقسيم (عَشَرَةٌ) وهو ظاهرٌ.

* * *

[الإعرابُ بحسبِ المحلِّ]

(وَالتَّقْسِيمُ الثَّانِي) منها: تقسيمهُ (بِحَسَبِ الْمَحَلِّ، فَهُوَ) أي: المحلُّ الذي بحسبه هذا التقسيمُ (إِمَّا) مُعربٌ، أو مُلابسٌ (بِالْحَرَكَاتِ الْمَحْضَةِ) لا مع الحذفِ، (أَوْ بِالْحُرُوفِ الْمَحْضَةِ) لا معهُ، (أَوْ بِالْحَرَكَاتِ مَعَ الْحَذْفِ، أَوْ بِالْحُرُوفِ مَعَ الْحَذْفِ، وَالْأَوَّلُ) وهو ما بالحركاتِ المحْضَةِ (إِمَّا تَامُّ الْإِعْرَابِ) ملتبسٌ أو مُعربٌ (بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ) في الأحوال الثلاث، غير تابعٍ بعضها لبعض في بعضِ الأحوال (بِالضَّمَّةِ رَفْعًا) أي: مرفوعًا أو حالةَ رفع (وَالْفَتْحَةِ نَصْبًا، وَالْكَسْرَةِ جَرًّا) هذا هو الأصلُ أيضًا؛ إذ بالشركة يختلُّ الغرض، فإن الواحدَ إذا جُعلَ علامةً لشيئين على سبيل البَدَل أوجبَ اللَّبْسَ، فيحتاج إلى علامة أخرى، فما وجدَ فيه هذان الأصلان، هو ما ذكره بقوله: (فَهُوَ) أي: تامُّ الإعراب مما بالحركة المحْضَةِ (الِاسْمُ الْمُفْرَدُ) لا المُثنَّى والمجموع بقرينةِ ذكرهما بعدَه، (وَالْجَمْعُ الْمُكَسَّرُ) مذكرًا أو مؤنثًا، وهو ما تغيَّر بناء واحده للجمعية احترز به عن السالم مذكرًا أو مؤنثًا؛ إذ إعرابُ الأول بالحروف، وإعرابُ الثاني ناقصٌ (الْمُنْصَرِفَانِ) لا يحتاجُ إلى علة وبيانٍ، وما خرج منهما أو من أحدهما فيحتاجُ إليهما كما سيجيء احترزَ به عن غير المنصرف؛ لأنَّ إعرابه غيرُ تام، وعن الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلِّم، فإنَّ المنصرفَ على ما فسَّره غيرُ صادقٍ على المُعربِ بالحروف كما سيجيءُ.

(نَحْوُ: «جَاءَنِي رَجُلٌ وَرِجَالٌ»، وَ«رَأَيْتُ رَجُلًا وَرِجَالًا»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَرِجَالٍ»، أَوْ نَاقِصُ الْإِعْرَابِ بِالْحَرَكَتَيْنِ) فقط، وهو على نوعين؛ الأولُ: ما يكونُ المتروك فيه الكسرةَ، وأشارَ إليه بقوله: (إِمَّا بِالضَّمَّةِ رَفْعًا، وَالْفَتْحَةِ نَصْبًا وَجَرًّا فَهُوَ) أي: ناقصُ الإعرابِ بالحركتين المذكورتينِ (غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ، نَحْوُ: «جَاءَنِي أَحْمَدُ»، و«رَأَيْتُ أَحْمَدَ» وَ«مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ») وسيجيءُ ترك الكسرة فيه، وإنما حُملَ فيه على النصب للمناسبة بينهُما في كونِهما علامتي الفَضلةِ، بخلاف الرفع؛ فإنه علامةُ العُمدةِ.

والثاني: ما يكون المتروكُ فيه الفتحة، وهو ما أشار إليه بقوله: (وَإِمَّا بِالضَّمَّةِ رَفْعًا، وَالْكَسْرَةِ نَصْبًا وَجَرًّا، وَهُوَ) أي: ما بالحركتينِ المذكورتين (جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ) وحُملَ نصبُه على الجرِّ؛ ليكون على وتيرة أصله، وهو جمعُ المذكَّر السالم على ما سيجيءُ.

(نَحْوُ: «جَاءَنِي مُسْلِمَاتٌ»، وَ«رَأَيْتُ مُسْلِمَاتٍ»، وَ«مَرَرْتُ بِمُسْلِمَاتٍ»، وَالثَّانِي) وهو ما بالحروفِ المحْضَةِ (أَيْضًا) أي: كما بالحركاتِ المَحْضةِ (إِمَّا تَامُّ الْإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ) في الأحوال الثلاثِ على ما هو الأصلُ، كما في الإعرابِ بالحركة (بِالْوَاوِ رَفْعًا، وَالْأَلِفِ نَصْبًا، وَالْيَاءِ جَرًّا، فَهُوَ) أي: تامُّ الإعراب مما بالحروف المحْضَة (الْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ الْمُضَافَةُ) إذ غيرُها بالحركة (إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ) إذ المضافة إليها بالحركة تقديرًا كسائر الأسماء المضافةِ إليها كما سيجيء (الْمُفْرَدَةُ) إذ المُثنَّى وجمع المذكَّر السالم وإن كان إعرابهما بالحروف لكنَّهما ليسا بتامَّي الإعراب، وإعرابُ المكسَّر بالحركة، لا بالحروف (الْمُكَبَّرَةُ) إذ المُصغَّرة بالحركة، لا بالحروفِ، نحو: «جَاءَنِي أبوهُ»، و«رأيْتُ

أباهُ»، و«مَررتُ بأَبيهِ»، وإنما جُعلَ إعرابها بالحروف؛ لأنَّها أسماءٌ أواخرها ثابتةٌ في حال الإضافة سماعًا، بخلاف «دم» محذوفة نسيا في حال الإفراد، بخلاف نحو «العصا»، فأشبهت الزائدة، فأمكن جعلها علامةً كما في التثنية والجمع، والساكن أخف من المتحرك، فانقلبَ الحال ههنا بسبب العارض، فصارَ الحرفُ أصلًا؛ لخفَّته، دون الحركة، بخلاف نحو «دم»؛ إذ يحتاج إلى زيادة حرف لمجرد الإعراب، وقد صار العينُ آخرًا محلًّا للإعراب بحذف اللام نسيا، وبخلاف نحو «العَصا»؛ لأن اللام لم يحذف نسيا أصلًا، فلم يشبه الزائد، فكان جزءًا محضًا من الكلمة، والإعراب وصفٌ، فتنافيا، ولمَّا لزم التحريكُ في التصغير بسبب سكون الياء عادَ إلى أصل الحركة، ذكره في «الامتحان»(١).

(**وَإِمَّا نَاقِصُ الْإِعْرَابِ بِالْحَرْفَيْنِ إِمَّا بِالْوَاوِ رَفْعًا**) هذا هو الأصلُ فيه؛ كالضمة والألفُ فرع له فيه؛ للضرورة، وللنظرِ إلى هذا قدَّم الجمعَ على المثنى عكسَ ما في «الكافية» و«اللب».

(**وَالْيَاءِ نَصْبًا وَجَرًّا، فَهُوَ**) أي: ناقصُ الإعرابِ بهذين الحرفين (**جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ**) وهو ما لم يتغيَّر بناءُ واحده للجمعية، والتغيُّر في نحو: «سِنينَ، وأَرَضِينَ، وثُبينَ، وقُلينَ» من الشواذِّ بعد تحقُّق الجمعية.

(**وَأُولُو**) جمعُ «ذُو» من غير لفظه، (**وعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا**)(٢) أي: نظائرها

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ١٧-١٨).

(٢) المراد بالأخت المثل على ما أشار إليه في تفسير التنزيل؛ حيث فسر ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ [الأعراف: ٣٨] فاستعارة الأخت للمثل استعارة عربية غير موضوعة للنحاة. عصام على الكافية (ص٣٩).

من ثلاثينَ إلى تسعينَ؛ (**نَحْوُ: «جَاءَنِي مُسْلِمُونَ، وَأُولُو مَالٍ، وَعِشْرُونَ»**) رجلًا (**وَ«رَأَيْتُ مُسْلِمِينَ، وَأُولِي مَالٍ، وَعِشْرِينَ»، وَ«مَرَرْتُ بِمُسْلِمِينَ، وَأُولِي مَالٍ، وَعِشْرِينَ»، أَوْ بِالْأَلِفِ رَفْعًا، وَالْيَاءِ نَصْبًا وَجَرًّا، فَهُوَ**) أي: ناقصُ الإعراب بهذين الحرفينِ (**الْمُثَنَّى**) وقد سبقَ ما هو (**وَاثْنَانِ**) وكذا اثنتانِ، وثِنْتانِ، (**وَكِلَا**) وكذا كِلْتَا بلا تنوينٍ، ولو بلا إضافة، قالهُ الفاضلُ العصام[1] (**مُضَافًا إِلَى مُضْمَرٍ**) إذ لو كان مضافًا إلى مُظهرٍ لكان مُعربًا بالحركة التقديرية (**نَحْوُ: «جَاءَنِي مُسْلِمَانِ، وَاثْنَانِ، وَكِلَاهُمَا»، وَ«رَأَيْتُ مُسْلِمَيْنِ، وَاثْنَيْنِ، وَكِلَيْهِمَا»، وَ«مَرَرْتُ بِمُسْلِمَيْنِ، وَاثْنَيْنِ، وَكِلَيْهِمَا»**) ووجهُ عُدولهما عن الأصل الأولِ قد سبقت الإشارةُ إليه في الأسماء الستة، وأما عن الثاني؛ فالاحترازُ عن اللبسِ في الأحوال الثلاث، فلزم التوزيعُ، فالرفعُ لكونه علامةَ العُمدة أحقُّ بالامتياز الذاتي، والتثنيةُ لكونها أكثرَ أولى بالألف الأخف؛ ولكونه ضميرها في نحو: «ضَرَبا، ويَضْرِبانِ»، والواو لكونه أخا الضَّمةِ أولى لرفع الجمعِ من الياء، فلزم اشتراكُ الأربعِ في الياء، ففتحوا ما قبلها فيها، وكسروا فيه.

ولمَّا كانت هذه الحروف دالَّةً على معنى التثنية والجمع لم تتمحضْ للإعراب تمحُّض الحركة، فلزم الجبرُ، وأيضًا لم يمكن إلحاقُ التنوين الدال على التمكُّن؛ حذرًا عن الساكنين، فزادوا نونًا عوضًا عنهما، فبالنظر إلى الأول لم تسقط مع اللام والوقف، وإلى الثاني سقطتْ بالإضافة؛ عملًا بالشَّبَهَينِ، وكسروها في التثنية، وفتحوها في الجمع؛ تعادلًا وفرقًا بينهما؛ إذ قد تزولُ العلامة الأولى بالإعلالِ، نحو: «مُصْطَفِين».

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٣٩).

ووجهُ إلحاق «اثنين» وأُختيه ظاهرٌ؛ لأنهما كالمثنى لفظًا ومعنىً، وأما كِلَا فمفردُ اللفظ ومثنَّى المعنى، فراعوا في الإضافة إلى المظهر الأصل الأحقِّ بالأصل الأخفّ جانب اللفظ، وإلى المضمر الفرعِ جانبَ المعنى، مع أن اللفظ أيضًا أصلٌ في الإعراب، وكذا كِلْتَا.

وإلحاقُ باب عشرين ظاهرٌ؛ لكونها كالجمع لفظًا ومعنىً، وكذا «أُولُو»، وعدم النون للزوم الإضافة، كذا في «الامتحان»[1].

(**وَالثَّالِثُ**) وهو ما بالحركةِ مع الحذف (**لَا يَكُونُ إِلَّا تَامَّ الْإِعْرَابِ، وَهُوَ**) أي: الثالثُ (**قِسْمَانِ؛ لِأَنَّ مَحْذُوفَهُ إِمَّا حَرَكَةٌ، أَوْ حَرْفٌ، فَالْأَوَّلُ**) وهو ما كان محذوفُه حركة (**الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ**) مرفوعٌ بقرينة الآتي؛ إذ باتصال المنصوب لا يخرجُ عن هذا الحُكم (**وَهُوَ صَحِيحٌ**) الواو للحال، وهو في عُرفهم ما ليس آخرهُ حرفَ علة (**فَرَفْعُهُ**) أي: رفعُ ذلك المُضارع (**بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ**) ولو تقديرًا كما في الوقف، ولا يخفى أن ليسَ المرادُ بهما عَلَمَ الفاعلية والمفعولية (**وَجَزْمُهُ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ**) ولو تقديرًا، كما إذا التقى الساكنَ بعدَهُ.

(**نَحْوُ: «يَضْرِبُ، وَلَنْ يَضْرِبَ، وَلَمْ يَضْرِبْ»**)، و«لم يضربِ القومُ».

(**وَالثَّانِي**) وهو ما كان محذوفُه حرفًا الفعلُ (**الْمُضَارِعُ الْمَذْكُورُ**) الذي لم يتصل بآخره ضميرٌ (**إِنْ كَانَ آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ**) واوًا أو ياءً أو ألفًا (**فَرَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ**) تقديرًا؛ لاستثقالها عليها (**وَنَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ**) ولو تقديرًا، كما إذا كان

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ١٨).

الآخرُ ألفًا (**وَجَزْمُهُ بِحَذْفِ الْآخِرِ**) مطلقًا؛ لأن الجازم لمَّا لم يجد الحركةَ أسقطَ الحرف المناسب لها؛ (**نَحْوُ**: «**يَغْزُو**) ويرمي، ويخشى، (**وَلَنْ يَغْزُوَ**) ولن يرمي، ولن يخشى، (**وَلَمْ يَغْزُ**») ولم يرمِ، ولم يخشَ.

(**وَالرَّابِعُ**) وهو ما كان بالحرفِ مع الحذفِ (**لَا يَكُونُ إِلَّا نَاقِصَ الْإِعْرَابِ، وَهُوَ**) أي: الرابعُ (**الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي اتَّصَلَ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ غَيْرُ النُّونِ**) الذي هو للجمعِ المؤنَّث؛ إذ المضارعُ لو اتصل هو به لكان مَبنيًا كما لو اتصلَ به نونُ التأكيد كما سيأتي.

(**فَرَفْعُهُ بِالنُّونِ، وَنَصْبُهُ وَجَزْمُهُ بِحَذْفِهِ**)؛ لأنَّ الضميرَ المرفوعَ لمَّا عُدَّ جزءًا بدليل سكون آخر «ضَرَبْنَا» دون «ضَرَبَنَا»، جعلوا الإعرابَ بعده، ولمَّا لم يتحمل الألف والواو والياء الحركةَ جعلوا إعرابه بالنون؛ لعدم إمكان حرف العلة، فحذفوها في الجزم حذفَ الحركة، وحملوا النصبَ عليه دونَ الرفع؛ لأن الجزم بدلُ الجر، والنصبُ يناسبه في مخرج أصلهما وكونهما علامَتَي الفَضْلة؛ فلذا يُحملُ على الجرِّ دون الرفع في الأسماء، فيناسب بدله، فيُحملُ عليه في الأفعال.

(**نَحْوُ**: «**يَضْرِبَانِ**) ويضربُونَ، وتضرِبينَ، ويرمِيانِ، ويرمُونَ، وتَرمِينَ، (**وَلَنْ يَضْرِبَا**) ولن يضِربُوا، ولن تضربي، ولن يرمِيا، ولن يرمُوا، ولن ترْمِي (**وَلَمْ يَضْرِبَا**») ولم يَضربُوا... إلى آخره.

(**فَالْمَجْمُوعُ**) أي: مجموعُ أقسام الإعرابِ الحاصلة من التقسيم بحسب المحلِّ (**تِسْعَةٌ**) ستةٌ منها بانقسام كلٍّ من الأول والثاني إلى تامِّ الإعراب وناقصه؛ المنقسمِ إلى قسمين، واثنانِ منها بانقسامِ الثالث إلى قسمينِ، وواحدٌ منها الرابع.

ولمَّا ذكر فيما سبقَ المُنصرفَ وغير المُنصرف، وكان للثاني أحكامٌ أُخرُ لا بُدَّ من معرفتها؛ احتاج إلى بيانهما، فقال: (**وَالْمُرَادُ**) في الاصطلاح (**بِالْمُنْصَرِفِ**) سُمِّيَ به؛ لكونه صِرفًا في الاسمية، ولذا سُمِّيَ أمكن، أو لرجوعه عن الإقبال على الفعل بالمشابهة، أو لتغيُّره بدخول الجرِّ والتنوين، أو لازدياده به، قدَّمه؛ لأصالته، ولكون مفهومه وجوديًا.

(**ما**) أي: اسمٌ (**دَخَلَهُ الْجَرُّ**) بالكسر؛ لتبادره لأصالته كما سبقَ (**وَالتَّنْوِينُ، نَحْوُ: «زَيْدٍ»**) لعدمِ مشابهته بالفعل، وهذا لا يصدقُ على المُعربِ بالحروف.

(**وَبِغَيْرِ الْمُنْصَرِفِ**) سمِّي به؛ لعدم ما ذُكر في المُنصرف (**اسْمٌ مُعْرَبٌ بِالْحَرَكَةِ**) فخرجَ المُعربُ بالحروف؛ لأن المنع إنما يتصور فيما شأنه الدخول، فيكونُ ذلك واسطةً بينهما كما صرَّح به في «الامتحان»[1]. (**لَا يَدْخُلُهُ الْجَرُّ**) بالكسرِ، قدَّمه؛ تنبيهًا على أن منعه بالأصالة، لا بالتبع كما زعمَ البعضُ (**وَالتَّنْوِينُ**) للتمكُّن؛ لأنه لمَّا شابه الفعلَ في تحقُّق الفرعيتين؛ إذ الفعلُ فرعُ الاسم في الاشتقاق والإفادة، وكلُّ علة فرعٌ لشيء مُنع منه ما مُنع من الفعل؛ أعني: الكسرَ والتنوين، ولمَّا كان المقصودُ من التعريف معرفةَ الأفراد ليجرى عليها الأحكامُ، وهذه لا تحصل بتعريف ابن الحاجب، بل بمعرفة جميع العِلل وشرائط تأثيرها، وهي لا تتيسَّر إلا بالتفصيل الآتي، بل العُجمةُ ووزنُ الفعل منها محتاجان إلى تتبُّع الموارد، مع أن فيه ذكر العلة التقريبية، وهو مُخلٌّ

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ١٨).

بالتعريف كما صرَّح به في «الامتحان»[(١)]، تركَ تعريفه، واكتفى بما يُفيد معرفةَ الاصطلاح بحيثُ يحصل بها نوعُ معرفة وضبط للأفراد بالوقوف على الاستعمال في الجملة، وأحالَ تمام المعرفة إلى التفصيل الآتي، فافهمْ.

(وَهُوَ) أي: غير المنصرف (عَلَى نَوْعَيْنِ) الأولُ (سَمَاعِيٌّ) وهو ما يتوقَّف منعُه بخصوصه على السماع، ولا يُمكنُ أن يذكر فيه قاعدةٌ كليةٌ موضوعها غيرُ محصور؛ (نَحْوُ: «أُحَادَ»، وَ«مَوْحَدَ»، وَ«ثُنَاءَ»، وَ«مَثْنَى»، وَ«ثُلَاثَ»، وَ«مَثْلَثَ»، وَ«رُبَاعَ»، وَ«مَرْبَعَ») قال الرَّضِيُّ: هذه مسموعةٌ اتفاقًا، وقد جاء في الشِّعْرِ: «خصَالًا عُشَارًا»[(٢)]، والمُبرِّدُ والكوفيونَ يَقيسون عليها ما فوقها إلى التسعة، نحو: خُماس ومَخْمَس، وسُدَاس ومَسْدَس، وسُبَاع ومَسْبَع، وثُمانَ ومَثْمَن، وتُسَاع ومَتْسَع، بلا سماع، بل المسموعُ مع ياء النسبة، نحو: خُماسيٍّ إلى تُساعيٍّ[(٣)]، هذا.

قال الفاضلُ العصامُ: إنما لم يُحكم بالسماع في عشرة مع وجوده في الشِّعر؛ لأنه لا يقعُ في مَفْعَل ولا في فُعَال في السَّعة، ولم يجعل أيضًا ما جاء مع الياء دليلًا على السماع؛ لجواز أن يكون النسبةُ لفظيةً؛ ككُرسيٍّ، مع أنه لا يُفيدُ

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ١٨).

(٢) جزء بيت من المتقارب، وهو للكميت بن زيد الأسدي يمدح به أبان بن الوليد بن عبد الملك، وتمام البيت:

فَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصالًا عُشَارًا

ينظر: «الخصائص» (٣/ ١٨١)، «المخصص» (٥/ ٢٠٩).

(٣) «حاشية الرضي على الكافية» (١/ ١١٤).

في مَفْعَل، وجعلَ ابنُ مالك خُمَاسَ ومَخْمَسَ مَسْمُوعين أيضًا، وكلٌّ منها معدولٌ عن العدد المكرر؛ إذ في معناه تكرُّر، والأصلُ تكرُّر اللفظ أيضًا، فأصلُ «جَاءنِي القومُ أُحَادَ أو مَوْحَدَ» «جاؤوا واحدًا واحدًا»، وكذا في البواقي.

(وَأُخَرَ) جمعُ أُخرى مؤنث آخر، وهو اسمُ تفضيل؛ لأن معناه في الأصل: أشدُّ تأخرًا، ثم نقل إلى معنى «غير»، وقياسه أن يُستعمل بـ«من» أو اللام أو الإضافة، وحيث لم يستعمل بواحد منها عُلم أنه معدولٌ من أحدها، فقيل: إنه معدولٌ عمَّا معه «من»؛ لموافقة المعدول للمعدول عنه في التنكير، وقيل: عمَّا معه اللام؛ لموافقته للموصوف إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا، ولم يذهب إلى كونه معدولًا عما معه الإضافة؛ لأنها تُوجبُ التنوين أو البناء أو إضافة أخرى مثلها كما مرَّ، وليس في آخره شيء من ذلك، وقال الفاضلُ العصام: إن هذا الوجه ضعيفٌ؛ لأن هذه القاعدة في تقدير الإضافة، لا في فرضها في الأصلِ المعدول عنه، وبينهما بونٌ بعيدٌ[1]، والوجهُ الوجيهُ أن: «جاءني الرجلُ والرجلُ الآخَرُ»، و«جاءني رجلٌ ورجلٌ آخرُ» لو فُرض فيه التفضيلُ لم يكن المُفضَّل عليه إلا ما ذُكر أولًا، ولا يتصور ذلك بالإضافة، بل بالأولَينِ، فروعيت المناسبة بين الحال والأصل، وحكم بأنه معدولٌ عن إحدى الصورتين منعت تلك الألفاظ أو مُثِّلث حال كونها (صِفَاتٍ) إذ لو كانت أعلامًا للذكور صُرفتْ على الأكثر؛ لأنَّ العدل في هذا الباب تابعٌ للوصف، فيزول بزواله، وإن ذهبَ جماعةٌ إلى منع الصرف اعتبارًا للعدل الأصلي مع العلمية، ولو للإناث لم تنصرف بالاتِّفاق للتأنيث مع العلمية، لكنها لا تكونُ حينئذ مما

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٥٠).

نحنُ فيه، والسببُ في كلٍّ منها العدلُ التحقيقيُّ والوصفُ الأصليُّ؛ إذ العارضيُّ صار أصليًا في المعدول؛ لاعتباره في وضعهِ.

(وَ) نحو: («**جُمَعَ**»، وَ«**كُتَعَ**»، وَ«**بُتَعَ**»، وَ«**بُصَعَ**») حالَ كونها (**جُمُوعًا**) فإن «جُمَعَ» جمعُ جمعاءَ مؤنَّث أجمع، وقياس تكسير فَعلاء صفةً فُعْل، واسمًا فَعَالى، فهو معدولٌ عن أحدهما، وأجْمَعونَ شاذٌّ وإن كان «أجمع» في الأصل أفعلَ تفضيل، فجَمْعَاء شاذٌّ، وقِسْ عليه البواقي، والسببُ فيها العدل التحقيقيُّ والوصفُ الأصلي على الأصح، ولا تضرُّه غلبةُ الاسمية، وقيل: التعريفُ الإضافي؛ لأنه بتقدير «جميعهم» حيثُ لا يؤكَّد بها إلا المعرفة، وعدم ملاءمة ظهور الإضافة لمنع الصرف لا يستلزمُ عدم ملاءمة تقديرها، وقيل: التعريفُ الوضعي، وهو التعريفُ بلا أداة، فهو يُشبه العلمية، ولهذا الاختلاف لم يُقيِّدها بالصفات كما في الأول، وإنما قيد بـ«جُمُوعًا»؛ لأنها لو كانت مفردةً بأن جعلت أعلامًا تكونُ كما سبق.

(وَ) نحو: («**عُمَرَ**»، و«**زُفَرَ**»، وَ«**زُحَلَ**») اسمُ نجم من الخُنَّس (وَ«**قُزَحَ**») اسمُ جبل في مُزدلِفة، حال كونها (**أَعْلَامًا**) والسببُ فيها العدل التقديريُّ والعلم، ولو لم تكن أعلامًا بأن نُكرت لانصرفت؛ لبقائها على سبب واحد.

(**وَالثَّانِي: قِيَاسِيٌّ**) وهو ما لا يتوقَّفُ منعُه بخصوصه على السَّماع، بل يُمكنُ أن يُذكر فيه قاعدةٌ كليةٌ موضوعها غيرُ محصورٍ كما أشار إليه بأداة السُّور الكليِّ في قوله: (**وَهُوَ كُلُّ عَلَمٍ عَلَى وَزْنٍ**) أي: هيئةِ (**مَخْصُوصٍ بِالْفِعْلِ**) في الوضع الأول، فلا يُوجدُ في الاسم إلا منقولًا عن الفعل أو العجم (كَـ«**ضُرِبَ**») مجهولًا (وَ«**شَمَّرَ**») مشدَّد العين، علمٌ لفرس الحجَّاج، معناه في الأصل أسرعَ

في المشي، و«بقَّم» منقولًا من العجم.

(وَ«انْقَطَعَ»، وَ«اجْتَمَعَ»، وَ«اسْتَخْرَجَ»، وَغَيْرِ ذَلِكَ) من أوزان الخماسيِّ والسُّداسيِّ معلومةً أو مجهولةً، وكذا فُوعل مجهولًا.

(أَوْ فِي) محلِّ (أَوَّلِهِ) أي: الوزن، أو مجازٌ بالحُلول (إِحْدَى زَوَائِدِ الْمُضَارِعِ) التي لها نوعُ اختصاص به، وهي حروفُ «أتين» حالَ كون ذلك الوزن (غَيْرَ قَابِلٍ لِلتَّاءِ) المُتحركة للتأنيث؛ لأنَّ لحوقها به يُخرجه عن كونه وزن الفعل؛ لاختصاصها بالاسم، نعم، يكونُ معها غير منصرف للعلمية والتأنيث؛ كـ«يَعْمَلَة»[١]، و«أرْمَلَة»؛ إذ سمِّي بهما، فيدخل في قوله: «كلُّ عَلَمٍ فيه تاءُ التأنيث»، لا لوزنِ الفعل كما لا يخفى.

(نَحْوُ: «يَزِيدَ»، وَ«يَشْكُرَ») وأحمدَ، والسببُ العلميةُ ووزنُ الفعل، (وَكُلُّ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَالصِّفَةِ) أي: كلُّ ما كان على وزن أفعلَ موضوعًا للتفضيل والصفة؛ (نَحْوُ: «أَفْضَلَ») للتفضيل (وَ«أَبْيَضَ») للصفة، والسببُ الوصفُ والوزنُ، ولم يُقيِّد هنا بعدم قبول التاء؛ إذ كلٌّ منهما من حيثُ إنه أفعل التفضيل والصفة ليس له احتمالٌ لقبولها، بل عدمه قطعيٌّ؛ إذ مؤنث الأولِ فُعْلَى، ومؤنَّث الثاني فَعْلَاء.

(وَكُلُّ اسْمٍ أَعْجَمِيٍّ) غيرِ عربيٍّ في الأصل (اسْتُعْمِلَ فِي أَوَّلِ نَقْلِهِ إِلَى الْعَرَبِ عَلَمًا) سواء كان علمًا في العجم أيضًا، أو اسمَ جنس نُقل علمًا، فظهرَ الخللُ في عبارة «الكافية» حيثُ قال: شرطُها أن تكون عَلميةً في العجمية[٢]، وما

---

(١) وهي الناقة السريعة القوية على السير.

(٢) «الفوائد الضيائية» (ص١١٦).

وُجّه من التعميم للحقيقيِّ والحُكميِّ فجمعٌ بين الحقيقة والمجاز، ولا قرينةَ لعمومه، والأصوبُ أن يقال: إن الثاني مُلحقٌ بالأول دلالةً؛ للاشتراك في العلة، لكنَّ الشرط فيها ظهورُ العلة للكلِّ، وفي وجوده هنا خفاءٌ لا يخفى، كذا في «الامتحان»(١)، وجهُ الاشتراط بقاءُ العُجمة بحالها وظهورها؛ إذ لو لم يكن كذلك لتصرَّف فيه العربُ بإدخال اللام والإضافة والتعريب والتغيير، فيكونُ كاللفظ العربي، فتضعفُ العُجمةُ، فلا تؤثِّر.

(وَهُوَ) أي: والحالُ أن ذلك الأعجميَّ (زَائِدٌ) حروفُه (عَلَى) الأحرف (الثَّلَاثَةِ، أَوْ مُتَحَرِّكُ الْأَوْسَطِ، نَحْوُ: «قَالُونَ») كانَ في لغة الروم اسمَ جنسٍ بمعنى الجيد، ثم نُقل علمًا لأحد رواةِ نافعٍ(٢)؛ لجودة قراءته، قدَّمه؛ للتنبيه على دخوله بلا تكلُّفٍ.

(«وَإِبْرَاهِيمَ») هما مثالان للزائدِ على الثلاثة، الأولُ للثاني، والثاني للأول.

(«وَشَتَرَ») و«سَقَرَ»، فنوحٌ منصرفٌ، اعلم أن ههنا ثلاثةَ مذاهب؛ الأول: جعلُ العُجمة كالتأنيث المعنوي، بدليل اعتبارها في مَاهَ وجُورَ، فيجوزُ في نوح الوجهان؛ كهند، فهذا للزمخشريِّ، وقد زيَّفوه بأن التأنيث أمرٌ حقيقيٌّ، وله

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٢٣).

(٢) عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر بن عبد الله الزرقي، الملقب قالون قارئ المدينة ونحويها، يقال: إنه ربيب نافع وقد اختص به كثيرًا، وهو الذي سماه قالون؛ لجودة قراءته؛ فإن قالون بلغة الرومية جيد، ولد سنة (١٢٠هـ)، وقرأ على نافع، قيل لقالون: كم قرأت على نافع؟ قال: ما لا أحصيه كثرة إلا أني جالسته بعد الفراغ عشرين سنة، توفي سنة (٢٢٠هـ). «غاية النهاية» (ص٣٩٦). ونافع تقدمت ترجمته.

علامةٌ ظاهرة تظهر في بعض التصرفات، والعُجمة أمرٌ إضافيٌّ لا علامة لها ظاهرة، فلا يلزمُ من اعتبار التأنيث في نحو هند اعتبار العُجمة في نحو نُوح، واعتبارها في نحو مَاهٍ للتقوية؛ لا لاستقلال السببيةِ، وأنه لم يُسمع قطُّ منعُ الصرف في نوح، بخلافِ هندٍ.

والثاني: عدمُ اعتبار تحرك الأوسط في العُجمة أصلًا، بخلاف التأنيث؛ لأنَّ اعتباره في التأنيث؛ لقيامه مقام الرابع القائم مقام التاء، فيقوى بوجود النائبِ في الجملة، وهذا لا يُعقلُ في العُجمة؛ إذ لا علامة لها حتى يسدَّ مسدَّها شيءٌ، فلا وجه للتقوية، بخلاف الزيادة؛ فإن أكثرَ كلام العَجَم على الطول والامتداد، والعربُ يُراعون الأوزانَ الخفيفة، ويكثرونها في كلامهم، فتقويةُ الزيادة للعُجمة معقولةٌ، ومجردُ زيادة حركة لا يوجب طولًا مؤديًا إلى القلة في لغةِ العرب، ألا ترى إلى كثرةِ نحو: «حَجَر»، بخلاف الرباعي، وهذا لسِيبَويه وأكثر النحاة، وارتضاهُ الرَّضِيُّ[1].

والثالث: اعتبارهُ بدليلِ منعِ، نحو: سَقَرَ، وشَتَر، وهذا لابن الحاجب ومن تَبِعهُ، ورُدَّ: بأنهما اسما بُقعةٍ وقلعةٍ، وإنما تظهرُ الثمرةُ في نحو لَمُكٍ اسمُ رجلٍ، ولم يُسمع منعُه، ذكرهُ في «الامتحان»، وتبع ابن الحاجب في هذه الرسالة[2].

(وَكُلُّ مُؤَنَّثٍ) علمًا أو لا (بِالْأَلِفِ مَقْصُورَةً) كانت (أَوْ مَمْدُودَةً) والمرادُ بها الهمزةُ المنقلبة، لا ما قبلها، والتسميةُ بالألف باعتبار الكَوْنِ، وبالممدودة باعتبار السَّببيةِ، فافهم.

---

(١) «حاشية الرضي على الكافية» (١/ ١٢٢).

(٢) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٣٤).

(**نَحْوُ: «حُبْلَى»، وَ«حَمْرَاءَ»**) قيل: إنما قامت مقامَ العِلَّتين؛ للزومها الكلمة وضعًا، مثلًا لا يُقال: حُبْل ولا حَمْر، بخلاف التاء؛ فإنها إن لزمتْ لزمتْ بعارضٍ؛ كالعَلَمية.

وردَّهُ المصنفُ: بأنه إن أرادوا عمومَ السلب في التاء فمنقوضٌ بنحو ظُلْمَة؛ إذ لا يقال: ظُلْم بمعناها، وإن أرادوا سلبَ العموم فكذا الألفان، نحو: ذِكْرَى، وَضَرَّاء، وإن أرادوا مجيء التاء للفرق مطردًا في بعض الصفات فكذا المقصورةُ في أفعل التفضيل والممدودة في أفعل الصفة، إلا أن يدعوه مع عدم تغير الصيغة والكثرة، ولكن ليس بقويٍّ، إلا أن ينضمَّ إليه قلبُ التاء هاءً، وهي حرفُ خفيٌّ كأنه معدومٌ، فغَلَبَ مفارقةُ التاء، وندرَ مفارقةُ الألفين، فالحكمُ للغالب، والنادرُ كالمعدوم.

(**وَكُلُّ عَلَمٍ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ لَفْظًا**) زائدًا على الثلاثة، أو ثلاثيًا متحرِّك الأوسط أو لا؛ (**نَحْوُ: «فَاطِمَةَ»، وَ«حَمْزَةَ»، أَوْ تَقْدِيرًا**) إنما شرط فيه العلمية؛ لتصير التاءُ لازمةً؛ لأن الأعلام محفوظةٌ عن التغيُّر بقدر الإمكان، ولأنها وضعٌ ثانٍ، فيكون التاء حرف مبنًى بلا خلافٍ بعد أن كان حرف معنًى، فيلزم.

(**وَهُوَ**) أي: والحالُ أن العلمَ الذي فيه التاءُ تقديرًا (**زَائِدٌ**) حروفُه (**عَلَى**) الأحرفِ (**الثَّلَاثَةِ**) علم المؤنث أو لا (**نَحْوُ: «زَيْنَبَ»، أَوْ**) هو (**مُتَحَرِّكُ الْأَوْسَطِ**) حالَ كونه علم المؤنث (**نَحْوُ: «قَدَمَ» اسْمُ امْرَأَةٍ**) وينبغي أن يقول: أو عجمة؛ ليشمل مثلَ: ماهَ وجُورَ[1]، وجهُ هذا الاشتراط ضعفُ التاء المقدَّرة، فلا تقوى قوةُ الملفوظة إلَّا بقيام شيءٍ في اللفظ مقامها، ولو بالواسطة، والحرفُ الرابع

---

(١) علمُ بلدتين.

قائمٌ مقامها، بدليل عدم ظهورها في مثل: عُقَيْرب، مع وجوبه في مثل: قُدَيْرَة، وحركةُ الوسط قائمةٌ مقامَ الرابع بدليل وجوب الحذف في مثل: جَمَزِيٍّ، مع جواز حُبْلِيٍّ، والعُجمةُ وإن لم تكن مؤثِّرة في الثلاثي الساكن الأوسط على الأصحِّ؛ فلا أقلَّ من تقوية التأنيث، ولضعفِ هذين لا يؤثِّران إلا فيما في مسمَّاهُ تأنيث، بخلاف الرابع كما أشار إليه بقوله: «علمًا لمؤنث»، وقيل: السلامةُ بثقلِ أحد الأمور عن مقاومة الخفَّة لثقلِ أحد السببين، ومزاحمتِها لتأثيره.

وردَّهُ المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنه لا طائلَ له، أما أولًا: فلأن تأثيرَ العلل ليسَ للثِّقل، بل للفرعية، وأما ثانيًا: فلعدم لزوم الثِّقل، كيف والعلميةُ والوصفُ والعدلُ لا يُتصوَّر فيها الثِّقلُ، بل حصولُ الخِفَّة في الأخير ظاهرٌ، وأما ثالثًا: فلأنَّ انصرافَ نحو: قَدم، ومَاه، وجُور أعلامًا للذكور يدلُّ على أن مدارَ الاشتراط وعدمَه ضعفُ التأنيث وقُوَّته؛ إذ الخِفَّةُ والمقاومةُ سِيَّان في الحالينِ.

(وَلَوْ سُمِّيَ بِهِ) أي: بذلكَ المُتحرِّك الأوسطِ **(مُذَكَّرٌ صُرِفَ)** لغايةِ ضعفِ التأنيث حينئذٍ، فلا يُقوِّيه إلا القائمُ مقامه بالذات، فلو سمِّي بالزائد على ثلاثة مُنع لو تأنيثه أصليًا، وإلا فمنصرفٌ في كلِّ حالٍ ككلِّ مُكَسَّر بغير تاء، فإنَّ تأنيثه بتأويل الجماعة، ولا يلزمُ؛ لجواز تأويله بالجمعِ، فمثلُ كِلَابٍ إذا سُمِّيَ به مذكرٌ صُرف.

(وَلَوْ كَانَ عَلَمُ الْمُؤَنَّثِ ثُلَاثِيًّا سَاكِنَ الْأَوْسَطِ يَجُوزُ صَرْفُهُ) لضعفِ تأنيثه **(وَمَنْعُهُ)** لوجودِ السَّببينِ ولو كان أحدهما ضعيفًا؛ **(نَحْوُ: «هِنْدٍ»، وَكُلُّ عَلَمٍ)** في الحال؛ ليتحقق الإفرادُ؛ لأنَّ منع الصرف حال الكلمة، وهذا أولى من قولهم:

ليأمنَ من الزوال، فيحصل له نوعُ قوَّةٍ، ذكرهُ في «الامتحان»[١].

(مُرَكَّبٍ مِنِ اسْمَيْنِ) في الأصل؛ لأنَّ نحوَ النَّجمِ وبَصرىًّ عَلمين مُنصرفان؛ لأنَّ الحرف لعدم استقلاله لا يُعتدُّ بجزئيته، فكأنهما لا تركيبَ فيهما حتى يُؤثِّر، ونحو: «من زيد، وإنَّ زيدًا»، ويزيدُ مع الضمير، و«تأبَّط شرًّا» علمًا مَحكياتٌ، فلا يظهرُ فيها منعُ الصرف.

(لَيْسَ أَحَدُهُمَا عَامِلًا فِي الْآخَرِ) بالإضافة، أو بكونه بمعنى الفعل، احترزَ به عن مثل: «عبدُ الله، وضاربٌ زيدًا»؛ لأنهما محكيان، فلا يظهرُ فيهما المنعُ، ولأنَّ الإضافة لمَّا أثرت في المُضاف الصرفَ فلا تُؤثِّر في المضاف إليه المنعَ؛ لأنَّ غير المختار لا يؤثِّر الضدين، فإنَّ النار لا تُؤثِّر إلا حرارةً، والماءَ إلا برودةً.

(وَلَا الثَّانِي صَوْتًا) في الأصل، مثل: «سِيبَويه»؛ فإنَّه مبنيٌّ، أو محكيٌّ بناؤه.

(وَلَا مُتَضَمِّنًا لِمَعْنَى الْحَرْفِ) في الأصل عاطفًا أو جارًا؛ كـ: «خمسةَ عشَرَ، وجَاري بيْتَ بيْتَ» علمينِ؛ لأنهما محكيا البناء على الأصحِّ، فلا يظهر أثرُ المنع، ولقد أصاب في زيادة هذين القيدين كما أصاب في زيادةِ اسمين، لكن لا بُدَّ من أن يزيد: ولا مُعربًا قبل العلمية؛ احترازا عن مثل: «حَيوانٌ ناطقٌ، وزيدٌ إنسانٌ» علمينِ؛ لكونهما مَحكيينِ أيضًا، بل لو زاد ذلك لكفى عن قوله: «ليسَ أحدُهما عاملًا في الآخرِ»، ولو زاد أيضًا: «ولا مبنيًا» لأغنى عن القيدينِ الأخِيرينِ، ولو قال بعد قوله: «مُركَّب» (بدونِ النِّسبةِ)، أو (معَ الامتزاجِ) لكان أخصرَ وأشملَ وأمنعَ، والثاني أوضحُ كما لا يخفى.

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٣٤).

(**نَحْوُ:** «**بَعْلَبَكَّ**»، «**وَحَضْرَمَوْتَ**») على اللغة الفصيحةِ كما سيجيء، وسببُ المنع العلميةُ والتركيبُ.

(**وَكُلُّ مَا فِيهِ أَلِفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ**) في الآخر لا أصليتان؛ ولذا سمِّيتا مزيدتين، وتسمَّيان مُضارعتين؛ لشبههما بألفي التأنيث، وقيل: في امتناعِ دخولِ التاء، وقيل: في كونهما مَزيدتينِ.

(**عَلَمًا**) ليمتنعَ بالعلمية عن التاء، ويتحقَّق المشابهة بهما (**أَوْ وَصْفًا لَا تَدْخُلُهُ التَّاءُ**) لِما مرَّ من تحقُّق المشابهة بهما (**نَحْوُ:** «**عِمْرَانَ**») والسببُ الألفُ والنونُ والعلميةُ (**وَ**«**سَكْرَانَ**») مثالٌ لوصف له مؤنَّث لا تدخله التاء؛ كَسكرى (**وَ**«**رَحْمَنَ**») مثالٌ لوصف ليس له مؤنَّثٌ، فضلًا عن دخولها، والسببُ الألفُ والنونُ والوصفُ.

(**وَكُلُّ جَمْعٍ**) حاليًا أو أصليًا؛ كحَضَاجِرَ[1]، تحقيقيًا أو تقديريًا؛ كسَراوِيلَ (**عَلَى**) وزن (**فَعَالِلَ، أَوْ فَعَالِيلَ**) بأن كان أوله مفتوحًا، وثالثه ألفًا بعده حرفان متحركان، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، ولو في الأصل؛ كجَوارٍ؛ فإنه غيرُ منصرف على الأصح، ومثلُ دوابَّ، وجهُ الاشتراط اختصاصهما بالجمع، وامتناعُ التكسير مرَّة أخرى، وتكرارُ الجمعية في البعض؛ ولذا سمِّي مُنتهى الجموع، فتقوى الجمعية.

لم يقل بلا هاءٍ ولا ياءٍ؛ احترازًا عن مثل: فَرازِنة ومَدَائنيٍّ؛ بناءً على أن المتبادر كونه على وزن أحدهما بدون اتصال شيءٍ، وهو الظاهرُ من المثال،

---

(١) لقب الضبع، وذلك لِعظَمِ بطنها.

على أن المختار عنده كونُ التاء في مثل فَرازنة جُزءًا، فيخرج باتصاله عن الوزن المُعتبر، فلا حاجةَ إلى الاحتراز كما صرَّحَ به في «الامتحان»[١].

(**نَحْوُ: «مَسَاجِدَ»، وَ«مَصَابِيحَ»**) وفي التمثيل بهما دون نحو: «دَراهِمَ، ودَنانِيرَ» تنبيهٌ على أن المرادَ الوزنُ التصغيريُّ، لا التصريفيُّ، وهو ما يُعتبرُ فيه مجرَّد مقابلةِ المتحرِّك بالمتحرِّك والساكنِ بالساكنِ، بدون اشتراط التعبير عن الأصول بالفاءِ والعين واللام، وعن الزائدِ بلفظه كما في التصريفيِّ، ويقال له: وزنٌ عَروضيٌّ كما صرَّح به الفاضلُ العصامُ[٢].

(**وَيَجُوزُ صَرْفُهُ**) أي: لا يمتنع جعلُ غيرِ المنصرف منصرفًا حقيقةً بإدخال الكسرِ والتنوين؛ لِما مرَّ من تعريفه (**لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ**) بأن يُخلَّ بالوزن أو سلاسته لو مُنع، فالأوَّلُ كقوله:

صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائبٌ لَوْ أَنَّها ... صُبَّتْ على الأيامِ صِرْنَ لَيَالِيَا[٣]

والثاني كقوله:

أعِدْ ذِكرَ نُعمانٍ لنا إنَّ ذِكْرَهُ ... هُوَ المسكُ ما كرَّرتَهُ يتضوَّعُ[٤]

(**أَوْ لِلتَّنَاسُبِ**) أي: لتحصلَ المناسبةُ بينه وبين ما يليه من المُنصرف

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ١٨).

(٢) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٥٨).

(٣) البيت من البحر الكامل، ونسب للسيدة فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ كما في «نهاية الأرب» (١٨/ ٢٦٥).

(٤) البيت من البحر الطويل، وقائله مهيار الديلمي، كما في «ديوانه».

(**نَحْوُ**: ﴿**سَلَاسِلًا**﴾[(١)] على قراءة نافعٍ والكِسائِيِّ[(٢)]، صُرفَ؛ ليُناسب ﴿أَغْلَالًا﴾ بعده (**وَ**﴿**قَوَارِيرًا**﴾[(٣)]) ليُناسب ﴿قَمْطَرِيرًا﴾ بعدَه.

(**وَكُلُّ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِذَا أُضِيفَ**) إلى شيءٍ، (**أَوْ دَخَلَهُ لَامُ التَّعْرِيفِ انْصَرَفَ**) حقيقةً؛ وُجد فيه السَّببان أو لا؛ لدخول الكسر عليه، وعدم دخول التنوين؛ للإضافة أو اللام، لا لمنعِ الصَّرفِ، فافهم.

(**نَحْوُ**: «**مَرَرْتُ بِالْأَحْمَرِ**») مثالٌ للثاني، قدَّمه على مثال الأول؛ لئلا يقعَ الفصلُ بين المثال والمُمثَّل، (**وَأَحْمَرِنَا**) مثالٌ للأول، ولا مجالَ لعدم الفصل فيه، فافهم.

* * *

---

(١) سورة الإنسان (١٤).

(٢) تقدمت ترجمتهما.

(٣) سورة الإنسان (١٥).

[الإعرابُ بحسبِ النوعِ]

(وَالتَّقْسِيمُ الثَّالِثُ) منها: تقسيمُه (بِحَسَبِ النَّوْعِ، وَهُوَ) أي: الإعرابُ بحسبه (أَرْبَعَةٌ) بالاستقراءِ (رَفْعٌ، وَنَصْبٌ) هُما (مُشْتَرَكَانِ بَيْنَ الِاسْمِ وَالْفِعْلِ) غيرُ مختصٍّ كلٌّ منهما بكلٍّ منهما، لكن معناهما في الاسم علم الفاعلية والمفعولية، وفي الفعلِ ما يُشبههما، فمعناهما المُشتركُ علمُ الفاعلية والمفعولية وما يُشبههما، كذا ذكره الفاضلُ العصامُ[1].

(وَجَرٌّ مُخْتَصٌّ بِالِاسْمِ) لا يُوجد في غيره، معناهُ علم الإضافة (وَجَزْمٌ مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ) معناهُ: ما يُشبه الجرَّ في الاختصاص.

(وَعَلَامَةُ الرَّفْعِ) أي: علامةٌ هي الرفع، فالإضافة كشجرِ الأراكِ، أو علامةٌ دالةٌ على ما دلَّ عليه الرفعُ؛ لأن الإعراب عنده عبارةٌ عن الحركة والحرف، وأما على رأي من جعله نفس الاختلاف فالمعنى علامةٌ دالةٌ على الرفع الذي هو الاختلافُ، وهو ظاهر.

(أَرْبَعَةٌ: ضَمَّةٌ) في الاسمِ والفعلِ (وَوَاوٌ) أي: واو الجمعِ المذكَّر السالم، والأسماء الستة في الاسم (وَأَلِفٌ) أي: ألفُ التثنية في الاسمِ (وَنُونٌ) أي: نونُ التثنية والجمع المذكَّر والواحدة المُخاطبة في الفعل.

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٦٩-٧٠).

(وَعَلَامَةُ النَّصْبِ خَمْسَةٌ: فَتْحَةٌ) في الاسمِ والفعلِ (وَكَسْرَةٌ) في الاسمِ الذي هو الجمعُ المؤنَّث السالم (وَأَلِفٌ) في الأسماءِ الستةِ السابقة (وَيَاءٌ) أي: ياءُ التثنية وجمع المذكَّر السالم، (وَحَذْفُ النُّونِ) في الفعل.

(وَعَلَامَةُ الْجَرِّ ثَلَاثَةٌ: كَسْرَةٌ) في المُنصرف، (وَفَتْحَةٌ) في غيرِ المُنصرف، (وَيَاءٌ) أي: ياءُ التثنية، والجمع المذكَّر السالم، والأسماء الستة.

(وَعَلَامَةُ الْجَزْمِ ثَلَاثَةٌ: حَذْفُ الْحَرَكَةِ) من آخر المُضارع الصَّحيحِ الذي لم يتصلْ بآخره ضميرٌ، (وَحَذْفُ الْآخِرِ) من المُضارع المذكورِ إذا كان معتلَّ الآخر، (وَحَذْفُ النُّونِ) المذكور.

* * *

[الإعرابُ بحسبِ الصفةِ]

(وَالتَّقْسِيمُ الرَّابِعُ) من التقسيماتِ الأربعةِ للإعرابِ تقسيمه (بِحَسَبِ الصِّفَةِ، فَهُوَ) أي: الإعرابُ بحسبِها (ثَلَاثَةٌ: لَفْظِيٌّ يَظْهَرُ فِي اللَّفْظِ) أي: لفظ ما له الإعراب، وهو الأصلُ؛ لأنه علامة، وحقُّها الظهور.

(وَتَقْدِيرِيٌّ، وَمَحَلِّيٌّ، فَلْنَذْكُرِ الْأَخِيرَيْنِ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّ مَا عَدَاهُمَا لَفْظِيٌّ) لانحصارِ الإعراب في هذه الثلاثةِ، فلا حاجةَ إلى الذِّكر، وفيه بحثٌ؛ لأنَّ من مواضع التقديري ما لا يدخل فيما ذكرهُ من المواضع السبعة له، وهو ما سُكِّن آخرهُ لمجرد التخفيف أو للإدغام فيما بعده، نحو: ﴿بَارِئْكُمْ﴾[1] بتسكينِ الهمزةِ في قراءة أبي عَمْرٍو[2]، ونحو: ﴿الرَّحِيمْ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينْ﴾[3] في قراءة أبي عمرٍو وغيره، وما يتبعُ حركة آخره بحركة غيره إعرابيةً أو لا؛ للتناسب،

(١) سورة البقرة (٥٤). ينظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٤٤).

(٢) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقرئ، أحد القراء السبعة المشهورين، اختلف في اسمه على أحد وعشرين قولًا، وسبب الاختلاف في اسمه أنه كان لجلالته لا يسأل عنه، كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، أخذ عن جماعة من التابعين، وقرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد، مات سنة (١٥٤هـ). «بغية الوعاة» (٢/ ٢٣١).

(٣) سورة الفاتحة (٣-٤). ينظر: «النشر في القراءات العشر» (١/ ٦٣).

نحو: ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةُ اسْجُدُوا﴾[1] بضم التاء على قراءة أبي جعفرٍ[2]، و﴿اَلْحَمْدِ لِلَّهِ﴾[3] بكسرِ الدال على قراءةِ الحسنِ البصريِّ[4]، ونحو: «يا زيدُ الظَّريفُ» بضمِّ الفاء، و«جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» بالجرَّ الجواري في «خرب»؛ إذ ليس حركةُ آخره بنائيةً، ولا إعرابيةً، بل للمناسبة، والإعرابُ مقدَّر، صرَّح به الدَّمامينيُّ، فتكون التسميةُ بالجرِّ للمُشاكلة، اللهم إلا أن يُقال: إنَّ الأول ملحقٌ بالموقوف عليه دلالةً للاشتراك في اشتغال الآخر بالسكون، والثاني بالمحكِي للاشتراكِ في اشتغال الآخِر بالحركة الغير الإعرابية، فافهم.

* * *

---

(١) سورة الإسراء (٦١). ينظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٤٠).

(٢) يزيد بن القعقاع، أبو جعفر القاريء، أحد العشرة، مدني مشهور رفيع الذكر، قرأ القرآن على مولاه عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي، وهو قليل الحديث، تصدى لإقراء القرآن دهرًا، ولما غسل أبو جعفر القارئ نظروا ما بين نحره إلى فؤاده مثل ورقة المصحف، فما شك من حضره أنه نور القرآن رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد اختلفوا في تاريخ وفاته فقال محمد بن المثنى العنزي توفي سنة (١٢٧هـ)، وقيل: (١٢٨هـ)، وقيل: (١٣٢هـ)، وقيل: (١٣٣هـ) عن ينف وتسعين سنة. «معرفة القراء» (١/ ٧٢).

(٣) سورة الفاتحة (٢). ينظر: «النشر في القراءات العشر» (١/ ٦٣).

(٤) الحسن بن أبي الحسن البصري، أبو سعيد، إمام التابعين، أرضعته أم سلمة زوج النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، روى عن عمران بن حصين والمغيرة بن شعبة وأبي بكرة، روى عنه: أيوب وحميد وثابت البناني، كان يقول: إنما الفقيه: الزاهد في الدنيا، البصير بدينه، المداوم على عبادة ربه. توفي سنة (١١٠هـ). «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٦٣- ٥٨٨).

[الإعرابُ التقديريُّ]

(فَالتَّقْدِيرِيُّ: مَا لَا يَظْهَرُ فِي اللَّفْظِ، بَلْ يُقَدَّرُ فِي آخِرِهِ لِمَانِعٍ فِيهِ غَيْرِ الْإِعْرَابِ الْحَقِيقِيِّ) إذ لو كان حقيقيًا يكونُ محليًا كما يجيءُ.

(وَلَا يَكُونُ) التقديريُّ (إِلَّا فِي الْمُعْرَبِ) الاصطلاحيِّ (كَاللَّفْظِيِّ، وَذَلِكَ) التقديريُّ (فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ) وجعلها البيضاويُّ ثمانيةً، والمصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقصها وجعلها خمسةً بأن أدخل في الثاني ما جعله رابعًا، وجعل السادسَ مُشتملًا على ما جعله سادسًا وسابعًا وثامنًا، وزاد الخامسَ والسابعَ، فتنبَّه ولا تكن من الغافلينَ.

الموضعُ (الْأَوَّلُ) مُعربٌ (مُفْرَدٌ، آخِرُهُ أَلِفٌ وَإِنْ حُذِفَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ) لا لمجرد الخفَّة، فهو منويٌّ لا منسيٌّ، فيكون كالملفوظ.

(فَإِنْ كَانَ) ذلك المفرد (اسْمًا فَإِعْرَابُهُ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ تَقْدِيرِيٌّ) لتعذُّر الحركة على الألف ملفوظًا أو مقدرًا؛ (نَحْوُ: «الْعَصَا»، وَ«عَصًا»، وَإِنْ كَانَ فِعْلًا فَرَفْعُهُ وَنَصْبُهُ تَقْدِيرِيٌّ) لوجود ذلك الألف في تَينك الحالتينِ (وَجَزْمُهُ) بحذف ذلك الألف (لَفْظِيٌّ) لوجوده في اللفظ (نَحْوُ: «يَخْشَى) ويخشى الله (وَلَنْ يَخْشَى) ولن يخشى الناسَ (وَلَمْ يَخْشَ»، وَ) الموضعُ (الثَّانِي: مَا) أي: اسمٌ معربٌ مطلقًا (أُضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ) ولو حُذفت أو قُلبت حالَ كونه (غَيْرَ

التَّثْنِيَةِ) فإنها إذا أُضيفت إليها يكونُ إعرابها لفظيًا؛ لوجوده في اللفظ، نحو: «مُسْلِمَايَ، ومُسْلِمَيَّ، وبمُسْلِمَيَّ» بالتشديد.

(فَإِنْ كَانَ) ذلك الاسمُ المُعربُ **(جَمْعَ الْمُذَكَّرِ السَّالِمَ فَرَفْعُهُ تَقْدِيرِيٌّ)** للزوم القلبِ والإدغامِ **(فَقَطْ)** دون نصبه وجره، فإنهما لفظيان بياءٍ مُدغم، فالأَولى تقديمه كما في الأواتِي، **(نَحْوُ: «جَاءَنِي مُسْلِمِيَّ»، أَصْلُهُ مُسْلِمُويَ)** قُلبت الواو ياء وأدغمت.

(وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ) أي: غيرَ جمعِ المُذكَّر السَّالم **(فَالْكُلُّ)** أي: كلُّ إعرابه **(تَقْدِيرِيٌّ)** سواءٌ كان مفردًا أو جمعًا مكسّرًا أو مؤنّثًا سالمًا؛ لوجوب الكسر أو السكون أو الفتح قبل العامل، وتعذُّر اجتماع الحركة والسكون، والحركتين مِثلينِ أو ضِدَّين بعده، ولم يُمكن جعلُ الكسرة والفتحة إعرابًا بعده وإن قاله البعضُ كما أمكن جعلُ الحروف الثابتة قبل العامل إعرابًا بعدَه في التثنية والجمع؛ لعدم التبدُّل باختلاف العامل، بخلافهما، ولا وجهَ للبناء وإن ذهب إليه الجمهورُ؛ إذ الإضافةُ إلى الضمير لا توجبه، نحو: «غُلامُكَ، وغُلامُه».

(نَحْوُ: «غُلَامِي»،) و«أبي»، **(وَ«رِجَالِي»، وَ«مُسْلِمَاتِي»، وَ)** الموضعُ **(الثَّالِثُ: مَا)** أي: اسمٌ مُعربٌ مطلقًا **(فِي آخِرِهِ إِعْرَابٌ مَحْكِيٌّ)** أي: حركةٌ أو حرفٌ محكية، والتسميةُ بالإعراب مجازٌ بالكون؛ إذ ليست بإعراب في الحال كما أشار إليه فيما سبق بقوله: «غيرِ الإعرابِ الحقيقيِّ»، وإنما جُعل إعرابُه تقديريًا؛ للزوم اشتغال الآخر بالحكاية، فصار كالثاني؛ ولذا قدَّمه على الرابع عكس ما في «اللُّبِّ».

حالَ كونه (**إِمَّا جُمْلَةً**) في الأصل (**مَنْقُولَةً**) في الحال (**إِلَى الْعَلَمِيَّةِ، نَحْوُ: «تَأَبَّطَ شَرًّا»**) فإنَّ الصحيح أنه مُعربٌ، إعرابُه تقديريٌّ، وقيل: مبنيٌّ كما قبلَ العلميةِ.

(**أَوْ مُفْرَدًا فِي قَوْلِ**) القومِ (**الْحِجَازِيِّ**) وأما بنو تميمٍ فلا يرونَ الحكايةَ في المفرد، وإليه ذهبَ كثيرٌ من النُّحاة، منهم سِيبَوَيه.

(**نَحْوُ: «مَنْ زَيْدًا»؟**) ذكر منصوبًا؛ إشعارًا بأن السؤال عن «زيد» المنصوب، فتعذَّر رفعهُ لفظًا مقولًا (**لِمَنْ قَالَ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»، وَنَحْوُ: «دَعْنِي عَنْ تَمْرَتَانِ»**) إعرابهُ بياءٍ مُقدَّرة، والملفوظُ حكايةٌ (**لِمَنْ قَالَ: «أَلَكَ تَمْرَتَانِ»؟ وَكَذَا**) أي: كالمذكورِ في كون إعرابه تقديريًا لاشتغال الآخرِ بالآخرِ (**كُلُّ عَلَمٍ مُرَكَّبٍ، جُزْؤُهُ الثَّانِي مَعْمُولٌ**) في الأصلِ (**لِمَا لَا إِعْرَابَ لَهُ**) أصلًا، فلا يُمكنُ إظهارُ إعرابه في هذا الجزء، فيكون تقديريًا (**نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا، وَهَلْ زَيْدٌ، وَمِنْ زَيْدٍ»**) أعلامًا، فإنَّ كُلًّا منها معمولٌ في الأصل لِما لا إعرابَ له، وهو الابتداءُ في الثاني، والحرفُ في الأول والثالث (**بِخِلَافِ نَحْوِ: «عَبْدُ اللهِ»، وَنَحْوِ: «مَضْرُوبٌ غُلَامُهُ»**) عَلَمينِ من العلم المُركَّب الذي جزؤه الثاني معمولٌ لِما له إعرابٌ في الأصل، (**فَإِنَّ إِعْرَابَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ**) أي: الإعرابَ الذي يظهر فيه؛ إذ لا إعرابَ له في الحال؛ لكونه جزءًا؛ كَزاي زَيدٍ، بل للمجموعِ على ما هو المُختارُ عنده كما حُقِّق في «الامتحان»[1].

(**مِنْهُمَا**) أي: من نحو «عبدِ الله»، ونحو: «مضروب غُلامهُ» (**لَفْظِيٌّ**) لظهورهِ في لفظِ ما له الإعرابُ وإن كان في وسطه؛ لكونه مما له إعرابٌ في

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ١٧).

الأصل، ولمانع في آخره، وذلك أولى من إهدارِ الإعرابِ وجعله تقديريًا كما إذا كان الجزء الأول مما لا إعرابَ له (**بِحَسَبِ الْعَامِلِ**) فإن رافعًا فمرفوعٌ، وإن ناصبًا فمنصوبٌ، وإن جارًا فمجرورٌ.

(**وَالثَّانِي: مَشْغُولٌ بِإِعْرَابِ الْحِكَايَةِ**) أي: بإعرابٍ مُلتبسٍ بها؛ ولذا لم يظهر فيه الإعراب المذكور مع أنه الآخر (**أَوْ**) ما في آخره (**بِنَاءٌ مَحْكِيٌّ**) والتسميةُ بالبناء كالتسميةِ بالإعراب (**نَحْوُ: «خَمْسَةَ عَشَرَ» عَلَمًا**) فإنه إذا لم يكن علمًا يكون جزآه مبنيين كما سيجيءُ، وإذا جعل علمًا يكون معربًا بإعراب تقديريٍّ (**عَلَى الْأَشْهَرِ**)؛ لانتفاءِ مُوجب البناء الذي سيأتي، وتعذُّر ظهور الإعراب في لفظه؛ لمانعٍ هو الحكاية، وقيل: يكونُ مبنيًا كما قبل العلمية، ومثله سِيبَوَيه كما صرَّح به في «الامتحان»[1].

(وَ) الموضعُ (**الرَّابِعُ: مَا**) أي: اسمٌ أو فعلٌ مُعربٌ (**فِي آخِرِهِ**) الأولى تركُ «في» كما في الأوَّل (**يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا، وَإِنْ حُذِفَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ**)؛ فإنه كالملفوظِ لكونه مُقدَّرًا، لا منسيًّا، حتى يكونَ إعرابهُ لفظيًا كما في يد.

(**فَإِنْ كَانَ**) ذلك المُعربُ (**اسْمًا فَرَفْعُهُ وَجَرُّهُ تَقْدِيرِيٌّ**) للزوم تسكينِ الياء المذكورة؛ لاستثقالِ الضمَّة والكسرة عليها، وأما نصبُه فلفظيٌّ؛ لخفَّةِ الفتحة عليها (**نَحْوُ: «الْقَاضِي»، وَ«قَاضٍ»**) وقاضي البلدِ.

(**وَإِنْ كَانَ فِعْلًا فَرَفْعُهُ فَقَطْ**) دونَ نصبه وجزمِهِ؛ إذ هما لفظيان (**تَقْدِيرِيٌّ**)؛ لاستثقالِ الضمَّة عليها، بخلافِ الفتحةِ (**إِنْ لَمْ يَلْحَقْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ**) مرفوعٌ، فإنَّه لو لَحِقَ به فإن كان نون جمع المؤنث يكونُ محليًا، وإن غيرهُ يكون لفظيًا في

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ١٧).

الأحوال الثلاث، نحو: «يرميانِ، ويرمونَ، وترمينَ، ولنْ يرمِيا، ولمْ يرمِيا...» إلى آخرهِ؛ (نَحْوُ: «يَرْمِي) هوَ (وَتَرْمِي) أنتَ أو هِيَ (وَأَرْمِي) أنا (وَنَرْمِي») نحنُ.

(وَالْخَامِسُ) منها (فِعْلٌ آخِرُهُ وَاوٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا) إذ لم يُوجد اسمٌ كذلك (فَرَفْعُهُ فَقَطْ) دونَ نصبه وجزمهِ؛ إذ هُما لفظيانِ (أَيْضًا) أي: كفعلٍ آخرهُ ياءٌ مكسورٌ ما قبلها (تَقْدِيرِيٌّ) لمثل ما مرَّ من استثقال الضمَّة على الواوِ المذكور (إِنْ لَمْ يَلْحَقْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ) مذكورٌ؛ إذ لو لَحِقَ به يكونُ إعرابُه لفظيًا أو محليًا كما مرَّ (نَحْوُ: «يَغْزُو) هُوَ (وَتَغْزُو) أنت أو هِيَ (وَأَغْزُو) أَنا (وَنَغْزُو») نحنُ.

(وَالسَّادِسُ) مِنْها (اسْمٌ) معربٌ (إِعْرَابُهُ بِالْحُرُوفِ، مُلَاقٍ لِسَاكِنٍ بَعْدَهُ؛ أَيْ: كَلِمَةٍ أَوَّلُهَا هَمْزَةُ وَصْلٍ) تفسيرٌ للساكن؛ فإنها تسقطُ عند المُلاقاةِ، فيجتمعُ السَّاكنانِ، فيُحذفُ حرفُ الإعرابِ.

(فَإِنْ كَانَ) ذلك الاسمُ (مِنَ الْأَسْمَاءِ السِّتَّةِ الْمَذْكُورَةِ) من المفردةِ المركبة المضافةِ إلى غيرِ الياء (فَإِعْرَابُهُ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ تَقْدِيرِيٌّ) لعدمِ ظهوره في اللفظِ؛ لِما مرَّ؛ (نَحْوُ: «جَاءَنِي أَبُو الْقَاسِمِ»، وَ«رَأَيْتُ أَبَا الْقَاسِمِ»، وَ«مَرَرْتُ بِأَبِي الْقَاسِمِ»، وَإِنْ كَانَ جَمْعَ الْمُذَكَّرِ السَّالِمَ، فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْإِعْرَابِ مَفْتُوحًا، نَحْوُ: «مُصْطَفَوْنَ»، وَ«مُصْطَفَيْنَ») بفتحِ النون في النصبِ والجرِّ (فَيَتَحَرَّكُ الْوَاوُ)؛ دفعًا للساكنينِ (بِالضَّمَّةِ) للمُجانسةِ (وَالْيَاءُ بِالْكَسْرَةِ)؛ لِمَا ذُكرَ، (فَيَكُونُ) إعرابُه (لَفْظِيًّا فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ)؛ لظهورهِ في لفظِه، (نَحْوُ: «جَاءَنِي مُصْطَفَوُ الْقَوْمِ») بضمِّ الواو، (وَ«رَأَيْتُ مُصْطَفَيِ الْقَوْمِ»، وَ«مَرَرْتُ بِمُصْطَفَيِ الْقَوْمِ») بكسرِ الياءِ فيهما.

(وَإِنْ لَمْ يَكُنْ) ما قبلَ حرفِ الإعرابِ (مَفْتُوحًا يُحْذَفَانِ) أي: الواوُ والياءُ للسَّاكنينِ (فَيَكُونُ) إعرابُه (تَقْدِيرِيًّا فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ نَحْوُ: «جَاءَنِي ضَارِبُوا الْقَوْمِ»، وَ«رَأَيْتُ ضَارِبِي الْقَوْمِ»، وَ«مَرَرْتُ بِضَارِبِي الْقَوْمِ»، وَإِنْ كَانَ) ذلكَ الاسمُ (تَثْنِيَةً فَرَفْعُهُ تَقْدِيرِيٌّ)؛ لحذفِ الألف للسَّاكنينِ، (وَفِي نَصْبِهِ وَجَرِّهِ تَحَرَّكَ الْيَاءُ) للسَّاكنينِ (بِالْكَسْرِ) للمُجانسةِ (فَيَكُونُ) إعرابُه فيهما (لَفْظِيًّا، نَحْوُ: «جَاءَنِي غُلَامَا ابْنِكَ») بحذفِ الألفِ، (وَ«رَأَيْتُ غُلَامَيِ ابْنِكَ»، وَ«مَرَرْتُ بِغُلَامَيِ ابْنِكَ») بكسرِ الياءِ فيهما.

(وَ) الموضعُ (السَّابِعُ) من المواضعِ السبعةِ: المُعربُ (الْمَوْقُوفُ) أي: الَّذِي وُقِفَ (عَلَيْهِ) نائبُ الفاعل (بِالْإِسْكَانِ) حالَ كونِه (مِمَّا كَانَ إِعْرَابُهُ بِالْحَرَكَةِ) لا بالحرفِ؛ إذ حينئذٍ يكون لفظيًا؛ كـ«مُسلمونْ»، و«يَضْربونْ» (فَإِنْ كَانَ) ذلك الموقوف عليه (غَيْرَ مُنَوَّنٍ بِتَنْوِينِ التَّمَكُّنِ) منونًا بتنوين المُقابلة أو لا (أَوْ كَانَ فِي آخِرِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ، فَأَحْوَالُهُ الثَّلَاثُ) أي: إعرابه فيها (تَقْدِيرِيٌّ) لعدم ظهوره في اللفظ (نَحْوُ: «أَحْمَدْ») في الأحوالِ الثلاث، مثالٌ لغيرِ المُنوَّن (وَ«ضَارِبَهْ») كذلك مثالٌ لما في آخره التاءُ (وَ«ضَارِبَاتْ») مثالٌ للمُنوَّن بغير التمكُّن (وَإِنْ كَانَ مُنَوَّنًا) بتنوينِ التمكُّن (بِغَيْرِ هَاءٍ) بلا همزةٍ أو بها؛ أي: حالَ كونه بلا تاءِ التأنيث أو بلا هاءٍ مُنقلبةٍ عنها (فَرَفْعُهُ وَجَرُّهُ تَقْدِيرِيٌّ) لسقوطِ الإعرابِ بالوقف (دُونَ نَصْبِهِ) فإنَّهُ يوقف عليه بالألف، فيكونُ لفظيًا؛ لاقتضائه فتح ما قبله الذي هو النصبُ؛ (نَحْوُ: «زَيْدْ») فإنه يُقالُ: «جاءَنِي زيدْ»، و«مررتُ بزيدْ» بسكون الدال، و«رأيتُ زيدا» بالألف.

* * *

[الإعرابُ المحليُّ]

(وَأَمَّا الْمَحَلِّيُّ) وهو ما لا يظهرُ في اللفظ ولا يُقدَّر في آخره، بل في نفسه؛ لمانعٍ عن ظهوره فيها (فَفِي مَوْضِعَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا) الأحسنُ «الأوَّلُ»، أو «الآخرُ» بدل الثاني (الِاسْمُ الْمُعْرَبُ الْمُشْتَغِلُ آخِرُهُ بِإِعْرَابٍ غَيْرِ مَحْكِيٍّ) لِما عرفتَ أنه لو اشتغلَ بمحكي لكان إعرابُه تقديريًا؛ (نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ عَلَى مَحَلِّ زَيْدٍ بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ) فيه إشارةٌ إلى أن النصبَ للمجرور فقط، لا له مع الجارِّ؛ لأن الجارَّ آلةٌ ووسيلةٌ في إفضاء معنى العامل إلى المعمول، فهي إذًا من جملة العامل، فلا يكونُ من جملة المعمولِ، كذا في «الامتحان»[1].

(وَكَذَا: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ»، وَ«مُرَّ بِزَيْدٍ»، فَزَيْدٌ مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ) أو منصوبه على المفعولية (فِي الْأَوَّلِ، وَالنَّائِبِيَّةِ فِي الثَّانِي، وَالثَّانِي) منهُما (الْمَبْنِيُّ) العارضُ الذي يتواردُ عليه المعاني المُقتضية، قال فيما علَّقه على «الامتحان»: قالوا: التقديريُّ إنما يكونُ فيما يستحقُّ الإعرابَ في نفسه، ولكنْ في آخره مانعٌ، والمحليُّ فيما لا يستحقُّه، فالمانعُ في نفسه، وأقولُ: معنى كون الإعراب محليًا ومقدرًا في النفس أن نفس اللفظ محلٌّ للإعراب؛ لتواردِ المعاني المقتضية عليه؛ لدلالته على المعنى المستقلِّ بالمطابقة، لكن في نفس اللفظ مانعٌ لظهور الإعراب مطلقًا أو مخصوصًا؛ ككونه مبنيًا أو مضافًا إليه، أو

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ١٧-١٨).

مدخولَ الجارِّ، فلم يوجد فيه ذلك الإعراب أصلًا ما دام ذلك المانعُ باقيًا، وبقي مجردُ المحلية والاستحقاقُ له، فسمِّيَ محلّيًا، حتى لو زال ذلك المانعُ لظهر الإعرابُ لفظًا أو تقديرًا، نحو: «يا زيدُ»، و«أدعو زيدًا»، و«زيدٌ ضاربُ عمرٍو وعمرًا»، و«مررتُ بزيدٍ»، وقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾[1]، بخلاف مبنى الأصل؛ فإنه ليس بمحلٍّ للإعراب أصلًا؛ لعدم توارد المعاني عليه؛ لعدم دلالته على المعنى المستقلِّ بالمطابقة، وهذا التحقيقُ مما تفردتُ به بتوفيق الله تعالى، والجمهورُ قصروا المانعَ على البناء، وقالوا: معنى كونه محليًا أنه في محلٍّ لو وقع فيه مُعربٌ لظهر الإعرابُ.

فيَردُ عليهم: أن المحليَّ قد يكون في المُعرب؛ لأنهم اتَّفقوا على أن يقولوا: إن «زيدًا» في «مررتُ بزيدٍ» و«ضربُ زيدٍ شديدٌ» و«عمرٌو ضاربُ زيدٍ» منصوبُ المحلِّ، وأما نحو: «تأبّطَ شرًّا» علمًا؛ فالمختارُ أنه مُعربٌ إعرابُه تقديريٌّ؛ لكون المانع في الآخر فقط، وهو الاشتغالُ بالحكاية، والمفعوليةُ زالتْ بالعلمية، بخلاف المانع في «يا زيدُ» و«مررتُ برجلٍ ضاربِ زيدٍ»؛ فإنَّ البناء وكونه مدخول الجارِّ ومضافًا إليه مانعٌ في نفس اللفظ، لا في الآخرِ يمنع عن ظهور النصب.

غايةُ ما في الباب أن ذلك المانعَ أوجبَ في الآخر مانعًا آخرَ، لكنَّ التسميةَ بالمحليِّ باعتبار المانعِ الأول دون الآخر؛ فلذا لو زالَ الأولُ وبقي الثاني صارَ الإعرابُ تقديريًا، نحو: «تأبّطَ شرًّا» على الصحيح، إلى هنا كلامه.

* * *

---

(١) سورة الأعراف (١٥٥).

[المبنيُّ]

(فَهُوَ) أي: المبنيُّ، عارضًا أو أصليًا بالاستخدام (مَا) أي: كلمةٌ (كَانَتْ حَرَكَتُهُ وَسُكُونُهُ) أي: حركةُ آخره وسكونه (لَا بِعَامِلٍ) أي: لا بسببه، ولو دخلَ عليه، بل بأن الأصل في البناء السكون والعدول إلى الحركة بسببٍ آخرَ كما سيجيء، وبما ذكرنا لا يَردُ أنَّ الأسماء المعدودةَ داخلةٌ فيه، مع أن كونها مبنيَّةً مذهب مرجوحٌ، والمختارُ عنده مذهب الزمخشريِّ، وهو كونها مُعربةً موقوفةً، صرَّح به في «الامتحان»؛ لأن حركتها تكونُ بعامل لو دخل عليها ملتبسٌ أو ملتبسًا.

(بِخِلَافِ الْمُعْرَبِ) فإنه ليسَ كذلك، وهو مِنْ أعربتُه؛ أي: أوضحتُه أو أظهرتُه، فالمُعربُ محلُّ إظهارِ المعاني؛ لأنَّه محلُّ المُظهِرِ؛ أعني الإعرابَ، ومحلُّ الشيءِ محلٌّ لوصفهِ.

(فَهُوَ) أي: المعربُ مطلقًا، ولمَّا كان هذا تفصيلًا لِما سبق عطفَهُ بالفاء؛ لأنَّ مرتبته بعد مرتبة الإجمال (مَا) كلمةٌ (كَانَتْ حَرَكَتُهُ وَسُكُونُهُ) أي: حركةُ آخره وسكونه (بِعَامِلٍ) أي: بسببه بواسطةٍ أو بدونها، فيشمل مدخول الجارِّ الزائد وغيره مما لا يتعلَّقُ بشيء على ما يُشعر به تنكيرُ «عاملٍ»، فافهم، ثم إنَّه لم يقصد شمولَ هذين التعريفين للمبني والمُعرب بالحروف، مع أنَّهما مذكوران

في الأقسام؛ لأنَّه أراد التنبيه على انحطاط رتبةِ ما بالحرف بعدم جعلِ التعريف شاملًا له، والاكتفاء بذكره في الأقسام، وأنه لو أرادَ الشمولَ لهما وزادَ: «وحرفه» بعد «سكونه» فيهما لصدقَ تعريفُ المبني على المُعرب بالحروف؛ لِما مرَّ أن الحرف ثابتٌ قبل العامل، وبعده يحصلُ صفة له، وهي الدلالة، ولا دلالةَ له في المبنيِّ حتى يُراد به هذه الصفة كما في المُعرب على ما لا يخفى، وإنما ترك تعريفي ابنِ الحاجبِ؛ لعدم حصول الغرضِ الأصليِّ من التعريف بهما، وهو معرفةُ الأفرادِ لإجراءِ الأحكام عليها، وهذه لا تحصلُ إلا بمعرفة جميع المبنيات حتى يُعلمَ أن ما عداها مُعربٌ، ولا يخفى أن تعريفيه لا يُفيدانه مع اختلافهما في نفسهما؛ لأنه أطلقَ المُركب وأراد جزأه، أو المركَّب مع الغير تركيبًا يتحقَّق معه عامله، وأرادَ بالمشابهة المنفية المناسبة التي تُوجب البناء، وهي مجهولةٌ محتاجةٌ إلى تفصيلِ عللِ جميعِ أنواع المبنيات، وأراد بمبني الأصل الحرفَ والماضي والأمرَ بغير اللام، دونَ الجملة، وكلُّ ذلك لا قرينةَ عليه، واكتفى بهذين التعريفين ليحصلَ نوعُ معرفةٍ وضبطٍ بهما بالوقوف على الاستعمال في الجملة، وأحالَ تمامها على تفصيلِ المبنيات، وإنما عدلَ عن تعريفي الجمهور، وهما ما لا يختلفُ آخرُه بعاملٍ، وما اختلف آخره به؛ لإيهام أن الاختلافَ بغير عاملٍ حُكمُ المبني، وأثرُه المُترتِّب عليه من حيثُ هو مبنيٌّ، وليس كذلك؛ إذ حُكمهُ وأثرهُ المُترتِّب على بنائه ثباتُ آخره على هيئة مخصوصة؛ ولذا عرَّفه المُطَرِّزيُّ بما عرَّفه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعدَ تعريف المُعربِ بالاختلافِ[1].

---

(١) «متن المصباح مع شرح السروري» (ص٢٤).

[أنواعُ المبنيِّ]

(وَالْمَبْنِيُّ) مطلقًا، ولم يُضمِر؛ لئلا يُتوهَّم رجوعُه إلى المُعرَب من أولِ الأمرِ **(عَلَى نَوْعَيْنِ: مَبْنِيُّ الْأَصْلِ)** أي: مبنيٌّ هو الأصل **(وَمَبْنِيُّ الْعَارِضِ)** أي: مبنيٌّ هو العارض **(وَالْأَوَّلُ أَرْبَعَةٌ: الْحَرْفُ)** قدَّمه؛ لكماله في الأصالة؛ إذ لا يقعُ معمولًا أصلًا، بخلاف الماضي، فإنَّه قد يقعُ موقعَ المُعرب فيكون معمولًا كما مرَّ.

(وَالْمَاضِي) قدَّمه؛ لكون الأمر مختلفًا فيه **(وَالْأَمْرُ بِغَيْرِ اللَّامِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ)** قيدٌ للأخِير؛ إذ عند الكوفيينَ هو مُعربٌ مجزومٌ بلام مُقدرة كما مرَّ.

(وَالْجُمْلَةُ) من حيثُ هيَ هيَ، أخَّرها عن الجميع؛ لكون بنائها مختلفًا فيه واعتباريًا؛ إذ قد يُوجدُ في جزئيها الإعراب، وجهُ البناء: عدمُ توارد المعاني المُقتضية عليها أصلًا؛ لعدم دلالتها على المستقلِّ المطابقيِّ، وإعرابُ المضارع بالمشابهة التامَّة، وهي مفقودةٌ فيها كما لا يخفى.

(وَالثَّانِي) أيضًا **(عَلَى نَوْعَيْنِ: لَازِمٌ، وَغَيْرُ لَازِمٍ، وَاللَّازِمُ)** منهما **(مَا لَا يَنْفَكُّ عَنِ الْبِنَاءِ)** أصلًا **(وَهُوَ)** أي: المبنيُّ اللازمُ **(الْمُضْمَرَاتُ)** وجهُ البناء الاستغناءُ بدلالة نفسِ اللفظ بحسب اختلافه مادةً وصيغةً على المعاني الخفيَّة عن دلالة الإعراب عليها التي هي الغرضُ من وضعه، هذا هو المختارُ عنده كما صرَّح به في «الامتحان» في بحثِ المُعربِ[1].

وقيل: المُشابهةُ بالحرف في الاحتياج إلى الغَير.

وقيل: كونُها على لفظِ حرفِ الخطاب والفَصْلِ.

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ١٣).

(**وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَاتِ**) قيل: بُنيت؛ لتضمُّنها الإشارة، وهي لعدم استقلالها معنىً حرفي، لكنْ لم يُوضع لها حرفٌ كما فصَّلها الرَّضِيُّ[1].

وقيل: لأنَّ وضعَ بعضها كوضعِ الحرف، وحُملَ عليه ما عداهُ.

وقيل: لاحتياجها إلى القرينة الرافعة؛ لإبهامها، وهي إما الإشارةُ الحسِّية، أو الوصف؛ كاحتياجِ الحرف إلى المتعلَّق.

(**وَالْمَوْصُولَاتُ**) وجهُ البناء المُشابهةُ بالحرف في الاحتياج إلى الغَيرِ أو وضعُ بعضها وضعَ الحرف (**غَيْرَ «أَيٍّ» وَ«أَيَّةٍ»؛ فَإِنَّهُمَا مُعْرَبَانِ**) ما لم يُحذف صدرُ صلتهما؛ لالتزامِهم فيهما الإضافةَ المرجِّحة لجانب الاسمية، فلا يردُ: «كمْ رَجُلٍ، وخَمْسَةَ عَشَرَكَ»؛ لعدم لزوم الإضافة فيهما، ولا «حيثُ»، و«إذْ»، و«إذا»؛ لِما سيجيءُ أن الإضافة فيها كلاإضافة، فلا تُرجح جانب اسميَّته، وإنما بُنيا عند حذف الصَّدر؛ لتأكيد شبههما بالحرف من جهةِ الاحتياج إلى محذوفٍ منويٍّ، فشابها الغايات؛ ولذا بُنيا على الضمِّ، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[2].

وينبغي أن يُستثنى منها ومن أسماءِ الإشارات تثنيتُهما؛ لأنَّ المُختار عنده كونها مُعربةً، وبيَّن وجهه في «الامتحان»: بأن لفظَ التثنية لما كان قياسًا مُطَّردًا عامًّا أرادوا أن يجعلوا كلَّه على وتيرةٍ واحدةٍ من الإعراب[3]، ويدلُّ على هذا إعرابُ الجزء الأول من «اثْنَي عَشَرَ» مع بنائه في غيره كما سيجيءُ.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٩٩).

(٢) سورة مريم (٦٩).

(٣) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٦٦).

(وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ) بناؤها لمُشابهتها لمبنيِّ الأصل؛ أعني: الماضيَ والأمرَ في المعنى، أو للفعل الذي الأصلُ فيه البناءُ؛ لعدم مُوجب الإعراب؛ كـ«أُفٍّ» بمعنى أَتَضجَّرُ، و«أَوَّه» بمعنى أتوجَّعُ، وإعرابُ المضارعِ عارضٌ بسبب المُشابهة التامَّة المفقودة فيهما، كذا في «الامتحان»[1].

(وَقَدْ سَبَقَتْ) هذهِ المذكوراتُ من المُضمراتِ إلى أسماءِ الأفعال، فلا حاجةَ إلى ذِكرها.

(وَمَا) اسمٌ (كَانَ عَلَى) وزنِ («فَعَالِ») حالَ كونه (مَصْدَرًا) معرفةً (كَـ«فَجَارِ») بمعنى الفَجرةِ أو الفُجورِ (أَوْ صِفَةً، نَحْوُ: «يَا فَسَاقِ»)، و«يا خَبَاثِ» بمعنى يا فاسقةُ، ويا خبيثةُ.

(أَوْ عَلَمًا لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوُ: «حَذَامِ») اسمُ امرأةٍ، قيل: بناءُ هذه الثلاثة؛ لمشابهتها في الزِّنة والمُبالغة لـ«فَعَالِ»، بمعنى الأمر المشابه في المعنى لمبنيِّ الأصل.

وردَّهُ المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بأنَّ جهتي المُشابهة مختلفان، فلا ينتجُ قياسُ المساواة، بخلاف ما ذُكِرَ في بناء المنادى المُفرد المعرفة كما سيجيء.

فإن قيل: لِم لَم يعتبر العدلَ في جهة المُشابهة كما اعتبَر البعضُ؟

قلتُ: لأنَّ قياس المساواة لا ينتجُ باعتباره أيضًا، ولأنَّه لم يرضَ به الرَّضِيُّ، حيث قال: إنَّ كونَ أسماء الأفعال معدولةً عن ألفاظ الفعل شيءٌ لا دليلَ لهم عليه، والأصلُ في كلِّ معدولٍ أن لا يخرجَ عن نوع المعدول عنه،

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٩٦).

فكيف خرجَ الفعلُ عن الفعليَّة إلى الاسميةِ؟! انتهى[١].

أي: بلا داعٍ للعدول عن هذا الأصل، فلا يَردُ عليه ما أوردهُ الفاضلُ العصامُ: بأنَّ خروجَ «فَعالِ» من الفعلية إليها كخروجِ ثُلاثَ ومثلثَ من التركيب إلى الإفراد؛ إذ هو لداعٍ كما لا يخفى.

ثم قال: فإن ادَّعى في هذه الثلاثةِ العدلَ المحقَّقَ فما الدليلُ عليه؟ وثبوتُ الأصل لا يدلُّ على العدل عنه؛ لجوازِ ترادف لفظين في معنىً لا يكون أحدُهما معدولًا عن الآخر، وإن ادَّعي العدل المُقدَّر لاضطرار وجودها مبنيات إلى ذلك كما في منع صَرفِ «عُمَرَ»، فلا دليلَ على كون الأصل المحمول عليه معدولًا كما عرفتَ، وإن قدَّر فيه أيضًا، فهو تكلُّفٌ على تكلُّف.

(عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ) قيدٌ للأخير، وهو مُعربٌ عند بني تميم، إلا ما في آخره راء؛ فإنَّ أكثرهم يُوافقون الحجازيين في بنائه؛ لأنَّهم أحرصُ على الإمالة، لا سيَّما في ذوات الراء، والمُصحِّحُ لها كسرة، فالتزموها.

وقيل: لأنَّ الراء حرفٌ مستقلٌّ؛ لكونه في مخرجه كالمكرَّر، فاختير فيه البناء؛ لأنه أخفُّ؛ إذ سلوكُ طريقة واحدة أسهلُ من سلوك طرائقَ مختلفة.

وقال المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وفيه أن هذا يقتضي اختيار الفتح، وفيهما أنهما يقتضيان عدم انحصار سببِ البناء في مناسبة مبنيِّ الأصل، وإن ضمُّوا ما ذكره الحجازيون لغا ما ذكروا؛ لكفايته، إلا أن يقولوا: هو ضعيفٌ لا يبلغُ درجةَ الإيجاب، إلا أن ينضمَّ ما ذكرنا، والحصرُ للأصل دون الضَّميمةِ.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٣/ ١١٠).

(وَالْأَصْوَاتُ، وَهُوَ) أي: الصوتُ في عُرف النُّحاةِ **(كُلُّ لَفْظٍ حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ)** أي: لفظٌ غيرُ موضوع للمعنى، بدلالةِ تنكيره واختياره على اللفظ سواءٌ كان للحيواناتِ أو للجماداتِ.

(كـ«غَاقِ») والحكايةُ إما بنفسِ المَحكِي عنه، نحو: «قال زيد: غَاقِ، أو نَخٍّ، أو أَخ»، أو بمشابهه، نحو: «قال الغرابُ: غَاقِ، أو غَاقِ صوتُ الغُرابِ»، أو قلت: «غَاقِ» قاصدًا إصدار ما يُشابه صوتَ الغراب عن نفسكَ من غير تركيب.

وتخصيصُ الحكاية بآخر القسم الثاني وَهْمٌ؛ لشمولها للكلِّ معنىً وحُكمًا، والغرضُ الأصليُّ من النحو معرفةُ التراكيب، فإخراجُ ما وقع فيها وإدخالُ ما لم يقع غيرُ معقول، مع أنه حينئذٍ لم تنحصر المبنيات فيما ذكر.

والتعليلُ بأنه حينئذٍ اسمٌ لا صوتٌ بعد تسليم الأول مردودٌ بأن الصوتَ في عُرف النُّحاة أعمُّ للاسم، وهو المحكي، وبهذا الاعتبار عُدَّ من أقسام الاسم، وغير الكلمةِ، وهو ما صوتَ به للحيوان أو صدرَ عن طبْعٍ، وبهذا الاعتبار لم يقل: أسماءُ الأصواتِ، والتعليلُ بأنه حينئذٍ يصيرُ القِسمان قِسمًا واحدًا سهوٌ؛ إذ الثاني نفسُ ما صوت، والداخلُ في الأول حكايته.

ثم قالوا في سبب بناءِ الأصواتِ الغَيرِ المَحكيةِ: هو انتفاءُ التركيب، وفيه أنه مذهبٌ مرجوحٌ، والمختارُ مذهبُ الزمخشريِّ؛ أي: كونُ غيرِ المُركَّب مُعربًا موقوفًا، ويدل عليه جوازُ الساكنينِ في نحو «زيد» مع امتناعه في نحو «أين»، وفي المَحكيةِ كونُها حكايةً عنها، وقد عرفتَ ما فيه من جهتين، والذي عندي أنه لمَّا تعسَّر أو تعذَّر الحكايةُ عن الصوت بنفسه قصدوا غايةَ المُشابهة، فمنعوا عن الإعراب؛ لئلا تنقصَ، وتحريكُ الآخِر في نحو «غَاقِ» في التركيب بالكسرِ؛

لامتناعِ الساكنينِ، فإعرابها تقديريٌّ، ذكرهُ في «الامتحان»[١]، فعدُّهُم هذا القسمَ من المبني ليسَ كما ينبغي.

(**أَوْ صُوِّتَ بِهِ لِلْبَهَائِمِ؛ كـ«نَخِ»**) بفتح النون، وكسر الخاء المعجمة أو فتحها مع تشديدها، أو بسكونها مع التخفيف لإناخة البعير، قال بعض النُّحاة: هذا القسم داخل في أسماء الأفعال، وارتضاه الرَّضِيُّ[٢]، وأرى أنه الحقُّ؛ لدخوله في حدِها، كذا في «الامتحان»[٣]، فلا وجهَ لعدِّهم هذا القِسم قسمًا من المبني على حدةٍ، فذكره هنا اقتداءً لهم، لا لأنه مختاره.

وقال فيه أيضًا: بقي قسمٌ ثالثٌ للصوت، وهو لفظٌ غيرُ موضوعٍ صادرٌ عن الإنسان، ودالٌّ على معنىً بالطبع؛ كـ«بَخْ» عند الإعجاب، و«وَيْ» للمُتندم، و«آه» للمتوجِّع، و«أَخْ» للسُّعال، وهذا القسمُ ليس بكلمة، وحُكمُ آخره ما يقتضيه الطبعُ، فإذا حُكيَ دخل في القسم الأول، وقد سبقَ الكلامُ فيه[٤].

ولو قال: أو صوِّتَ به للحيوانِ، أو صدرَ عن طبعٍ لكان أشملَ، وجعلُ ذكر البهائم وجعلها علةً للتصويت على سبيلِ التمثيل تكلُّفٌ لا يُرتكب في مقام التعريف كما لا يخفى على المُتتبعِ العارف.

(**وَبَعْضُ الْمُرَكَّبَاتِ**) إذ ليس كلُّها من المبنيات، فمنه ما صارَ اسمًا واحدًا؛ كـ«بَعْلَبَكَّ»، و«سِيبَويه»، ومنه ما بقِيَ على حاله؛ كـ«خمسَةَ عشَرَ»،

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٧٠).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٣/ ٨٤).

(٣) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٧٠).

(٤) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٧٠).

فالمرادُ بناءُ جُزئيه، وهما كلمتانِ.

(وَهُوَ) أي: ذلك البعضُ (كُلُّ كَلِمَتَيْنِ) في الأصل أو في الحال، فيشملُ ستةَ أقسام (لَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا عَامِلَةً فِي الْأُخْرَى) في الأصل، سواءٌ كان الأُولى مما لها إعرابٌ أو لا؛ احترازٌ عن مثل: «تأبّطَ شرًّا»، ومثل: «عَبْد الله»، ومثل: «مِنْ زيدٍ، وإنَّ زيدًا» أعلامًا؛ إذ كلٌّ منها محكيٌّ إعرابُه تقديريٌّ، وينبغي أن يقول: اسمين كما فيما سبق؛ للاحتراز عن مثل: «النَّجْمِ، والصَّعْقِ»، وأن يقول: ولا مُعربتينِ قبلَ العلمية؛ للاحتراز عن مثل: «زيدٌ قائمٌ»، ومثل: «حيوانٌ ناطقٌ» علمينِ؛ لِما مرَّ، بل لو قال: كلُّ اسمينِ ليسَ بينهما نسبةٌ لكان أصوبَ.

(جُعِلَتَا اسْمًا وَاحِدًا) بأن جُعلَ مجموعهما علمًا دالًّا على معنًى واحدٍ (وَإِنْ كَانَ الثَّانِي صَوْتًا بُنِيَا) أي: الجزآنِ، أما الأول فلأنه ليس محلًّا للإعراب؛ لكونه جزءًا حقيقيًا من الاسم، فلم يحتجْ إلى سببِ البناء، وأما الثاني فلكونه مبنيًا قبلَ التركيب، وهذا سلوكٌ مسلكَ الغيرِ، وإلا فقد مرَّ أن الصوابَ عنده أنه ليس بمبني قبلَ الحكاية، وبعدها معربٌ بإعراب تقديريٍّ.

(وَكُسِرَ الثَّانِي) عند الوصلِ؛ لامتناعِ السَّاكنين، وكون الكسر أصلًا في التحريك (وَفُتِحَ الْأَوَّلُ) للخِفَّة (نَحْوُ: «سِيبَوَيْهِ») معناه قبل العلمية الراغبُ في السِّيب، وهو التُّفاحُ أو الرائحُ إيَّاه؛ أي: الواجدُ ريحهُ، سمِّي به إمامُ النُّحاة عمرو بنُ عُثمان الشِّيرازيُّ[1]؛ لكمالِ رغبته فيه، أو لكثرةِ شمِّه إياهُ.

(وَإِنْ لَمْ يَكُنْ) الثاني (صَوْتًا بُنِيَ الْأَوَّلُ عَلَى الْفَتْحِ) لما مرَّ (إِنْ كَانَ آخِرُهُ

---

(١) تقدمت ترجمته.

حَرْفًا صَحِيحًا، نَحْوُ: «بَعْلَبَكَّ») اسمُ بلدةٍ[1] بالشام مرُكَّبٌ من «بَعْل»، وهو الزوجُ أو الصنمُ، و«بَكَّ» صاحبُ هذا البلد من بَكَّ؛ أي: زَحَمَ، أو من بكَّ عُنقه؛ أي: دقّها (**وَحَضْرَمَوْتَ**) اسمُ بلدٍ وقبيلةٍ، وهما اسمان في الأصل جُعلا اسمًا واحدًا.

(**وَعَلَى السُّكُونِ إِنْ كَانَ آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ**) لثقل الحركة عليها من حيثُ هي حركةٌ وإن كانت فتحةً (**نَحْوُ: «مَعْدِي كَرِبَ»، وَأُعْرِبَ الثَّانِي**) حالَ كونهِ (**غَيْرَ مُنْصَرِفٍ**) للعلميةِ والتركيبِ، ولا يخفى أن المُعربَ وغيرَ المُنصرف إنما هما المجموعُ، لا الثاني فقط، لكنْ لمَّا كان الإعرابُ والمنعُ ظاهرين فيه وآخره آخرَ المجموع عبَّر عنه بهما؛ تسامحًا أو تجوُّزًا.

(**عَلَى اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ**) مُتعلِّقٌ بالبناء والإعراب معًا، أما على غيرها فيُعربُ الأول؛ تشبيهًا له بالمضاف، حيث يسقط تنوينه بالتركيب، فيجري الإعرابُ فيه لفظًا أو تقديرًا على حسب العامل، وقيل: يجوزُ في مثل «مَعْدِي كَرِبَ» فتحُ الياء وإسكانهُ في نصبه، ويُعرب الثاني أيضًا؛ تشبيهًا له بالمضاف إليه في الصورة، فيجرُّ مع منعِ الصرف على رأي إنْ قُدِّر أنه اسمٌ للمؤنث، كما إذا قُدِّر أن «كرب» اسمٌ لكُربةٍ، و«بَكَّ» اسمٌ للبُقعة، يقال: «هذا بَعْلُبَكَّ»، و«رأيتُ بَعْلَبَكَّ»، و«مَررتُ بِبَعْلِبَكَّ» بالحركات الثلاث في اللامِ وفتحِ الكاف في الأحوالِ الثلاث، ومع الصرفِ على رأي آخرَ إنْ قُدِّر أنه اسمٌ للمذكَّر كما إذا قُدِّر أن «كَرِبَ» اسمٌ للحُزنِ، و«بَكَّ» اسمٌ للمكانِ أو صاحبِ البلدِ، فيُكسرُ الكافُ في الأحوال الثلاثِ، ويُبنى الثاني أيضًا على رأي؛ تشبيهًا له بـ«خمسةَ عشَرَ».

---

(١) في نسخة (بلد).

وجهُ عدم فصاحة هذه اللغةِ كونُها مبنيةً على تشبيه ما ليسَ بإضافي بتركيب إضافيٍّ في مجرَّدِ الصورة، وجعل كلٍّ من الجزأين الحقيقيين كلمةً باعتبار دلالته على المعنى في الأصل على أن التشبيه بـ«خَمسَةَ عَشَرَ» في وقوع الثاني عَقِيبَ الأول غيرُ صالحٍ للسببيةِ للبناء؛ إذ المُضاف والمضافُ إليه أيضًا كذلك، مع أنهما غيرُ مبنيين، وأنَّ قياس المساواة غيرُ مُنتجٍ فيه كما مرَّ.

(وَإِنْ لَمْ تُجْعَلَا) أي: الكلمتانِ **(اسْمًا وَاحِدًا، وَلَكِنْ تَضَمَّنَ الثَّانِي حَرْفًا)** عاطفًا أو جارًا **(فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْأُولَى لَفْظَ «اثْنَيْنِ» بُنِيَا)** أي: اللفظانِ أو الجزآن، قيل: أما الأولُ فلوقوعِ آخره في وسط الكلمةِ الذي ليس محلًا للإعراب، وأما الثاني فلتضمُّنه الحرفَ.

وقال المصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وفيه أنهما كلمتانِ بلا خلاف؛ لدلالة جزءِ اللفظ على جزءِ المعنى، وأيضًا يلزمُ عدمُ انحصار سببِ البناء على ما سبقَ بيانُه، والذي عندي أن التضمُّن للجزأين معًا؛ فلذا بُنيا، انتهى، وسلكَ في هذه الرسالةِ مسلكَ الجمهورِ.

(عَلَى الْفَتْحِ إِنْ كَانَ آخِرُهُمَا حَرْفًا صَحِيحًا، وَعَلَى السُّكُونِ إِنْ كَانَ آخِرُهُمَا حَرْفَ عِلَّةٍ)؛ لما مرَّ، **(نَحْوُ: «أَحَدَ عَشَرَ»، وَ«إِحْدَى عَشْرَةَ»، وَ«ثَلَاثَةَ عَشَرَ»، وَ«ثَلَاثَ عَشْرَةَ»، وَ«حَادِي عَشَرَ»، وَ«حَادِيَةَ عَشْرَةَ»)** والزائدِ عليها منتهيًا **(إِلَى «تِسْعَ عَشْرَةَ، وَ«تَاسِعَةَ عَشْرَةَ»)** يُريدُ به ما دونَ العشرين وفوقَ العشرة، سواءٌ أُريدَ التعدُّد، وهو القسمُ الأول، أو الواحدُ منه، وهو الثاني، والتضمُّن في الأول ظاهرٌ، لا في الثاني؛ إذ ليس المعنى حادي وعشر، فوجهُه أنَّ القياس أن يكون المفردُ من المتعدد اسمًا على صيغة الفاعل مُشتقًا من ذلك المتعدِّد، ولم

يتيسر ذلك في أحدَ عشرَ وأخواته، فاضطروا إلى أن يُوقعوا صورةَ اسم الفاعل على أول الجُزئين؛ ليؤذن من أولِ الأمر أنَّ المراد المفردُ من المتعدد، لا العدد، وعُطفَ الثاني لفظًا على تلك الصورة، ومن حيث المعنى على العدد المشتقِّ هي منه، ثم حُذفَ العاطفُ في نحو: «حَادِي عَشَرَ»، وبقِيَ في نحو: «حَادِي وعِشْرونَ»، والمعنى واحدٌ.

(**وَنَحْوُ**: «**هُوَ**) أي: فلانٌ (**جَارِي بَيْتَ بَيْتَ**») أي: مُلاصقًا بيتي وبيته، أو بيتٌ منه منتهٍ إلى بيت منِّي، أو مُلصقٌ ببيتٍ منِّي، يعني به الجارَ القريبَ.

(**وَ**) هوَ («**بَيْنَ بَيْنَ**») أي: وقعَ بينَ هذا وبينَ ذاك، يقال هذا الشيء بين بين، أي بين الجيد وبين الرديء، أشار بهذا إلى أن هذا الحُكمَ غيرُ مُختصٍّ بالعددِ.

(**وَإِنْ كَانَتِ الْأُولَى لَفْظَ** «**اثْنَيْنِ**» **بُنِيَ**) اللفظُ (**الثَّانِي**) لِما مرَّ من التضمُّن (**وَأُعْرِبَ الْأَوَّلُ، وَحُذِفَ نُونُهُ**) قيل: لمَّا حُذفَ العاطفُ كان على صورة المُضاف، فحذف النونُ وأُعربَ.

وفيه: أنَّ هذا منقوضٌ بمثل «خَمْسَةَ عشَرَ» كما لا يخفى، وقيل: إجراءً لباب التثنية مجرى واحدٍ، وهم الذين يقولونَ بإعراب «هذانِ» و«اللَّذانِ»، وأَنَّ حذفَ النون للإيجاز المطلوبِ وإيناسِ المحذوف.

وقال الفاضلُ العصامُ: لأنَّ الجزء الثاني مُنزَّلٌ منزلةَ نون «اثنان»، فكما لا يُبنى «اثنان» مع النون لا يُبنى مع ما هو بمنزلته، ويدلُّ عليه عدمُ جواز «اثْنَي عَشَركَ»، وجوازُ «ثلاثَةَ عَشَركَ»[1].

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص ٢٠٩).

(نَحْوُ: «جَاءَنِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا»، وَ«رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا»، وَ«مَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا»، وَبَعْضُ الْكِنَايَاتِ)؛ لأنَّ بعضها مُعربٌ؛ كـ«فُلانٍ، وفُلانةٍ، وهَنٍ»، وبعضها ليس من هذا الباب؛ كضميرِ الغائبِ، إنما لم يعرفها؛ لأنها على معناها اللغويِّ، وهو أن يُعبَّرَ عن شيء معيَّنٍ بلفظٍ غيرِ صريح في الدلالة عليه لغرضٍ؛ كالإبهامِ على السَّامعين ونحوه، غير أنها بمعنى المكنيِّ به.

(وَهُوَ) أي: ذلك البعضُ (كَمْ) ويجيءُ لمعنيينِ مُحتاجين إلى التمييز، ففرَّقوا بين تمييزهما في الإعراب؛ تمييزًا بينهُما، كما أشارَ إليه بقوله: (يَكُونُ لِلاسْتِفْهَامِ) عن العددِ (فَيُنْصَبُ مَا بَعْدَهَا عَلَى التَّمْيِيزِ) حملًا على مُميِّزِ العدد الوسطِ، فإنَّ خيرَ الأمور أوسطُها، والحملُ على مُميِّزِ أحدِ الطرفين تحكُّمٌ؛ (نَحْوُ: «كَمْ رَجُلًا»، وَ) يكون (لِلْخَبَرِيَّةِ) عن العددِ، سُمِّيت بها وإن كانت لإنشاءِ التكثير باعتبار أنَّ مُتعلَّقها خبرٌ؛ تمييزًا بينهما (بِمَعْنَى التَّكْثِيرِ، فَيُضَافُ إِلَى مَا بَعْدَهُ، نَحْوُ: «كَمْ رَجُلٍ») أو «رجالٍ»؛ لأنه نقيضُ «رُبَّ» أو مثلُه، فحُملَ عليه في الخبرية، فمُمَيِّزُ العدد المضاف بعضُه مُفردٌ وبعضُه مجموعٌ، فحُملَ عليهما؛ دفعًا للتحكُّم، وبناؤها لكونها موضوعةً وضعَ الحرف، ولكون الاستفهاميةِ متضمنةً لمعنى الحرف، وحملت الخبرية عليها.

(وَكَذَا) عطفٌ على «كم» يكونُ (لِلْعَدَدِ) وقد يجيءُ لغيره أيضًا، نحو: «خرجتُ يومَ كذَا» كنايةٌ عن يوم الجمعةِ مثلًا.

(يُنْصَبُ مَا بَعْدَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ) لِما مرَّ في «كم» الاستفهاميةِ، وبناؤها؛ لكونها في الأصلِ «ذا»، دخلَت عليها كافُ التشبيه فصارَ المجموعُ بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ بمعنى «كم»، فبقيت «ذا» على أصلِ بنائها.

(نَحْوُ: «عِنْدِي كَذَا دِرْهَمًا») قال في «الامتحان»: وينبغي أن يُذكر «كأيِّنْ»؛ فإنه مبنيٌّ أيضًا بمعنى «كَمْ» الخبرية، وأصلُها كافُ التشبيه دخلتْ على «أيٍّ»، فصارَ المجموع اسمًا واحدًا مبنيًا على السُّكون، آخره نون ساكنة لا تنوين؛ ولذا يُكتبُ بالنون[1].

(وَ«كَيْتَ وَذَيْتَ») بحركاتِ التاء، ولا يُستعملان إلا مُكرَّرين بواو العطف، يكونانِ (لِلْحَدِيثِ) أي: للكناية عنه نحو: «قالَ كَيْتَ وكَيْتَ»، و«كانَ من الأمرِ ذَيْتَ وذَيْتَ»، وبُنيا؛ لكونهما عبارتينِ عن الجملة التي عُدَّت من مبني الأصل.

(وَالْكَلِمَاتُ الْمُتَضَمِّنَةُ لِمَعْنَى «إِنْ» أَوِ الِاسْتِفْهَامِ) كـ«مَنْ» و«ما» وغيرهما، وجهُ البناء ظاهرٌ (غَيْرَ «أَيٍّ»، وَ«أَيَّةٍ») فإنهما مُعربان؛ لما مرَّ.

(وَبَعْضُ الظُّرُوفِ)؛ لأنَّ جميعها ليس بمبني، والمرادُ به اسم الزمان والمكان، لا ما اعتُبِرَ فيه الظرفية؛ لعدم صحته في «مُذْ، ومُنْذُ»، ذكره الفاضل العصام[2]، لكنَّهُ خلافُ المتبادرِ.

وقال المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ذكرهُما؛ لشَبَهِهما بالظرف في الدلالة على الزمان، ثم المرادُ به أعمُّ من كونه حقيقيًا أو حُكميًا، فيشملُ «كيف» الذي للحال والصفة، وأما ذكرُ الكاف وما عطف عليه فمن قبيل ذكرِ الشيء في بابِ ما يُناسبه.

(نَحْوُ: «أَمْسِ») بُنِيَ؛ لتضمُّنه معنى حرف التعريف؛ ولذا صارَ معرفةً، وعلى الكسر؛ لاجتماعِ السَّاكنينِ، وكونه أصلًا في تحريكِ الساكن.

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٧١).

(٢) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢١٤).

(وَ«قَطُّ») بفتحِ القاف، وضمِّ الطاء المشدَّدة في أشهر اللغات، وقد تُخفَّف الطاءُ المضمومة، وقد تُضمُّ القاف اتباعًا لضمَّة الطاء، وقد تُسكن الطاء، فهذه خمسُ لغات كلُّها للوقت الماضي المنفي فعله، مثل: «ما رأيتُه قَطُّ»؛ أي: أبدًا، وبناءُ المُخفَّفة؛ لكون وضعها وضع الحرف، والمُشدَّدة للحمل عليها، وقيل: لتضمن معنى الحرف؛ لأنَّ معناها: «إلى هذا الآن»، وقيل: لشَبهها بالحرف؛ لأنها مثل «لمَّا» في استغراق النفي.

(وَ«عَوْضُ») بفتحِ العين، وضمِّ الضاد في المشهور، وقد جاءَ فتحُ الضاد وكسرها، وهو للزمان المستقبل المنفي فعلُه، نحو: «لا أراهُ عَوْضُ»؛ أي: أبدًا، وبناؤه على الضمِّ؛ لكونه مقطوعًا عن الإضافة؛ كـ«قبلُ»، بدليل إعرابه معها، نحو: «عَوْضَ العائِضين»؛ أي: دَهْرَ الدَّاهرينَ، والدَّاهرُ: ما يبقي على وجه الأرض.

(وَ«مُذْ» وَ«مُنْذُ») وبناؤهما؛ لموافقتهما إيَّاهما حرفين، ولكونهما مقطوعين عن الإضافة؛ كـ«قبلُ»، ولذا بُنِيَ الثاني على الضمِّ، ولاجتماع الساكنين، وبُنِيَ الأولُ على السكون؛ لعدم اجتماعهما، وإذا لقي الساكنَ يُضمُّ آخره؛ للاتباع، أو لأنَّ أصلَه «مُنْذُ»، بدليل أنه لو سُمِّيَ به يصغر على مُنَيْذٍ، ويجمع على أَمْنَاذٍ، تدبر.

فلمَّا احتيج إلى التحريك عادَ إلى أصله، نحو: «مُذُ اليوم»، قدَّمه على «مُنْذُ»؛ لما مرَّ.

وقيل: إنَّ بناءه؛ لكون وضعه وضعَ الحرف، و«مُنْذُ» محمولٌ عليه، وقال الفاضل العصام: لو ثبت هذا لثبت أن «مُنذُ» ليس أصلًا له، وإلا كيف يكون

أصلًا في البناء سابقًا عليه؟! ولأنه غالبٌ في الاسم، و«مُنْذُ» في الحرف على ما حكاهُ الزَّجَّاجُ عن النُّحاة؛ لأنَّ الحذفَ لا يلحق الحروف، ولا استبعاد في ذلك كما لا يخفى على من له أدنى استعداد(١).

(وَ«إِذَا») بُنِيَ؛ للزوم إضافته إلى الجملة، وما أضيفَ إليها فهو في الحقيقة مُضافٌ إلى مضمونها، وهو غير مذكور صريحًا، فكأنه محذوفٌ كما في الغايات، ولم يُبنَ على الضمِّ؛ لأن الألفَ لا يتحملهُ.

(وَ«إِذْ») بُنِيَ؛ لِما مرَّ، ولكون وضعه وضع الحرف؛ ولذا بُنِيَ على السكون، مع أن مقتضى العلة الأولى الضم.

(وَ«لَمَّا») قال الفاضلُ العصامُ في «شرح التلخيص»: وهو لوقوع أمر لوقوع غيره بحيثُ يكون وقوعُ الثاني مع الأول معية المُسبَّب مع السببِ المُقتضي، فيلزم من ذلك اتحادُ زمانهما.

وذهبَ ابنُ السرَّاج وأبو عليٍّ وابنُ جِنِّي(٢) وجماعةٌ إلى أن الزمان مدلوله، وأنه ظرفٌ بمعنى حين، وردَّهُم ابنُ خَروفٍ(٣) بصحة: «لمَّا أسلمَ دخَلَ الجنَّةَ».

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص٢١٥).

(٢) تقدمت تراجمهم.

(٣) علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن ابن خروف الأندلسي النحوي، حضر من إشبيلية، كان إمامًا في العربية، محققًا مدققًا، ماهرًا مشاركًا في الأصول، أخذ النحو عن ابن طاهر، أقرأ النحو بعدة بلاد، وأقام بحلب مدة، واختل في آخر عمره، صنّف: «شرح سيبويه»، و«شرح الجمل»، وقع في جبٍّ ليلًا فمات سنة (٦٠٩هـ). «بغية الوعاة» (٢/ ٢٠٣).

وأُجيبَ: بأنه مبنيٌّ على المُبالغة، وقول سِيبَويه: إنما يكونُ مثلَ «لو» محتمل إلى أنه مثلُه في المُضيِّ أو في عدم العمل أو في عدم الظرفية، وقال ابنُ مالك: إنه بمعنى «إذ»، واستحسنهُ ابنُ هشام بأنه يختصُّ بالماضي وبالإضافة إلى الجملة قوي القول بالظرفية، ولعلَّ ميلَ المصنِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى ذلك، حيثُ قرنهُ معه، وجهُ البناءِ ما مرَّ.

(وَ«مَتَى») استفهامًا أو شرطًا للزمان.

(وَ«أَنَّى») استفهامًا أو شرطًا للمكان، وجهُ البناء فيهما: تضمُّنهما إيَّاهما.

(وَ«أَيَّانَ») استفهامًا للزمان.

(وَ«كَيْفَ») استفهامًا للحال، وجهُ البناء فيهما: تضمُّنهما إيَّاه، وإن كان بعده اسمٌ فهو خبرٌ، نحو: «كيفَ أنتَ؟»، وإن كان فعلٌ غيرُ ناسخٍ فحالٌ، نحو: «كيفَ جِئتَ؟».

(وَ«حَيْثُ») للمكانِ المُبهم، ويُضافُ إلى الجملة أكثريًا، وجهُ البناء فيه ما مرَّ في «إذا».

(وَ«لَدَى») بألف مقصورة، قال الرَّضِيُّ: لا وجهَ لبنائه؛ لأنه بمعنى «عندَ»، وهو مُعربٌ بالاتِّفاق.

ثم قال: ألفهُ يُعاملُ مُعاملةَ ألف «على وإلى»، يثبتُ مع الظاهر، وينقلبُ ياءً مع الضمير غالبًا، وحكى سِيبَويه عن قومٍ: «لَدَاكَ، وعَلَاكَ، وإِلَاكَ»، ولا يُضافُ إلى الضمير مقصورٌ لا أصل لألفه سوى هذه الثلاثة[1].

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٢٢٣)، الكتاب (١/ ٢٧٠).

(وَ«لَدُنْ») بفتحِ اللام، وضمِّ الدال، وسكونِ النون، وهو أصلُ اللغات، وقد يُتصرفُ فيه بنقل الضمَّة إلى الفاء، فيُدفعُ التقاءُ الساكنين بكسر النون وبإسكان العين؛ للتخفيف، كما في عَضُد، فيلتقي الساكنان، فيُدفعُ الالتقاءُ بفتحه أو كسره، أو كسر النون، أو حذفه، وهو ما أشار إليه بقوله: (وَ«لَدْ») بفتحِ اللام أو ضمِّها، وسكون الدال، ورُبما يُتصرَّفُ فيه بحذف النون من غير تسكينِ الدال، فيقال: «لَدُ» بفتحِ اللام وضمِّ الدال، فهذه ثماني لغاتٍ، وعبارة المصنفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحتملها على ما لا يخفى.

قال الفاضلُ العصامُ: ولا يخفى أن الثلاثةَ الأخيرةَ مبنياتٌ على السكون؛ لأنَّ آخرها النونُ الساكنةُ المحذوفةُ والمعتبرُ في البناء حالُ الآخر دون الوسط، والقولُ بأن الآخر فيها منسيٌّ، والمُعتبرُ هو الدال مردودٌ بأن المحذوف لعلة لا يُنسى، نعم، يصحُّ ذلك في «لُدْ» بضمِّ الدال دون غيره، وأنَّ دفعَ التقاء الساكنين بحذفِ الحرفِ الصحيح لا نظيرَ له، لكنْ جرأهم على ذلك حذف النون في «لُدْ» بلا علةٍ، انتهى.

قيل: بُنيتْ؛ لوضع بعضها وضعَ الحروف، وحُملَ الباقي عليه.

وردَّهُ الرَّضِيُّ: بأنَّ الواضعَ إنما يضعُ وضعَ الحرف ما كان يعرفُ أنه يكونُ في التركيب مبنيًا؛ لمشابهته للحرف، فالوضعُ وضعَ الحرف لا يصلحُ أن يكون وجهًا للبناء[1]، والفاضلُ العصامُ بأنه لا يجوزُ تفريعُ بناء الأصل على ما يحصلُ بالتصريف فيه، فإنَّ وجوده بعد بنائه كما هو الظاهرُ.

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٢٢٢).

وقال الرَّضِيُّ: لاستلزامها الابتداءَ الذي هو معنى «مِنْ».

وقال الفاضلُ العصامُ: والأقربُ أن يُقال: لتضمُّنه معنى «مِنْ»، ويجعل دخول «من» تأكيدًا، فعلى هذا لا حاجةَ إلى تقدير «من» إذا لم يذكر كما قدَّرهُ الرَّضِيُّ[١].

(وَ«الْكَافُ») الذي بمعنى مثل، نحو:

.... يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ[٢]

أي: عن أسنانٍ مثلِ البَرَدِ الذَّائبِ؛ للطافَتِها.

(وَ«عَلَى») بمعنى فوقُ، نحوُ: «مِنْ علَيهِ».

(وَ«عَنْ») بمعنى الجانبِ، نحو: «مِنْ عنْ يمِينِي».

(الإِسْمِيَّةُ) صفةٌ للثلاثة الأخيرةِ، والقرينةُ على اسميتها دخولُ حرف الجرِّ عليها؛ لامتناعِ دخولها على حرف الجرِّ.

(وَغَيْرُ اللَّازِمِ) من النوعينِ أربعةُ أقسامٍ؛ الأولُ: (مَا) أي:[٣] اسمٌ مطلقًا (قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ) بحذف المضاف إليه بلا عِوضٍ؛ إذ لو عوِّض عنه فكأنه لم يقطع عنها، فيُعرب، وهو في غير الظرف كثيرٌ، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾[٤].

---

(١) «حاشية العصام على شرح الكافية» (ص ٢١٧).

(٢) البيتُ من الرّجز، وهو للعجّاج، وصدره: بِيضٌ ثَلاثٌ كَنِعَاجٍ جُمِّ. «شرح المفصّل» (٨/ ٤٢، ٤٤)، و«ديوانه» (٢/ ٣٢٨).

(٣) في نسخة سقطت (أي).

(٤) سورة الفرقان (٣٩).

وفي الظرفِ قليلٌ، نحو قولِ الشَّاعرِ:

.... وكنتُ قَبْلًا أكادُ أغصُّ بالماءِ الفُراتِ(١)

والمعنى في الحالينِ واحدٌ، قال بعضهم: المحذوفُ منويٌّ في المبني، ومنسيٌّ في المُعرب، وقال الرَّضِيُّ: الحقُّ هو الأولُ(٢).

(**مَنْوِيًّا فِيهِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ**) إذ لو كان منسيًّا كما في الظرف يُعربُ مع التنوين، نحو: «رُبَّ بعدٍ كانَ خيرًا من قبلٍ»، ولم يُسمع المنسيُّ في غيره.

(**نَحْوُ: «قَبْلُ»، وَ«بَعْدُ»، وَ«تَحْتُ»، وَ«فَوْقُ»، وَ«قُدَّامُ»، وَ«أَمَامُ»، و«خَلْفُ»، وَ«وَرَاءُ»**) وأسفلُ، ودونُ، ومن عَلُ، ومن عَلْوُ، ولا يُقاسُ عليها ما بمعناها، نحو: يَمينٍ، وشِمالٍ، (**وَ«لَا غَيْرُ»، وَ«لَيْسَ غَيْرُ»، وَ«حَسْبُ»**) وجهُ البناء في الجميع المُشابهةُ بالحرف في الاحتياج إلى المحذوفِ، وعلى الضمِّ؛ جبرًا للنقصان بأقوى الحركات.

(**وَالْآنَ**) عطفٌ على «ما»، ولو قدَّمه لكان أولى وأظهر، وجهُ البناء فيه شبَهُهُ بالحرف في عدم التصرُّف بنزعِ اللام وبالتثنية والجمع والتصغير، أو تضمُّنه معنى اسم الإشارة، أو حرف التعريف، والظاهرةُ زائدةٌ، وعدُّه من غير اللازم مبنيٌّ على رأي من قال: إنه قد يُعربُ؛ استدلالًا بقوله:

---

(١) البيتُ من الوافر، ونسب ليزيد بن الصَّعِق كما في «الخزانة» (١/ ٢٠٤)، ونسب للنابغة الذبياني كما «ديوانه» (ص٢٤٥)، ونسب لعبد الله بن يعرب بن معاوية، وصدره: فَسَاغَ لي الشَّرابُ وكُنتُ...

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٢٥٣).

كَأَنَّهُمَا مِلآنِ لَمْ يَتَغَيَّرا[١] ....

والأصلُ: من الآنِ، حُذف نونُ «مِنْ»، وكُسرَ نونُ «الآنَ»؛ لدخول «مِنْ» عليه.

ورُدَّ: بأن هذا ليس بقويٍّ؛ لاحتمال كونِ الكسر بنائيًا، إلا أن الفتحَ أشهرُ وأكثرُ، وقال الدَّمامينيُّ: وفيه نظرٌ، لعلَّ وجهَه أنَّ هذا الاحتمالَ إنما يُعتدُّ به لو ثبتَ الكسرُ بدون حرف الجرِّ، ولم يثبتْ.

[المنادى وحروفُ النداءِ]

(وَ) الثاني (**الْمُنَادَى**) وهو ما نُودي بحرف النداء لفظًا أو تقديرًا، نحو: «يا زيدُ»، ونحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[٢]، فيشملُ هذا مثلَ: «يا الله، ويا سماءُ» بلا تعسُّف، بخلاف تعريف ابنِ الحاجب[٣].

(**الْمُفْرَدُ**) لا المضاف، ولا المُشابه به (**الْمَعْرِفَةُ**) قبل النداء أو بعده (**فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُرْفَعُ**) ذلك المنادى في غير صورة النداء[٤] لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا (**بِهِ**) راجعٌ إلى «ما» الذي هو عبارة عن الحركة التي هي الضمة، والحرفِ الشامل لألف التثنية وواو الجمع وإنما بُني؛ لوقوعه موقعَ الكاف الاسمية

---

(١) صدرُ بيتٍ من الطويل، وهو لأبي صخرٍ الهذليِّ، كما في «لسان العرب» مادة: أين، و«الأمالي» للقالي (١/ ١٤٩)، وعجزه: وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ...

(٢) سورة يوسف (٢٩).

(٣) حيث عرفه: بالمطلوب إقباله. ينظر: «الفوائد الضيائية» (ص١٨٩).

(٤) وأما قبل النداء فيكون إسناد يرفع إلى المنادى باعتبار ما يؤول إليه، وأما بعده فيكون التعبير عن المسند إليه بالمنادى باعتبار ما كان.

ومشابهته لها إفرادًا وتعريفًا في مثل: «أدعوكَ» المُشابهةِ لكاف الخطابِ الحرفيةِ لفظًا ومعنًى، ذكره في «الامتحان»[1]، وهو المشهورُ، واستبعدهُ بعض الكُمَّل بمنع المشابهة بأنه لا تعريفَ في كاف الخطاب الحرفية، والإفرادُ لا يكفي في المشابهة، وإلا لبُنيَت النكرةُ المفردةُ.

ثم قال: والأشبهُ عندي أن بناءه لتضمُّنه معنى الأمر؛ كتَعَالَ واجِبٌ، وإنما لم يُبنَ المضافُ لمعارضة الإضافة سببَ البناء، وحُمل عليه شبه المضاف، ولا المقولُ لغير مُعيَّن؛ لأن الأمر خطابٌ لمعيَّنٍ، والمقول لغيره ليس بخطاب في الحقيقة، فلا يُناسبُ الأمر، وإنما بُنِيَ على ما يُرفع به؛ للفرق بين حركتي المنادى المُعرب وحركة المبني، وحروفهما، كذا في الرَّضِيِّ[2]، هذا هو الأصل، لا يُعدلُ عنه ما لم يُوجد للعدول عنه داعٍ كما أشار إليه بقوله: (**إِنْ لَمْ يَلْحَقْ بِآخِرِهِ أَلِفُ الِاسْتِغَاثَةِ أَوِ النُّدْبَةِ**) هذا الشرطُ إنما يُفيدُ في الواحد؛ إذ الألفُ ما دام ألفًا مُناف لضم ما قبله، دون المثنى والمجموع؛ إذ هما مبنيان على ما يُرفع به، لَحِقَ بآخرهما ألفٌ أو لا، نحو: «يا زيداناه، ويا زيدوناه»؛ لانتفاء المنافاة حينئذٍ؛ لوجود الفصل بينهما بالنون، يُرشدك إليه الاقتصارُ على قوله: وإنْ لَحِقَ بآخره ألفٌ يُبنى على الفتح؛ لأنَّ البناء على الفتح إنما يُتصور في الواحد دونهما؛ ولذا خصَّ المثال هناك به، ولو غيَّر لحوقُ الألف بناءَهُما أيضًا على ما يرفع به لبين حُكمهما أيضًا، ولكَ أن تُريد بالآخر ما يُرادُ به في تعريف الإعراب، فحينئذ لا يلحقُ بآخرهما ألفٌ، بل لو لحق لحق بالنون، وهو ليس بآخرهما على هذا المعنى.

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٣٩).

(٢) «شرح الرضي للكافية» (١/ ٣٥١).

(وَلَا بِأَوَّلِهِ لَامٌ) للاستغاثةِ، أو التعجُّبِ، أو التهديدِ؛ إذ به لا يبقى البناءُ فضلًا عن كونه على ما يُرفع به.

(نَحْوُ: «يَا زَيْدُ») مثالٌ للمعرفة قبل النداء والمبني على الضم، ولم يلحق بآخره ألفٌ، ولا بأوله لامٌ.

(وَ«يَا مُسْلِمَانِ») مثالٌ للمعرفة بعده، والمبني على الألف بلا ألف ولا لام.

(وَ«يَا مُسْلِمُونَ») مثالٌ للمعرفة بعده، والمبني على الواو بدونهما، و«يا هذا»، وفي إيراد المثالين الأخيرين تنبيهٌ على أن ليس المراد بالمُفرد ما يُقابل المثنى والمجموع، بل ما يُقابل المضاف وشبهه، ويُرشدك إليه قوله: (وَإِنْ كَانَ) المنادى (مُضَافًا أَوْ مُشَابِهًا بِهِ) أراد به ما اتصل به شيءٌ من تمامه معمولٌ له أو نعتٌ له جملة أو ظرف أو معطوف عليه، على أن يكونا اسمًا لشيءٍ واحدٍ، (أَوْ نَكِرَةً يُنْصَبُ) على أنه مفعولٌ به؛ أي: يبقى على ما كان عليه من النصب لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا، الذي هو الأصل لا يُعدلُ عنه إلى الضم وغيره؛ لعدم الداعي، ولأنَّ الإضافة لكونها من خواصِّ الاسم تُرجِّح جانب الاسمية، وتجعل المشابهةَ ضعيفةً، فلا يرد أن نصب المنادى تحصيلُ الحاصل؛ إذ قبل كونه منادى منصوب أيضًا، ولا أنه إن أُريدَ النصب لفظًا أو تقديرًا يُشكلُ بمثل: «يا يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بنونَ»، و«يا مثلَ ما ينفعني»، و«يا غيرَ ما يَضُرُّني» مبنيًا على الفتح؛ لأن كلًّا منها لم ينصب لفظًا أو تقديرًا، بل محلًّا، مع أنه مضاف (بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ) عند سِيبَويه، وهو الصحيحُ، فأصلُ «يا عبدَ الله» أدعو أو أُنادي عبدَ الله، حُذفَ فعله إنشاءً حذفًا واجبًا؛ لدفع اللبس بكونه خبرًا، ثم أُنيب عنه

حرفُ النداء؛ ليدل عليه، فيتأكَّد الوجوبُ؛ لامتناع الجمع بين النائب والمَنوب، وقيل: لكثرة استعماله، ولدلالة حرفِ النداء عليه، وإفادته فائدتهُ.

(**نَحْوُ: «يَا عَبْدَ اللهِ»، وَ«يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ»**) مثالٌ لشبهِ المُضاف، وما من تمامه معمولٌ له، ومثال ما من تمامه نعتٌ له جملةٌ أو ظرفٌ، نحو: «يا حليمًا لا يعجِّل»، و«يا نخلةً من ذاتِ عِرْقٍ»، بخلاف: «يا زيدُ الظريفُ»، ومثالُ ما من تمامه معطوف عليه على أن يكونا اسمًا لشيء واحد، نحو: «يا ثلاثةً وثلاثينَ عددًا أو علمًا»، بخلاف: «يا زيدُ وعمرُو».

(**وَ«يَا رَجُلًا»**) لغير معيَّن، بأن أُريد من يأتي أيَّ رجلٍ كان.

(**وَإِنْ لَحِقَ بِآخِرِهِ**) أي: بآخر المنادى المفرد المعرفة (**أَلِفٌ**) مذكور (**بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ**) لاقتضائه فتحَ ما قبله (**نَحْوُ: «يَا زَيْدَاهُ»، وَإِنِ اتَّصَلَ بِأَوَّلِهِ لَامٌ**) مذكور (**يَجِبُ جَرُّهُ**) لأنها لامُ الجرِّ للتخصيص، دلالةً على أنه مخصوصٌ من بين أمثاله بالدعاء، وهذه اللامُ مفتوحةٌ؛ حملًا على «لك»، ولو عطف بغير ياء[1]، نحو: «يا للكهولةِ وللشبابِ» تُكسر في المعطوف، ولا يُستعملُ فيها إلا «يا»؛ لكونها أشهرَ، وإنما أُعرب معها؛ لضعف مشابهته للحرف بدخول خاصة الاسم.

(**نَحْوُ: «يَا لَزَيْدٍ»**) في مقام الاستغاثة أو التعجب أو التهديد؛ ولذا لم يذكر المُستغاث له؛ لأنه لو ذكره لم يحتمل أخويه.

ولمَّا لم يجرِ الحُكم الآتي في التوابع كلِّها، بل في بعضها، ولم يجرِ فيما هو جار فيه مطلقًا، بل في بعضه؛ قيدٌ عيَّنَ التابع الجاري فيه هذا الحكم، وصرَّح

---

(١) في نسخة (بغير يا).

بالقيد فيما هو محتاجٌ إليه، فقال: (**وَالْبَدَلُ**) من المنادى المبني على ما يُرفعُ به مُطلقًا (**وَالْمَعْطُوفُ**) عليه (**الْخَالِي عَنِ اللَّامِ**) إذ الحُكمُ الآتي لا يجري في غيره (**حُكْمُهُ**) أي: حُكمُ كلِّ واحدٍ منهما (**حُكْمُ الْمُنَادَى**) المُستقلِّ الذي باشره حرفُ النداء مطلقًا؛ وذلك لأن البدل هو المقصودُ بالذكر، والأولُ كالتوطئة لذكره، والمعطوفَ المخصوص منادى مستقلٌّ في الحقيقة، ولا مانعَ من دخول حرف النداء عليه، فكأنه باشرَ كلًّا منهما، فالأولُ (**نَحْوُ**: «**يَا رَجُلُ زَيْدُ**») في المفرد المعرفة (**وَ**) الثاني نحو («**يَا زَيْدُ وَعَمْرُو**») كذلك، ونحو: «يا زيدُ أخا عمرٍو»، أو «وأخا عمرٍو» في المضاف، و«يا زيدُ طالعًا جبلًا» أو«وطالعًا جبلًا»في شبهه، و«يا زيدُ رجلًا صالحًا»، أو «ورجلًا صالحًا» في النكرة، وإنما لم يتعرض هنا لبيان حُكم غيرهما من التوابع كما تعرَّض ابنُ الحاجب والبيضاويُّ؛ لكونها كتوابع سائر المبني في كونها تابعة لمحلِّ متبوعها دون لفظه، وقولهم: «ترفع حملًا على لفظه» ليس كما ينبغي؛ إذ يلزم حينئذ أن لا يكون إعرابُ التابع من جنس إعراب المتبوع، مع أنه لا بُدَّ منه، والتعميمُ للحقيقيِّ والحُكميِّ جمعٌ بين الحقيقة والمجاز، والأشبهُ أن الرفع في «العاقل» مثلًا في مثل: «يا زيدُ والعاقلُ» ليس بإعراب ولا بناء؛ كالجَرّ الجِوارِي، صرَّح به في «الامتحان»[1]، فلا وجهَ لتخصيصِ هذا البيان ببحث المنادى المبنيِّ كما لا يخفى على الذكي.

(**وَحُرُوفُ النِّدَاءِ**) مبتدأ، خبره مجموع («**يَا**») وما عُطف عليه، قدَّمه؛ لكونه أشهر، ولذا لا يُستعمل في الاستغاثة والتعجب والنُّدبة والتهديد إلا هو،

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٤١).

وهو للبعيد حقيقةً؛ كقولك: «يا زيدُ» للبعيد منك حقيقةً، أو حكمًا؛ كقول الداعي: «يا الله، ويا ربُّ»، والله تعالى وإن كان أقربَ إلى كلِّ شخص من حبل وريده، لكنَّ الداعي يستعمله؛ استقصارًا لنفسه، واستبعادًا لها من المدعو جلَّ وعلا، كذا قال الزمخشريُّ، وقال ابنُ المُنيِّر[1]: إن هذا دليلٌ إقناعيٌّ، لا بُرهانيٌّ؛ فإن الداعي يقول: «يا قريبًا غيرَ بعيدٍ، ويا منْ هوَ أقربُ إلينا من حبلِ الوريد»، فأينَ من الانتصاب منصب البعيد؟! كذا في «التسهيل» وشرحه للدَّماميني[2].

فظهر أن لا اختصاصَ له بالبعيد.

(وَ«**أَيَا**»، وَ«**هَيَا**») هما للبعيدِ، قدَّمهما؛ لمناسبتهما لـ«يا»؛ لوجوده فيهما، وقدَّم الأول على الثاني؛ لأن الهمزة من أقصى الحلق، والهاء مما بعده، (وَ«**آ**»، وَ«**آيْ**») بالمد هما للبعيد أيضًا كما في «التسهيل».

(وَ«**أَيْ**») بالقصر للقريب، وقيل: للمتوسط، قدَّمه؛ لمناسبته لـ«يا» في كونه على حرفين.

(**وَالْهَمْزَةُ**) للقريب (وَ«**وَا**») عدَّه منها؛ لأن الحقَّ عنده كون المندوب من المنادى كما صرَّح به في «الامتحان»[3]، وهو (**مُخْتَصٌّ بِالنُّدْبَةِ**) لا يستعمل في

---

(١) أحمد بن محمد بن منصور الإسكندراني المالكي القاضي ناصر الدين أبو العباس ابن المنير، كان إمامًا في النحو والأدب والأصول والتفسير، صنف« الانتصاف من صاحب الكشاف»، و«مناسبات تراجم البخاري»، وغير ذلك، توفي سنة (٦٨٣هـ). «بغية الوعاة» (١/ ٣٨٤).

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (ورقة/ ٤٦٧).

(٣) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ٤٠).

غيرها، بخلاف «يا»؛ فإنه يعمُّها وغيرها كما سبق.

(وَ) الثالثُ (اسْمُ «لَا») التي (لِنَفْيِ الْجِنْسِ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا) إذ لو كان مضافًا أو شبهه لم يكن مبنيًا، بل يكون مُعربًا منصوبًا؛ إذ الإضافة تُرجِّحُ جانبَ الاسمية.

(نَكِرَةً، مُتَّصِلًا بِـ«لَا») إذ لو كان معرفةً أو مفصولًا عنها لم يكن مبنيًا أيضًا، بل يجبُ الرفعُ على الابتداء والتكرير، حال كونها (غَيْرَ مُكَرَّرَةٍ) إذ حكم المكرَّرة سيجيء.

(نَحْوُ: «لَا رَجُلَ») في الدار، ولا رجلين فيها، ولا مسلمين فيها، ولا مُسلمات، إنما بُني؛ لتضمُّنه معنى «من» الاستغراقية؛ لأنه جوابٌ لـ«هل منْ رجلٍ؟» مثلًا، وعلى ما ينصب به؛ ليكون البناءُ على حركة أو حرف استحقَّها النكرةُ في الأصل قبلَ البناء، ذكره الرَّضِيُّ[1].

وأقولُ: هذا مخالفٌ لِما ذكره في المُنادى من أنَّه إنما بُني على ما يُرفع به؛ للفرق... إلى آخره، فلا بد من بيان الفرق حتى يتمَّ الكلامان، ولعلَّه أن «لا» عاملٌ ضعيفٌ، وقد ينعزل عنه، فجعلت حركة معموله المبني موافقةً لعمله المحلي، وهو النصبُ؛ لتكون أمارةً ومذكرًا له، ولا يُظن أنه معزول، بخلاف عامل المنادى؛ فإنه قويٌّ لا ينعزل أصلًا، فلا يظن به العزل حتى يحتاج إلى التذكير، هذا ما سنحَ لخاطرِ العبد الفقير، والعلمُ بالحقيقة عند العليمِ الخبير.

(وَ) الرابعُ (الْمُضَارِعُ الْمُتَّصِلُ بِهِ نُونُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ) بُني به؛ لكون الآخر بمنزلة الوسط، وعلى السكون؛ حملًا على الماضي.

---

(١) «شرح الرضي للكافية» (٢/ ١٥٦).

(أَوْ نُونُ التَّأْكِيدِ) خفيفةً أو ثقيلةً، وإنما بُني بها؛ لكونها بمنزلة الجزء، فلو دخلَ الإعرابُ قبلها يلزمُ دخوله وسط الكلمة، ولو دخلَ عليها فهي كلمةٌ أخرى في الحقيقة، وبُني على الضم في جمع المذكَّر؛ ليدل على الواو المحذوفة، وعلى الكسر في الواحدة الحاضرة؛ ليدل على الياء المحذوفة، وعلى الفتح في غيرهما، ذكره في «الامتحان»[١].

وقال بعضُ الكُمَّل: يُبنى مع الثاني على الفتح إن لم يقع بينهما مرفوعٌ بارزٌ، وأما إذا وقع فالمضارع معربٌ تقديرًا؛ لوقوع الفصل بينهما بالضمير، ونظرُ النِّحرير أدقُّ، وبالقبول أحقُّ؛ لأن هذا الفصل لا يضرُّ كونها بمنزلة الجزء؛ لأنهم عدُّوا هذا الضمير جزءًا من الفعل؛ استدلالًا بسكون آخر مثل: «ضَربْنا»، حتَّى جعلوا النونَ بعده إعرابًا، مثال الأول (نَحْوُ: «يَضْرِبَنْ») للغائبة (وَ«تَضْرِبَنْ») للحاضرة (وَ) مثال الثاني (نَحْوُ: «هَلْ يَضْرِبَنْ؟») بفتحِ الباء أو ضمها (وَ«هَلْ تَضْرِبَنْ؟») بفتح الباء أو ضمِّها أو كسرها، والنون فيهما خفيفةٌ أو ثقيلةٌ.

(وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ) من نحو «قبل» إلى هنا (يَجِبُ بِنَاؤُهَا) ولا يجوزُ إعرابها عند وجود شروطها، وإن كان بناؤها غير لازم؛ لانتفائه عند عدمِ أحدِها.

(وَأَمَّا جَائِزُ الْبِنَاءِ فَالظُّرُوفُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَ) إلى («إِذْ») المُضافة إليها (فَإِنَّهَا) أي: الظروفَ المذكورة (يَجُوزُ بِنَاؤُهَا) لاكتسابها إيَّاه من المضاف إليه بلا واسطة أو بها (عَلَى الْفَتْحِ) لخفَّته (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[٢]، وَ) نحوُ: («حِينَئِذٍ»، وَ«يَوْمَئِذٍ») أي: حينَ إذْ كان كذا،

---

(١) «امتحان الأذكياء» (ورقة/ ١٠٣).

(٢) سورة المائدة (١١٩).

ويومَ إذ كان كذا، ولم يجبْ؛ لعدم لزوم الاكتساب.

(**وَكَذَلِكَ**) في جواز البناء على الفتح؛ للاكتسابِ والخِفَّةِ («**مِثْلُ**»، **وَ**«**غَيْرُ**» **مَعَ**) الإضافة إلى («**مَا**» **وَ**) إلى («**أَنْ**») المصدريتينِ مع مدخولِهما، (**وَ**) إلى («**أَنَّ**») المُشدَّدة كذلك، مثل: «قيامي مثل ما قامَ زيدٌ، وأنْ يقومَ، وأنَّكَ تقومُ»، ونحو: «أقولُ غيرَ ما تقولُ، وأنْ تقولَ، وأنَّك تقولُ».

(**وَاسْمُ «لَا»**) عطفٌ على «الظروف» (**الْمُكَرَّرَةِ**) صفةُ «لا» (**الْمُتَّصِلُ بِهَا الْمُفْرَدُ النَّكِرَةُ**) صفات الاسم، وقد سبقَ حُكم اسمِ غيرِ المُكرَّرة، والمفصولِ عنها، والمضافِ وشبهه، والمعرفةِ؛ (**نَحْوُ**: «**لَا حَوْلَ**) عن المعصيةِ، (**وَلَا قُوَّةَ**) على الطاعة (**إِلَّا بِـ**) هدايةِ (**اللهِ**») وعنايتهِ؛ (**فَإِنَّهُ يَجُوزُ بِنَاؤُهُمَا عَلَى الْفَتْحِ**) على الأصل المذكور، والعطفُ عطفُ مفردٍ أو جملةٍ بتقدير الخَبَرِ للأول.

(**وَرَفْعُهُمَا**) على الابتداء؛ ليُطابقَ السؤال؛ لأنه جوابُ: «أَبِغيرِ الله حَوْلٌ وَقُوَّةٌ؟».

(**وَفَتْحُ الْأَوَّلِ**) على الأصل المذكور (**مَعَ نَصْبِ الثَّانِي**) عطفًا على لفظ الأول، أو محلِّه القريب مُنونًا؛ لإعرابه.

(**وَرَفْعِهِ**) عطفًا على محله البعيدِ، و«لا» زائدةٌ فيهما، وهو بالجرِّ عطفٌ على النصب.

(**وَرَفْعُ الْأَوَّلِ**) بالرفع على أن «لا» بمعنى «ليس»، أو على إلغاء العملِ بالتكرير (**مَعَ فَتْحِ الثَّانِي**) على الأصلِ المذكور.

(**وَهَذِهِ**) الوجوهُ (**خَمْسَةُ أَوْجُهٍ تَجُوزُ فِي**) أسماء (**أَمْثَالِهِ**) أي: أمثالِ: «لا حولَ ولا قُوَّةَ إلَّا بالله» في كون «لا» مُكرَّرة متصلًا بها اسمُها، مُفردًا، نكرةً، مثل:

«لا رجلَ ولا امرأةَ فِيها».

(**وَصِفَةُ اسْمِ «لَا»**) عطفٌ على «الظروف»، أو «اسمُ لا» (**الْمَبْنِيِّ**) صفةٌ لـ«اسم لا»؛ احترازٌ عن المُعرَب، فإنَّ صفته لا يجوزُ بناؤها أصلًا، بل تُعربُ قطعًا (**الْمُفْرَدَةُ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ**) أي: الاسم صفتان للصفة، احترزَ بالأول عن المضافة؛ فإنَّه لا يجوز بناؤها أصلًا، نحو: «لا رجلَ حَسَن الوجهِ»، وبالثاني عن المفصولةِ، مثل: «لا غُلامَ فيها ظريف»؛ فإنَّه لا يجوز بناؤها أصلًا، بل تُعربان رفعًا ونصبًا.

(**فَإِنَّهُ يَجُوزُ بِنَاؤُهَا**) أي: الصفة المذكورة (**عَلَى الْفَتْحِ**) حملًا على الموصوف؛ للاتِّحادِ بينهما، والاتصالِ، وتوجُّه النفي[1] إليها حقيقةً، فكأنَّ «لا» باشرها.

(**نَحْوُ: «لَا رَجُلَ ظَرِيفَ»**) بالفتح (**وَ**) يجوز (**إِعْرَابُهَا رَفْعًا**) حملًا على محلِّه البعيد (**وَنَصْبًا**) حملًا على لفظه أو محلِّه القريب (**نَحْوُ: «لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ»**) بالرفع (**وَظَرِيفًا**) بالنصب، وأما معطوفه نكرةً بلا تكرير «لا» فيُرفع؛ حملًا على محلِّه البعيد، ويُنصب؛ حملًا على لفظه أو محلِّه القريب، ولا يجوزُ بناؤه؛ لوجود الفصل بالعاطف؛ ولذا لم يتعرضْ له؛ لأنَّ كلامه في جائز البناء، وإنما لم يتعرض لحُكم سائر التوابع أيضًا؛ لأنه لا نصَّ عنهم فيها، غير أنه نُقِلَ عن الأندلسيِّ[2] أن ما عداهُما كتوابعِ المُنادى.

---

(١) فإن معنى: (لا رجل ظريف) نفي ظرافته لا نفسه؛ بخلاف صفة المنادى؛ كيا زيد الظريف؛ فأنها غير مقصودة بالنداء، ولذا لم تُبن.

(٢) تقدمت ترجمته.

قد وقعَ الفراغُ من تسويدِ شرح «إظهار الأسرار» بعونِ الملكِ العزيز الغفَّار، على يدِ أضعف الورى الشيخ مُصطفى، في الضَّحوةِ الكُبرى من يوم الأربعاء، السابعِ والعشرينَ من رمضانَ المبارك، من سنة خمسٍ وثمانينَ وألفٍ(١).

* * *

(١) جاء في خاتمة نسخة الأصل: قد تم طبعُ هذا الشرح المسمَّى بـ«نتائج الأفكار» على المتن المُسمَّى بـ«إظهار الأسرار» بعناية الله الغفَّار في زمن السّلطانِ ابن السّلطانِ السّلطان الغازي عبد المجيد خان، لا زالَ محفوظًا بحفظ المولى إلى آخر الدوران، بنظارة «محمد لبيب»، في أواخر شهر محرَّم الحرام سنةَ سبع وسبعينَ ومئتين وألف.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

* * *

فهرس الأحاديث النبوية

* * *

فهرس الأشعار

* * *

فهرس الأعلام

المصادر والمراجع

❖ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان ابن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

❖ الأصمعيات اختيار الأصمعي، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب ابن علي بن أصمع، ت: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – مصر، ط٧، ١٩٩٣م.

❖ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

❖ الأعلام، خير الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط٥، ١٩٨٠.

❖ الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني، ت: علي مهنا، وسمير جابر، دار الفكر، لبنان – بيروت.

❖ الأمالي، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي الناشر، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م.

❖ امتحان الأذكياء شرح لب اللباب، محمد بن بير علي البركوي، مخطوط جامعة الملك سعود، برقم (٤١٥).

❖ أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، ت:محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

❖ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار المعرفة – بيروت.

❖ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان – صيدا.

❖ تاج التراجم، زين الدين قطلوبغا الحنفي، ت: إبراهيم صالح، دار المأمون، سوريا/ ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

❖ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ت: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

❖ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، بدر الدين الدماميني، ٧٦٣هـ، مخطوط.

❖ التلويح شرح التوضيح لمتن التنقيح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي، ت: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

❖ توضيح المقاصد، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، ت: ٧٤٩هـ، ت: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.

❖ جامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، ١٤٢٥ه، ٢٠٠٤م، الإمارات، أبو ظبي.

❖ جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

❖ الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، المتوفى: ٧٤٩هـ، ت: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م.

❖ حاشية العصام على شرح الكافية، مطبعة عثمانية.

❖ خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري، ت: تحقيق : عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال – بيروت،ط١، ١٩٨٧م.

❖ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.

❖ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني ت: ٨٥٢هـ، طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، مصورة دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣م.

❖ ديوان أبى نواس الحسن بن هانئ، تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي – بيروت، سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

❖ ديوان أبي العتاهية، تحقيق: د. فيصل شكري، دار الملاح، ١٩٦٥م.

❖ ديوان الإمام علي بن أبي طالب، جمع نعيم زرزور، دار الكتب العلمية – بيروت.

❖ ديوان الطرماح، الطرماح بن حكيم بن الحكم (المتوفى: ١٢٥هـ)، ت: الدكتورة عزة حسن، ط٢، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

❖ ديوان العجاج، رواية وشرح أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصمعى، ت: ٢١٦هـ، ت: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

❖ ديوان جرير، اعتنى به: حمدو طمَّاس، بيروت، دار المعرفة، ط٣، ٢٠٠٨م.

❖ ديوان زهير، اعتنى به: حمدو طمَّاس، بيروت، دار المعرفة، ط٣، ٢٠٠٨م.

❖ سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، المتوفى: ٣٩٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

❖ سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية- القاهرة، ١٩٥٢م.

❖ سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: عزت عبيد الدعاس، نشر محمد علي السيد، حمص، ١٣٨٩هـ.

❖ سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

❖ سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد الذَهبي، ت: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١١، ١٤١٧هـ.

❖ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي عبد الحي بن أحمد، ت: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير - دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.

❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، ت: ٩٠٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

❖ شرح الرضي على الكافية شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي، ت: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي - يحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ- ١٩٦٦م.

❖ شرح السروري على مراح الأرواح، مصلح الدين مصطفى بن شعبان السروري، ت: ٩٦٩، ت: على باغجي، المكتبة الهاشمية، إسطنبول، ط١، ٢٠١٧م.

❖ شرح السروري على مصباح المطرزي، مصلح الدين مصطفى بن شعبان السروري، ت: ٩٦٩، ت: د حسين أوقور، المكتبة الهاشمية، إسطنبول، ط١، ٢٠١٧م.

❖ شرح العصام للعوامل (شروح العوامل)، عصام الدين بن عربشاه، ت: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠١٠م.

❖ شرح ديوان الحماسة، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، ت: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

❖ شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، ت: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة – بيروت.

❖ شرح نهج البلاغة، ابن ابي الحديد المعتزلي، ت: محمد ابراهيم، دار الكتاب العربي، دار الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧م.

❖ الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

❖ الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، عصام الدين طاشْكُبْري زَادَهْ، المتوفى: ٩٦٨هـ، دار الكتاب العربي – بيروت.

❖ الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

❖ صحيح البخاري، المسمى: (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري، اعتنى به الدكتور محمد زهير الناصر، دار المنهاج، طوق النجاة، بيروت، ط٢، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٩م.

❖ الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تقي الدين الغزي المصري الحنفي، ت: عبد الفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

❖ طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، ت: د محمود محمد الطناحي، و د.عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.

❖ طبقات الشافعية، لابن قاضى شهبة أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر ابن قاضي شهبة، ت: د الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

❖ غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد ابن محمد بن يوسف، ت: ٨٣٣هـ، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر. مكتبة ابن تيمية.

❖ الفوائد الضيائية، الشيخ عبد الرحمن بن أحمد ملا جامي ت: ٨٩٨هـ.

❖ القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٦، ١٤١٩هـ.

❖ الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

❖ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

❖ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب چلبي القسطنطيني، المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

❖ لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٧٤هـ.

❖ مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري، المتوفى ٢٠٩هـ، ت: محمد فؤاد سزگين، مكتبة الخانجى - القاهرة، ط١، ١٣٨١ هـ.

❖ مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، ت: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

❖ مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ.

❖ المطول في شرح تلخيص المفتاح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، ت ٧٩٢هـ، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٣، ٢٠١٣م - ١٤٣٤هـ.

❖ معجم المؤلفين، لعمر رضا كحّالة، المكتبة العربية بدمشق، مطبعة الترقي بدمشق.

❖ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد الذهبي، ت: بشار عواد معروف، وآخرين، مؤسسة الرسالة - بيروت ط١، ١٤٠٤هـ.

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

❖ المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

❖ المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت.

❖ نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، ابن الانباري، ت: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط٣، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

❖ النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد المعروف بابن الجزري، ت: علي محمد الضباع، دار الفكر.

❖ نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، ت: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب اللبنانين، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

❖ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصار، ت: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط١، ١٩٨٠م - ١٤٠١هـ.

❖ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين ابن مير سليم الباباني البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، تصوير دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

❖ الهوادي شرح المسالك، حمزة بن طورغورد، مخطوط جامعة الملك سعود برقم (٨١٩).

❖ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان، ت: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط١، مختلفة التاريخ بحسب الأجزاء.

* * *

فهرس الموضوعات

* * *

ISBN 978-605-68682-2-1
9 786056 868221